

منوچهر محمدي

تعريب: حيدر نجف

الثورة الإسلامية في إيران

مقارنةً بالثورتين الفرنسية والروسية



دار المعارف الحكيمة

Dar Al maaref Al hikmah



مكتبة مؤمن قريش

لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيماله
(الإمام الصادق (ع))

moamenquraish.blogspot.com

الثورة الإسلامية في إيران
مقارنةً بالثورتين الفرنسية والروسية

اسم الكتاب: الثورة الإسلامية في إيران
مقارنةً بالثورتين الفرنسية والروسية

المؤلف: د. منوچهر محمدي

تعريب: حيدر نجف

الناشر: دار المعارف الحكيمة

إخراج فني: IDEA Creation

عدد الصفحات: 342

القياس: 17 * 24.5

تاريخ الطبع: ٢٠١٠

الثورة الإسلامية في إيران مقارنةً بالثورتين الفرنسية والروسية

د. منوچهر محمدي

تعريب: حيدر نجف

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى

[١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.]



دار المعارف الحكيمة

Dar Al maaref Al hikmah

العنوان: حارة حريك - الشارع العريض - سنتر صولي - ط ٢ شمالي
تلفاكس: ٥٤٤٦٢٢ - ٠١ - Email: almaaref@shurouk.org

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

١١	مقدمة.....
١٤	مُدخل.....

الفصل الأول مَجَالُ البَحْث

٢٤	المرحلة الأولى، الواقع السياسي - الاجتماعي قبل الثورة.....
٣٣	المرحلة الثانية، عوامل انتصار الثورة.....
٤١	المرحلة الثالثة، بعد انتصار الثورة (مرحلة البناء).....
٤٥	آفات الثورة.....

الفصل الثاني

الواقع السياسي - الاجتماعي قبل الثورة

٤٩	المقال الأول، السُّلطة السياسية.....
٥٠	أ - الأوضاع الاقتصادية.....
٦٨	ب - القوة العسكرية.....
٨٢	ج - الدَّعْمُ الدَّوْلِي.....
٩٠	د - الإدارة السياسية.....
١٠٨	النتيجة.....
١١١	المقال الثاني، السلطة الاجتماعية.....
١١١	نظرة عامة.....
١١٣	أ - المشاركة الجماهيرية.....
١٥١	ب - القيادة.....

ج- الأيديولوجيا.....	١٧٢
النتيجة.....	١٩٥

الفصل الثالث

ما بَعْدُ انتصار الثورة

المقال الأول: حكومة سيادة المعتدلين.....	٢٠٣
الجماعات السياسية.....	٢٠٩
تأسيس لجان الثورة.....	٢١٢
الفتات السياسية.....	٢٢٣
الأطوار التكاملية.....	٢٣٥
الفترة الأولى: الحكومة المؤقتة.....	٢٣٦
الفترة الثانية: الحكومة المشتركة (الليبراليون وحزب الله).....	٢٥١
النتيجة.....	٢٥٤
المقال الثاني: حكومة الراديكاليين.....	٢٥٩
الطور الأول: الرعب والإرهاب.....	٢٦٥
الطوران الثاني والثالث: حكومة الهيئة الإدارية.....	٢٧١
النتيجة.....	٣٠٧

الخاتمة

نتائج البحث

إصلاح، انتفاضة، انقلاب، ثورة.....	٣٢١
الثورة... هل تأكل أبناءها؟.....	٣٢٣
هل ستنتهي الثورة الإيرانية إلى الدكتاتورية؟.....	٣٢٤

الدين والثورة.....٢٢٠

المصادر والمراجع.....٢٢٧

المصادر الفارسية.....٢٢٧

المصادر باللغة الأجنبية.....٢٤٠

مقدمة

كان الاتحاد السوفياتي وليد الثورة الروسية، وقد ظهر على المسرح الدولي بعد الحرب العالمية الثانية كأحد أكبر قوتين عالميتين. وأثارت هذه الحالة دهشة المفكرين والباحثين في تاريخ تحولات القوى الكبرى والمختصين في شؤون الثورات في العالم. ثم انبثق من تحت أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق سبعة عشر بلداً جديداً لم يواصل أي منها طريق أسلافه. ومن بين هذه البلدان هناك ستة بلاد إسلامية.

وربما تبقى هذه الحالة لسنوات طويلة موضوع دراسة الناقدين والباحثين في العلوم السياسية، فما هي الأسباب والعوامل التي أفضت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي؟ وهل ينتظر مثل هذا المصير بقية الثورات المنتصرة الناجحة في العالم، ومنها الثورة الإسلامية في إيران؟ ومن هنا تحظى دراسة الثورات بأهمية أكبر وستبذل لأجلها جهود مميزة. ومن هنا أيضاً يبدو أن من الأهمية بمكان قراءة هذا الكتاب الذي يقارن، ضمن إطار خاص، بين الثورة الإسلامية والثورتين الفرنسية والروسية.

وتزامن انهيار الاتحاد السوفياتي مع تنامي الصحوة الإسلامية التي بُعث فيها روحٌ جديدة بعد انتصار الثورة الإسلامية. بحيث راح الإسلام يبشّر بعودة الإنسان إلى الدين خلافاً لتنبؤات المنظرين الغربيين، وليس هذا فحسب، بل ظهر كأهم أيديولوجيا ثورية، وربما الأيديولوجيا الثورية الوحيدة في العالم. وها هو العالم الإسلامي اليوم بما يزيد عن المليار نسمة يعيش تطورات هائلة، وقد أحرزت الشعوب المسلمة بفضل الإسلام والعودة إليه حيوية واقتداراً جديداً يعيد إلى الأذهان اقتدار الإسلام وعظمته في أطوار تاريخية سابقة، حتى أن معظم المفكرين أعادوا النظر في آرائهم وتوقعاتهم، وصاروا يعتقدون اليوم أن القرن الحادي والعشرين سيشهد حركة إحياء في العالم الإسلامي كله.

وبعد أن انقضى من عمر الجمهورية الإسلامية أكثر من عقدين من الزمان، يبدو أنها اليوم تتمتع بالاستقرار اللازم بوصفها القلب النابض للنهضة الإسلامية. وراحت تشطب، على أساس أحكام الإسلام وتعاليمه، بخطوط البطلان على كافة التصورات والأفكار التي قالت: إن الإسلام لم يعد قادراً، بعد مرور ١٤٠٠ سنة على ظهوره، على تأسيس مثل هذا النظام هي عصر ازدهار العلم والتقنية.

وقد خالت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أن بمستطاعها إيجاد نظام أحادي الأقطاب، فتبنّت المواقف المعارضة للجمهورية الإسلامية، الأمر الذي شجّع سائر لاعبي ساحة العلاقات الدولية على الوقوف بوجه الهيمنة والتعسف الأميركي. وهكذا ورغم مساعي أميركا لإخضاع الجمهورية الإسلامية، والحؤول بذلك دون انتشار الصحوّة الإسلامية، فإنّها ترى اليوم بميون ملؤها اليأس كيف تتصاعد قدرات الإسلام ويهّب العالم الإسلامي بأسره لمواجهة الغرب.

إن حركات التحرّر في العالم اليوم، ولا سيما في العالم الإسلامي، تستلهم الثورة الإسلامية، وهما هي الثورة في شتى البلدان الإسلامية من شمال أفريقيا غرباً حتى طاجيكستان وشبه القارة الهندية شرقاً تتفاعل وتلتهم، ويتنامى الميل إلى الإسلام بين الشعوب المحرومة؛ لا سيما البلدان الأفريقية اليائسة من الحضارة الغربية، ومن وعود الجنة الدنيوية التي جاءتهم بها الرأسمالية والاشتراكية. وبالتالي، يتسنى أن نضم أصواتنا إلى صوت المفكرين الذين قالوا: إنّ القرن الحادي والعشرين هو قرن العالم الإسلامي.

في ضوء السؤال القائل: "هل أدى انهيار الاتحاد السوفياتي الى تبدّل في تحليلات وفرضيات وأحكام كاتب هذه الدراسة أم لا؟" أعدت النظر بشكل عميق في مادة الكتاب آخذاً هذه التحولات بعين الاعتبار.

وقد أفضت إعادة النظر هذه الى عدم وجود حاجة لتغيير الآراء والنظريات في الكتاب، وليس هذا فحسب، بل إن البحث عن أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي واكتشافها في ثنايا الدراسة ليس بالأمر العسير.

واعتقد أن هذا الانهيار كان حصيلة نقاط الضعف البنوية في الثورة الروسية والتي تطرّقنا لها في نهاية الكتاب. بل إنّ الثورة الروسية لم تكن ثورة في الأساس، إنما الذي

حدث في شباط ١٩١٧ م كان ضرباً من الانفجار والتمرد، بينما لم تكن أحداث أكتوبر (تشرين الأول) من نفس العام سوى انقلاب^(١)، وهذه النظرة تعطينا من مزيد من البحث في الجذور، وتعميم مصير تلك الثورة على الثورة الإسلامية.

على أمل أن يجود الباحثون والمختصون في علوم السياسة والتاريخ بأرائهم وانتقاداتهم للكتاب وكاتبه ليعينوه على إثراء هذا البحث أكثر فأكثر.

د. منوچهر محمدي

صيف ٢٠٠٣ م.

(١) راجع دراسة: الثورة، الإصلاح، أم الانقلاب، ص ٣١٠.

مدخل

الثورة في الحقيقة أقوى أساطير زماننا وأطولها عمراً. وقبل أن تكون عرضاً لسلسلة من الأحداث التاريخية، فهي تعبّر عن رمز، ومبدأ، وطموح، وشرح لقيم ومبادئ مختارة، وتركيب غامض من التصورات والمشاعر الإيجابية، الغرض منه الوصول إلى مقاصد خاصة متنوعة. ويطرح مفهوم الثورة في المجتمعات المعاصرة حتى على شكل موضة أو مادة مخدّرة.

فالثورة الفرنسيّة طرحت على عصرها مفردات وأفكاراً جديدة، وأضحت أشبه بسحر، وعقيدة، ووفاء.

وبقي هذا المناخ الثوري الناجم عن الثورة الفرنسيّة سائداً على القرن التاسع عشر، وانتشر في العالم كله. وتغلغل إلى آراء ماركس كفكرة مفضّلة؛ بحيث لم يقتصر تفكيره في كتاباته على تفسير العالم كما هو، بل وامتد ليشمل تغيير العالم تغييراً ثورياً. بالإضافة إلى ذلك، انطلقت في كل أنحاء العالم وبتأثير من هذا المناخ انتفاضات وحركات عديدة، وظهر في الساحة مجموعة من الرجال والنساء ممّن نذروا أنفسهم للثورة بصورة مهنية.

وكانت الثورة كذلك أسطورة القوميين البرجوازيين وحلمهم كما الحركات المناهضة للاستعمار والاستبداد، وكانت كذلك الهدف المنشود للجماعات السريّة الإرهابية، والجماعات الشيوعية، والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والحركات الفوضوية.

وكان من شأن انتصار الثورة الروسيّة سنة ١٩١٧م أن منح الثورة قوةً وحركةً وأملاً جديداً، وجعلها طاقةً عالمية تصاعدت أسنتها هذه المرة من سان بطرسبورغ.

والثورات الاجتماعية مع أنها من الأحداث النادرة في التاريخ، ولا ترقى لأكثر من القرنين الأخيرين، غير أنها خلقت أحداثاً مصيرية في التاريخ، وتركت أثراً عميقاً في التطورات السياسية - الاجتماعية للإنسانية.

ومنذ انتصار الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م وحتى الآن، أدت الثورات الكبرى إلى تغييرات جذرية في الحكومات والمؤسسات، والبُنى الطبقية، والعلاقات الدولية، والأيدولوجيات السائدة؛ حيث منحت هذه الثورات شعوبها ولادات وحيوات جديدة، جعلت قدراتها واستقلالها تصح مقارنته بما كان عليه قبل الثورة، بل وواضح التفوق على البلدان المماثلة أيضاً. فلقد أصبحت فرنسا الثورة فجأة قوة غالبية وفاتحة في القارة الأوروبية، كما أفرزت الثورة الروسية قوة عسكرية واقتصادية عظمى.

وحول استمرار السياق الثوري، بعد الحرب العالمية الثانية، الصين المتضعضعة المضطربة إلى بلد متّحد قوي، ومكنت الثورات الاجتماعية الحديثة بلداً مستعمرات مثل كوبا، وفيتنام، ونيكاراغوا من تحطيم أغلال التبعية الحديدية، وخلقت الثورة الإسلامية خلال المدة الوجيزة التي مضت على انتصارها من العجائب ما لم يخلقه - على حد تعبير ديليب هيرو - أي بلد في العالم طوال الأعوام الستين الماضية^(١).

وممكن الأهمية في الثورات هو أنها تحرّر الطاقات الهائلة المودعة في صميم المجتمعات والشعوب. وغالباً ما تترك الثورات أثراً عميقاً، لا في المسار التاريخي لبلدانها فحسب، بل وفي المجتمعات الإنسانية المحيطة بها أيضاً، بل وتحرز نجاحات على الصعد المختلفة لا تكاد تُصدّق ولا يمكن التكهّن بها. وبعبارة أخرى: تجعل الثورات المستحيل ممكناً.

وفي بعض الحالات تترك الثورة بصمات دولية عظيمة في النماذج والمثل والأدوات، وخصوصاً إذا كان المجتمع النائر كبيراً، ويعيش في بلد كبير، فإن عظمة هذه الآثار وعمقها سيبدو أكبر طبعاً.

سيطر الجيش الوطني لفرنسا الثائرة على الجزء الأكبر من أوروبا. وحتى قبل الاشتباكات والهزائم العسكرية بمدة طويلة، شغلت المثل الثورية الفرنسية كالحرية،

والمساواة، والأخوة أذهان الذين نشدوا الحريات الوطنية والاجتماعية دوماً.

لقد كان هناك شعور بتداعيات الثورة الفرنسية من جنيف حتى سانتودومينغو، ومن إيرلندا إلى أميركا اللاتينية والهند، وقد تركت بصماتها الواضحة على أفكار المنظرين اللاحقين من قبيل بابوف، وماركس، ولينين، وصولاً إلى مناهضي الاستعمار في القرن العشرين.

وأذهلت الثورة الروسية الغربَ الرأسمالي، وبثت الحركة والهيّاج في الشعوب التي كانت آنذاك في طور التكوين، من خلال البرهنة الموضوعية على أن الدولة الثورية تستطيع في جيلين تحويل بلدٍ زراعيٍّ متخلفٍ إلى ثاني قوة صناعية - عسكرية في العالم.

ومثلما كانت الثورة الروسية نموذجاً لافتاً في النصف الأول من القرن العشرين، كانت الثورة الصينية حالة جذابة في نصفه الثاني، استطاعت إثبات أن الحزب اللينيني بوسعه عبر مساعيه العسكرية - الاقتصادية توجيه مجتمع ذي غالبية ريفية نحو أن يكون قوة كبرى تطرح أفكاراً جديدة مضادة للمدينة. لقد كان من شأن كل هذا إحياء الآمال في نفوس الوطنيين الثوريين أواسط القرن العشرين. وقد خلقت الثورة الإسلامية صوراً من العظمة والدهشة زعزت خلال مدة وجيزة كل النظريات العلمية، والعلاقات الدولية، والتصنيفات العالمية، وقلبت جميع التكهّنات التي أطلقها المحلّلون هنا وهناك^(١).

أضف إلى ذلك أن الثورات الكبرى لا تترك انعكاساتها على الذين يرغبون في تقليدها من سائر المجتمعات فحسب، بل تؤثر كذلك على المضطرين للتفكير في الأخطار والتهديدات الناجمة عن الثورة. وهي التهديدات التي تظهر عقب الثورات نتيجة زرعها للروح والاقترار الوطني في النفوس.

وتكمن السمة التاريخية - العالمية للثورات في أنها تترك أثراً جليلاً تتجاوز الحدود الجغرافية لبلدها. وتحرّر هذه الآثار طاقات هائلة تفضي إلى تصاعد أمواج عنيفة من الثورة وضد الثورة، سواء داخل ذلك المجتمع التّأثر أو في المجتمعات الأخرى^(٢).

(١) لدراسة تأثيرات الثورة الإسلامية راجع: تحليل للثورة الإسلامية، منوچهر محمدي، ص ١١ - ١٨.

(٢) E. Hermassi, *Toward a Comparative Study of Revolutions*, Comparative Studies in History, 1976.

وهكذا تستحق الثورات السياسية - الاجتماعية اهتماماً خاصاً. ولا يعود هذا الاهتمام لمجرد أهميتها البالغة بالنسبة لتاريخ الشعوب والعالم، إنما لتمييزها في التغييرات والتحوّلات الاجتماعية الإنسانية، الأمر الذي يستدعيّ تمييزاً واهتماماً خاصاً.

من الآثار الفريدة للثورات السياسية - الاجتماعية في البنى الاجتماعية والسياسية وخاصة أنو تعزيز متبادلة. تتكاثف هذه التغييرات من خلا التي يؤدي فيها الصراع بين القوى السياسية

ومنطلق الثورات المعاصرة يكشف عن ان المظاهرة، بل البشرية المظلومة كلها من ربة. عر والجور والتعسف.

فحين نتوّجت الثورة الفرنسية بالنصر بشرت بعصر جديد من الحرية؛ التحرّر من ضغوط الحكومات الاستبدادية، التحرّر من الاستغلال والتمايزات الطبقية، التحرّر من أغلال قمع الكنيسة وضغوطها، وحرية تعبير أفراد المجتمع عن آرائهم ومطالبهم؛ ولهذا اختارت الثورة الفرنسية شعار «الحرية، والمساواة، والأخوة». وحين انتصرت الثورة الروسية شددت وبشّرت غالباً بنشر العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الطبقية وإلغاء الامتيازات الاقتصادية واستئصال الاستغلال الطبقي.

وإن الثورة الإسلامية الإيرانية وخلافاً للثورتين الفرنسية والروسية اللتين قامتا على أساس استبعاد الدين، تأسست على المبادئ والمعتقدات الدينية التي يؤمن بها الشعب. ولم تبشّر هذه الثورة بعالم جديد من سيادة المستضعفين على المستكبرين في هذه الدنيا فحسب، بل فوق ذلك بشّرت أتباعها والمؤمنين بالإسلام بالسعادة الأخروية؛ لذلك حظيت بمكانة مميزة بين الثورات السياسية - الاجتماعية في العالم، وافتتحت فصلاً جديداً وأبعاداً غير مسبوق في تاريخ الإنسانية، حتّى أنها لم تكتسب شعبية واسعة وبسرعة كبيرة بين المجتمعات والشعوب الإسلامية المضطهدة فحسب، بل أوجدت أملاً جديداً لدى كل الشعوب المسحوقة في العالم الثالث، وفتحت لهم طريقاً جديداً للتحرّر من قيد استغلال القوى العالمية الكبرى.

وكان الشعب الإيراني أول شعب ينهض بين شعوب العالم المستقلة المضطهدة، ولم

يحرّر نفسه من أصفاد السلطة المستبدة الحاكمة فحسب، إنما أنقذ مجتمعه من نير الاستعمار ونفوذ كافة القوى الأجنبية، وبهذا بعث أنوار الأمل في قلوب ملايين المظلومين المسلمين وغير المسلمين، بل غيّر الواقع والعلاقات القائمة في المنطقة والعالم تغييراً جذرياً.

وفي ضوء أهمية الثورات وآثارها العميقة في تاريخ مجتمعاتها والمجتمعات المحيطة بها، من الطبيعي أن يكون لدراساتها بصورة مستقلة أو على شكل دراسات مقارنة، موقع مميز في العلوم الاجتماعية ولا سيما العلوم السياسية.

ويبدو لي عدم وجود فهم صائب وواضح عن الدراسات المقارنة؛ حتى في الأوساط العلمية والجامعية؛ وذلك التصور العام هو أن الدراسات المقارنة تقتصر على مناقشة مستقلة للظواهر، والأحداث، والوقائع المتشابهة المتتالية، والمتجاورة^(١). والحال أن النتائج والآثار المتوقعة من الدراسات المقارنة بمفهومها العلمي أكثر من هذا بكثير. فالغاية الرئيسية من هذه الدراسات هي مقارنة الظواهر المتشابهة بعضها ببعضها الآخر في إطار تحليل عميق وبأبعاد وجهات طولية وعرضية مختلفة، والتوصل إلى نتائج تتعلق بمواطن التناظر وعدم التناظر؛ للخلوص إلى قوانين مشتركة عامة تساعد مساعدة قيّمة ومفيدة في اكتشاف علل الظواهر والأحداث الاجتماعية، وفي تقدّم العلوم الاجتماعية والسياسية. وبالتالي، فالدراسات المقارنة في العلوم، ولا سيما العلوم الإنسانية، بالرغم من تعقيداتها وإشكالاتها، تعدّ من المناهج الجيدة والمفيدة، وقد كانت موضع اهتمام الباحثين وعلماء العلوم الإنسانية منذ القدم. وتُستشعر أهمية هذا الفرع العلمي أكثر حين نتذكّر عدم وجود شيء مطلق أو مثالي في العلوم الإنسانية، ولعامل النسبية دور مهم في تشخيص نقاط الضعف والقوة، والإشكالات والميزات، والمعايب والمحسن في كل الظواهر. ويتم تشخيص هذه النقاط من خلال مقارنة الظواهر المتشابهة ببعضها، أو مع نموذج مثالي يرسمه الذهن.

إشارات منهجية في دراسة الثورة

تجري الدراسات المقارنة في العلوم السياسية على نحوين: الأول أن تقارن الظواهر

Just a position. (١)

والتحولات السياسيّة - الاجتماعيّة المتشابهة الواقعة في مجتمع معين على مدى التاريخ^(١). اختيار هذه المنهجية يجعلنا ندرس ونحلّل المسار التكويني والتكاملي للتحولات المذكورة على مَرّ الزمان. وحيث إن عنصر المكان ثابت في مثل هذه الدراسات تُنَاطُ التغييرات والتحولات السياسيّة - الاجتماعيّة بعنصر الزمان ومتغيراته. كأن تُدرس الحركات الشعبية في إيران خلال قرنين من الزمان. وهناك طريقة أخرى للدراسات المقارنة كأن تدرس ظاهرة معينة خلال فترة محدّدة من الزمن ولكن في مجتمعات متفاوتة^(٢). في هذه المنهجية وخلافاً للمنهجية السابقة، يصار إلى تثبيت عنصر الزمان وتدرس الظواهر بحسب المتغيّرات الجغرافية والمكانية.

ولا تتحقّق الدراسة المقارنة للثورات الكبرى في العالم بأيّ من هذه المناهج المذكورة. وبالتالي هي ظاهرة ذات تعقيد أكبر؛ إذ - أولاً - لا يوجد تعريف للثورة يعتمد على معظم العلماء والباحثين في حقل العلوم الاجتماعيّة والسياسيّة، وغالباً ما تُخلط الثورات بغيرها من أشكال التحوّل السياسيّ - الاجتماعي كالتمرّد والانقلاب، والإصلاح، وحركات الاستقلال أو الانفصال، وتستخدم كلمة ثورة للدلالة على ما تقدم كله. والحال أن الثورة بمفهومها الخاص ظاهرة نادرة تعني "حركة شعبية باتجاه تغيير جذري ومفاجئ للقيم السائدة، والبنى السياسيّة - الاجتماعيّة، والقيادة، وأساليب العنف الداخليّة". وفقاً لهذا التعريف لن يكون عدد الثورات الناجحة في العالم كبيراً فأولها الثورة الفرنسيّة سنة ١٧٨٩ م، وآخرها الثورتان الإيرانيّة والنيكاراغوية عام ١٩٧٩ م. وهكذا، ليست الثورات الناجحة قليلة جداً فقط، بل إن معظم بلدان العالم لم تجربها أساساً.

ثانياً؛ مع أن الثورات السياسيّة - الاجتماعيّة ظاهرة معاصرة لا نجد لها نظيراً في القرون الماضية، إلّا أن سرعة التغيّرات السياسيّة المعاصرة تجعل، من المتعذر إنكار تأثير عنصر الزمن في دراساتها بالنظر للفاصل الزمني بين هذه الثورات المذكورة. الفاصل الزمني بين انتصار أول ثورة سياسيّة - اجتماعيّة (الثورة الفرنسيّة سنة ١٧٨٩ م)، وآخرها (الثورتان الإيرانيّة والنيكاراغوية سنة ١٩٧٩ م) حوالي قرنين، وقد حققت البشرية خلال هذه المدة تقدماً عظيماً في مجالات الثقافة والاتصالات، كان لها بلا شك تأثيرها البالغ

Diachronic Analysis. (١)

Synchronic Horizontal Analysis. (٢)

في سياق التحولات السياسية - الاجتماعية. وعلى ضوء ذلك، نلاحظ أن لعنصري الزمان والمكان كليهما دوراً أساسياً في الدراسة المقارنة للثورات الكبرى والناجحة في العالم، الأمر الذي يعقد عملية الدراسة دون شك، ويفرض على الباحثين قيوداً إضافية. فإذا لم يُؤلَّ هذان العاملان اهتماماً كافياً أثناء الدراسة والتحليل، سيعود ذلك بضرر كبير على القيمة العلمية للدراسة، ويُعرض الاستنتاجات للشك والإخفاق. إذاً، من الضروري مراعاة النقاط المدرجة أدناه عند اجترح الدراسات المقارنة للثورات الكبرى:

١- ينبغي اختيار الأحداث والسلوكيات المدروسة والمؤشرات المقارن بينها، بمعزل عن أثر عوامل الزمان والمكان ووقوع الأحداث؛ أو أن يكون تأثير هذين العنصرين ضئيلاً إلى درجة يمكن معها تجاهله وغيض الطرف عنه.

٢- إذا خضعت المؤشرات المختارة لتأثير عوامل الزمان والمكان بشكل ملحوظ، فينبغي الإشارة إليها والعناية بها أثناء التحليل، أو خفض تأثيراتها إلى أدنى مستوى ممكن.

طبعاً ثمة العديد من العوامل والمؤشرات المهمة كالعوامل الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية ربما تأثرت كمّاً وكيفاً بعاملَي الزمان والمكان، ما يسبّب للباحث بعض الالتباس والمشكلات في دراساته الإحصائية والمقارنة، إلا أنها لا تقضي بالضرورة إلى عرقلة التحليل الكيفي والماهوي، ويتسنى بالنظر للظروف الزمانية والمكانية تحديد وضع العوامل المذكورة وتصنيفها إلى درجات معينة من حيث قوة تأثيرها أو ضعفه.

دارسو الثورات

درس المؤرخون وباحثو العلوم الاجتماعية والسياسية الثورات الكبرى في العالم بمناهج تاريخية ومقارنة لأسباب متعددة ومتباينة، ومن هؤلاء:

١- بعض المشتغلين بالأبحاث العلمية والجامعية يدرسون الثورات السياسية والاجتماعية؛ بغية فهم واكتشاف أسباب وكيفية التحولات التي تطرأ على المجتمعات، ومن الواضح أن هذه الثورات ذات دور عميق في التحولات المذكورة، ويعدّ استيعابها شرطاً أكيداً لوعي المجتمع بصورة أفضل. ومع أن جهود هذا الفريق تقوم على مجرد الأهداف والأغراض الأكاديمية، بيد أنها يمكن أن تمثل منطلقاً لدراسات تجترحها فئات أخرى

لأسباب ودوافع مختلفة.

٢- الأفراد المتطلعون إلى قيام الثورات والمنهمكون في النشاط السياسي، والمتأثرون بالتطورات الثورية في سائر المجتمعات والراغبون - عبر اكتساب تجارب الثورات الناجحة في العالم - بتكرار تلك التجارب في مجتمعاتهم، أو المجتمعات ذات القابلية للثورة من حيث الأهداف، والإستراتيجيات، والتكتيكات.

٣- معارضو الثورات وأعداؤها الذين يبتغون الحؤول دون وقوع الثورات في مجتمعاتهم؛ لذلك هم يدرسون مسار التطورات الثورية ليستلهموا العبر من أخطاء الجماعات والهيئات الحاكمة، ويختار هؤلاء الأساليب والسياسات التي لا تنتهي بالمجتمع إلى الانفجارات الثورية العنيفة، أو يعالجون المواقف إذا انتهت إلى تلك الأطوار الخطيرة.

٤- وثمة فئة أخرى أعد نفسي واحداً منها، هم أولئك القلقون على مستقبل الثورات والراغبون في تكريسها واستمرارها وانتصارها الحاسم، فيعمدون إلى دراسة ثورتهم بمنهجية مقارنة مع الثورات الأخرى من أجل تشخيص نقاط القوة والضعف لدى الثورات الأخرى، وتبسيط الضوء على عوامل انحرافها، وهزيمتها، أو استمرارها، وهم يقدمون نتائج دراساتهم إلى ساسة المجتمع وقادته وكل المخلصين للثورة ويوصونهم باعتماد السبل المناسبة لاستمرار الثورة ونجاحها النهائي، ويشخصون الآفات والأخطار التي تجابه كل الثورات بما فيها ثورتنا الإسلامية الفتية، وينبّهون الممّنين إليها.

أثر الثورة على العلوم

وعلى العموم، فإن الدراسة المقارنة للثورات تساعد على تطور العلم بطريقتين:

الأول: أنها توفر للباحث معلومات واسعة حول الثورات الكبرى بمختلف أبعادها وجوانبها؛ إذ من دون الدراسات المقارنة قد تبقى الكثير من زوايا وأبعاد التحولات الثورية في الظل، ولا تُستشعر أية ضرورة لتبسيط الأضواء عليها.

أضف إلى ذلك أن الدراسات المقارنة أدت إلى تقديم نماذج ونظريات عدة للأوساط العلمية؛ خصوصاً في ما يتعلق بأسباب وملابسات اندلاع الثورات، والنظريات والنماذج المطروحة والمستخدمه في الدراسات العلمية مستقاة غالباً من البحوث والتجارب الخاصة بالثورات الكبرى كالثورة الفرنسية والروسية، وبالتوكو والتركيز على الجماعات

الثوريّة الرائدة والأيدولوجيات السائدة، وتركيبية المجتمعات التي شهدت تلك الثورات وما سادها من ثنائية قطبية.

وإنّ استلھام الدروس والعبر من الثورات المذكورة لم يجعل منها موضوعات تُبحث وتُعرف وتُشرح في العلوم الاجتماعيّة فحسب، بل وجعلها تترك بصمات عميقة في أساليب تفكير الماركسيين وحتى مفكرّي العلوم الاجتماعيّة في ما يتصل بقضايا الثورة.

بحسب التعريف، يمكن للثورة أن تكون عادية أو غير عادية، ومتكرّرة أو نادرة. ولكن في ما يتعلق بالمجتمعات والشعوب والأفراد الذين جرّبوا الثورة، لا يتاح لنا ادّعاء أننا نحمل تصوراً صحيحاً عنهم من دون دراسة ثوراتهم واستيعابها استيعاباً عميقاً. إنها لفكرة عميقة وحقيقة ممكنة الضمّ أن أيّ شعب يقوم بثورة، فهو يستحق تلك الثورة، وأيّ شعب إنما يقوم بالثورة التي يستطيع القيام بها. وبالتالي، فالظروف والأوضاع والأحوال الاجتماعيّة، والاحتياجات، ودرجة وعي الشعوب من العوامل المهمّة والمؤثّرة بنحو مباشر في انتصار الثورات.

إشكاليات دراسة الثورات

قبل حوالي قرن من الزمان قال ألكسي دوتوكفيل، المفكر الذي أوقف جهوده كلها لدراسة الثورات، حول الدواعي المنطقية والعقلانية لدراسة الثورات دراسة تاريخيّة مقارنة:

«أراهن أن الإنسان إذا درس فرنسا فقط، فلن يفهم شيئاً عن الثورة الفرنسيّة»^(١).

ورغم هذا يلاحظ أن المؤرّخين يتقبّلون مجازفة الدراسات المقارنة مع ما فيها من أخطار التعاطي السطحي أو الوقوع في أخطاء كبيرة، على أمل أن تساعد نتائجها إلى حدّ ما في إضفاء طابع الشمولية والاستيعاب على موضوع يمتاز بأهمية أساسية. فضلاً عن الصعوبات الطبيعية التي تواجهها الدراسات المقارنة للثورات، ثمة عقبة كبيرة ومهمة أخرى تعتور طريق هذه الدراسات، ألا وهي الغموض والحيرة التامة التي تغلف فكرة الثورة.

Peter Zagorin "Prolegomena to the Comparative History of Revolution in early Modern Europe", Comparative Studies in Society and History, 18- 2, April 1967.

فمن الطبيعي ألا تكون الدراسة التاريخية المقارنة للثورة ممكنة حتى داخل إطار معين ما لم نتخذ موقفاً نظرياً، أو نحدد على أساس حكم مسبق ما نقصده من مصطلح الثورة. ولكن حتى في ما يخص هذا السؤال الضروري والمهم لا يُلاحظ أي اتساق ووضوح أو اتفاق عام. المشكلة الأولى في الدراسة المقارنة للثورات هي قضية المصطلح. وكما مرّ بنا فإن مصطلحات نظير التمرد، والطغيان، والانتفاضة، والنهضة، والحرب الداخلية، والانتقال... إلخ، كلها كلمات تُدرس وتناقش باعتبارها مرادفات للثورة أو نماذج مختلفة لها. والمشكلة الملحة التالية هي: على أية أحداث تطلق كلمة الثورة على وجه الدقة؟ فالثورات الصناعية، والتجارية، والعلمية، والتعليمية، أو الثورات الزراعية، والمدنية، والثقافية، والعسكرية... إلخ، وإطلاق كلمة الثورة على هذه التحولات والتطورات التاريخية كلها يجعل من دراسة الثورة عملية مفتوحة دائماً وغير محدودة.

وقد يقال: هذا الغموض هو نتيجة عدم الثقة بالتنبؤات أو الوعي الناقص، بيد أن هذا التصور غير صحيح؛ إذ يبدو أن هذا الأمر ناجم قبل كل شيء عن سعة الاهتمام الرمزي بالإمكانات الممكنة التفجير التي اكتسبتها نظرية الثورة في العالم الحديث.

فالدراسة المقارنة للثورات لا تعني بالضرورة اكتشاف وتعميم رتابة الظواهر المدروسة (موضوع الدرس). ففي كثير من الأحيان تلاحظ اختلافات معينة في مواطن الشبه، تعدّ دراستها واكتشاف عللها وكيفية ظهورها مهمة جداً، بالنسبة لباحثي العلوم السياسية والاجتماعية. فالاختلافات من شأنها تمييز الظواهر عن بعضها، وتفضيل بعضها على بعض.

وقد حاولنا في دراستنا هذه التركيز على كلتا المسألتين: في البداية حدّدنا مواطن الشبه بين الثورات المدروسة، ونقد الإطار النظري في ضوء تلك النظرة العامة. وحاولنا بعد ذلك تشخيص مواطن الاختلاف وأسبابها لتمييز الثورات عن بعضها، والثورة الإسلامية عن سائر الثورات.

وبالنظر إلى أن جميع الظواهر التي تمّت مقارنتها هي من صنف الثورات السياسية والاجتماعية، يمكن الافتراض أن مواطن الشبه بينها تعود إلى ماهيتها وطبيعتها الثورية. ومن جهة أخرى، فإنّ مواطن اختلافها تعزى إلى نوع الثورة والأيدولوجيا التي تنطلق

منها، فالثورة الفرنسية كانت ثورة ليبرالية برجوازية، والثورة الروسية ثورة اشتراكية مناهضة للاستبداد، بينما الثورة الإيرانية ثورة ثقافية - دينية معادية للاستكبار.

ومن الضروري عند الدراسة المقارنة للثورات أن لا نعدّها مجرد نزاعات داخلية بين جماعات لها تصورات متباينة بشأن القيم السائدة والبنى الاجتماعية في مجتمع معين، إنما ينبغي التركيز على الآثار والانعكاسات الخارجية المتبادلة التي تتسم بمزيد من الأهمية والخطر. وبالتالي، فإنّ اختيار المنهجية والنظرية المناسبة يمتاز بأهمية خاصة من هذه الناحية.

يحاول علم الاجتماع قصر القضايا ذات العلاقة بالثورة على آثارها في المجتمع، بينما تشدّد العلوم السياسيّة على آثارها في بنية الدولة وعلاقاتها بغيرها من الدول، ولهذا يمكن القول: إن الثورة من صنف الظواهر التي تحطّم الحدود بين العلوم المختلفة. فالثورة، من جهة، حركة اجتماعيّة تؤدي إلى تحولات في القيم والبنى الاجتماعيّة وهذه أمور تتعلق بعلم الاجتماع. ومن جهة أخرى، حيث إنّها تؤدي إلى سقوط النظام السياسيّ واستبداله بنظام سياسي جديد بقيم وبنى جديدة، وتترك آثاراً معينة على العلاقات بين الدول؛ لذلك تدرج دراستها ضمن علوم السياسة. والقسم الأكبر من الدراسات والبحوث والكتب الصادرة عن الثورة يركّز على دراسة التغيرات الاجتماعيّة والثأئية - القطبية في المجتمع، والتي تعدّ من أهم سمات المجتمع الثوري.

لقد استطاعت النظريات السوسيولوجية تشخيص واقع وموقف ثوري فقط، بمعنى أن عدم وجود قواعد قيمية يتفق عليها الجميع يجعل القيم المتعارضة سبباً للتنافس والاختلاف بين الجماعات. وهذا الواقع الثوري يختلف طبعاً عن الواقع الذي يستطيع فيه المجتمع معالجة صراعاته والسيطرة على ظروف المنافسة وأساليبها.

في الحالات الثوريّة المختلفة، ثمة مستويات متباينة للنزاع ترتبط درجتها بالطبقات الاجتماعيّة المتعارضة المصالح إلى حد التصادم. فقد يكون ذلك الاستقطاب محصوراً في النخب السياسيّة، أو قد يشمل قطاعاتٍ أوسع من المجتمع. وحينما يصل الصراع السياسيّ إلى درجة اتحاد الجميع ضد السلطة السياسيّة يكون قد اقترب نشوب الثورة وصار وشيكاً. وثمة في تاريخ الإنسانية الكثير من حالات التمرد والانتفاض ضد السلطة

السياسية الحاكمة، ولكن الثورة لا تنفجر إلا بانسجام الشعب واتحاده حول الأهداف والقيم الجديدة.

قلّما اهتمت الدراسات السوسيولوجية بالآثار الدولية للثورات. فقد تجاهلت المدرستان الماركسية والبنوية الوظيفية العلاقات بين المجتمعات الوطنية، وصبّتا جُلّ اهتمامهما على النزاعات وتبادل الطبقات والأنظمة التابعة لها. وعلى غرار ذلك، ركّز علم الاجتماع السياسي على العوامل الاجتماعية الداخلية المؤثرة في السلوك السياسي. ولم يلتفت إلى المحتوى الواسع الذي تتخذ فيه القرارات الوطنية إلا نادراً، والعال أن الصّلات والأوامر بين جميع البلدان من الوجوه البيّنة التي يمتاز بها العالم الصغير؛ العالم الذي صمّمت كل أشيائه بمعىة بعضها. والخصوصية التاريخية - العالمية للثورات هي أنها تطرح مُثلاً جديدة كركائز جديدة للشرعية تهدّد السلطات الحاكمة بسبب طبيعتها الانفجارية، أو بسبب الميول والحاجة للتغيير والتجديد في البنى. إنها تترك آثارها خارج حدود الأرض التي وقعت، وهي قادرة على إطلاق أمواج من الثورة ومن العداء للثورة داخل مجتمعاتها وخارجها.

تُستشعر التأثيرات الدولية للثورات أكثر، حينما يكون للمجتمع الثوري قدرة وموقع إستراتيجي خاص، وحين يرى لنفسه رسالة خارج حدوده الجغرافية. ولا تقتصر هذه التداعيات على آثار الثورات على العلاقات الدولية، إنما هناك الآثار المتبادلة أيضاً، بمعنى أن التغيرات والتحولات الدولية يمكن أن تترك بدورها آثاراً مباشرة في إيجاد وتطوير حالة ثورية في مجتمع من المجتمعات.

وقلّما سلّطت الكتابات والنظريات التي تناقش ظاهرة الثورات الأضواء على الصلة بين هزيمة نظام ما في حرب خارجية، واحتمال مواجهته لموقف ثوري خطير ينجم عن تلك الهزيمة. والعال أن هذه الصلة مشهودة في ثورات كبرى ثلاث في العالم، هي: الثورة الفرنسية، والروسية، والصينية.

من ناحية أخرى، صبّ معظم منظري الثورة وباحثيها اهتمامهم في دراساتهم على أسباب نشوب الثورات، وناقشوا أحياناً الدور الفوري والسريع للثورة في التغيرات والتطورات السياسية - الاجتماعية. ونادراً ما عالجوا بنحو جاد الآثار بعيدة المدى للثورة

داخل مجتمعتها وخارجها. ومن هنا يحتاج التقييم الدقيق لآثار الثورة ونتائجها إلى اختبار آثارها بعيدة المدى طوال عشرات الأعوام، وعلى امتداد أجيال متعاقبة عدة. فالتركيز على الآثار العاجلة للثورة، لا يبدو كافياً بحال من الأحوال.

وإذا كان هدفنا من الدراسة المقارنة للثورات هو الفهم الصحيح للتحويلات والطفرات في المجتمعات، فسوف نلاحظ بمتنتهى الاستغراب أن دراستنا تتركز عموماً على الصراعات والقضايا الآتية. بينما لو أخذ بنظر الاعتبار الجانب البعيد المدى للثورات، فسوف نستطيع عموماً تقديم تعريف صحيح لنجاح الثورة أو إخفاقها. إنه تعريف يتكوّن بالنظر لقدرات الثورة وإمكاناتها في الوضع الخاص الذي تخلقه، وفي إزاء الادعاءات التي يطلقها الثوريون بخصوص التغييرات اللازمة في المؤسسات والبنى الاجتماعية.

فقد مضى قرنان على الثورة الفرنسية، وثمانون عاماً على الثورة الروسية. وهذا زمن كافٍ لاجتراح تقييم جيد لآثار ونتائج هاتين الثورتين وأدائهما بالمقارنة مع ادعاءاتهما الأولى. بينما بالنظر للفترة القصيرة التي انقضت من عمر الثورة الإسلامية، فمن الطبيعي أن يكون من الصعب جداً المقارنة بين شعاراتها وواقعها. والتكهّن بالمستقبل يمكن أن يكون مختلفاً حسب الأحداث والاحتمالات المتنوعة. على كل حال، يمكن أن تتضمن دراسة وتقييم الثورتين الكبيرتين في العالم - الفرنسية والروسية - دروساً وعبراً مفيدة للثوريين والقادة الإسلاميين؛ كي يقودوا دفة الثورة بطريقة لا تفضي لنتائج غير محمودة.

في طور معيّن من أطوار الثورة، يجب أن تتحوّل الأفكار والطاقت الجديدة التي حرّرتها الثورة إلى مؤسسات وكلمات ونماذج جديدة، تضفي الاعتبار على النظام السياسي الجديد وتسوّغه لتتوفر الفرصة لاستمرار تلك الأفكار وتجسّدتها.

ويجدر بالذكر أن هذه المثلّ والمؤسسات، ليس من الضروري أن تستوعب كافة أبعاد الحياة الاجتماعية. فالشعار الإيديولوجي للقرن التاسع عشر كان إعطاء الحرية للجميع، لكننا نعرف أن العمّال والنساء الذين اكتسبوا حريتهم هذه بشكل تدريجي، لم ينجحوا في هذا المضمار بشكل نهائي لحد الآن.

ومن هنا فإنّ، نجاح الثورة لا يعني الرضا العام أو تأسيس ركائز دائمة والحفاظ عليها؛ بل على العكس، تحتاج الثورة إلى مؤسسات تتمتع بالمرونة اللازمة والدائمة والانسجام

المتجدد والتغير المستمر بموازاة المبادئ، فتستطيع على أساس هذه المبادئ إفساح فرصة تبوؤ السلطة والوجاهة للفئات الاجتماعية التي ترى لنفسها حق القيادة والزعامة.

ولا يمكن، نظرياً، للمثل أن تبقى إلا إذا أفرزت نظاماً قانونياً يلبي التوقعات التي تُمنى الثورة من دونها بالضعف والتلاشي، وقد توتى بعض معاييرها نتائج عكسية. فالمجتمع الثوري الذي يستطيع بسرعة تحويل مبادئه وقيمه إلى قوانين ومؤسّسات وأنظمة حقوقية يكون قد كرّس ثورته أكثر وضمن استمرارها لمدة أطول.

ومما يُسجّل لدراسة الثورة دراسة تاريخية - عالمية أنها تؤدي التنبّه لأنشطة القوى المعادية لها. ومن هنا تجب دراسة الجهود الرامية إلى التغيير على تحليل حالات المقاومة الداخلية والخارجية حيال هذا التغيير. وهذه قضية تصدق على الثورات المتأخرة والثورات القديمة سواء بسواء. فمبادئ ثورة ١٧٨٩ الفرنسية، مثلاً، تؤثر على الثوار وعلى أعدائهم أيضاً. وبموازاة انتشار فكرة السياسة الديمقراطية في البلدان المجاورة - التي كانت ذات استعداد أقل لتقبّل هذه الفكرة - تفضّل الفرنسيون إلى أن الثورة الفرنسية منحت فرنسا قوة غير متوقعة لا يمكن التكهّن بعواقبها. وقد رفعت إبداعات من قبيل: الخدمة العسكرية وتوحيد النظام الإداري الذي حلّ محل النظام القضائي التنافسي القديم، الكثير من عقبات استثمار الطاقات والكوادر البشرية من قبل السلطة الوطنية المركزية.

وإن النهضة الاجتماعية المنسجمة التي تظهر بطريقة ناجحة على أساس الظروف الاجتماعية المتغيرة، وحالات الفوضى الاجتماعية التي تبرز من أجل خلق تحركات ثورية وسياسية، تُعرب كلّها عن أسباب سقوط السلطة السياسية، بينما التحركات المعنوية للثورة تفصح عن إيديولوجيتها واتجاهها وعواقبها وآثارها. وتكتسب أيديولوجيا الثورة أولوية خاصة في تحليل التحركات المعنوية والنظرية للثورة.

ويُعزى سقوط السلطة السياسية في الثورات إلى عاملين: الأول الضعف الداخلي للسلطة السياسية وتعرّضها للمخاطر، والثاني المبادرات والخطوات المنسقة للفئات الاجتماعية والأفراد المعارضين للسلطة السياسية الحاكمة. وقد تكون لهذه الفئات الاجتماعية دوافعها الاقتصادية نحو المعارضة، وهذا ما يحتاج عادةً إلى ظروف ملائمة للتغييرات الاجتماعية

ووجود بعض القيم السلبية^(١).

في تعريف الثورة

استخدمت مفردة الثورة بطرائق مختلفة، لكنها استخدمت عموماً في الحقول العلمية المتنوعة كالعلوم التجريبية والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية باعتبارها تغييراً أساسياً. وفي العلوم السياسية أيضاً لا يوجد للثورة تعريف جامع مانع. من جهة أخرى، استخدمت هذه المفردة في غير موضعها وبدوافع دعائية لما لها من قدسية خاصة في ذهنية المجتمعات. واللافت أنه حتى القوى الرجعية والمعادية للثورة راحت تسم خططها ومشاريعها بوسمة الثورة من أجل تبريرها وتمريضها^(٢). ومع ذلك، لأجل تحليل الثورات الكبرى ومنها الثورة الإسلامية في إيران، لا بدّ كخطوة ضرورية أولى من تقديم واستساغة تعريف جامع مانع للثورة.

لمفردة الثورة مفهومها القديم في العلوم الاجتماعية، ولها تعاريف متنوعة ككثير غيرها من مصطلحات هذا الحقل المعرفي. وكان لكل واحد من المفكرين على مرّ التاريخ تصورات الخاصة، وربما المختلفة عن تصورات سائر المفكرين حولها، بحسب طبيعة مداركه واستيعابه. ومع هذا، فإنها تستخدم في المجالات الفردية والاجتماعية المختلفة للحياة الإنسانية بمعنى التحول والتغيير. فالثورة الصناعية، والثورة الثقافية، والثورة العلمية والتقنية، والثورة الأدبية، والثورة الداخلية من المصطلحات التي كثيراً ما تسمع وتستخدم بهذا المفهوم.

وتُعادل مفردة الثورة في اللاتينية كلمة (revolution) وأشير إلى معانٍ عدة لها، منها: التحول، التغيير، العودة، التغيير الكامل والمحدّد في شيء من الأشياء، والحركة الدورانية، ودورة من التغييرات الدورانية لها عودة إلى نقطتها الأولى، ودورة في الأفلاك

(١) Normative.

(٢) كمثال يمكن الإشارة إلى الخطط الإصلاحية للشاه في سنوات ١٩٦٢ - ١٩٦٣ التي أملت على أميركا وأطلق عليها "الثورة البيضاء".

والنجوم لها عودة إلى نقطتها الأولى داخل دائرة أو منحنيّ محدّد^(١).

ومن منظور علم الاجتماع، تعني الثورة تغييراً جذرياً أساسياً وعميقاً في المجتمع وبناءه الاجتماعية، خصوصاً حين يكون فجائياً ومصحوباً بالعنف. وللثورة في علم الاجتماع ثلاث خصائص رئيسية:

١ - يتدخل فيها الفعل الإداري.

٢ - تنطوي على عامل القداسة والتسامي؛ أي أنّ التغيير نحو النقص والسقوط لا يسمّى ثورة.

٣ - تنطوي على عامل الرفض والنفى، بمعنى أن الثورة من الناحية الاجتماعية تهدم وضعاً بنحو إرادي لتشديد وضع آخر أفضل منه^(٢).

سياسياً وتاريخياً، تعني الثورة تغيير المؤسسة السياسية ونظام الحكم ورموزه، ففي الفكر اليوناني، ينسب أرسطو المشاعر الثورية إلى ضرب من التضاد والتعارض بين مطامح الإنسان وواقعه الحياتي في ما يتصل بالمساواة وعدم المساواة. فهو يعتبر الثورة "قفزة لمعارضة سياسية" في ما يخص الأسس التي يجب أن ينتظم عليها المجتمع. وكان مفكرون كلاسيكيون من قبيل توسيديد، وبولي بيوس، وتوما الأكويني، وميكافيلي، وجان بودن، وتوماس هوبز، وجون لوك وسواهم مهتمين بموضوعات من قبيل: التغيرات الدورية في أشكال السلطة، واعتداءات الأجانب، والثورات وأسبابها الطبيعية والسياسية والأخلاقية والمشروع الديناميكي للثورة، ودور المؤامرة في تغيير سياسة العنف واحتكار السلطة للآليات القانونية كضمانة للاستقرار الداخلي حيال الأزمات الاجتماعية - السياسية^(٣).

قبل الثورة الفرنسية الكبرى، لم تكن الثورات ضد الحكّام الأوروبيين أكثر من تغيير في السلطة والحكومة، ونادراً ما كانت تعني هجوماً شاملاً على النظام السياسي السائد.

(١) مصطلح revolution من المصطلحات الفلكية في الأصل واكتسب أهميته في العلوم الطبيعية إثر كتاب كوبرنيكوس. وقد حافظت هذه المفردة في استخدامها العلمي على معناها اللاتيني الدقيق الدالّ على الحركة الدورانية المنظمة والمنضبطة للنجوم. ومدلول الحكم يشير بوضوح إلى حركة مكرّرة ودورانية ويستخدم في حيّز العلوم السياسية. (لمزيد من المعلومات راجع: الثورة، هانا أرنت، ترجمة: عزت الله قولابوند، ص ٥٧).

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٦.

J. E. Daugherty, R. L. Pfaltzgraph, JN Contendin Theories of International Relations, (٣) J. V. Linncoot company, New york, 1971; p. 237

وفي هذا السياق ترى هنا آرندت أن الثورات الحديثة تنتمي إلى نوع وطبقة مختلفة تمام الاختلاف وبشكل مذهل؛ لأن هدفها تحرير المجتمع من نظامه القديم. وتضيف إن الثورة تشتمل على حالة خاصة؛ حيث تدخل مسيرة التاريخ فجأةً عصرًا جديدًا هو أشبه بالحكاية الجديدة. حكاية لم تسمع من قبل أبدًا ولم يروها أحد، إنما تعتمز الانطلاق لتوها^(١). ويرى كرين برينتون الثورة علامةً عصر جديد تنهار فيه حصون سلوكيات النظام السابق^(٢).

ويرى الشهيد مطهري أن الثورة هي انفجار الجماهير وتمرد لها في منطقة معينة من الأرض ضد النظام الحاكم لتأسيس نظام مطلوب^(٣). ويقرّر الدكتور شريعتي أن الثورة هي فعل أكثرية الجماهير على شكل تجلي إرادة المجتمع حين يروم تعيين السلطة والمسؤولية على أرضه^(٤).

في ضوء التعاريف المشار إليها أعلاه، يلاحظ أن مفردة الثورة تستخدم في العلوم السياسيّة على شكلين: الأول يطلق على أي نوع من التغيير والتحول السياسيّ - الاجتماعي بصرف النظر عن نوع هذا التغيير واتجاهه. والثاني هو التغيير في القيم التي تسود المجتمع. وقد عرّف آرثر باور الثورة في بداية القرن العشرين بقوله:

"الثورات هي المساعي الناجحة أو غير الناجحة التي تهدف إلى إيجاد تغييرات في بنية المجتمع عن طريق استخدام القوة والعنف"^(٥).

ويعرّف كرين برينتون الثورة بأنها استبدال مفاجئ وعنيف للفتنة الحاكمة التي تتولى إدارة النظام السياسيّ في بلاد معينة، بفتنة أخرى لم يكن لها حتى ذلك الحين نصيب من إدارة الدولة والحكم^(٦).

(١) Hanah Arendh. "On Revolution". New York Viking press, 1965, p. 21.

(٢) Crane Brinton, "the anatomy of revolution" vintage books, New York, 1955, p. 21.

(٣) الشهيد مطهري، م.س، ص ٨٢.

(٤) علي شريعتي، الإمام علي عليه السلام، الأعمال الكاملة ٢٦، بحث "الأمة والإمامة"، ص ٥٧١.

(٥) تشالمرز جانسن، التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ترجمة: حميد إلياسي، ص ١٧.

(٦) Crane Brinton, Opcit, p4.

الفصل الأول

مَجَالُ البَحْثِ وإِطاره

تدُلُّنا دراسة النظريات الخاصة بالثورات على أن معالجات هذه الظاهرة المعقدة والاستثنائية في تاريخ الإنسانية أخذت غالباً بعداً واحداً، وعالجت الثورات من زاوية واحدة. وقد حاول المنظِّرون بواسطة النظريات العامة في العلوم السياسيَّة والاجتماعيَّة، وإدخال بعض التعديلات عليها، أن يناقشوا ظاهرة الثورة ويحلِّلوها. وتكشف لنا قراءة هذه النظريات - سواء الماركسية منها أو الغربية - عن عدم تحلِّي الباحثين بالكفاءة والقدرات الكافية للدراسات المقارنة، خصوصاً أولئك الذين لم يكتفوا بمقارنة الثورات، بل راموا التنبؤ بوقوعها في المستقبل والتأثير على الأحداث التي تُفضي إلى اندلاعها^(١).

وينبغي الاعتراف بأن الأعمال المنجزة في مضمار التنظير للثورات قدَّمت مساعدة لا تنكر في اكتشاف أبعاد الحركات الثوريَّة والسلوكيات والقيم التي تسودها، وأغنت الدراسة النظرية لهذه الظاهرة بشكل كبير. ولكن رغم ما قدَّمته هذه الدراسات من خدمات لاكتشاف العناصر المهمة، وربما الأصلية في خلق وتنمية الحركات الثوريَّة، إلا أنها لا يمكن أن توفر إطاراً مناسباً ومفيداً في تحليل الثورات الكبرى في العالم، وبخاصة في دراستها المقارنة.

لذلك، عزَّمتُ بغية تحليل الثورة الإسلامية سياسياً واجتماعياً ومقارنتها بالثورات الكبرى في العالم، على تقديم إطار نظري جديد لا يعدم الإفادة من بعض مفاهيم وعناصر النظريات الأخرى.

وما أرمي إليه وأتوقَّعه من تقديم الإطار النظري هو أولاً: الإرشاد في إعداد وجمع المعلومات اللازمة والمفيدة لتحليل الثورة. وثانياً: أن يعيَّن العناصر والأركان الرئيسيَّة في تشكيل الثورة. وثالثاً: أن يوفر إمكانية المقارنة بين الثورات الكبرى وأسباب نجاحها وإخفاقها.

يحتاج البحث في جذور انبثاق الثورات وانتصارها أو هزيمتها، كما التكهَّن بوقوعها،

(١) لدراسة بعض النظريات الماركسية والغربية المهمة راجع: تحليل للثورة الإسلامية، الكاتب، ص ٢٠ - ٢٤.

وكذلك مقارنة الثورات ببعضها، يحتاج ذلك كله إلى مناقشة ثلاث مراحل متميزة: المرحلة الأولى الأوضاع والأحوال الاجتماعية المساعدة - وإن بشكل كامن - على انفجار الثورة وتحققها. المرحلة الثانية العوامل المؤدية إلى نشوب الثورة وانتصارها بالقوة، والمرحلة الثالثة هي العوامل التي من شأنها استمرار أو عدم استمرار الثورة بعد انتصارها الأول.

المرحلة الأولى: الواقع السياسي - الاجتماعي قبل الثورة

من القضايا المهمة التي ينبغي التنبه لها ودراستها بعد انتصار الثورة: الواقع... قبل الثورة. حيث، تحظى الثورة بنصيب أوفر من النصف في الزمان والمكان اللذين تسودهما ثنائية قطبية داخل المجتمع الواحد؛ أي في الظروف التي تنفصل فيها معظم الفئات الاجتماعية عن النظام السياسي الحاكم وتصطف لمواجهته، ويشهد المجتمع ضرباً من ازدواجية السلطة.

تنتقل الثورة من التشكيك في شرعية السلطة السياسية، وبعد ذلك ونتيجة لئأس الجماهير من النظام السياسي، تتشكل السلطة الاجتماعية رويداً رويداً. وتتم هذه الظروف عن شكل من أشكال المواجهة بين الفئة الحاكمة والفئات الاجتماعية الأخرى، ويؤدي ذلك إلى ضعف البنى والمؤسسات الحاكمة حتى تفقد قدرتها على تأمين الحد الأدنى من حاجات المجتمع، وتأخذ تدريجياً بالعجز عن إدارة البلاد؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تصطف القوى الاجتماعية التي تستعيد قدراتها وثقتها بنفسها وتعرض عن المنظومة السياسية مقابل النظام الحاكم، وشيئاً فشيئاً يبلغ الشرخ بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية حداً يتعذر معه استمرار هذا الوضع، ويضحي الصدام بين السلطتين السياسية والاجتماعية أمراً محتوماً.

وفي هذا المجال يعتقد إريك هافر: بأنه على الرغم من كون التصور الغالب هو أن الثورات تنبثق لإيجاد تغييرات حادة في المجتمع، لكن الواقع هو أن تلك التغييرات هي التي تمهد الأرضية لاندلاع الثورة. وعلى حدّ تعبيره، فإن المناخ الثوري هو حصيلة مشكلات وميول وخيبات أمل تبعث مع مرور الوقت على إطلاق تحولات جذرية^(١). ويبقى المجتمع بمنأى عن الثورة، ما دامت قيمه والواقع الذي يعيشه متجانسة، وحين يعيش المجتمع

(١) تشالمرز جانسن، التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ص ٤٦.

حالة التوازن، فإنه يتقبل دائماً تأثيرات معينة من أعضائه ومن الخارج، وهذان المؤثران الداخلي والخارجي يرغبان المجتمع على الملاءمة بين قيمه وأسلوب تقسيم العمل. إذن، فالعلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية هي المصدر الرئيس لظهور التعارض السياسي - الاجتماعي. وهذه العلاقة في الحالة العادية تشبه العلاقة بين الأمر والمأمورين. والمراد من السلطة السياسية مجموعة المؤسسات الرسمية والإدارية التي تتولى إدارة شؤون المجتمع عبر إمساكها بالأدوات المادية للسلطة (الأدوات العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والدولية)، بينما السلطة الاجتماعية هي تلك التي تشدُّ إليها أفراد المجتمع وفئاته لما لها من نفوذ معنوي بينهم، وعلى أساس القيم المشتركة بين الطرفين. وبالتالي، فالسلطة الاجتماعية وليدة المكانة والموقع الاجتماعي للأفراد، وتقوم على أساس الاعتبار والمشروعية التي يؤمن بها التابعون. وتعتمد السلطة الاجتماعية اعتماداً مطلقاً على ثقة أفراد المجتمع، وقابليتها على تحقيق أهداف أعضائها، والميل والإصرار على النهوض بالواجبات، لا سيما إطاعة القيادة الاجتماعية. والسلطة السياسية يمكنها التربع على موقعها طالما آمنت الفئات الاجتماعية بأن النظام السياسي قادرٌ على تأمين الحد الأدنى من مطالبهم القيمة وعلى مواصلة العلاقات الاجتماعية الدارجة.

ويبرز وجود السلطة في المجتمع تلقائياً حالة التنافس على السلطة، ومثل هذا التنافس السياسي قد يصاحبه العنف أحياناً. والنظام القيمي يعالج بعض هذه التعارضات بإيجاد اتفاق حول من يجب أن يشغل هذا الموقع أو ذاك، ويحاول، عبر وضع قواعد للتنافس، إبقاء التعارض ضمن حدوده المتعارفة. ولكن إذا هب أصحاب السلطة السياسية لتحدي نظام القيم في المجتمع، فإن أصحاب السلطة الاجتماعية سيهرعون لمواجهتهم ومعاقتهم بما لهم من نفوذ معنوي. وإذا لم يكن هذا الوضع مما يمكن إصلاحه، فمن المحتمل نشوب تمرد أو ثورة.

ووجود القيم المشتركة له دورٌ مهم جداً في تقليل احتمال ظهور التعارض بين الفئات الاجتماعية والسلطة السياسية. وأهم عامل يكرّس الظروف الثورية ويحتم التحولات السياسية - الاجتماعية هو التضاد أو التناقض بين القيم السائدة في النظام السياسي والقيم التي تسود الفئات الاجتماعية، وهذا ما يسميه "مور" التباين بين مثل المجتمع وواقعه^(١)؛ إذ إن القيم الاجتماعية هي في حقيقتها نفس تلك الحوافز الواعية والمشاركة

(١) Wilbert Moore "Social Change", Prentice Hall, New York, 1974, p.19.

لأفراد المجتمع، وهي الشرط الضروري الأول لاستمرار المجتمع وثباته. والقيم المشتركة هي عناصر من قبيل العقائد الدينية، والأساطير، والمعتقدات الاجتماعية، والنظم الأخلاقية، والأعراف والتقاليد الوطنية، والموجودات الماورائية، والمُثل العليا.

وإن نظام القيم مهم وضروري لتتلمذ المجتمع وتوزيع المهام فيه؛ إذ به تنتفي الحاجة لاستخدام القوة لإجبار هذا وذاك على القيام بواجبه. وهذا النظام يرسم دور ومكانة الاقتدار السياسي في المجتمع، ويضفي عليه المشروعية. ومتى ما استخدمت السلطة في الظروف المتأزمة الصلاحيات التي سبق أن فوّضت لها في مثل هذا النظام، فسيكون هذا الاستخدام مقبولاً ومستساغاً. وإن أبرز وأهم سمات الظروف الاجتماعية قبل الثورة تلاشي اعتبار النظام السياسي وقيمه بين الفئات الاجتماعية، وعلى حد تعبير حنا أرندت: حين يكون اعتبار الهيئة السياسية قائماً وموجوداً فلن يمكن اندلاع أية ثورة، أو نجاحها إذا اندلعت^(١).

وحين يهبط اعتبار النظام والثقة به إلى درجة يبدو معها الأمل باستخدام السلطة السياسية أمراً عبثياً، وتعتمد مكانة المسؤولين السياسيين على استخدامهم للقوة فحسب، ولا يلوح في الأفق أي تحول هادئ ومنظم، سيكون إيجاد التغيير والتحول مما لا مناص منه. وفي مثل هذه الظروف؛ حيث استخدام القوة هو الدعامة الوحيدة للحفاظ على السلطة السياسية، سيُضاف طبعاً إلى عديد وعُدة قوات الشرطة والجيش. وقد يؤخر استخدام القوة موعد التحول؛ بيد أن البنية الاجتماعية المتوكلّة على القوات المسلحة لا تعدُّ بنية قائمة على القيم المشتركة، وفي مثل هذه الظروف سيكون ظهور التحول العنيف أمراً حتمياً.

ولا يرفض النظام القيمي للمجتمع بالمطلق فكرة أن التعاون الاجتماعي ممكن الحصول بواسطة استخدام القوة؛ فهو نظام يقوم على فرض أن استخدام العنف مشروع في الحالات التي يتعذر فيها الاتفاق العام على القيم، ففي مثل هذه الظروف يتم اللجوء إلى العنف كحلٍّ أخير.

ومن الأسباب الرئيسية لانبثاق الظروف الثورية، يمكن الإشارة إلى مختلف العوامل

(١) تشالمرز جانسن، التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ص ٤٦.

الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية ومنها: انعدام المساواة الاجتماعية، والضرائب الباهظة، وارتفاع أسعار البضائع والخدمات الضرورية للطبقات الفقيرة، وشيوع الفقر في شرائح واسعة من المجتمع، وفساد الطبقة الحاكمة، وسيادة القمع ومصادرة الحريات الفردية والاجتماعية، والهزائم العسكرية والدبلوماسية، والهيمنة والنفوذ المباشر أو غير المباشر للأجانب، وتجاهل القيم المقبولة لدى المجتمع.

وخلافاً لآراء ماركس وأتباعه، لا يعدّ الحرمان الاقتصادي بالضرورة العامل الرئيس لتكوّن الظروف المساعدة على الثورة، فالثورات لم تنبثق فقط في المجتمعات التي شهدت تراجعاً في اقتصادياتها، بل على العكس، ظهرت الثورة في بعض المجتمعات ومنها المجتمع الإيراني في ظروف سادها لون من الرخاء الاقتصادي النسبي، ولم يكن الفقر والحرمان هو العامل الذي أدّى إلى اندلاع الثورة.

بيد أن هذا لا يعني عدم وجود أية فئات اجتماعية كان لها اعتراضاتها ومطالبها الاقتصادية قبل الثورة في إيران. وهنا يوجد قطبان رئيسان عبّرا عن سخطهما بدوافع اقتصادية. القطب الأول والأقل أهمية جداً هو البؤس الحقيقي لطائفة من فئات المجتمع. فلا شك في وجود طبقات فقيرة وبائسة يعدّ تحريرهم من بعض الضغوط والحرمان من أهم خصائص الثورة. بيد أن هذه الطبقات أو الفئات ليست العامل الرئيسي في الثورة دائماً، وهذه الحقيقة معترف بها حتى من قبل الماركسيين؛ حيث يكتب تروتسكي حول هذا ويقول:

إنّ مجرد وجود الحرمان لا يكفي لخلق التمرد، فلو كان الأمر كذلك لكانت الجماهير دائماً في حالة تمرد وثورة^(١).

وما يحظى بأهمية أكبر وجود شعور لدى بعض الفئات بأن الظروف الحالية تحول دون نشاطها الاقتصادي أو تقيده وتحد منه.

وعليه، فالمؤاخذات والاعتراضات الاقتصادية لا تكون عادة على شكل اختلالات اقتصادية، بل غالباً ما تكون شعوراً من قبل فئات اجتماعية معينة بأن حقوقها المشروعة في

(١) Crane Brinton, opcit, p.13 – 25.

هذا العالم تُغَمَطُ بالباطل من قبل النظام السياسي الحاكم. وينبغي النظر إلى هذه الحالة بوصفها من المؤشرات الأولى للثورة. ومن الطبيعي أن هذا التملل والحرمان سوف يطرح في الإعلام ومن قبل القيادة الاجتماعية، وربما على شكل إضرابات ومطالب اقتصادية. من جهة ثانية، ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار أن وخامة الواقع الاقتصادي للمجتمع، ولا سيما التوزيع غير العادل للإمكانات الاقتصادية من الإمارات المهمة لإمكانية نشوب الثورة. فالحياة الأرستقراطية للطبقة الحاكمة، والسكن في قصور وبيوت فاخرة، وارتداء الثياب الأنيقة الباذخة، وركوب سيارات فارهة مرتفعة الثمن ومن أحدث الطرازات، والبهارج والضيافات الباهظة في مقابل قطاعات واسعة من المجتمع تعيش ظروف فقر وفاقه تعيسة وتمعج عن تأمين ضروريات حياتها بسبب التضخم، كلها من مؤشرات ولادة الثورة.

وقد ينتهي بنا تصنيف عوامل تكوين الظروف الثورية إلى محصلة فحواها أن الثورة تنشب عادةً ضد نظام شديد التقليد، وغالباً ما يكون نظاماً ملكياً ذا صلاحيات مطلقة، أو خاضعاً لهيمنة طبقة أرستقراطية. ويتميز هذا النمط من الأنظمة بالصفات الآتية أدناه:

- ١- يدير سلطته على أساس الضغط السياسي والقمع المتزايد.
- ٢- تُمسك أقلية محدودة العدد، بل شخص واحد في أغلب الحالات بكافة صلاحيات اتخاذ القرارات وتنفيذها في كافة الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.
- ٣- يشيع الفساد وخصوصاً الفساد المالي والارتشاء بين الجماعة الحاكمة بشكل واسع.
- ٤- تتركز أسس السلطة فيه، غالباً على الطبقة الرأسمالية المرفهة.
- ٥- الاعتماد على القوة العسكرية الموالية واستمداد المشروعية منها.
- ٦- الاستسلام للقوى الأجنبية؛ بسبب فقدان التأييد والدعم الشعبي.
- ٧- السيطرة على كافة وسائل الإعلام العامة ومحاولة استغلال هذا الإعلام للتأثير على الرأي العام.

- ٨- عدم المبالاة برفاء الجماهير وراحتهم وتحسين أوضاعهم. وبالتالي، ازدياد عامة الشعب فقراً بينما تزداد الأقلية الحاكمة وأتباعها رفاهاً وثراء يوماً بعد يوم.
- ٩- إدارة الظاهر للعقائد الدينية والأعراف والتقاليد التي تحترمها أكثرية الشعب.

ومثل هذا النظام يوفر بيئة ملائمة لدفع المجتمع صوب التحول الثوري، وغالباً ما لا يستطيع إدارة المجتمع إلا لفترة قصيرة وبأساليب على رأسها التهديد، والترغيب، والتطميع، والخداع، والاغتيالات، والتعذيب، واستخدام القوى البوليسية، ولكن سرعان ما يحين زمان يعجز فيه عن معالجة المشكلات، وتبرز إلى السطح ظروف تمهد الأرضية لانبثاق الحركة الثورية بصورة فعلية.

والظروف الموحى إليها هي:

- ١- يُمنى النظام بأزمات شتى، ولا سيما الأزمات المالية الحادة.
 - ٢- يعود عاجزاً عن استقطاب الكوادر المميّزة وصاحبة الخبرة من النخبة والمثقفين لإدارة شؤون المجتمع.
 - ٣- يعجز عن حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة.
 - ٤- تفقد السلطة السياسية ثقتها بنفسها وقدرتها على إدارة شؤون المجتمع؛ بسبب قيادتها الضعيفة وتدابيرها غير المناسبة، وبموازاة عدم الكفاءة هذه ينخفض مستوى صبر الشرائح الاجتماعية وتحملها للمعضلات المعاشة.
 - ٥- تضمحل شرعية النظام ومقبوليته في أنظار الغالبية من أبناء المجتمع.
 - ٦- يعتمد النظام أكثر فأكثر عن الطبقات الاجتماعية المختلفة، وحتى المنتفعون منه يناون عنه مع تفاقم ضعفه وارتباكاه.
 - ٧- تصاب القوات المسلحة وهي أهم ركيزة تتوكأ عليها السلطة السياسية بالقنوط والخيبة نتيجة هزيمة في حرب معينة.
- في مثل هذه الظروف تخسر المؤسسات السياسية كفاءتها وعملايتها في إدارة المجتمع وتحل محلها المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية.

يستدعي اندلاع أية ثورة سنخين من الأسباب لا تكون مباشرة بالضرورة. بداية ينبغي الإشارة إلى الضغوط التي يفرزها النظام السياسي غير المتوازن؛ حيث يحاول النظام السياسي نتيجة للضغوط وركود السلطة التوسل بأساليب القمع والإكراه للحفاظ على الوضع القائم. والسنخ الثاني من الأسباب يتصل بقدرة القادة السياسيين على إطلاق

تحولات سريعة وحاسمة في الظروف غير المتوازنة. يقول لوسيان باي:

أية سلطة تواجه معارضة عدائية من قبل جماهيرها، هي غير سليمة على الأغلب؛ إذ إن المنظومات الكبرى نسبياً للقوات المسلحة لا يمكن أن تظهر في المجتمع إلا حينما تكون الجماهير غير راضية عن السلطة السياسية^(١).

وإنَّ عدم كفاءة السياسات التي تتبعها الطبقة الحاكمة تنجم أكثر ما تنجم عن انفصالها عن كيان المجتمع الأوسع. فالطبقة الحاكمة تنفصل عن الكيان العام للمجتمع بفعل عوامل عديدة منها البنية الطبقية المتصلبة، وفساد الفئة أو العائلة الحاكمة، وانسداد السبل العادية للتطور الاجتماعي، وتعيين الأقرباء والمحسوبين في المواقع الحساسة العليا. متى ما تؤثر مصادر وعوامل التغيير في النظام الاجتماعي لا بدَّ من ظهور إحدى حالتين: إما أن تستطيع العناصر المختلفة التنسيق فيما بينها للحفاظ على التوازن بالرغم من الضغوط الجديدة، وإما أن النظام القائم سيعجز عن بث التنسيقات اللازمة، وحينئذٍ سيتسع الشرخ بين القيم والواقع الاجتماعي إلى أن يسفر عدم التجانس بينهما عن اختلال التوازن. ومثل هذه الحالة تحدث حينما يكون الضغط الموجَّه فجائياً وشديداً إلى درجة أن المؤسسات المسؤولة لا تكون مستعدة لاستخدام الأساليب الدارجة لصيانة النظام الاجتماعي. وإن عودة الانسجام أو ظهور اندلاعها أمرٌ منوط بقدرات ووعي القادة السياسيين، ومنها قدرتهم على فهم اختلال التوازن الاجتماعي. وقبل أن يبادر القادة السياسيون إلى أية خطوة أساسية وخلال الفترة التي ستظهر فيها نتائج مبادراتهم وخطواتهم، سيصاب النظام الاجتماعي بانعدام التوازن.

وإذا لم تشأ السلطة السياسية أو لم تقدر على فهم الواقع والمبادرة للمرونة والانحناء والرضوخ للمطالب التي تطالب بها الشرائح الاجتماعية، فإن الصدام بينها وبين هذه الشرائح الاجتماعية سيكون أمراً محتوماً، وسيصطبغ هذا الصدام لا محالة بألوان العنف.

ورغم أن استخدام العنف والقوة لتحقيق تحوُّل ما في المجتمع، هو حالة سلبية ومؤلمة بعد ذاتها، ولكن في حال لم يكن النظام السياسي مستعداً لتلبية مطالب المجتمع بطريقة

(١) تشالمرز جانسن، التحول النوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ص ٩٨.

هادئة وسلمية، فسوف يغدو استخدام العنف أمراً لا مناص منه. وعلى حد تعبير خوزيه أورتغايي:

مارس الإنسان العنف على طول الخط. أحياناً عدّ استخدام العنف نوعاً من الإجرام، لكنه في أحيان أخرى كان وسيلة في أيدي أناس سلكوا كافة السبل للدفاع عن حقوقهم المشروعة ولم يفلحوا. وقد تكون حقيقة أن الإنسان يعبر عن ميوله الفطرية باستخدام العنف أحياناً حقيقة مؤسفة، ولكن من جهة أخرى، فإنّ ظهور مثل هذا السلوك في المجتمع لهو دليل على وجود منطوق تعرّض للضغوط بدرجات تفوق حدّ الاحتمال. وبالتالي استخدام العنف في ظروف الثورة هو السلاح الوحيد المتبقي^(١).

وهكذا فإنّ الثورة هي تقبّل العنف لتغيير النظام الذي يسود المجتمع. وبتعبير أدق: إنّ الثورة ليست سوى تدبير مشروع ذي طابع عنيف يُحتمل أن يؤدي إلى تغيير النظام الاجتماعي. لكن الاقتناع باستخدام العنف والمجابهة المسلّحة، سينخفض بمقدار ما تزداد وتتكاثر الفئات الاجتماعية المقتنعة بتغيير الواقع. في كثير من الثورات التي يعجز قادتها عن استقطاب الجماهير لتحقيق أهدافهم، حيث بمقدور الجماهير إعطاب الإدارة السياسيّة بتحركاتهم المتناسقة والهادئة نسبياً، يضطر هؤلاء القادة إلى استخدام الأساليب التالية:

- ١ - خطوات مسلّحة وشبه عسكرية جريئة.
 - ٢ - تحالفات تكتيكية مع سائر الفئات الاجتماعية في القيادة.
 - ٣ - تعديل في الأهداف والمعايير للاقترب من سائر الفئات.
- وبالطبع، فإنّ استخدام العنف لا يؤدي بالضرورة إلى سقوط السلطة السياسيّة أو هزيمتها أو استسلامها، إنّما ثمة عوامل أخرى تزيد من سرعة التحولات لصالح الفئات الاجتماعية.

وتكشف هذه العوامل المسرّعة عن عجز النظام السياسيّ عن احتكار السلطة العنف، وبذلك تجعل نشوب الثورة عملية متاحة. وهي عوامل تؤثر دائماً على احتكار القوات المسلّحة وتقنع الجماعات الثوريّة الكامنة أو المنظمة بأنّها قادرة على حمل السلاح

(١) تشالمرز جانسن، التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ص ٢٨.

وإعلان الثورة ضد النظام البغيض.

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أصناف من العوامل المسرّعة:

- ١- العوامل المؤثرة على القوات المسلّحة بشكل مباشر كالانضباط، وطاعة القادة، والتنظيم، والحميّة المؤسّساتية لأفراد القوات المسلّحة.
- ٢- العامل الروحي لدى القوى الثوريّة حين تؤمن بأنها قادرة على دحر القوات المسلّحة الرسميّة.

٣- عمليات ناجحة لجماعة ثورية تؤدّي إلى تعزيز معنوياتها ومضاعفة نشاطها. ومن العوامل المسرّعة يتسنى الإلماح إلى انهيار القوات المسلّحة نتيجة هزيمة في حرب خارجية، أو تمرد داخل الجيش، أو اختلافات بين النخبة الحاكمة، أو تفتت الركائز الاقتصاديّة- المالية، مضافاً إلى العوامل النفسيّة والإيديولوجيّة.. كالاعتقاد والاطمئنان بعجز القوى الحكوميّة عن مواجهة هجمات الثوّار. وقد يشمل هذا الاعتقاد ضروباً من الإيمان بالإمداد غير البشري، وتعزيز روح الأمل بالعون الخارجي عند تجلي الإرادة الثوريّة، أو الإيمان بأنّ الشعب وقطاعاته الواسعة قوة لا تقهر. والعامل المسرّع الآخر ذو طبيعة استراتيجيّة، وهو أنّ يضع الثوّار خططاً معيّنة وينفذوها من أجل تضعيف القوات المسلّحة والنخب السياسيّة المهيمنة على السلطة أو المعارضة للتغيير. وقد تتباين الاستراتيجيات الثوريّة في ما بينها، وقد ترتبط نوعيتها بعدد القوات المسلّحة الحكوميّة وكفاءتها، وكذلك بالقدرات الإبداعية للكوادر الثوريّة.

ومن بين هذه الإستراتيجيات الثوريّة يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

- ١- تغلغل العناصر الثوريّة في أجهزة السلطة وتوجيهها ضرباتٍ موجعة للنظام السياسيّ.
- ٢- انتفاضات مليشياوية تقوم بها جماعات مسلّحة صغيرة.
- ٣- نهضة جماهيرية شاملة وتحرك شعبيّ واسع عن طريق الإضراب والمظاهرات والنضال السلبي لشل الماكينة البيروقراطية للسلطة السياسيّة.

المرحلة الثانية، عوامل انتصار الثورة

ينبغي ملاحظة أن عدم الرضا العام عن السلطة السياسيّة، والثنائية القطبية في المجتمع لا تؤدّيان إلى الثورة ضرورةً. ففي مثل هذه الظروف قد تحدث أشكال مختلفة من التحولات السياسيّة - الاجتماعيّة كالانقلاب، أو التمرد، أو الإصلاح، أو الثورة.

وتطور أو عدم تطور الحالة الثوريّة وانتصارها مرهون بثلاثة أركان أساسية للثورة هي: الشعب، والقيادة، والأيدولوجيا.

وتتمثل الأطوار التمهيدية لأية ثورة في المشاركة الشعبيّة الواسعة في الثورة التي تحصل بطريقة انفجارية داخل المجتمع. وإذا لم تنهياً لهذه المشاركة الشعبيّة قيادة قوية، أو لم تستطع القيادة توجيه هذا التيار بصورة صحيحة، أو إذا لم تتمكن من إطلاق الحركة اللازمة لتشكيل المؤسسات السياسيّة الضرورية، فلا ينبغي التفاؤل بانتصار الثورة.

إذن، الثورة تنجح حينما يتوفر الحراك السياسيّ - الاجتماعي على قيادة ومنظمات جديدة تبلور المطالب والأنشطة الاجتماعيّة. وحقيقة الأمر أن مصير أية ثورة من حيث انتصارها أو هزيمتها يتقرّر في هذه المرحلة ويستتبع ما سيأتي لاحقاً من ثبات أو انحراف، ودوام أو زوال.

وتتطوي الثورة الشاملة الكاملة على الأمور الآتية:

أ- تفتيت المؤسسات السياسيّة القائمة بأساليب عنيفة وسريعة.

ب- تشكيل جماعات وفئات اجتماعيّة جديدة، وتأمين مشاركتها في الأنشطة السياسيّة.

ج- تشكيل مؤسسات سياسية جديدة.

ولا يفضي انهيار النظام الحاكم تلقائياً إلى التحولات الثوريّة اللاحقة. فالثورة لا تنطلق عادة بهجوم تشنّه قوة جديدة، إنما تنطلق بالبروز المفاجئ لكافة القوى الناشطة وغير الناشطة في المجتمع، والتي فقدت إيمانها بالنظام الحاكم وراحت ترتاب في مشروعيتها.

في مثل هذه الحالة، يتوقف تطور الثورة أو عدم تطورها على الفئات والجماعات المشاركة في الثورة. ومن البديهي أن سقوط النظام يؤدّ فراغاً في السلطة، فإذا بادرت أقوى الفئات الاجتماعية أو مزيج منها إلى ملء فراغ السلطة، سيمكن حينئذ ضمان انتصار الثورة واستمرارها. وعادةً ما تحاول القوى الاجتماعية الجديدة القبض بأسرع ما يمكن على زمام السلطة والقوات المسلّحة، والحيلولة دون تحرّك القوى الأخرى ونشوب الفوضى، وذلك عن طريق السيطرة على أدوات السلطة وعواملها. وإذا لم تكن أي من هذه الفئات الاجتماعية - وبسبب خلافاتها - قادرةً على الإمساك بزمام الأمور، فإنّ الصراع بينها سيفضي إلى دخول فئات أكثر إلى الساحة، وبالتالي ستتولى السلطة الفئة التي تحظى بشعبية وقبول أكبر.

نظرياً، تعدّ كل فئة أو طبقة اجتماعية لا يستوعبها النظام السياسي ثورةً كامنة، ولا بدّ لها، بطبيعة الحال، من أن تجتاز أطواراً متنوعة إلى أن تبلغ طور الجاهزية للثورة.

وسرعة الثورة في مثل هذه الحالة منوطة بتركيبة وعدد الجماعات المشاركة فيها. وحيث إن إسقاط أي نظام من أنظمة الحكم القديمة تصاحبه دوماً تظاهرات وحالات تمرد؛ لذا يتوجب على السلطة الاجتماعية الجديدة أن توجّه وتسيّر هذه التظاهرات. وعند بلوغ مراحل معينة من مشروع الثورة، تنهمك كل جماعة في تنمية آمالها وتطوير طموحاتها، وتبدأ بطرح مطالبها المادية والمعنوية على النظام السياسي. وتظهر في هذا المشروع ثلاث مجموعات اجتماعية هي: الثوريون الراديكاليون، والمعتدلون، والمحافظون.

الثوريون الراديكاليون ومعظمهم من شريحة الشباب المنتمي غالباً إلى طبقات الشعب الفقيرة، وهؤلاء يشكّلون النواة الأصلية للحركات الثورية، وهدفهم الرئيس توسيع نطاق الثورة، وإشراك أكبر قدر ممكن من الجماهير فيها، ونحت براهين تكتيكية وإيديولوجية لسلوكهم هذا.

إنهم بهذه الطريقة يضاعفون من قدراتهم، وينشطون بأشكال شتى لاستقطاب أكبر قدر من فئات الشعب إلى السلطة والسيادة الاجتماعية كي يمهّدوا الأرضية للنظام السياسي الجديد.

تزيد القوى الراديكالية من سرعة الحركة الثورية باستقطاب كافة الفئات الاجتماعية

إلى المسرح السياسي. وحيث إنَّ القرويين في بلدان العالم الثالث يمثلون شريحة كبرى من القوى الاجتماعية؛ لذلك يسعى الراديكاليون إلى تثوير القرويين مضافاً إلى أهالي المدن. وقد يكون بث مثل هذه الحركة وترويجها بأدوات ومحفّزات متنوعة. وفي بعض الحالات يمكن للحواجز الاقتصادية والاجتماعية أن تؤثر في القرويين والطبقات الفقيرة، وفي حالات أخرى تلعب المحفّزات الدينية والقومية المشتركة دوراً أكبر وأهم.

ولا يوافق المعتدلون - عموماً - على التحركات الثورية المتشدّدة الرامية إلى إسقاط الأنظمة السياسية. وهؤلاء غير مرتبطين بالنظام السياسي بعلاقات قريبة، ولا هم في الوقت نفسه مستعدون لمجابهة النظام بأساليب عنيفة وحادة. وتشكّل هذه الفئة عادةً من الطبقات المتوسطة والمرفّهة والمتعلّمة في المدن، وغالباً ما تكون أعمارهم متقدمة. وفي مواجهة الجماعات الراديكالية للسلطة السياسية، يحاول المعتدلون انتهاج سبيل وسط عبر الإمساك بزمام الموقف والسلطة. ويسعون طبعاً إلى تأسيس نوع من الحكومة القانونية الليبرالية أو الديمقراطية كما تسمّى. وهم يطرحون فعلهم هذا ويطالبون به باعتباره تأميناً لنظام قانوني فوري وضروري^(١).

أما المحافظون، فيرفضون كل أشكال التغيير والتحوّل. وهم على صنفين: الصنف الأول أولئك الذين يستسيغون النظام القائم وينتفعون منه. وهم في الحقيقة أتباع النظام السياسي الحاكم. والصنف الثاني هم الذين يخشون التحول الثوري عموماً؛ لأنهم لا يحملون تصوراً واضحاً للنظام السياسي البديل.

وقد ذكرنا أن الثورة تحدث حينما لا يعود يُحتمل البؤس بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية. وباليأس من النظام السياسي، وتصاعد حالة الثقة بالنفس لدى الفئات الاجتماعية، يتحرّك المجتمع صوب الحالة الثورية، وشيئاً فشيئاً يزداد عدد الفئات الاجتماعية التي تعدّل عن وفائها للسلطة السياسية، وتبدأ بالميل إلى السلطة الاجتماعية. وفي مثل هذه الظروف تمارس قيادة الثورة دوراً على درجة عالية جداً من الأهمية والخطورة.

(١) مثال ذلك الأتراك الشباب الذين رغبوا في تكريس دستور ١٨٧٦ م، أو حتى كاسترو الذي أعلن خلال فترة الاعتدال القصيرة أن هدفه تطبيق دستور ١٩٤٠ م، أو ليبرالو إيران الذين دافعوا عن استئناف دستور ١٩٠٦ م.

وهنا تتعين دراسة سمات قائد الثورة في ثلاثة أبعاد^(١):

- ١ - منظر الثورة، أو مؤسس المدرسة الفكرية والمخطّط الإيديولوجي للثورة.
- ٢ - قائد الثورة أو البطل والقائد العام لعمليات الثورة.
- ٣ - زعيم الحكومة الثوريّة أو الرجل السياسيّ، وفي الحقيقة، مهندس مجتمع ما بعد انتصار الثورة.

لا يملك منظر الثورة موقفاً انتخابياً ولا تنصيبياً، فالجماهير تستجيب له لإيمانها بنظرياته وطروحاته. وتتقبّل دعوته للمنطق الذي يجدونه في أصالة رسالته وحقيقة أفكاره.

ويشبه تعامل الناس مع المنظر أو الزعيم الفكري للثورة تعاملهم مع نظرية علمية أو مدرسة فلسفية أو دينية. وتستتبع معرفة الجماهير ووعبهم لأصالة أفكار المدرسة وأحقيتها، والأهمية العلمية والأخلاقية للزعيم الفكري، تستتبع إيمانهم واعتقادهم به، ما يملّي عليهم نوعاً من الحب والتعصّب له والالتزام والمواكبة والتضحية في سبيله.

والوجه الآخر للزعيم هو وجه البطل أو القائد الثوري. إنه الشخصية التي تصمّم أسلوب تحقيق الثورة وانتصارها السريع على أساس أيديولوجيا ثورية في مجتمع ثوري. مثل هذا القائد يتمتع عادةً بموقع اجتماعي رفيع ومعتبر. إنه في الغالب شخص له نبوغه ومواهبه وقدراته الإبداعية الخاصة، ويعتبر الظروف الاجتماعية - مثل غالبية الأفراد - شيئاً مقزّزاً لا يمكن أن يطاق. وهويتبوا موقع القيادة بعد إحرازه الشعبية الكافية بين الفئات الثوريّة، ويمارس بعد ذلك دوراً مهماً في مسار الأحداث والتحوّلات ويؤثر فيها.

قائد الثورة شخص قوي يظهر بعد المنظر وقبل المعمار (أو المؤسّس) وبيت الروح في كلمات المدرسة الفكرية بكل قوة وحكمة، ويمنح الحركات الثوريّة شكلها بأفكاره وتصوّراته. تمتزج به أيديولوجيا الثورة، ويتحوّل الإيمان والمعتقد الذي كان في أيديولوجيا الثورة "كتاباً"، يتحوّل في وجوده إلى "إنسان"، فيكون "كتاب الثورة الناطق"، والتجسيد الإنساني للفكرة، و"الواقع الملموس" للصورة الذهنية ولما ينبغي أن يكون عليه الحال. إنه يحدّد إستراتيجية الثورة وتكتيكات العمل النضالي، وتعبئة القوى، واتخاذ المواقف،

(١) الدكتور علي شريعتي، الأعمال الكاملة، ٢٦، الأمانة والإمامة، ص ٥٧١ - ٥٧٩.

ويصوغ الشعارات العملية، ويقيم القوى، والبيئة، والإمكانات، والظروف، والتيارات الفاعلة و المشتبكة تقييماً دقيقاً. كما أنه ينقذ الثورة من الطرق المسدودة والمهالك والمهاوي والمخاطر، ويمسك بنبوغه العملي ومواهبه الخاصة دفعة المجتمع الثوري، ويكتشف عوامل الهزيمة والصعوبات والمخاطر، ليسيطر على مجتمعه وعلى القدر التاريخي لشعبه، وينتصر بالتالي على العدو ويسير بالثورة صوب النجاح. وبالتالي، فهو يُخرج الثورة من الكُمون إلى الفعل، ويمنح الشعب حق الحكم، ويضفي الشرعية على الشخصية السياسية التي تتسلّم زمام الأمور في نظام ما بعد الثورة.

أما تعيين الحاكم أو مؤسس الحكومة بعد الثورة، فهو أمر يعود إلى النظام السياسي الذي تفرزه الثورة؛ أي أنه قد يُنصّب من قبل قائد الثورة، أو اللجنة المركزية لقيادة الثورة، أو الحزب الثوري الحاكم، أو يرشّح نفسه ويُنتخب من قبل الشعب.

ولا ننسى أن الكلام هنا لا يتعلق بما يجب أن يكون، ولا حتى بما هو موجود عادةً، إنما بالشيء الممكن طرحه فقط. وعلى قائد الثورة في هذه المرحلة توفير المجتمع المثالي الذي وعد به الجماهير، ويجب أن يشيد على أنقاض النظام السياسي المنهار النظام الذي طُرح وروّج له في نظريات الثورة.. نظاماً بوسعه إحياء قيم المجتمع الأساسية التي تم تجاهلها ونسيانها، وإرساء سلطته على أساس الشعبية والشرعية الاجتماعية. ويمكن لوجوه القيادة الثلاثة هذه أن تجتمع في شخص واحد، وهذا هو أمثل وأنجح أنواع القيادة الثورية. ويتوقف إحراز مثل هذا الموقع، على تحلي القائد بنبوغ وخصائص استثنائية يستطيع بها إقصاء منافسيه عن الساحة، وكسب شعبية واسعة بين معظم الفئات الاجتماعية. وبغير ذلك ستظهر قيادة فتوية ويتولّى مهام القيادة ومسؤولياتها على الصعد الثلاثة المشار إليها، مجموعة من الثوريين.

وتجدر الإشارة إلى أن وعي الشعب ونضجه، ومراعاة النظام، والدقة، والتنظيم الواعي من شأنه تيسير مهمات القادة. ويرتفع مستوى الوعي الإيديولوجي بموازاة اتساع الكفاح ومناورات السلطة السياسية والانتصارات والإخفاقات. ومن المهام الخطيرة للقيادة فهم الأخطاء والاستفادة من التجارب، وتوفير ظروف جديدة للانتصار. وينبغي استثمار أية هزيمة مؤقتة لإثارة قضية معينة في أذهان الرأي العام. في كل مرة يؤدي فيها إيضاح قضية معينة إلى الرفع من مستوى وعي الجماهير سيكون في هذا دلالة على أن النهضة

تقوم على أسس العقلانية والحكمة، وعلى بلوغها أطوار النضج والرصانة.

وعلى الرغم من اعتقاد بعض حاشية القائد بأن إطلاع الجماهير على التفاصيل ممارسة خطيرة قد تشق عصا الجماهير، فإن على القائد أن يبقى وفياً للمبادئ التي أثمرها الكفاح الإنساني العام في سبيل الحرية. وثمة لون من العنف والتكيد يمارس ضد حالات الاستغلال الفردي يمكن اعتباره ذا طابع ثوري أصيل، ولكن ثمة لون آخر من العنف يشبه اللون الأول إلى حد مذهب، لكنه ذو طابع مضاد للثورة تماماً، ويمتاز بالنزوع إلى المغامرة والفضول. وإذا لم تكافح القيادة هذا اللون من العنف بسرعة، فسيؤدي بالتأكيد إلى انكسار النهضة خلال مدة وجيزة.

ويعتقد القادة الثوريون بدخول الثورة ضمن حدود القدرات البشرية، بمعنى أنهم يحاولون أن يثبتوا للشرائح الاجتماعية أن المستحيل ممكن في المجتمع الثوري، وليس الإنسان قادراً على الثورة فحسب، بل له حقوقه وواجباته بهذا الاتجاه، فبدور الثورة تنشر من قبل أشخاص يريدون التغيير. يقوم القادة بهذه العملية بكل دقة ومهارة وفيما يشبه البستنة الحاذقة، فلا يتصرف البستاني خلافاً لقوى الطبيعة، إنما يعمل على التربة والمياه والمناخ الملائم، وتكون ثماره النهائية في حقيقتها ثماراً لتعاون الإنسان مع الطبيعة.

وعادة ما يؤمن القادة بأن نجاحهم منوط بوضوح الأهداف، والدقة في اختيار الأساليب، وبوعي الجماهير. فربما يمكن مواصلة الكفاح اعتماداً على عداة الجماهير للنظام السياسي، ولكن ذلك الرهان لا يطول، فإن الثورة لن تنتصر انتصاراً حقيقياً من دون رفع مستوى الوعي لدى الجماهير، وهذا الوعي يتحقق من خلال شرح وتعليم أيديولوجيا الثورة التي تمثل الركن الثالث في تركيب الثورة.

استخدمت مفردة "الأيديولوجيا" بمعانٍ مختلفة، واستخدمت في الفارسية أحياناً بمعنى مرادف لـ "المدرسة" الفكرية، لكن معناها كان في الغالب نفس المعنى المعروف للأيديولوجيا. الأيديولوجيا بمعناها العام تحليل القوانين الأساسية للسلوك الذي يستوعب مجمل العلاقات الإنسانية.

وإنَّ العنصر المتغير الذي يفصل بين الفئات الاجتماعية هو أيديولوجيا حياتهم، وبعبارة أخرى: المنظومة القيمية لكل واحدة من هذه الفئات. ومن دون الأيديولوجيا لن تستطيع

الفئات الاجتماعية المتفرقة أن تتحد مع بعضها على الإطلاق، وستؤول الاضطرابات الموجودة في المجتمع إلى التلاشي من دون أن تؤثر في البنية الاجتماعية. ولكن حين يتسلح ذوو الميول المعلنة - بعد إخفائها - بسلاح الأيديولوجيا، وتكتسب هذه الأيديولوجيا طبيعة أعم وقدرة أوسع على أن تكون مفهومة ومقبولة، سيمكنها تجاوز حدودها واجتذاب سائر الفئات الاجتماعية إلى نفسها، وبالتالي، ستستطيع إقصاء الأيديولوجيات المنافسة وتهميشها. في مثل هذه الحالة يتوزع المجتمع إلى قسمين مميزين: قسم يعتقد - في ضوء انتصار الثورة - بتغيير النظام السياسي - الاجتماعي السائد وقلب القيم المتبناة، وقسم آخر يقاوم التحرك الجديد ويسعى للحفاظ على ذلك النظام وتلك القيم.

وتلبي الأيديولوجيا الحاجات الروحية للأفراد المتوترين وغير الراضين وفقاً لسياقين:

أ- كيف يمكن تغيير النظام السياسي القائم (الهدم)؟.

ب- ما البديل الذي ينبغي إحلاله محل النظام القديم (البناء)؟.

ربما تكون الحاجة إلى التحرر شرطاً لازماً للثورة، لكن الثورة يجب أن تتوفر على أيديولوجيا تُعنى بالمستقبل وذات إطار جيد لتبديل الأسس القيمية. ويستخدم بعض الباحثين مصطلح الأيديولوجيا بمعنى مرادف للمنظومة القيمية؛ والحال أنها تختلف عنها اختلافاً محدداً عن البنية القيمية. قد تتحول الأيديولوجيا أحياناً إلى بنية قيمية قادرة على تكريس التناسق في النظام الاجتماعي، ولكن إذا بقيت في طور الأيديولوجيا، فسوف تتحدى البنية القيمية السائدة وتطلق بديلاً لها.

تبتدئ الأيديولوجيات كمنافسات للبنية القيمية القديمة، وتعمل على شرح البنية القيمية لمجتمع يحكمه نظام متوازن فاعل. وإذا عجزت القيم الثقافية والعملية في مجتمع ما عن تسويق الأنشطة السياسية، ستتحول الأيديولوجيات إلى مصادر مهمة لتكوين القيم والميول الجديدة. وتشتمل بعض الأيديولوجيات على قدر محدود من المعتقدات، ويقتصر استخدامها النفسي على التخفيف من عذاب الضمير العام عن طريق توجيه أصابع الاتهام لعامل معين بوصفه المسؤول عن كافة المشكلات والنواقص؛ وعلى الرغم من أن هذه الأيديولوجيات البسيطة تُعد عوامل مؤثرة في معالجة التوترات الاجتماعية، لكنها لا تتسع

عادةً لتستوعب وتجذب عدداً كبيراً من المعارضين الاجتماعيين. وقد تتكامل الأيديولوجيا بمرور الوقت؛ بحيث لا تغدو منهجاً للنشاط السياسيّ فحسب، بل وتصير بديلاً مقبولاً للبنية القيمية القائمة. حينما يكون هدف الأيديولوجيا تغيير طريقة توزيع الأعمال الاجتماعية وفقاً لنموذج مختلف بصراحة عن الوضع الحالي والقديم، عندها فقط يمكن اعتبارها أيديولوجيا ثورية. وتكتفي بعض الأيديولوجيات بالحد الأدنى من التغيير في بعض القيم الاجتماعية، أو بمنهج الوصول إلى مواقع القيادة أو العلاقات الاقتصادية أو الفصل في الادعاءات المتعارضة، ولا تكثرث بالمعتقدات الدينية، والبنية السياسية، أو تباين المواقع على أساس الجنس والسن، في حين تهتم أيديولوجيات ثورية أخرى بإيجاد تحولات أعمق في البنية القيمية.

حينما تكتسب الأيديولوجيا درجة من التكامل تخوّلها أن تعدّ أيديولوجيا ثورية ستشتمل على ثلاثة عناصر هي: الهدف، والوسيلة، والقيم. فالأيديولوجيا الثورية لا تؤجل وصولها إلى أهدافها أبداً، ولا ترجئه إلى عالم آخر. فالأيديولوجيا الثورية معناها خطة لاجتراح تغيير فوري في الواقع الحالي للمجتمع. أحياناً تكون الأيديولوجيات الثورية ذات ماهية دينية وتؤمن بتمتع أنصارها بالمدد الإلهي، وبالتالي تنهض على جملة من القيم الدينية، ولكن حتى مثل هذه الأيديولوجيات تتوكأ على تحرك الثوار وجهودهم، وتؤمن بأنّ سعيهم هو الذي يستجلب المدد الإلهي.

أنواع الأيديولوجيات الثورية:

- ١- أيديولوجيا ترنو إلى إحياء وتسوية النظام القيمي والثقافي التقليدي الذي لم يعد متداولاً؛ لكنه لا يزال حاضراً في تاريخ المجتمع وذهنيته كنظام أمثل للقيم المنشودة.
- ٢- الأيديولوجيات التي تخطّت تجارب ناجحة في مجتمعات معينة، ويختارها الثوريون في مجتمع آخر كنموذج يرومون متابعتة وتطبيقه.
- ٣- الأيديولوجيات التي تروّج لمجتمعات جديدة ومثالية لم تُعرف ولم تُجرّب من قبل في أي مكان.

في مجتمع مضطرب متوتر ثنائي الأقطاب (قطبه الأول الفئات الاجتماعية، والقطب الثاني السلطة السياسية) لا تنتصر الثورة بالتعريف المذكور إلا حين تعمل الأركان الأساسية للثورة (الجماهير، القيادة، الأيديولوجيا) بنحو متناغم ومتلائم وكفوء. كلما اتسع نطاق

المساهمة الفاعلة للفئات الاجتماعية، وتحلّت الأيديولوجيا بالقدرة على تسويق وتبيين المطالب والقيم المثلى للمجتمع، واكتسبت بذلك شعبية وقبولاً أكبر، وكلما استطاعت القيادة بدورها الثلاثي استخدام استراتيجيات أنسب اعتماداً على سلاح الأيديولوجيا ودعم القوى الجماهيرية، سيكون احتمال النجاح السريع للثورة بأقل الخسائر الممكنة أكبر.

المرحلة الثالثة، بعد انتصار الثورة (مرحلة البناء)

إنَّ أصعب مراحل الثورة وأعدها بالنسبة للقادة والفئات الثوريّة هي فترة ما بعد انتصارها؛ حيث تصدق العبارة المعروفة "الهدم أسهل كثيراً من البناء" على الثورة أيضاً. ويواجه الثوريون في هذه المرحلة سلسلة من أعقد القضايا والمشكلات، ومن هنا فإنَّ الثورة التي تستطيع تجاوز هذه المرحلة من دون خسائر كبيرة تتكبدتها مبادئها ومؤسّساتها الثوريّة تكون قد ضمنت نجاحها النهائي واستمرارها لسنوات طويلة. ومن أهم القضايا التي يواجهها الثوار في هذه المرحلة ما يأتي:

أ- بعد انهيار السلطة السياسيّة السابقة وحلول السلطة الاجتماعيّة محلّها، يضطر الثوار وخلافاً لما كانوا عليه قبل الثورة حين يهاجمون السلطة السياسيّة دون أي شعور بالمسؤولية إزاءها، يضطرون إلى التصدّي لواجبات ومسؤوليات النظام السياسيّ الجديد بأسرع ما يمكن، والنهوض بها بشكل ناجح. هذا في حين أنهم سيعانون في هذه المرحلة من مشكلات عديدة بسبب عدم معرفتهم بملايسات الحكم، وافتقارهم للتجارب الكافية والكوادر المتخصصة صاحبة التجربة. وهذا ما يحصل في ظروف عصيبة تتصاعد فيها توقّعات الفئات الاجتماعيّة المختلفة من النظام الجديد خالقةً المزيد من المشكلات والتعقيدات. من جهة أخرى، لا يعني سقوط السلطة السياسيّة السابقة تلاشي كل أجزائها بالكامل؛ إذ يتوقف اضمحلال كافة القيم والمؤسّسات والبنى والشخصيات التابعة للنظام السياسيّ السابق، وتركها واقعها للنظام الجديد على وقت قد يطول. لذا يتعين على السلطة السياسيّة الجديدة؛ وإلى جانب أعمال البناء، تخصيص جزء من طاقاتها لإزالة تلك الآثار.

ب- لا ينتهي كفاح الثوريين بانهيار النظام السياسيّ القديم، إنّما سيتواصل هذا الكفاح بشكل آخر وربما بشدة أكبر من الماضي. وعادة ما يتوزّع هذا الكفاح على جبهتين:

داخل دائرة سيادة الثوريين، وخارجها.

١ - الكفاح داخل دائرة السيادة: يجب على الثوار داخل المجتمع الثوري، مواصلة الصراع ضد فئتين من المعارضين. الفئة الأولى هم التابعون للنظام السياسي السابق والمنتمون منه والذين فقدوا بعد الثورة مصالحتهم وقيمهم، فانخرطوا في صفوف معارضة النظام الثوري الجديد. من هؤلاء المعارضين يمكن الإشارة إلى أنصار الملكية في الثورات: الفرنسية، والروسية، والإيرانية. والفئة الثانية هم الذين وافقوا الثوريين في إسقاط النظام السياسي السابق وتفاهموا، بل وتعاونوا معهم في ذلك، حتى أنهم دخلوا مع الثوريين أحياناً في تحالفات رسمية، لكنهم اختلفوا معهم بشأن النظام اللاحق وطبيعة الحكومة البديلة، وأرادوا تكريس واقع يطابق إرادتهم وتصوراتهم. ومن الطبيعي والحال هذه، أن يتنازعو مع رفاقهم السابقين وحين يأسسون من الانتصار عليهم أو التفاهم والاتفاق معهم على الأقل، سيجنحون إلى المعارضة ويبدأون كفاحاً حقيقياً ضد الثوريين الممسكين بزمam السلطة.

٢ - الكفاح خارج دائرة السيادة: وخارج نطاق السلطة السياسية أيضاً، يواجه الثوريون شكلين من المعارضة: الشكل الأول معارضة الأنظمة التي تشترك مع النظام المنهار بأوجه شبه عديدة على مستوى نوعية السلطة والمثل والقيم السائدة، فإنّ انهيار ذلك النظام سيقلق تلك الأنظمة ويخيفها من تشجيع فئات مجتمعاتهم على الثورة وعلى تكرار ما تمّ بنجاح في مجتمع مماثل. بسبب هذه التخوفات تحاول تلك الحكومات معارضة المجتمع الثوري، وتوجيه ضربات له، والحوّل دون استمراره وتعزيزه وتشكّله. والشكل الآخر من المعارضة يختص بالأنظمة السياسية التي كانت تربطها علاقات قوية بالنظام المنهار، بل وكانت تحقق لنفسها عن طريقه مصالح ونفوذاً كبيراً، الأمر الذي يجعلها من المدافعين عنه. وبعد سقوطه تتعرّض مصالحها لتهديدات جادة على يد الجماعات الحاكمة الجديدة، ومن الطبيعي أن تبادر لأية مساعٍ ممكنة ضد النظام الجديد بما في ذلك الصدام العسكري المباشر.

ولا تختلف أساليب وتكتيكات المعارضة لدى الفئات المذكورة اختلافاً كبيراً، فهي تتركز غالباً على الأركان الرئيسية الثلاثة لانتصار الثورة، وتحاول عن طريق زرع الخلافات والتفرقة بين القيادة والفئات الاجتماعية المؤمنة بالثورة، وكذلك عن طريق مسخ الأيديولوجيا أو تهجينها أو تضعيفها أو تقليل كفاءتها والحوّل دون تطبيق جوانبها المختلفة،

تحاول تفريغ الثورة من مضمونها وبث اليأس والتشاؤم في نفوس أنصارها والمؤمنين بها. ففي معظم الثورات الكبرى والناجحة في العالم، حينما ييأس المعارضون الخارجيون من تشتت الثورة أو دحرها عن طريق بث التفرقة أو دعم وتوجيه أعداء الثورة الداخليين، يبادرون للمواجهة العسكرية المباشرة، وقد جاءت النتائج في معظم هذه المواجهات عكس المبتغى؛ فالحرب الخارجية تعزز انسجام الجماهير مع السلطة السياسية الجديدة، وتقلل من الضغوط عليها. مع أن الفئات الاجتماعية الراديكالية - التي تتحقق الثورة على أساس أفكارها ونظرياتها - تقف في المركز الرئيس للكفاح الثوري، إلا أنها في معظم الثورات لا تمسك بزمام السلطة بعد الانتصار، إنما يكون النجاح وتولي السلطة السياسية من نصيب المعتدلين غالباً. فالمعتدلون - أولاً - ينتمون لشرائح اجتماعية قليلة التبعة للنظام السابق، ولم يكن لهم في الوقت ذاته دور يُذكر في حمايته والحفاظ عليه، لذلك لن يتعرضوا للتهمة والإقصاء الفوري. وثانياً: رغم عدم تبعية المعتدلين الشديدة للنظام السابق، فإنهم وبسبب طبيعتهم المحافظة لم يعارضوه معارضة جادة؛ لذلك لم يتعرضوا في زمانه لضغوط قاهرة، بل على العكس استطاعوا حينها تحقيق نجاحات اجتماعية واكتساب تجارب وخبرات تخصصية عديدة. بينما جربت الفئات الراديكالية الشابة فترات طويلة نسبياً من الصدام مع السلطة السياسية، وقلما أتاحت لها الفرصة لاكتساب التجارب والتخصص اللازم لتولي المسؤوليات التنفيذية. ثالثاً: يفضل الراديكاليون في الأطوار الأولى بعد الانتصار تسليم مهام الإدارة الحكومية للمعتدلين خلال فترة انتقالية معينة ليحولوا بذلك دون تفكك النظام السياسي - الاجتماعي ونشوب حالات فوضى في البلاد، ويستطيعوا هم، من ناحية ثانية، ملاحقة ما تبقى من العناصر المعادية للثورة، ما يسمح لهم بتجربة أكبر، وتتوفر لهم بذلك فرص أوسع للتخطيط، ومعرفة الكوادر القادرة والوفية ما يمكنهم من استلام زمام الأمور في مرحلة لاحقة.

وهكذا، ربما أن معظم المعتدلين يبقون معتدلين دائماً، لذلك لا يكتب لهم النجاح في إدارة المجتمع بعد الثورة، وسرعان ما يُمنون بالإخفاق ويتنحون عن سدة الحكم. وأهم أسباب إخفاقهم هي:

١- عجزهم عن إدراك قضايا ما بعد الثورة ومعالجتها ومواجهة مشكلات المجتمع في

ذلك الحين.

٢- عدم قدرتهم على تلبية التوقعات والضغوط الاجتماعية التي ستتفاقم، طبعاً نتيجة تطور الوعي والحراك السياسي لشرائح الشعب الواسعة والمتحررة في المجتمع الثوري.

٣- عدم قدرتهم على توجيه وقيادة واستقطاب فئات اجتماعية جديدة؛ إذ يستدعي ذلك تمرکز السلطة عن طريق إحراز شعبية واسعة أو استخدام العنف، والمعتدلون يفتقرون لكلا الميزتين.

٤- إخفاقهم في الحيلولة دون تنامي واستمرار التحركات السياسية للفئات الاجتماعية.

٥- عجزهم عن اتخاذ القرارات الثورية اللازمة في الظروف والأحوال الحساسة؛ بسبب الافتقار للشرعية والشعبية السياسية والاجتماعية الكافية.

وتؤدي مجموعة هذه العوامل بالمعتدلين إلى التعلل والتسويق في الأداء، ما يستجلب عليهم تهم المداھنة، وبالتالي، سوف يُستبعدون من قبل العناصر الأكثر ثورية والمحظية بدعم أوسع.

جدير بالذكر أن الشرط الأساس لانتصار الثوار على كافة المشكلات السياسية - الاجتماعية المذكورة، والمعارضات الداخلية والخارجية التي تواجههم، هو الاعتصام بالوحدة والتلاحم بين الأركان الثلاثة الرئيسية للثورة (القيادة، الجماهير، الأيديولوجيا). فكلما تمت قيادة الثورة بالشعبية وأظهرت كفاءة أكبر، وكلما بذلت الفئات الاجتماعية المشاركة في الانتصار جهوداً بشكل وحدوي متلاحم لأجل استمرار الثورة، واستطاعت استقطاب جماعات وفئات أكثر وأوسع، وكلما كانت أيديولوجيا الثورة أشمل وأقدر على تلبية حاجات المجتمع الثوري، كلما كان نجاح الثورة واستمرارها مضموناً بدرجة أكبر.

إن النهضة^(١) الثورية في حال حراك وسعي للوصول إلى هدف معين، وبالتالي هي أشبه بماء جارٍ يحافظ على نقائه وشفافيته ويزداد عذوبة إثر احتكاكه بالموانع والحصى والصخور، لكنها حين تتخذ حالة مؤسسية^(٢) جامدة بعد الانتصار والنجاح، تصبح كالماء الراكد الذي يزداد مع الوقت فساداً ونتناً^(٣).

ومن الأمور التي تحول الثورة الفتية إلى مؤسسة جامدة، العودة السريعة لسيادة القانون

Movement. (١)

Institution. (٢)

Arnold Toynbee, "A Study of History", Oxford University Press, London, 1949. (٣)

(سواء القانون القديم أو القوانين الجديدة). فرغم أن تأسيس مؤسسات قانونية من شأنه المساعدة على تكريس النظام الثوري، وتقصير أمد اللا استقرار، لكنه ينطوي في الوقت ذاته على خطر حووله دون تنامي الثورة وتقدمها حينما تحتاج إلى مواقف ثورية. خصوصاً أن مكافحة العوامل القيمية سواء كانت مما يختص بالقيم الأخلاقية، أو الثقافية، أو الإدارية، أو الاجتماعية، تستلزم بعض الوقت، إلا إذا استطاعت القيادة بنبوغها وقدرتها على الابتكار خلق ضرب من المصالحة والتسويق بين الحركات الثورية التي تحتاج حضور الجماهير الفاعل وبين تكريس النظام والقانون كعامل لاستقرار الثورة.

في ضوء ذلك، يبدو أن الشرط الرئيس للحيلولة دون إخفاق الثورة واضمحلالها واستمرارها وحراكها الدائم والسعي لتطبيق كافة مبادئها وعلى جميع الأصعدة. إذن، كلما كان الهدف أسمى وأبعد مثلاً كلما قل احتمال إخفاق الثورة وفسادها. وهنا ينبغي التشديد على أن مكافحة آفات الثورة هو من أهم القضايا، وعلى الثوار تشخيص هذه الآفات والعمل على إحيائها.

آفات الثورة

تختلف آفات الثورة عما يناقش كآساليب معادية للثورة تهدف إلى هزيمة الثوار ودحرهم. وآفات الثورة هي وليدة عوامل نظرية، ونفسية، واجتماعية تؤثر في المجتمع الثوري وتتوغل فيه بنحوصات غير محسوس أبداً، وتوجه ضرباتها وأضرارها بتفريغ الثورة من مضمونها الأصلي الداخلي.

وهذه هي أبرز آفات الثورة:

أ- تسلل الانتهازيين

تتسلل هذه الفئة إلى صفوف جميع الثورات، وإلى المؤسسات والأجهزة المختلفة، وحتى في الجهاز القيادي عن طريق تغيير مظهرها وخداع الثوريين الحقيقيين. ومع أنهم يبدون أكثر ثورية من الثوار الأصلاء، ولكن حيث إنهم لا يؤمنون بمبادئ الثورة؛ لذلك يسببون انحرافها. وتنقسم هذه الفئة إلى جماعتين: الجماعة الأولى هم الذين لا يحملون عقيدة سوى حب الجاه وكسب المواقع والامتيازات الاجتماعية، ويستطيعون التكيف مع أي نظام سياسي، ويتمتعون بمهارة مميزة في تغيير مواقفهم لتطمين وتملق الفئة الحاكمة. والجماعة الثانية هم الذين يحملون عقائد مضادة للنظرية الحاكمة، وحينما يقنطون من

المواجهة المباشرة مع الثوريين يغيرون ظاهريهم ويتغلغلون في النظام السياسي ليوجهوا ضربتهم من الداخل وفي الظرف المناسب.

ب- العودة التدريجية للقيم الثقافية البائدة

من البديهي أن سقوط النظام السياسي في أي مجتمع ثوري لا يزيل، على الفور، القيم التي سادت ذلك المجتمع وتفشّت فيه. ويرتبط تأثير هذه القيم بطول مدة سيادتها على المجتمع وتغلغلها في حياته الثقافية، والاجتماعية، والتربوية. وكلما كانت فترة الكفاح قبل انتصار الثورة أقصر، كلما استمرت قيم النظام السابق لفترة أطول. من جملة هذه القيم الذميمة من وجهة نظر الثوّار الدعة، والفساد الأخلاقي، والرشوة. وفي حال لم يحصل كفاح مستمر وطويل ضد القيم الثقافية الماضية، سيؤدي نموّها التدريجي مجدداً إلى تحريف وتشويه القيم الثورية الأصيلة.

ج- تعب القوى الثورية وفقدان الروح الثورية

تقايس القوى الثورية من آفات الثورة أيضاً. فإنّ الساحة بسبب انتصار الثورة وبلوغها أهدافها، والتعب واليأس من الثورة بسبب مواجهة المشكلات وعدم النجاح في حلها، والقنوط من تطبيق المعايير الإيديولوجية، هذه كلّها عوامل تؤدي إلى عزلة الثوار، وهي من الآفات الخطيرة التي تهدد الثورة. وتسرب الفساد إلى أركان الثورة الثلاثة، كضعف القيادة أو انحرافها، والتفاسير والتأويلات المنحرفة، وربما التوفيقية للإيديولوجيا، أو عدم قدرة الإيديولوجيا على تلبية احتياجات الثوار، وبالتالي، خروج الفئات الاجتماعية المؤمنة بالثورة من الساحة نتيجة الصراعات الرامية لحصر السلطة والقوة بيد جماعة معينة، هي جميعاً من آفات الثورة. وما لم تنجح القوى الثورية في كفاحها ضد المشكلات والضغط والمعارضات وآفات الثورة، واستولى نوع من الفوضى والضعف على السلطة الحاكمة والمجتمع، فسيبرز خطر ظهور دكتاتورية من النوع النابليوني تكون في مثل تلك الظروف مطلباً لغالبية الفئات الاجتماعية.

في إطار النظرية المذكورة، سنعمد في ما يأتي وبالنظر للعناصر الرئيسية لكل واحد من عوامل الثورة ومراحلها، إلى دراسة الثورة الإسلامية دراسة مقارنة بالثورتين الفرنسية والروسية.

الواقع السياسي – الاجتماعي قبل الثورة

السُّلْطَة السِّياسِيَّة

أشرنا في تعريف السلطة السياسية إلى النظام السياسي الحاكم الذي يمسك بالأدوات المادية للسلطة^(١). والمراد بالأدوات المادية للسلطة العناصر غير المعنوية التي تجعل النظام السياسي قادراً على الصمود في وجه القوى والهيئات الاجتماعية وبالتالي يحكمها دون أن يستمد شرعيته منها بالضرورة.

ومعظم السلطات السياسية التي حكمت المجتمعات الإنسانية استطاعت طوال التاريخ وفي الفترة المعاصرة، وعن طريق إمساكها بالأدوات المادية للسلطة واعتماداً عليها، ودون أي شعور بالحاجة إلى دعم الفئات الاجتماعية، استطاعت البقاء في سدة الحكم والاستمرار في السلطة على الرغم من افتقارها للشعبية والمشروعية الاجتماعية.

وتُصنَّف أبرز أدوات السلطة المادية إلى أربع مجموعات متميزة ومتراصة في آن واحد وهي:

الأوضاع الاقتصادية، والقوة العسكرية، والدعم الدولي، والإدارة السياسية. ويمكن التخمين بشكل طبيعي أن السلطات السياسية غير المقبولة اجتماعياً متى ما ضعفت

(١) يعتقد صاموئيل هانتينغتون أن "الخطوة الأولى في الثورة هي سقوط وانتهاء النظام السابق. وبالتالي، لأجل تحليل علمي حول أسباب نشوب الثورة، غالباً ما تسلط الأضواء بتركيز كبير على الظروف الاقتصادية - السياسية والاجتماعية التي عاشها النظام السابق. يشدد أمثال هؤلاء الباحثين على فكرة أن قوة النظام السابق إذا تلاشت، فسوف ينطلق مشروع ثورة لا عودة فيها". نقلاً عن: S. Huntington, opcit, p 267.

وتعرّضت للحرّج على صعيد الأدوات المادية للسلطة، فسوف تُفسّح المجال للسلطات الاجتماعية كي تقوى وتعزّز موقعها أكثر، وتتشجّع للهجوم على السلطة السياسية والانتصار عليها. وإنّ تضعّض البنية المالية والاقتصادية بفعل الإسراف والتبذير، وشيوع القحط والفلاء، والتكاليف الباهظة للحروب، وتكبّد الهزائم في الحروب الخارجية، وضعف الإدارة السياسية، واتخاذ قرارات غير منطقية وغير معقولة، وبالتالي الضغوط الدولية على السلطة الحاكمة، هذه كلها من العوامل المفضية إلى ضعف السلطة السياسية.

وعلى هذا، يكون من الضروري جداً دراسة ومقارنة القدرات التي توفرت للأنظمة السياسية التي سبقت الثورات الثلاث التي هي موضوع بحثنا؛ إذ ستساعدنا هذه الدراسة على تقييم قدرة القوى الثورية على إسقاط تلك الأنظمة.

أ - الأوضاع الاقتصادية

في دراسة تأثير الأوضاع الاقتصادية ودورها في إشعال الثورات، لا يحظى الفقر وغياب العدالة بالاهتمام، بقدر ما يدرس دور الاقتصاد في تخفيف حدّة التوتر، للقول: إن القدرات الاقتصادية هي التي تؤهل السلطة السياسية لا للتقليل من ضغوط المجتمع الاقتصادية فحسب، وإنما لاستخدام وتوظيف كل ما تراه ضرورياً لتعزيز النظام الحاكم. فزيادة السيولة النقدية في خزانة الدولة، والازدهار الاقتصادي والزراعي يخوّل السلطة السياسية جباية الضرائب واستحصاال الكثير من العائدات. أما الركود الاقتصادي والقحط والفلاء وما يستتبع ذلك من انخفاض في المداخيل وازدياد في ديون الدولة، فإنّه يؤدّي إلى زعزعة السلطة السياسية ومضاعفة الضغط الاجتماعي عليها.

١ - فرنسا

ثمة مؤشّرات جلية على وخامة الوضع الاقتصادي الفرنسي خلال الفترة التي سبقت ثورة ١٧٨٩ م. كان هذا البلد يعاني مشكلات وأزمات مالية واقتصادية كبيرة منذ خمسين عاماً قبل الثورة، وكانت هذه الأزمات تتسع وتتفاقم يوماً بعد يوم، وكان إفلاس الخزينة، والتكاليف الباهظة، والحروب المتتالية، والنفقات المفرغة الفاحشة للبلاد، والقحط وشحة الغلال قد بلغت ذروتها في ذلك العهد. حتّى أنّ السلطة السياسية كانت عاجزة تماماً عن معالجة هذه المعضلات، وأعلنت عن إفلاسها وعجزها التام بشكل رسمي صريح.

ويعترف كافة الباحثين في تاريخ فرنسا خلال تلك الحقبة بأن الإفلاس المالي للدولة الفرنسية كان من الأسباب المباشرة والرئيسة لانهايار النظام الملكي لعائلة البوربون.

وكان الوضع المالي الفرنسي غير متوازن، ويعاني مشكلات عديدة طوال القرن الثامن عشر للميلاد.

يقول الدوق أورليان (الوصي على العرش) في عام ١٧١٥ م حول هذا الموضوع:

ليس لنا فلس واحد في الخزائن الملكية وصناديق الإيرادات؛ كي نستطيع تسديد حتى أكثر النفقات إلحاحاً. حينما أتابع الشؤون المالية أرى أن مجوهرات الدولة قد بيعت، وعائدات الدولة وصلت إلى الصفر تقريباً، وتم إنفاق العائدات العادية أيضاً كمساعدات ومعونات. وأيدي الشعب مليئة بشتى صنوف الوثائق والأوراق المالية الملزمة للدولة والتي يصل مجموعها إلى مبالغ خيالية، بل إن حسابها وتحديدها يبدو أمراً متعذراً^(١).

في يوم وفاة لويس الرابع عشر (١٧١٥ م) كان في الخزينة الملكية ٨٠٠ ألف ليرة، بينما تبلغ ديون الدولة أكثر من ثلاثة مليارات ليرة، وهذا ما يعادل القروض التي كانت على عاتق الدولة الفرنسية بعد نحو قرنين من الزمن، أي في عام ١٩١٤ م.

بلغ دخل الدولة ٧٥ مليون ليرة في السنة، وهذا ما لا يكفي حتى لتسديد فوائد الديون. وعجز الميزانية كان يساوي سنوياً معدل نفقات الدولة؛ لأنها كانت تنفق مداخيل كل عام بشكل مسبق. وقد كُلف لاس - وهو شخص اسكتلندي - بإيجاد حل لهذه المشكلات المالية، وبادر إلى تأسيس نظام مصرفي لتوزيع العملة (كوصلات - تذاكر)، فاستطاع معالجة الأزمات المالية للدولة بشكل محدود ومؤقت. لكن أسعار أسهم الشركات التي أسسها لاس هبطت هبوطاً حاداً عام ١٧١٩ م، وآلت مشاريعه إلى الإخفاق.

في القرن الثامن عشر واجهت الحكومة الفرنسية عجزاً دائماً وحقيقاً في الميزانية السنوية. فمنطق الحروب التي خاضها لويس الخامس عشر وتفاقم نفقات الدولة، وعدم المرونة في زيادة دخلها، حال دون توقف هذا التدهور. وتعكس زيادة التكاليف الإدارية الزيادة المضطردة للأسعار حتى عام ١٧٣٣، بيد أن عجز الميزانية كان ذا صلة مباشرة

(١) ألبير ماليه، وجول إيزالد، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى، ص ٩.

بالحروب الملكية الفرنسية. منذ ١٧٣٢ حتى ١٧٨٣ وعلى مدى ٥٠ عاماً، دخلت فرنسا أربعة حروب خارجية كبيرة اشتهرت باسم حروب السنوات السبع. وقد كلفت هذه الحروب إجمالاً أربعة مليارات ليرة أو ما يعادل ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني^(١).

وكانت حرب السنوات السبع ١٧٥٦ - ١٧٦٣ ذات أبعاد عالمية هدفت للسيطرة على المستعمرات وإثبات تفوق القوة البحرية، وقد تكلفت فيها فرنسا - فضلاً عن إمداد قواتها - بمساعدات كبيرة قدّمتها لحليفها الجديدة النمسا. ومع أن مشاركة فرنسا في حرب الاستقلال الأميركية كانت ضئيلة، إلا أنها عادت بتبعات وآثار كارثية على فرنسا بسبب ما قدّمته من مساعدات مالية بحرية.

وتحقق على أرض الواقع التحذير الذي وجهه وزير المالية تورغو للملك لويس في آب ١٧٧٤ م من أن إطلاق الرصاص الأولى سيُسقط البلاد في هاوية الإفلاس، وقدّرت التكاليف الحقيقية للحرب بما بين ٩٠ و ١٠٠ مليون جنيه، وفي هذا دلالة كافية على تفريغ الخزينة الفرنسية.

وكانت مواجهة عجز الميزانية تزداد تعقيداً بسبب طريقة تأمين النفقات الحربية. فمنذ أكتوبر ١٧٧٦ وحتى ١٧٨١ تولّى "نفر" مسؤولية الشؤون المالية للدولة، وكان صاحب مصرف سويسري، له آراء متطرفة في التعويل على جدوى الثقة والاعتمادات المصرفية. فاقترح «نفر» تأمين تكاليف الحرب عن طريق الاستقراض، وكانت حجته في ذلك أن تسديد الضرائب في الوضع الحالي عملية متعذرة؛ لكن مع زيادة السكان في المستقبل ستوفّر الفرصة لتسديد الديون، ولن يسبّب ذلك ضغطاً كبيرة على ميزانية الدولة. لذلك جعل مستوى الفائدة عائماً بين ٨,٥ و ١٠ بالمائة، واضطر لتشجيع المقرضين على الإقراض إلى نشر موازنة تتضمن مداخيل زائدة على النفقات، بينما يدلّ الواقع على عجز الميزانية في التسديد ليصل إلى ٢١٢ مليون ليرة. ولم تحظ الأزمة المالية الخائفة التي عاشتها فرنسا بعد حرب الاستقلال الأميركية بالاهتمام الكافي، وحال نفر بدوره دون بروز التبعات المالية لهذه الحرب بعد انتهائها.

ويمكن أن تقدّر وخامة التبعات المالية للحروب الفرنسية في ضوء الحقيقة القائلة:

(١) الليرة (liver) العملة الفرنسية إبان عهد حكم البوربون ويعادل واحداً إلى عشرين من الجنيه الإسترليني.

إنه في سنة ١٧٨٨ حينما كانت جميع تكاليف الدولة دون ٦٣٠ مليون ليرة، بلغت أرباح ديون الدولة ٣١٨ مليون ليرة، أي ما يعادل ٥٠٪ من الدخل الوطني. وبلغت تكاليف الحرب في ذلك العام ١٦٥ مليون ليرة. وعلى ذلك، خُصص في السنة الأخيرة من حكم عائلة البوربون نحو ثلاثة أرباع تكاليف الدولة لنفقات الحرب وتسديد فوائد الديون التي فرضتها الحروب السابقة.

فمنذ ١٧٧٨ فما بعد فرضت الحروب الأميركية تكاليف باهظة على الشعب الفرنسي، واضطرت الدولة للاستقراض من البلدان الأخرى.

اضطراب الوضع المالي الفرنسي، وهو التراث الذي خلفه لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر كان قد بلغ حداً بدأ معه حل الأزمات أمراً مستحيلاً؛ إذ كانت النفقات العادية السنوية تفوق المداخيل بـ ٢٢ مليون ليرة. هذا إذا حسبنا النفقات والمداخيل بشكل عادي، والحال أن النفقات كانت سترتقي إلى ٧٨ مليون ليرة عند المطالبة. وقد بلغ عجز الميزانية في السنوات الأخيرة من حكومة البوربون إلى ٢٣٥ مليون ليرة، وفي مثل هذا الظرف وجد "أبي تري" سبيل الحل الوحيد في إعلان البلد إفلاسه.

"حاول تورغو وزير المالية في ذلك الحين إثبات ضرورة التقشّف للويس السادس عشر، وتقليل نفقات البلاط ورواتبه بمقدار ٢٤ مليون ليرة، توفرت ١٠ ملايين ليرة منها عن طريق إلغاء نفقات قصر الملك وجيشه الخاص الذي لم تكن له مهام غير التشريفات الملكية"^(١).

ومن الآفات المالية الأخرى إنفاق مبالغ طائلة على مشاريع بنائية وعمرانية غير ضرورية. ففي غضون ٣٦ عاماً أنفق ٣٥٠ مليون ليرة على بناء القصور وإقامة الاحتفالات والمهرجانات الضخمة، وتسديد رواتب العاملين في البلاط، فأدى ذلك مضافاً إلى تكاليف ثلاثة حروب خارجية كبرى هي حرب بولندا، وحرب النمسا، وحرب السنوات السبع إلى ارتباك الجهاز المالي للبلاط وشلّه.

وقد حاول "لاس" بعد إخفاقه في إصلاح الجهاز المالي الفرنسي أن يحول دون تنامي

(١) ألبير مالميه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى، ص ٣٢٥.

القروض، وسنَّ ضرائب تُجْبَى من كافة الطبقات، الأمر الذي أثار معارضة النبلاء ورجال الدين ولم يثمر نتائج تذكر.

وفي سنة ١٧٨٨ وقبل عام واحد من الثورة بلغ الوضع المالي في فرنسا حداً قُدِّرَتْ معه تكاليف السنة كلها بـ ٥٢٠ مليون ليرة، في حين كانت كل عائدات البلاد ٤٧٥ مليون ليرة، وأرباح ديون الدولة ٢٠٦ ملايين ليرة في السنة؛ أي ما يعادل على وجه التقريب نصف عائدات البلاد كلها. هذا في حين لم يكن في خزينة الدولة أكثر من ٢٠ ألف ليرة نقداً. وحيث إنَّ الاستعانة بالنبلاء ورجال الدين في دفع القروض لم يثمر، ولم يكن أحد على استعداد لمُدِّ يد المساعدة؛ لذلك أعلن إفلاس الدولة في ١٦ أغسطس من العام نفسه^(١).

ولم يختلف حال المجتمع الفرنسي في القرن الثامن عشر عمّا كان عليه في القرن السابع عشر، فقد كان يتوزع عموماً إلى ثلاث طبقات: طبقتين ممتازتين هما رجال الدين والنبلاء، وطبقة غير ممتازة هم الرعايا.

وكانت الضرائب بكل ثقلها تلقى على عاتق الطبقة الثالثة، ولم يتغير هذا الواقع في عهد لويس الخامس عشر. بعد جهود لاس إصلاح الشؤون المالية فقط، ظهرت شريحة جديدة يمكن تسميتهم "أصحاب الضرائب" أو "العجاة"، تشكّلت من كبار من كانوا يحصلون على الضرائب غير المباشرة، وصفار المستأجرين، وجميع ذوي الضرائب المختلفة، والصرّافين.

غالبية سكان فرنسا في ذلك الحين - نحو سبعة أثمانهم - كانوا يعيشون خارج المدن. ومع أن إصدار حكم عام على الواقع الاقتصادي لهؤلاء الناس ومعظمهم من المزارعين عملية في غاية الصعوبة، ولكن يمكن القول: إنَّ أكثرهم كانوا يعيشون ظروفاً اقتصادية صعبة. فأكثر الولايات (المحافظات) الفرنسية كان فيها أراضٍ باثرة عديمة الفائدة يعيش سكّانها في منتهى الفقر والفاقة، ولا يجدون طعاماً سوى الكستنة، والشمندر، والأعلاف، والقمح الأسود. وفي معظم الولايات، كان غالبية الفلاحين يعيشون في ظل الفاقة والبؤس على حد تعبير القس ماسيون، فقد كانوا لا يحصلون حتى على خبز الشعير طوال ستة

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى، ص ٣٢٩.

أشهر من السنة، ولا تتوفر في بيوتهم أبسط الأدوات المنزلية.

وكان الفلاحون في وضع مؤسف جداً؛ حيث يعيشون في بيوت بدائية وقذرة، حتى أن سائحا إنجليزيا يدعى آرثر يونغ أطلق عليهم قبل عام واحد من الثورة؛ أي في سنة ١٧٨٨ م اسم "المزابل المتحركة". وفي عيد الميلاد في بعض الولايات قلما كان هناك فلاح يستطيع أن يأكل طعاماً يحتوي اللحم.

في النصف الأول من القرن الثامن عشر، تكررت حالات القحط دائماً، ف منذ ١٧٣٢ حتى ١٧٦٥ م؛ أي طوال ٣٣ عاماً تكرر القحط تسع مرات على نحو مفرع. وعلى قول دارجان سون: "كان الناس في ولايات سن وشارتر وأورليان يأكلون النبات، ويموتون زرافات زرافات كأنهم الذباب".

وكان الفقر منتشرأ حتى في مدينة باريس. فمن مجموع سكانها البالغ ٦٥٠ ألف نسمة كان هناك ١٢٠ ألف نسمة أي ٢٠ بالمائة من السكان يُعدّون فقراء، وقد شكّلوا النواة الرئيسية للتمرد والثورة. وكان القحط والجوع من المشكلات التي زادت من وخامة الوضع الاقتصادي. ففي ربيع ١٧٧٥ حينما ارتفعت أسعار الخبز ثار الناس وانتفضوا، وهبّت مجموعات منظّمة في الأول من مايو وحتى الرابع منه فجابت المناطق المحيطة بباريس وفرساي، ثم دخلت العاصمة نفسها فنهبت المخازن. ونشرت الدولة ٢٥ ألف جندي في باريس وشكّلت محكمة مؤقتة بدون استئناف حاكمت أربعين من زعماء المتمرّدين. اشتهرت هذه الانتفاضة باسم "حرب الطحين". وفرض الشتاء البارد في الأعوام التالية ١٧٨٨ و ١٧٨٩ على الفقراء ظروفاً أشد وأتس، وكانت شحة الخبز من المعضلات الرئيسية في تلك الأعوام.

ومن هنا يرى سفير فرنسا لدى النمسا أن شحّ الغذاء والخوف من القحط كانا السبب الحقيقي لانتماضة الناس، وهو القحط الذي أعجز العقلاء وقطع آمالهم. يقول أحد رجال السياسة آنذاك:

لا أرى في الأزقة والطرقات سوى الألوان الباهتة والوجوه النحيفة. الناس يتضاربون

في المخابز من أجل قرص واحد^(١).

في ضوء ذلك كله، يمكن الخلوص إلى أن المجتمع الفرنسي كان يعيش من الناحية الاقتصادية ظروفًا مأزومة حقًا.. ظروفًا لم تعيشها فرنسا حتى ذلك الحين، ولم تجربها بعد الثورة. الديون الباهظة، والدخل الضئيل، والقحط والجوع الذي يعانيه الناس أدت بمجموعها إلى إضعاف السلطة السياسية، وكان من الطبيعي أن يدفع بالتمرد والتوتر العام لمجتمع ما قبل الثورة إلى الحدود القصوى.

٢- روسيا

لم يكن حال الاقتصاد الروسي في بدايات القرن العشرين مما يُحسد عليه. والحربان الخارجيتان في تلك الفترة زادتاً طبعاً من حدة المشكلات والصعوبات الاقتصادية. وقد خلق الركود الاقتصادي الذي استمرّ حتى سنة ١٩٠٩ ظروفًا عصيبة للعمال والفلاحين، فمن ناحية كرّس هذا الركود البطالة بشدة، ومن ناحية أخرى جعل ظروف العمل ومستوى الدخل لهاتين الطبقتين مما لا يمكن تحمّله والصبر عليه. الإضرابات التي قام بها العمال في تلك الفترة كانت ذات طبيعة اقتصادية غالباً، وكانت تزداد دائماً ويتضاعف عدد المشاركين فيها، حتى أنها بلغت في تلك الحقبة ضعف الإضرابات في سنة ١٩٠٥.

يكتب كاليستوف حول الانتفاضات الفلاحية في روسيا:

بلغ عدد الانتفاضات الفلاحية قبال إصلاحات ستاليبين^(٢) ألفين إلى ألفين وخمسمائة انتفاضة خلال سنة واحدة ما بين ١٩٠٧ و ١٩١٠ م، ووصل عددها إلى ستة آلاف في سنة ١٩١٠. وكان الوضع الزراعي في روسيا إبان هذه الفترة سيئاً. وأعاد القحط القاتل الذي نجم عنه شحة المحاصيل الزراعية سنة ١٩١١، إلى الأذهان الرعب الذي سبّبه قحط سنة ١٨٩١. وكان الفلاحون يقتاتون على ما يسلقونه من حبات المكس، ومرض التيفوئيد

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى، ص ٢٨٢.

(٢) شملت إصلاحات ستاليبين - رئيس وزراء روسيا - منذ العام ١٩٠٦ أوامر صدرت في نوفمبر من ذلك العام كان بمقدور الفلاحين على أساسها ترك مجتمعاتهم القروية وتملك الأراضي التي يعملون فيها، وهكذا ظهرت شريحة مقتدرة تدعى الكولاك أو الفلاحين الأثرياء.

المعدي ينتشر في كل مكان^(١).

المجاعة المزمنة وعدم امتلاك الأراضي أملى على الفلاحين مطلع القرن العشرين تترك بيوتهم إلى مناطق بعيدة، فهاجر البعض إلى مناطق الأورال، وغادر البعض البلاد. في الفترة ما بين ١٩٠٠ حتى ١٩١٠ هاجر نحو مليون ونصف المليون روسي من بلادهم إلى أميركا وكندا وأميركا الجنوبية^(٢).

بدأت حقبة الازدهار الصناعي الروسي منذ ١٩١٠ فما بعد، وأفضت إلى تحولات مهمة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد. الكولاك الذين يمتلكون الأراضي الزراعية كانوا يزدادون قوة واقتداراً في الأرياف، وتزداد بذلك حاجتهم لأدوات وأجهزة أكثر تطوراً يستخدمونها في مزارعهم. والفلاحون الذين كانت تعوزهم الأراضي توجهوا إلى المدن بأعداد كبيرة، حتى أن عدد سكان المدن ازداد طوال أربعة أعوام من ١٩١٠ حتى ١٩١٤ إلى الثلث. والازدهار الصناعي في مجال الصناعات الثقيلة كان أكبر وأوضح. وقد شملت هذه الصناعات صناعة المكين والسفن والأسلحة وصهر الحديد؛ ومع ذلك كان البون لا يزال كبيراً بين روسيا والبلدان الصناعية الأخرى.

تضاعف دور البنوك ونفوذها في عالم الصناعة خلال هذه الفترة، إلا أن نصف رساميل البنوك كانت تؤمن من بلدان أخرى، الأمر الذي ضاعف نفوذ الرأسماليين الأجانب في روسيا. وسقف القروض الأجنبية أيضاً كان يأخذ بالارتفاع يوماً بعد يوم فسيب تسديد الأقساط وفوائدها ضغوطاً على البلد. في سنة ١٩٠٦ م استطاعت روسيا استلام قرض من فرنسا مقداره مليار فرنك. وحدث هذا حينما كان القيصر قد قمع لثو تمرد الشعب الروسي، فجرت تصورات بأن روسيا تحصل على هذا القرض من فرنسا^(٣).

(١) كالمستوف، تاريخ روسيا الموفيتية، ج ١، ص ٣٩٦.

(٢) مع أن حكومة "ويت" بذلت جهوداً كبيرة لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي شهدتها روسيا في العقد الأول من القرن العشرين، لكن القيصر رأى أنه متحيز للحرية أكثر من اللازم فنزله. يعد ويت بالنسبة لروسيا كنفر لفرنسا، وكان ثمة شبه عجيب بين مصير الرجلين، فكلاهما من علماء الاقتصاد البارزين والساسة المحنكين، وقد حاول كل منهما إنقاذ حكومة ملكية محتضرة. لكن نفوذ الملكات اللواتي كن العوبة بيد رجال البلاط أبطأ مساعيهم وأرغمهم على الاستقالة.

(٣) يكتب مكسيم غوركي في ذلك: "يا فرنسا، أبصق عليك ماء فمي المختلط بالدم والبلغم". كلنل والترز، تاريخ روسيا، ص ٤٢٠.

تصاعدت التبعية للرساميل الأجنبية خصوصاً في الهزيع الأخير من حكم القيصرية، وأضحت الإمبراطورية الروسية الكبرى شبه مستعمرة على حد تعبير إيزاك دويتشر. كان المستثمرون الغربيون أصحاب ٩٠ بالمائة من أسهم المعادن، و٥٠ بالمائة من أسهم الصناعات الكيماوية، وأكثر من أربعين بالمائة من أسهم المؤسسات الصناعية والهندسية، و٤٢ بالمائة من أسهم البنوك الروسية. أما رأس المال الداخلي فكان نادراً وقليلًا، والدخل الوطني كان ضئيلاً جداً بالقياس إلى الحاجيات والمتطلبات الجديدة. أكثر من نصف هذا الرأسمال الداخلي كانت تؤمنه الزراعة الروسية المتخلفة جداً وذات التأثير القليل جداً في استقطاب الرساميل. في غمرة هذه النواقص والسلبيات كانت الحكومة توفر احتياجات الصناعة من الضرائب. لكن التنمية الصناعية كانت مرتهلة للرساميل الأجنبية أساساً، وهذا ما جعل الحكومات القيصرية شديدة التبعية للرساميل والاستثمارات الغربية^(١).

يكتب جورج كنان في هذا:

قيل كثيراً: إن سبب معارضة القيصر وسقوط نظامه هو قبوله للاستثمارات الأجنبية الواسعة في الصناعات الروسية، وخضوعه بموازاة ذلك لقروض وديون كبيرة لسائر الدول. ولا شك في أن مشاركة الأجانب في الصناعة الروسية ولا سيما صناعات المعادن والفلزات كانت كبيرة جداً، وصحيح أيضاً أن الحكومة الروسية كانت آنذاك الأكثر ديوناً في العالم^(٢).

وجاءت الحرب لتغير الظروف الطبيعية للعرض والطلب، والتصدير، والطاقت البشرية وغيرها من العوامل، الأمر الذي أثر سلباً على الصناعة والزراعة. ونتيجة التدفق الكبير للعمال على جبهات الحرب، سجل الإنتاج الصناعي هبوطاً حاداً وخطيراً مطلع العام ١٩١٥ م.

استحوذت الصناعات العسكرية على الجزء الأكبر من تصنيع البلاد؛ ولكنها بسبب المشكلات الأساسية في العملية الصناعية، لم تستطع التكيف مع ما تستلزمه الحرب،

(١) إيزاك دويتشر، الثورة الروسية المنقوصة، ص ٢٠.

(٢) A. E. Adams. The Russian revolution and Bolshevik Victory. C. Heath and company, 1972, P. 5. 1977. P.5.

فجاءت نتائج العام الأول من الإنتاج الحربي مخيبةً للآمال. وفي ربيع ١٩١٥م اتضح أن الصناعة الروسية عاجزة تماماً عن تلبية احتياجات الحرب الهائلة ومعالجة مشكلاتها.

وقد أربكت الضغوط الناجمة عن التصنيع العسكري المنظومة الاقتصادية إلى درجة أن مستوى استثمارات القطاع الخاص لم يهبط بشدة فحسب، بل إن الكثير من المؤسسات توقفت عن العمل وأغلقت أبوابها نهائياً. ففي مستهل سنة ١٩١٤م أغلقت ٣٥٠ مؤسسة أبوابها مقابل ٢١٥ مؤسسة تأسست حديثاً. وفي عام ١٩١٥م أشارت الإحصاءات إلى توقف ٥٧٣ مؤسسة عن العمل مقابل ١٧٨ مؤسسة استحدثت للتو^(١).

أضف إلى ذلك أن التصنيع العسكري الروسي كان يلتهم كافة الموارد والإمكانات المتوفرة من قبيل الفلزات، والوقود، والصناعات المالية، والطاقت الإنسانية، ويؤدي إلى أزمات خانقة في توزيع الوقود، والمواد الغذائية، والمحاصيل الزراعية؛ بيد أن الحرب تركت أعظم تأثيراتها على الإنتاج الزراعي بوجه خاص؛ إذ إن القسم الأعظم من قوات الجيش تشكلت في الواقع من الفلاحين والمزارعين.

وبغض النظر عن الطاقات البشرية، تعرّضت سائر مستلزمات القطاع الزراعي كالمكائن الزراعية، والمصادر المالية، والأسمدة لضربات قاصمة وشهدت انخفاضاً كبيراً. وبالتالي، فإنه فضلاً عن هذه المشكلات التي خيّمَت على القطاع الزراعي، كان ثمة عامل آخر هو شح الدواب والماشية، فتخصيص الخيول للحرب لم يترك للقرويين سوى عدد قليل من الماشية لا يكفي للزراعة.

وبالتالي أدّى مجموع هذه المعضلات إلى انخفاض كبير في المحاصيل الزراعية، حتى أن إنتاج الفلال الذي سجّل إلى سنة ١٩١٣ سبعة مليارات يود^(٢) في كل عام، وصل سنة ١٩١٧ إلى خمسة مليارات يود، وانخفض بالنسبة لمحاصيل أخرى إلى ٥٠ بالمائة. أما تصدير المحاصيل الزراعية التي كانت تحتل المرتبة الأولى في الصادرات الروسية، فتوقف تماماً^(٣).

A. E. Adams. The Russian revolution and Bolshevik Victory. C. Heath and company, 1972, P. 5. 1977. P.5. (١)

اليود يعادل ٣٦ بونداً.

Ibid, P36. (٢)

وكانت روسيا من البلدان المصدرة للغلال قبل الحرب؛ ولكن مع نشوبها وإيقاف التصدير كان يُفترض أن لا تواجه أزمة غذاء، بيد أن البلد واجه تدريجياً أزمة حادة في الأغذية. ولم تكن عوامل ظهور هذه الأزمة ذات صلة بانخفاض الإنتاج الزراعي فقط، بل ارتبطت بمجموعة معقدة من الأزمات والإرباكات في الحياة الاقتصادية والسياسية للدولة حالت دون توفيرها الغذاء وتوزيعه.

وأسفر انهماك قطاع التصنيع بتلبية متطلبات الحرب عن عجز الأرياف عن توفير وإنتاج المواد الغذائية. ولم يفقد القرويون رغبتهم في الزراعة فحسب، بل لم يبدوا رغبة حتى في بيع غلالهم. ففي أغسطس من عام ١٩١٥ تشكّلت لجنة خاصة بالمواد الغذائية تولّت مسؤوليات استشارية وكان واجبها الحقيقي فرض سيطرة الدولة وإملاء سياساتها في مجال الغذاء. ومنذ ذلك الحين قبضت الأجهزة الحكومية على ملكية المواد الغذائية التي ينبغي توزيعها على الناس، باستثناء الجيش الذي كان يتمتع بما يشبه الحكم الذاتي؛ بيد أن مبادرات الدولة لم تقدر إطلاقاً على معالجة شح الغذاء في البلد. وكان شتاء ١٩١٦ - ١٩١٧ م دون شك من أسوأ فصول الشتاء في روسيا؛ حيث كانت الأطعمة تخضع للتقنين في كل المدن. وأدّى نقص الخبز إلى حالات تمرد ومظاهرات واشتباكات في سنة ١٩١٧ م أفضت أخيراً إلى سقوط عائلة رومانوف.

وقد حالت مشكلات النقل وسوء الإدارة في بتروغراد سنة ١٩١٧ م دون وصول كميات كافية من القمح إلى العاصمة، ولم يتوفر للخبازين الدقيق لإنتاج الخبز اليومي للناس، بل إن الخبز لم يكن متوفراً على الإطلاق في بعض الأحياء العمالية. وأدت هذه الحالة إلى الثورة الشاملة وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وفي ٢١ فبراير انفجرت الجماهير التي ملّت الوقوف العيشي في طوابير أمام أفران الخبز لتنهب عدة مخازن، وفي اليوم التالي أضرب عمال معمل يوتيلوف للمعادن مطالبين بالخبز.

بموازاة هذه الأزمة ازدادت الأوضاع الحياتية للعمال سوءاً بشكل تصاعدي خانق، وتأثير من الهوة المتنامية بين مستوى الأجور وتكاليف الحياة الباهظة. وانتقلت انتفاضات الغذاء التي وقعت في بتروغراد وموسكوفي أبريل ١٩١٥ إلى باقي المدن وهيأت الأرضية للحروب الداخلية. وأدت هذه المشاكل إلى تنام سريع في الإضرابات والمشاركة الواسعة للعمال فيها. وهكذا فإنّ الانهيار الاقتصادي في روسيا ١٩١٧ قد لا يكون له الدور المميّز كما هي الحال بالنسبة لفرنسا؛ إذ واجه النظام القيصري انهياراً حقيقياً في كافة

مرافقه وأنشطته الحكومية ابتداءً من الحرب وانتهاء بإدارة القرى والأرياف، ومع ذلك فإن ثلاثة أعوام من الحرب عرضت الميزانية الروسية لضغوط جعلت الأسعار المرتفعة وندرة الموارد الرئيسية، رغم مساعدات الحلفاء، من أبرز عوامل الانتفاض والثورة سنة ١٩١٧^(١).

وقد تركت الفوضى الاقتصادية الروسية في فترة الحرب العالمية الأولى تأثيراتها على مجالات الحياة الأخرى. الأزمة الأولى كانت أزمة الوقود؛ حيث لم يتعذر توفير الفحم الحجري على الناس العاديين فحسب، بل لم تكن تصل كميات كافية منه إلى الجيش. وألقت أزمة الوقود هذه بظلالها السلبية على حركة سكك الحديد أيضاً. وبعد ذلك كانت هناك قضية شحة الفولاذ التي أثرت قلته على الحرب.

وكان الاقتصاد الحربي الروسي يزداد تبعيةً وبوتائر متسارعة جداً للرساميل الأجنبية، ولا سيما لحلفائه البريطانيين والفرنسيين، والأميركيين.

ووصلت الديون الخارجية لنظام القياصرة إلى ٨ مليارات روبل خلال فترة الحرب فقط. وكان على الدولة تسديد هذه الديون فضلاً عن ديونها السابقة. وتفشّت فوضى الاقتصاد الروسي وانهياره في كل أنحاء البلاد^(٢).

وهبّ المزارعون وأعلنوا التمرد، ولجأ العمال إلى الإضراب في معاملهم. وفي خريف ١٩١٦ شارك أكثر من مليون عامل في الإضراب وكانت مطالبهم اقتصادية كلها. ومما زاد طين التمرد بلةً جباية ضرائب باهظة ومصادرة أموال الناس وممتلكاتهم لدعم المجهود الحربي. وقد تسرب هذا التمرد حتى إلى الجيش. فكانت عمليات نهب المخازن ومخازن الغلال في خريف ١٩١٦ بمثابة عود الثقاب المشتعل الذي ألقى على مخازن البارود، فتفجرت كأعنف ما يكون وفجّرت معها عائلة القياصرة وسلالة رومانوف.

٣- إيران

إيران بلد نام من بلدان العالم الثالث، قام اقتصاده على الزراعة إلى ما قبل ١٥ عاماً من

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ترجمة: محسن ثلاثي، ص ٢٣.

(٢) تاريخ روسيا السوفياتية، ج ١، ص ٤٤٠.

انتصار الثورة. هذا رغم أن التخمين الذي تم في سنة ١٩٤٨ لمساحة الأراضي المزروعة في إيران كشف عن أن ١١ بالمائة من ١,٦٤٨,٠٠٠ كيلومتر مربع هي كل مساحة إيران، أي ١٨٠,٠٠٠ كيلومتر مربع فقط هي الأراضي المزروعة في إيران، وأخصبها أراضي الشمال الإيراني التي صودرت معظمها بالقوة من قبل البلاط والدولة في زمن رضا خان.

مع أن الملكيات الكبرى كانت ظاهرة شائعة في كل أنحاء إيران كجزء من النظام الاجتماعي الإيراني، غير أن النقطة المهمة هي أن وجود الملكيات الكبرى في إيران، وخلافاً لأوروبا، لم يؤدّ إطلاقاً إلى ظهور طبقة أرستقراطية وإقطاعيات أرضية، ولا تلاحظ على هذا الصعيد حالة شَبَه بين إيران ونظام المجتمعات الأوروبية. ومن هنا، لا تتسنى دراسة الواقع الاقتصادي الإيراني بالأدوات الفكرية الخاصة بالعالم الغربي.

وأدى شح المياه في إيران إلى لعب ملكية المياه دوراً رئيسياً بدل ملكية الأرض. ففي عام ١٩٥٦م كان ٦٧٪ من كل سكان إيران يعملون في القطاع الزراعي ويعيشون في القرى. وفي عام ١٩٦٢ كان في إيران طبقة قليلة العدد تمتاز بالثراء والملكيات الكبرى، وطبقة واسعة جداً من القرويين والفلاحين الفقراء يعيشون في الأرياف. في مثل تلك الظروف التي تعد أرضية ملائمة لاندلاع الثورة بادر نظام الشاه بتوصية من الحكومة الأميركية وللحوول دون وقوع تمرد أو ثورة، إلى خطوات إصلاحية الظاهر سماها "الثورة البيضاء" وكان الإصلاح الزراعي أهمها.

وكانت حصيلة الإصلاح الزراعي الذي قام به الشاه بتمليك الفلاحين أراضٍ محدودة لا يملكون الإمكانات المالية الكافية لاستثمارها وزراعتها، مضافاً إلى أن عليهم تسديد أقساط الأراضي التي قُسمت بينهم. وكانت السيطرة على الأسعار لصالح سكان المدن ممن يمكن أن يشكّلوا خطراً على السلطة، وتخصيص الدعم لهم، وتنفيذ مشاريع عمرانية وصناعية عملاقة، كل ذلك كان خطوات أوجدت وضعا جعل النشاط الزراعي والسكن في القرى لغير صالح القرويين، وبهذا انهمرت سيول هجرة القرويين والفلاحين إلى المدن، وتفككت أسس الاقتصاد الإيراني، وصار البلد الذي كان يتمتع بالاكفاء الذاتي في الزراعة، بلداً يعاني التبعيّة الزراعية للخارج.

في سنة ١٩٦٩ أضحت إيران بلداً مستورداً للمحاصيل الزراعية؛ إذ سجلت المحاصيل

الزراعية فيه نمواً بنسبة ١,٧٪، بينما كان النمو السكاني بنسبة ٣,٢٪. والواقع أن إيران وبعد عشرة أعوام من "الثورة البيضاء" أصبحت لأول مرة مستورداً كبيراً للحوم والغلال^(١).

وتضمنت تنمية الاقتصاد الإيراني في الستينات مسألتين رئيسيتين: الأولى هي أن قطاع الخدمات الحكومية تطور وتنامي بسرعة كبيرة ضاعفت عدد الموظفين في القطاع العام. والمسألة الثانية هي ازدياد أعداد ونفوذ الأجانب في الأجهزة الحكومية الإيرانية. وكان أسرع معدلات التنمية في الاقتصاد الإيراني من نصيب قطاع الخدمات؛ حيث سجل ٤٠٪ من مجمل الإنتاج. وتركزت سياسة الحكومة في مضمار الصناعة على تنمية ودعم القطاع الخاص ابتداءً من عقد الستينات على أقل تقدير. لكن أنشطة هذا القطاع التي تركّزت في طهران غالباً واعتماداً على مصالح قصيرة الأمد لم يكن لها دور أساسي في تنمية اقتصاد البلاد. وعلى العموم، لم تتمتع التنمية الصناعية بالكفاءة والفاعلية اللازمة.

على مستوى نفوذ الأجانب وتدخلهم ينبغي القول: إنه من مجموع ١١٩ شركة أجنبية نشطت في المجالات غير النفطية في إيران ابتداءً من عام ١٩٧١ م، كانت هناك ٣٢ شركة أميركية، و١٨ شركة من المانية الغربية، و١٤ شركة بريطانية. وكان من تبعات هذه السياسة أن حقق المستثمرون الداخلون والأجانب الكبار أرباحاً هائلة على حساب اقتصاد البلاد ونتيجة زعزعته التي كان بالمقدور رصد آثارها على المدى البعيد. في عقد الستينات تم تطبيق خطتين خمسينيتين طموحتين. أدتا إلى تحوّل اقتصادي في القرى والمدن. ونتيجة عمليات الإصلاح الزراعي انخفضت نسبة الأراضي ذات المالكين المتغيّبين من ٥٠ بالمائة إلى ٢٠ بالمائة. وفي ١٩٦٨ م تمّت المصادقة على قانون يتيح للفلاحين بيع أسهمهم للتعاونيات الكبرى والمساهمة فيها.

وفي ضوء سياسات الحكومة التي تقرّر امتيازات عديدة للمالكين الكبار والتعاونيات الكبرى، سوف يتم طبيعياً تجاهل القرويين ذوي الأملاك الصغيرة والمتوسطة ما يضطرهم للهجرة إلى المدن. في مقابل ذلك كان نموّ الصناعة لافتاً للنظر؛ حيث ارتفع عدد المصانع من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٧ م، من ١٩٠٢ إلى ٧٩٨٩ مصنعاً. وللمثال، تأسست في تلك الفترة معامل صهر الحديد، ومصافي نفطية ومعامل لإنتاج الألمنيوم، ومعامل لإنتاج

(١) Fred Holiday, *Arabia Without Sultanes*, Vintage Books, New York, 1975, P493.

قطع غيار السيارات، ومعامل لتجميع الجرارات الزراعية والشاحنات والسيارات. وهكذا ارتفع النمو الصناعي في البلاد إلى أربعة أضعاف (من ٥٪ إلى ٢٠ ٪).

ما بين ١٩٥٩ و ١٩٧٢ م ارتفعت حصة الصناعة في الناتج الوطني الإجمالي من ١٣,٦٪ إلى حوالي ٢٠٪، بينما انخفض نمو الزراعة من ٣٠٪ إلى ١٦٪.

وقد لعب النفط في الاقتصاد الإيراني دوراً كان يزداد يوماً بعد يوم. وقد كان هذا الواقع مشهوداً حتى قبل ارتفاع أسعار النفط. فحققت القفزات التي شهدتها أسعار النفط وكميات إنتاجه لنظام الشاه إيرادات مضاعفة، حتى أن أموال النفط أمّنت نحو ٨٨٪ من تكاليف المشاريع الإيرانية والمبالغ المرصودة في الموازنات السنوية.

وتفاقم تبعية البلاد للخارج نتيجة زيادة حجم الاستيراد الإيراني ورغبة النظام البهلوي في الصناعات التجميعية. وفي مثل هذه الظروف، كان للتجار الأميركيين حصة الأسد من الاستثمار في إيران بفضل النفوذ السياسي لبلادهم على إيران. وبرزت هذه الظاهرة بأوضح صورها في ثلاثة قطاعات رئيسية هي: التسليح، والنفط، والبنوك. فاكتملت منتجو الغلال والمعدات الزراعية والبضائع الاستهلاكية مواقع مهمة في الاقتصاد الإيراني، حيث كانت الطلبات الإيرانية المتزايدة والمتطورة أكثر من أن يستطيع منتج أميركي واحد تلبيتها، فأدّى التنافس بين التجار الأجانب إلى تفاقم حالات الفساد والرشوة بين الكوادر الحكومية^(١).

وتحققت بعض النجاحات أيضاً في مضمار التعليم والصحة. ففي عقد الستينات تقريباً ازداد عدد أسرة المستشفيات إلى الضعف، وشهد النظام التعليمي تطوراً كمياً ملحوظاً ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٧ م؛ حيث ازداد إلى ثلاثة أضعاف، فارتفع التسجيل في المدارس الثانوية من ١٤,٢٤٠ طالباً إلى ٢٢٧,٥٠٠ طالب. وكانت تنمية الجامعات ملحوظة أيضاً فارتفع عدد الطلبة الجامعيين خلال هذه المدة من ٢٤,٨٨٥ طالباً إلى ١٥٤,٢١٥ طالباً، بينما ازداد عدد الطلبة الجامعيين الإيرانيين في الخارج من ١٨,٠٠٠ إلى ٨٠,٠٠٠ طالب.

وتّم تأمين تكاليف كل هذه الخطط والمشاريع من جزء ضئيل جداً من عائدات النفط التي سجّلت تنامياً كبيراً بفضل ارتفاع أسعار البترول عالمياً، فقد تضاعفت عائدات النفط الإيراني من ٤٥٠ مليون دولار في ١٩٦٣ م إلى ٤,٤ مليارات دولار في ١٩٧٣ م، وإلى

(١) Niki Keddie, *Iran: Religion, Politics & society*, Frank Cassco. Ltd London 1980, P 176.

٢٣ مليار دولار في ١٩٧٧ م.

فضلاً عن المبالغ القليلة التي كانت تنفق من هذه العائدات النفطية المتزايدة على تنمية البلاد، كانت العائدات النفطية تخصص غالباً للإنفاق في المجالات الخمسة التالية:

- ١- التسلح غير المسبوق الذي التهم قسماً كبيراً من عائدات النفط.
 - ٢- استيراد البضائع الاستهلاكية وخصوصاً المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية التي كانت الحاجة إليها تزداد تصاعدياً نتيجة التقريط بالزراعة الوطنية.
 - ٣- استحداث صناعات تجميعية في المدن ولا سيما في طهران.
 - ٤- دفع قروض كبيرة لبلدان العالم الثالث والبلدان الغربية لكسب الدعم الدولي.
 - ٥- زيادة رواتب موظفي الدولة لا سيما العاملين منهم في الجيش والسافاك.
- كان يلوح ظاهرياً أن هذه الزيادة المتسارعة في الثروة بوسعها توجيه اقتصاد البلد وبفضل عائدات البترول نحو التحرر من التبعية للنفط والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، ومع ذلك، أسفرت ادعاءات الشاه ومطامحه في الوصول السريع لـ "بوابات الحضارة الكبرى" عن تخصيص مبالغ طائلة من عائدات النفط لتنفيذ مشاريع غير مجدية وغير ضرورية. وكانت حسابات الشاه وتقييماته تركز إلى اعتبارات سياسية أكثر من اعتمادها المعايير الاقتصادية. وكان من أهدافه الرئيسة الحفاظ على موقعه وتكريس نظامه في بلد يعاد تشكيله وبناءؤه من جديد.

أراد الشاه إنفاق هذه العائدات لترسيخ حكم العائلة البهلوية في «إيران» ثرية. وكان المال هو الأداة اللازمة لتطبيق سياسة "العصا والجزرة" الهادفة إلى تكريس الاستقرار والهدوء. كما كان الشاه يشتري معارضيه بالمال، أو يفرض عليهم الصمت والهدوء بواسطة قوته العسكرية والبوليسية المرعبة التي تجسّدت في أجهزة الأمن والمخابرات المعروفة باسم (السافاك).

وقد حققت إيران طوال ١٢ شهراً من أبريل ١٩٧٣ حتى أبريل ١٩٧٤ م عائدات مالية مذهلة. ووصلت نفقات الدولة إلى ٢٢ مليار دولار، وهو ما يعادل على نحو التقريب مجموع إنفاقها خلال السنوات الثلاث السابقة. وارتفع النمو السنوي الإيراني من ١١,٤٪ إلى

٢٩،٥٪ رغم أنه كان نمواً قصير الأمد وواجه إنجاز المشاريع مشكلات عديدة بسبب بعض العقبات والصعوبات^(١).

وهكذا، عولجت الأزمات والمشكلات الاقتصادية الإيرانية بشكل مؤقت، بعدما كادت تضعض ركائز النظام الشاهنشاهي بسبب التطبيق المغلوط والصوري للإصلاح الزراعي، الذي دمر الزراعة التي احتلت المكانة الرئيسية في الاقتصاد الإيراني. وجاء هذا العلاج بفضل الارتفاع السريع وغير المتوقع لأسعار النفط ومضاعفة استيراد المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، واتباع منهجية الدعم الحكومي. ومع أن هذه الحالة أربكت النظام الاقتصادي - الاجتماعي في إيران، إلا أنها زادت من قدرات النظام السياسي على المستوى الاقتصادي، فتحوّلت إيران فجأة من بلد فقير ومتخلف ينتمي للعالم الثالث إلى بلد ثري بمستطاعه ممارسة دور بارز في المنطقة والعالم. وكانت القفزة الاقتصادية للبلاد سريعة إلى درجة أن دخل الفرد ارتفع فجأة من ٢٠٠ دولار عام ١٩٦٣ إلى ١٠٠٠ دولار (أي خمسة أضعاف) في ١٩٧٣ م، وكان هذا النمو الأكبر في التاريخ المعاصر بالنسبة لبلد مثل إيران؛ بيد أن النمو السريع في الدخل لم يستطع ردم الهوة بين الطبقات ذات الدخل الكبير والطبقات ذات الدخل المحدود، وأفضى إلى تراكم العائدات في أيدي الطبقات الغنية وزيادة التضخم بشكل سريع، الأمر الذي خلق صعوبات إضافية للطبقات الفقيرة. ومع ذلك تحوّلت إيران بفضل ارتفاع أسعار البترول وفي أقل من خمس سنين من بلد فقير متخلف معزول إلى بلد نام ذي أجهزة وأنظمة عصرية متطورة. بالنظر لتراكم عائدات النفط، أضحى دخل الفرد الإيراني أكثر منه في معظم البلدان النامية. ورغم ذلك فإن النزعة الاستهلاكية الجامحة للطبقات الغنية في إيران أدت إلى تصاعد الشعور بالحرمان والفقّر لدى موظفي الدولة والطبقة المتوسطة الجديدة وموظفي القطاع الخاص والمعلمين. وأحياناً كان يتضاعف الشعور بالحرمان نتيجة أزمة السكن الناجمة عن استمرار تدفق الخبراء والموظفين الأجانب على إيران.

وقد ارتفع الناتج الوطني الإجمالي^(٢) سنة ١٩٧٤ م إلى نحو ٣،٢٠٪، وفي عام ١٩٧٥ م إلى قرابة ٤٢٪، إلا أن هذا الارتفاع استتبع بعض المشكلات الاقتصادية التي ما كان ينبغي

(١) Michael Fisher, Iran, From Religious Dispute to Revolution, Harvard university press, U S A, 1989, P 25.

(٢) Gross National product, G.N.P.

بروزها مع وجود هذه القفزات في عائدات النفط، حتّى أن الأزمات الجادة في الكوادر البشرية الماهرة والتأسيسات العامة أدّت إلى توقّف النمو الاقتصادي سنة ١٩٧٦ م.

ومع ذلك، لم تكن هناك قبل الثورة أزمات اقتصادية خانقة ووخيمة لا يمكن السيطرة عليها، بل على العكس، ازدادت القوة الاقتصادية للنظام بسرعة كبيرة إبان السنوات السبع التي سبقت الثورة نتيجة الارتفاع المفاجئ والسريع لأسعار النفط. وبفضل العائدات النفطية لم تخفض الدولة ضرائب الصناعة فحسب، بل استطاعت أيضاً زيادة رواتب موظفي القطاع العام، وتوفير التعليم المجاني إلى مستوى الجامعة، وتخفيف ضرائب الرواتب، بل وإعفاء القوات المسلّحة من الضرائب أيضاً. وتمكنت الدولة كذلك اعتماداً على عوائد البترول من استيراد ما تحتاجه البلاد من الغذاء وإيصاله للشعب بأسعار مخفضة، وتوفير التغذية المدرسية المجانية.

ومع أن انتهاج مثل هذه السياسة كان يمكن أن يفضي لبعض المشكلات على المدى البعيد ويخلق اقتصاداً عالياً تبعياً، إلّا أن التبعات السيئة لهذه السياسة لم تظهر إطلاقاً خلال فترة ما قبل انتصار الثورة، فكانت المواد الغذائية اللازمة متوفرة بكثرة حتى خلال أيام الإضرابات، ولم تواجه الدولة مشاكل تُذكر في تأمين المطالب الاقتصادية للمضربين.

كانت إيران التي دوماً قبل ١٩٧٣ تعادل ميزانية إنفاقاتها بمساعدات بلا مقابل وقروض طويلة الأمد يقدّمها لها الأجانب، انقلبت على حين غرة من مستقرضة كبيرة إلى مقرضة من الطراز الأول، حتّى أن شطراً من هذه القروض كان من نصيب بلدان صناعية غربية كبريطانيا وفرنسا، وبلغت القروض التي قدّمتها إيران لبلدان العالم الثالث أكثر من ٢,٥ مليار دولار.

ولا يدور نقاشنا هنا حول صحة أو سقم السياسيّة الاقتصاديّة التي انتهجها الشاه، إنّما القضية المهمة هي أنّ النظام الإيراني آنذاك وتوكّؤاً على عائدات النفط المجزية لم يكن بوسعها حلّ أية مشكلة اقتصادية تواجهه فحسب، بل كان بمقدوره أيضاً بما له من إمكانيات مالية هائلة تلبية كل المطالب المالية للمعارضين، حتى وإن كان ذلك بصورة مؤقتة وتسكينية. ولم تكن لدى النظام مشكلة حقيقية من هذه الناحية، وخلافاً لفرنسا

وروسيا اللتين عانتا عشية الثورة من أوضاع اقتصادية مأزومة ومؤسفة، لم تساهم الظروف الاقتصادية في إيران قبل الثورة في زعزعة السلطة السياسية، بل لقد كان النظام الإيراني آنذاك، وبالنسبة إلى تاريخ البلد، في أفضل وأحسن ظروفه الاقتصادية. والواقع أن إيران من بين البلدان الثوريّة، تعدّ البلد الوحيد الذي ثار وهو في ذروة الثراء والغنى.

نعم، إنّ الشيء الذي أثار الجماهير أكثر من الصعوبات الاقتصادية هو تغيير البنية الثقافية والاجتماعية في إيران، والسعي لهدم المعايير الدينية والأخلاقية والثقافية الإيرانية بأدوات المنظومة الثقافية الغربية. وبالتالي فإنّ الاقتصاد كان أقل العوامل والقضايا أهمية في الثورة الإسلامية.

وهكذا، تشير الدراسة المقارنة للنظم السياسية قبل الثورات الفرنسية، والروسية، والإيرانية في مضمار القدرة الاقتصادية إلى شبه كبير في الوضع المالي والاقتصادي للأنظمة الفرنسية والروسية، بينما اختلفت الظروف الاقتصادية لإيران اختلافاً كبيراً عما عاشته فرنسا وروسيا عشية الثورتين. ففي حين كابدت الأنظمة الفرنسية والروسية معضلات اقتصادية خانقة من قبيل فراغ الخزينة، وتدني الدخل، وشح الأغذية والمواد الاستهلاكية الأولية، والقحط والفلاء، والديون الداخلية والخارجية الباهظة، عاش نظام الشاه في إيران قبيل الثورة أفضل فترات ازدهاره وثرائه الاقتصادي، التي لم يسبق لها مثيل طوال خمسين عاماً من حكم العائلة البهلوية. مع الزيادة السريعة وغير المتوقعة لعائدات البترول لم تتحول إيران إلى إحدى البلدان القليلة الأثرى في العالم فحسب، بل إنّ نظام الشاه بما كان له من إمكانات هائلة من العملة الصعبة وفّر حاجيات البلد من الغذاء والمواد الاستهلاكية بأسعار مخفضة إلى درجة جعلت إيران مجتمعاً استهلاكياً.

ب- القوة العسكرية

القوة العسكرية من أهم الأدوات التي يستخدمها النظام السياسي لفرض سيادته وأكثرها وضوحاً وجلالاً. وخصوصاً تلك الأنظمة التي تواجه أزمات وضغوطاً داخلية على الدوام، وتحتاج لتهديد التيارات المعارضة أو قمعها. وتتجلى القوى العسكرية عادة في الجيش والقوات المسلحة للبلد. وترتبط قدرات القوات المسلحة بعوامل عدة منها: الوفاء للنظام السياسي، وطاعة القادة، وروح الشجاعة والمعنويات المرتفعة للعسكريين

والتنظيم الجيد، وتوفر المعدات والتجهيزات الحربية الحديثة. ويعود تأمين هذه العوامل إلى الإدارة الحكوميّة المناسبة والمقبولة، والانتصار في الحروب أو على الأقل تجنب الهزيمة فيها، والتمتع بروح إيمانية راسخة للدفاع عن السلطة السياسيّة، وتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لتأمين الميزانية التسليحية، ودفع مخصّصات كافية للقوات المسلحة. وإذا لم تتمتع القوة العسكرية في نظام سياسي معيّن بالانسجام والتماسك اللازم، وتزعزعت معنوياتها بفعل هزائم متتالية، ولم تتمكن الدولة، بسبب مشكلاتها الاقتصادية، من تأمين إمداداتها ومخصّصاتهما وبالتالي إذا لم يكن للقوات المسلّحة الإيمان الكافي للنظام السياسيّ الحاكم، فلن يعجز هذا النظام عن توظيف مثل هذه القوات المسلحة لقمع السلطة الاجتماعيّة المعارضة فحسب، بل ستحوّل هذه القوات بحد ذاتها إلى منافس خطير قد ينضم إلى الفئات الاجتماعيّة المعارضة للنظام فيضاعف من احتمال سقوطه بدرجة كبيرة. بعد هذه المقدمة الإجمالية، لا بدّ لنا في ما يأتي من دراسة القوى العسكرية للأنظمة الفرنسيّة، والروسيّة، والإيرانية قبل انتصار الثورة.

١- فرنسا

قبل زهاء قرن من انتصار الثورة الفرنسيّة، سجّل ملوك البوربون هدفهم الرئيس بموازة تأمينهم للنظام والوحدة الداخلية، وهو تعزيز وتطوير القوات المسلّحة الفرنسيّة. وبعد الحروب الداخلية وإزاحة إمبريالية عائلة هابسبورغ - التي استمرت قرناً من الزمن - دخل الملوك الفرنسيون صراعاً وتنافساً غايته التفوق على الدول الأوروبية الأخرى. وكان النجاح في هذا الطموح يستدعي مواجهة عدوين في آن واحد. وقد بعث ضعف الأنظمة الملكية في القارة الأوروبية وضعف القوى التجاريّة - البحرية الثرية كهولندا وبريطانية، الأمل في تحقيق المطامح الفرنسيّة بشكل أولي؛ إذ إن فرنسا ذات الأراضي المتحدّة والمنظمة والكثيرة السكان والمتمتعة بالنظام السياسيّ اللازم تحوّلت - بنحو الإمكان - إلى بلد غني يعيش حياةً سعيدة. واستطاعت فرنسا تحت حكم ماركيز ودولويس تشكيل أول جيش ملكي متأهّب للخدمة في أوروبا. وأسّس جان بابتيست كلبّر القوة البحرية، ورسم السياسات التجارية لتوجيه وتطوير الصناعة والتجارة وشؤون المستعمرات، وحسّن الوضع المالي الملكي بطريقة تزيد من الإيرادات اللازمة للحروب. وأحرز في عهد لويس الرابع عشر انتصارات عسكرية أولية في حرب "دولويسون - ١٦٦٧ - ١٦٦٨"، وفي الحرب ضد هولندا (١٦٧٢ - ١٦٧٨) دفعت إلى تشكيل حلف من القوى المعارضة للتوسّع العسكري

الفرنسي وأوصلته إلى مراحل جادة. ونتيجة تشكيل مثل هذا الحلف تحمّلت فرنسا هزائم خطيرة في حرب اتحاد بورك (١٧٨٨ - ١٧٩٧ م)، وحرب إسبانيا (١٧٠١ - ١٧٠٤ م). وفي الأعوام من ١٧١٥ حتى ١٧٨٩ م أثبتت فرنسا أنها ليست عاجزة عن السيطرة على أوروبا فحسب، بل وعاجزة أيضاً عن الحفاظ على نجاحها الناصع كقوة أوروبية من الطراز الأول. وقد، استمر تحالف الدول المعادية لفرنسا كما كان في السابق، وظهرت إلى جانب ذلك مشكلات أعقد، من قبيل النواقص والقيود التي تترك تأثيرات سلبية على إمكانيات الحكومة الملكية وقدراتها. ويعود سبب هذه المشكلات إلى الثغرات التي عانى منها النظام الاستبدادي في زمن لويس الرابع عشر، وكذلك إلى طبيعة الاقتصاد الفرنسي والبنية التطبيقية في هذا البلد.

ففي زمن لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر، شارك الجيش الفرنسي في أربعة حروب كبرى هي: حرب خلافة العرش البولندي (١٧٣٣ - ١٧٣٨)، وحرب خلافة العرش النمساوي (١٧٤٠ - ١٧٤٨)، وحرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣)، وحرب الاستقلال الأميركية (١٧٧٦ - ١٧٨٣)؛ حيث اتسعت مديات القتال في الحرب الأخيرة من أوروبا إلى أميركا وآسيا، لكن جميع هذه المستعمرات خرجت من السيطرة الفرنسية في نهاية المطاف.

وهكذا، قضت فرنسا مدة ٢٦ عاماً في الحروب والنزاعات الدولية الخطيرة وذلك قبل خمسين سنة من الثورة، وليس فقط لم تنل من تلك الحروب شيئاً، باستثناء مقاطعة واحدة، بل أصابها هزائم وخسائر فادحة في الأموال والأرواح والأراضي.

وكانت بريطانيا هي المنافس الأهم والعدو اللدود لفرنسا في ذلك الحين؛ حيث اصطدمت بها مرتين. وسبب الدخول في هذه الحروب العبثية كان أهواء ونزوات نفسية ليس إلا، ولم تتوفر إرادة راسخة وقوية على رأس الدولة في فرنسا؛ لذلك دخل البلد تلك الحروب من دون حسابات دقيقة، أو اعتماد سياسات متينة حكيمة، الأمر الذي فرض عليه تكاليف باهظة. وقد عمّ الحزن والغضبُ الشعب الفرنسي والملك لهذه الخسائر الفادحة، وانتابهم مشاعر الانتقام حيال النمسا وبريطانيا، فساعد لويس الخامس عشر سكّان المستعمرات وحضّهم على التمرد وشارك في حرب أخرى أثمرت استقلال الولايات المتحدة الأميركية. ولو نظرنا إلى تاريخ فرنسا من زاوية السياسة الداخلية الأوروبية

فقط، لِبأنّ لنا أنّ الحروب المتتالية من جهة، والسياسات الدولية الخاطئة من جهة ثانية أدّت إلى تآكل الاقتدار الفرنسي وتلاشيّه تدريجياً.

ففي عصر لويس الخامس عشر بأنّ ضعف الدولة الفرنسيّة أكثر، وانحسر نفوذها السياسيّ بصورة أجليّ وأوضح. وكانت مصالح فرنسا هي التي تتضرر في كل تحالف تدخله لتحتل المرتبة الثانية من الأهمية، وتتفاقم ضغوط الأعداء عليها مضافاً إلى الخسائر الحربية الفادحة التي تتكبّدها. حتى حينما كانت تُحقّق بعض الانجازات الحربية تبقى عاجزة عن استثمار هذه الانتصارات بنحو مناسب. ففي حربَي النمسا وبريطانيا مثلاً، وعلى الضد ممّا يستدعيه وضعها الجيّد وموقفها القوي، ورغم أنّ هولندا كانت بيدها، نراها تنزل عند رغبة أعدائها وتدخل في معاهدة "أكس-لا شاييل" للسلام في سنة ١٧٤٧م، وهي المعاهدة الأكثر عاراً والأقل معنى بين المعاهدات التي عقدها مع بلدان العالم المختلفة، حتى أن انتشار نص المعاهدة في فرنسا أثار غضب الجماهير وحولها إلى مثل سائر بينهم، فكانت النسوة في الأسواق يقلّن لبعضهن بدل الشتم: "أنت كمعاهدة الحكومة عديمة المعنى والشعور". وفي ذلك يقول المارشال دوساكس بمرارة:

الطريقة التي تتنازل بها فرنسا عن فتوحاتها والأراضي التي تحتلها، تجعلها تدخل في حرب مع نفسها. أعداء فرنسا باقون على نفس قواهم واقتدارهم، والضعف من نصيب فرنسا فقط. نقص من سكان البلاد مليون نسمة، وخزintها خالية تقريباً^(١).

وعلى حدّ تعبير فريدريك: فإنّ الضحية في جميع هذه الحروب لم تكن سوى فرنسا التي هُزمت في أوروبا وأميركا، وفي آسيا أيضاً. فحسب رأي أبي برنيس فإنّ تصرفات الفرنسيين في هذه الحروب كانت مراهقة ومخزية. ويضيف: إن فرنسا قرّبت نفسها من الخطوة الأخيرة نحو الانهيار^(٢).

ولم تكتف الدولة الفرنسيّة بدفع نصف مليار فرانك من أموال الشعب الفرنسي للنمسا مجاناً، إنّما ألقت بمائتي ألف من جنودها في لهوات الموت على التراب النمساوي، ولم تنقذ شيئاً من كل تلك التضحيات؛ لأنّ الجنود الفرنسيين لم يكن لهم قادة أكفاء، فقد

(١) آبهير مانيه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ١٧٨.

(٢) المصدر نفسه.

كان قادة الجيش من المقرّبين إلى الملك، وهم غير جديرين في الغالب، أو ناهبين وسراق مثل ريشليو.

وقد تلاشى الجيش الفرنسي الذي بلغ عدد جنوده في زمن السلام قرابة ١٨٠ ألفاً وتفكّك بفعل هذه الحروب، ولم يستطع الاحتفاظ بقوته السابقة. وهكذا، لم يكن قادة الجيش، وهم شخصيات متوسطة وقليلة اللياقة غالباً تبوّأوا المناصب العسكرية الرفيعة بفضل استبداد لويس الخامس عشر والمادام دوببادور ومؤامرات الشخصيات العسكرية الكبرى، ولم يكونوا إطلاقاً على معرفة بالجيش الذي يقودونه. سوبيز مثلاً كان من القادة الذين لم يصدروا لجنودهم أية أوامر في يوم من الأيام، ولم يكن على معرفة بالطرق المناسبة لحف الجيوش. حينما أصرّ المارشال دوساكس تقليداً لفريدريك الثاني، وسعى سعياً حثيثاً لشروع الجيش الفرنسي باتقان أساليب وتكتيكات جديدة في حروب الفرسان والمشاة، اندلعت حرب السنوات السبع على حين غرة فدخل الجيش الفرنسي وهو في بداية هذا التغيير. وعلى حد تعبير نابليون: يمكن تصور سببين أساسيين لهزيمة الجيش الفرنسي: أحدهما، عدم الجدارة الفاضح لدى قادة الجيش، والثاني، البدء بأسلوب عسكري جديد وعدم نضج القوات.

وقد دلت الهزائم المتتالية التي منيت بها فرنسا في القرن الثامن عشر على أنّ الملكية الفرنسية غير قادرة على حماية موقعها العالمي والدفاع عنه.

وكان الانتصار في الحرب ضرورياً جداً لاستعادة كبرياء البلد ومكانته على المسرح الدولي فضلاً عن دوره الإيجابي في التجارة البحرية، على أن تحقيق ذلك في تلك الظروف وفي ضوء الإمكانيات والقدرات المتوفرة لفرنسا لم يكن بالأمر المتاح. وأدّى اشتراك فرنسا في البحر والبر بحربين هامتين (حرب النمسا وحرب السنوات السبع) إلى هبوط موارد البلاد وذخائرها هبوطاً مروّعاً، واستطاعت القوات البحرية البريطانية زعزعة تجارة المستعمرات الحيوية جداً بالنسبة لفرنسا.

ولم يعد على فرنسا من كل ذلك أي نفع أو امتياز، ووقعت أراضٍ واسعة من إمبراطوريتها في أوروبا الشمالية والهند بيد الإنجليز.

وتستنتج كاترين جورلي من دراستها المقارنة في كتابها الكلاسيكي "الجيوش وفرن"

الثورة" ما يلي: يلوح أن ضباط الجيش في المجتمعات ما قبل الصناعية كانوا يعملون غالباً للحفاظ على مصالح الطبقات صاحبة الامتياز التي ينتمون إليها في مراحل افتتاح مجلس الأعيان، وحتى بعد تسليم الملك والموافقة على افتتاح المجلس المذكور، دفعت حالة السخط على الملك جميع الشرائح للانضواء تحت قيادة الطبقة الثرية، وكان يُتَوَقَّع أن لا يبدي ضباط الجيش رغبات حقيقية في قمع المقاومة خلال فترة تصاعد الأزمة ضد المسؤولين الحكوميين، وهذا ما أدى إلى اختلافات وتناقضات سياسية واجتماعية إلى درجة أفضت في النهاية إلى تعذر أية حركة تهدف إلى قمع معارضي الملك والطبقات المحافظة الحاكمة.

والنتيجة هي أن الجيش الفرنسي لم يضعف ويتضعع فحسب، بتأثير من الحروب والهزائم المتتالية خلال فترات الأزمة التي سبقت الثورة، وإنما سحب دعمه للملك في ضوء الانتماء الطبقي للمطالبين بالتغيير.

٢- روسيا

بالنظر إلى الموقع الجيوبولوتيكي لروسيا، يتمتع هذا البلد بامتياز مهم يتمثل في اتصاله بالبحر الأسود وسيطرته عليه. وبذلك، ليس من العجيب أن تؤدي جملة من الأحداث المتسلسلة وقعت في الإمبراطورية الروسية، ولم تتبع من قضية الهيمنة على هذا البحر في فترة ثورات ١٨٤٨، إلى هزيمة فاضحة في حروب "كريمه" المحدودة وتفكك القوات الروسية في ١٨٥٤ و ١٨٥٥. في هذا الصراع الذي نشب بهدف السيطرة على الملاحة في البحر الأسود والهيمنة على الإمبراطورية العثمانية، واجهت روسيا فرنسا وبريطانيا من دون أن تحظى بدعم حليفها السابقة النمسا. وبالتالي، تمحورت الحرب حول السيطرة على ميناء سواستبول في كримه. ولم يعد الأسطول الروسي في البحر الأسود والمتألف من سفن ملاحية قادراً على منافسة الأساطيل القوية للحلفاء وما فيها من سفن حربية، وكان على ذلك الأسطول أن يتوقف في مضيق خليج سواستبول. وبعد شهور من الدفاع المكثف العنيف الذي أبدته القوات المتواجدة في سواستبول وقع البحر في أيدي القوات الفرنسية والبريطانية والعثمانية المكونة من ٧٠ ألف جندي. واستدعى ذلك عقد معاهدة سلام فرضت على روسيا تقليل نفوذها في الشرق الأدنى وحرمت أسطولها من التواجد في البحر الأسود.

وبهذا، ضعُفت مكانة روسيا في أوروبا. وبعد أن كان هذا البلد القوة العظمى الوحيدة في القارة الأوروبية سنة ١٨١٥ م، لاح بعد ١٨٤٨ م أنه لا يزال دون القوى الأوروبية بكثير. وتفاقم ضعف روسيا بعد حرب كريمه، ولم تستعد مكانة ١٨١٥ إطلاقاً على مدى الفترة التي تولى فيها القيصر السلطة في سان بطرسبورغ.

هزيمة روسيا في حرب كريمه وتأثيراتها المهمة جداً التي تركتها على السياسات الداخلية، تضمنت دلالة واضحة على عدم تماسك النظام الملكي القائم على أساس مجتمع مرواجي ما قبل الصناعي.

إثر الهزائم العسكرية، تم تطبيق بعض الإصلاحات الإجبارية بدعم القيصر. وكان هدف المخططين لهذه الإصلاحات تغيير المجتمع الروسي والاقتراب به من الحالة الليبرالية بشكل يمكن البلاد من المحافظة على مكانتها السابقة كقوة عظمى، من دون أن يستتبع ذلك مخاطر زعزعة الاستقرار السياسي. وقد تمتّ الدورة الأولى من الإصلاحات على مدى جيل كامل بعد حرب كريمه، واشتملت على تأسيس نظام للخدمة العسكرية، وتنمية تدريبات الضباط المحترفين، واستحداث مجامع نيابية باسم "زمستوف"^(١)، ومجالس دوما بلدية بصلاحيات محدودة وخاضعة للسيطرة داخل حكومات محلية؛ بيد أن الإصلاح الأفضل كان تحرير ملايين العبيد^(٢) الروس الذي ابتدأ بأمر من القيصر سنة ١٨٦١ م. ورغم كل ذلك، لم تتمكن هذه الإصلاحات من معالجة المشكلات الروسية معالجة جذرية، إذ دخل هذا البلد في غضون ١٦ عاماً قبل ثورته حربين كبيرين آخرين ذاق في كليهما طعم الهزيمة والإخفاق، ولم تكن الحرب العالمية الأولى قد انتهت بعد حينما سقط نظام الحكم في روسيا القيصرية.

الحرب الأولى هي التي دارت رحاها بين الروس واليابانيين، ونشبت شرارتها الأولى سنة ١٩٠٠ م، وبلغت ذروتها في ١٩٠٥ - ١٩٠٧ م.

فكر اليابانيون في احتلال كوريا، وأراد الروس إيصال سكك حديد موسكو من منشوريا - الخاضعة لسيطرة الصين - إلى فلادي فستوك. في أواخر القرن التاسع عشر احتلت

Zemestov. (١)

Serf. (٢)

اليابان ميناء بورت آرتور وجزر فرمز، واستطاعت الصين بمساعدة روسيا، وفرنسا، وألمانيا وبموجب معاهدة طوكيو إرغام اليابان على إعادة ميناء بورت آرتور إليها. ومع ذلك تصاعدت حدة التنافس بين روسيا واليابان على الأراضي الكورية ومع أنهما اتفقا سنة ١٨٩٦م على إدارة الشؤون الكورية بشكل مشترك، ولكن ما أن حصلت روسيا من الصين على حق السيطرة على ميناء بورت آرتور وربطه بسكك حديد منشوريا، حتى تفاقم العداء بين البلدين؛ بحيث احتلت القوات الروسية كل منشوريا في سنة ١٩٠٠، بل وعبرت نهر بالو الذي يمثل الحدود بين منشوريا وكوريا. وحينما ازداد قلق اليابان أعلنت الحرب على روسيا في عام ١٩٠٤م.

في يناير سنة ١٩٠٤ هاجمت كاسحات السفن اليابانية وبشكل مفاجئ رتلًا من السفن الحربية الروسية الراسية في طرق بورت آرتور المائية، وتبع ذلك هجومٌ للسفن الحربية اليابانية على السفن الحربية الروسية في كوريا، وهكذا اندلعت الحرب الروسية اليابانية على مساحة واسعة في شرق روسيا وكوريا ومنشوريا، واستمرت ثلاثة أعوام إلى أن انتهت بهزيمة روسيا. وقد دعمت فرنسا وبريطانيا اليابان في هذه الحرب، ورغم ما أبداه الجنود الروس من بسالة إلا أنهم هُزموا في البحر واليابسة وقُضي عليهم في تسوشيما. وتم توقيع معاهدة صلح بين البلدين في أغسطس ١٩٠٥ بواسطة أميركية في ميناء بورتسموث.

تخلّت روسيا عن بورت آرتور والجزء الجنوبي من ساخالين لليابان، وأقلعت عن أية ادعاءات لها في كوريا ومنشوريا الجنوبية.

مع أن حرب ١٩٠٤ - ١٩٠٥ وجّهت ضربة قاصمة لمكانة روسيا في الخارج، إلا أن استحقاقاتها الداخلية كانت أهم؛ حيث تسببت في تطورات أفضت إلى تشكيل نوع من الحكم البرلماني أطلق عليه اسم "الدوما".

ومن الأخطاء الكبرى التي ارتكبها نيكولاي الثاني دخوله في حربين خلال أقل من عشرة أعوام. من وجهة نظر الشعب الروسي كانت الحرب مع اليابان خطوة عبثية من الأساس، وأدت إلى هزيمة منكرة للبلد ما يجعلها خطيئة لا تغتفر، وكان بالمقدور تحاشيها بسهولة. وكان الاشتباك في هذه الحرب خارج نطاق الإمكانيات والمصادر الطبيعية لروسيا، خصوصاً وأن البلد كان على أعقاب بلوغ مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المتسارعة، ويمكن ملاحظة آثار هذه الحرب في الأحداث التي أفضت لانقضاة ١٩٠٥ م.

الحرب العالمية الأولى وجّهت الضربة النهائية لجسد الحكم القيصري في روسيا، وكان سنن التاريخ أرادت للاستبداد الروسي أن لا ينهار أمام معارضيّه الداخليين إلا بعد انهياره عسكرياً أمام أعدائه الخارجيين.

مثلما أسفرت الخسارة حيال اليابان عن تأسيس الدوما، كان الانسحاب الروسي الكبير من بولندا سنة ١٩١٥ م السبب الرئيس لنشوب أو تسريع أحداث عام ١٩١٧ م.

اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، ومع أن الحلف بين فرنسا وروسيا كان خطوة إيجابية للمصالح المادية الروسية، إلا أنه يعدّ خسارة سياسية كبرى لروسيا. والقيصر الألماني كان يمكن أن يشكّل خطراً على بريطانيا، إلا أنه لم يكن يمثل في الحقيقة خطراً كبيراً للروس. فحاول بعض أنصار روسيا وشخصياتها الوطنية جهدهم للحوّل دون المشاركة في مثل هذا التحالف الكارثي، بيد أن الحافز القومي أفضل جهودهم، وهذا ما أدّى إلى انهيار النظام وسقوطه. وكان على الحكومة الدكتاتورية التي تعاني كل هذه الأزمات الداخلية أن تتأى بنفسها عن التورط في مماحكات سياسية خارجية. ولم تكن الحرب العالمية الأولى والدخول فيها بعدّ ذاتها كارثة وخسارة كبرى فحسب، إنما كانت إلى جانب ذلك مكرساً قوياً لجميع المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لروسيا، إلى درجة أن السلطة السياسية لم تستطع الصمود حيال كل هذه الصعوبات.

وكانت الحرب العالمية الأولى أهم بكثير من الحروب الروسية – اليابانية من حيث الوسعة والمدة والقرب من الحدود الروسية، وتركت تأثيراً أكبر داخل البلد. ولم تكن روسيا مستعدة للحرب، وكانت ألمانيا عام ١٩٠٤ م أقوى من اليابان بكثير، وتمتلك معدّات وتجهيزات أكثر. وزاد الطين بلّة عدم الكفاءة الإدارية والسياسية للقيصر.

فالتعبئة المتتالية لـ ١٢ مليون شخص مع عدم وجود القدرات والإمكانات الكافية لتجهيز ونقل هذا العدد الكبير إلى جبهات القتال، ترك الجنود عاطلين في معسكراتهم خلف الجبهة يستمعون باستمرار لدعايات وتحريض الدعاة الثوريين. وكانت هذه الدعايات تجد لها ما يصدّقها ويعاضدها في أقوال الجنود العائدين من الجبهات. كان هؤلاء الجنود يروون أن قوات المشاة، وبسبب عدم توفر الرصاص لديهم، يدافعون عن أنفسهم بأخمص

بنادقهم مقابل الرشاشات الألمانية؛ ولأن المدفعية بلا عتاد، يترك الضباط خنادقهم ليقضوا أيامهم في شرب الخمر ومغازلة الممرّضات^(١).

وبقيت الطبقة الراقية في روسيا تعبّر عن همومها طوال جيل كامل بأمثال هذه المقولة لـ "سليس":

نحن نجلس على فوهة بركان، وبعدنا ستهبّ العاصفة. في سنوات ١٩٠٥ و ١٩٠٦ وبضنط من الهزيمة أمام اليابان انطلقت تمارين ثورة كبرى بين صفوف عامة الشعب^(٢).

وقد هدأت المشاعر الوطنية التي عمّت سنة ١٩١٤ م الاستعدادات العلنية للثورة مدة من الزمن. غير أن الهزيمة العسكرية في ١٩١٥ و ١٩١٦ م أعادت البلاد إلى ظروف كانت تزداد كل يوم شبيهاً بظروف سنة ١٩٠٥ م.

وترك الأداء القتالي بدوره بصماته العسكرية الخاصة، فقد ضُعف الجيش نتيجة خسارته قواته في ساحات القتال ولا سيما الضباط والعسكريين الأوفياء للنظام الملكي. كما أدّى نشر الكتائب غير النظامية في أطراف العاصمة، وانتقال القيصر من العاصمة إلى مركز القيادة، أدّى ذلك كلّهُ إلى تحرّك ونشاط الكتائب العسكرية غير المرتبطة بالعاصمة والتحاقها بصفوف الثوريين، ليقف في ليلة الأول من مارس ١٩١٧ م، نحو ١٧٠ ألف جندي في وجه السلطة ويجعلوا من سقوط عائلة رومانوف أمراً أكيداً.

وبهذا، يلاحظ أنّ السلطة السياسيّة التي حكمت روسيا قبل الثورة لم تفتقر لقوة عسكرية مؤثرة ووفية فحسب، بل إنّ الجيش المندحر واليائس والساخط على النظام مارسَ عبر انضمامه إلى العمال المضربين دوراً هاماً وبنّاءً في انتصار الثورة الروسيّة وإسقاط نظام القياصرة، إلى درجة أن لينين اعترف بأنّ الحرب العالمية الأولى كانت العامل المعجّل الرئيس في انتصار الثورة.

٣- إيران

خلافاً لفرنسا وروسيا، لم يشارك الجيش الإيراني طوال الخمسين عاماً التي سبقت

(١) كلنل والترز، تاريخ روسيا منذ الظهور حتى ١٩٤٥، ص ٤٣٣.

(٢) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٨٢.

الثورة في أية حرب خارجية مهمة، لكن محمد رضا بهلوي اهتم للقوات المسلحة أكثر من أي ملك إيراني، وكان بوصفه القائد العام للقوات المسلحة يشعر بأن الجيش القوي والوفاي للملك بمستطاعه أن يحمي نظامه السياسي حيال المعارضين الداخليين ويستطيع كذلك، وبالنظر لمطامح الشاه الجامحة توفير الأدوات اللازمة لتدخله في شؤون المنطقة والجيران وتمير أهدافه الدولية.

ومع ذلك، عملت القوات المسلحة الإيرانية الخاضعة لإدارة نظام الشاه المستبد، على ضمان بقاء السلطة السياسية أكثر من اهتمامها بصيانة السيادة الوطنية، وتم استثمارها لهذا الغرض. ولم يكن الشاه ليكتفي بصلاحياته العليا في القيادة العامة للقوات المسلحة، بل كان يتدخل شخصياً وسيطر بشكل فعال على الأنشطة والقرارات وتعيين ضباط الدرجة الثانية والثالثة أيضاً.

وحُصِّص للعسكريين إعلامٌ ودعايات من نوع مختلف حتى يبقوا أوفياء تماماً للنظام الحاكم. ومن الممارسات الهادفة إلى حفظ إخلاص العسكريين للشاه ترديد شعارات صباحية في المعسكرات من قبيل: "الله، الشاه، الوطن"، وإطلاق لقب "خدا يگان" على الشاه.

ولم تكن سياسة الحفاظ على إخلاص الجيش ووفائه للسلطة السياسية تمارس من خلال السيطرة المباشرة وغير المباشرة والقصص الإعلامي فقط، إنما خُصِّصت ميزانية طائلة للجيش وسائر القوات المسلحة، وتم توفير حياة مرفهة راقية للضباط من أجل الاطمئنان التام لوفائهم للنظام. رغم أن أي خطر لم يكن يهدد إيران على امتداد فترة حكم الشاه، إلا أن موازنة البلاد السنوية للقوات المسلحة لم تقل أبداً عن ٢٣٪، بل كانت ترتفع إلى ٣٥٪ أحياناً.

بالنظر للموقع الإستراتيجي لإيران ووجود ٢٥٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة بينها وبين الاتحاد السوفياتي، حظيت إيران باهتمام الولايات المتحدة على الصعيد العسكري بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصاً في سياق التنافس وتناقض المصالح بين القوتين العظميين الأميركية والسوفياتية. أميركا وبوصفها لاعباً جديداً في ساحة التنافس على إيران، ركزت اهتمامها قبل كل شيء على السيطرة على الجيش الإيراني وتحديثه وتقويته،

بيد أنَّ هذه الفكرة لم تكتسب لبوس التطبيق العملي قبل انقلاب ١٩٥٣ م الذي قاده أميركا وخططت له بالتعاون مع بريطانيا ونفذته بمساعدة عدد من الضباط الأوفياء للشاه. بعد الانقلاب انضمت إيران إلى حلف بغداد الذي تغيّر عنوانه لاحقاً ليصبح حلف "سنقر"، وهكذا انخرطت في إحدى حلقات التحالفات العسكرية الغربية.

وكان يستخدم الجيش لتكريس سلطة النظام وحمايته إزاء المعارضات الداخلية بالطرق الآتية:

١- التعاون مع قوات الشرطة في القمع المباشر للمظاهرات والمعارضة العلنية، والنموذج الواضح لذلك اعتراف مجازر ١٥ خرداد ١٣٤٢ (٥ مايو ١٩٦٣)، و١٧ شهر يور ١٣٥٧ (٨ أيلول ١٩٧٨).

٢- فرض الحكم العسكري أثناء فترات التوتر والاضطراب الأمني، وإحلال الجيش محلّ الأجهزة الأمنية والقضائية عند الأزمات.

٣- معاقبة المعارضين عن طريق محاكم صورية بمساعدة أجهزة السافاك المرعبة. وفي مستهل السبعينات، اكتسبت وتأثرت تنمية القوات المسلحة الإيرانية سرعة أكبر؛ حيث تضافرت عوامل عدة؛ منها إعلان البريطانيين سحب قواتهم من مناطق شرق السويس، ولا سيما الخليج الفارسي، وطرح نظريات الرئيس الأميركي نيكسون، وارتفاع أسعار النفط، وغيرها من المؤثرات الدولية والاقتصادية، تضافرت لتضفي الصبغة العملية على مطامح الشاه في امتلاك جيش قوي مجهّز بأحدث الأسلحة.

وقد قرّرت بريطانيا بسبب الصعوبات المالية التي بدأت تعانيها، سحب كافة قواتها المسلحة من الخليج الفارسيّ حتّى الأوّل من ديسمبر ١٩٧١ م، وإنهاء معاهدات حماية الدول العربيّة المطلة على الخليج الفارسي. وكانت القوّات الإنجليزيّة المرابطة في البحرين والشارقة وتتولّى مهمّات حماية الأمراء الرجعيين المحافظين في الخليج الفارسي، كانت أداة مؤثرة للحيلولة دون انتشار الأيديولوجيات الراديكالية والثوريّة.

ولم يكن التواجد البريطاني مجرد ضمانة لاستمرار الملاحة في الخليج الفارسي، وخصوصاً ما يتعلق منها بحركة ناقلات النفط في هذه المياه، إنما كان وسيلة للدفاع عن أنظمة الأمراء في الخليج الفارسي، وعقبة في طريق ممارسة إيران لأي دور إقليمي

بفضل ما تتمتع به من قدرات وإمكانات واسعة - وإن كانت كامنة أحياناً - وموقع إستراتيجي حسّاس. خصوصاً وأنّ لإيران ادعاءاتها في جزر الخليج الفارسي بما فيها البحرين، وحينما خضعت هذه الجزر لسيطرة بريطانيا وحمايتها تخلّى الشاه عن دعاواه في البحرين، وسُـمِح له بدل ذلك أن يسيطر على ثلاث جزر إستراتيجية في جنوب الخليج الفارسي قرب مضيق هرمز.

استطاعت الحكومة الأميركية من خلال مساعداتها العسكرية لإيران عقب انقلاب ١٩٥٣م أن تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الجيش الإيراني وتطويره والتغلغل في بنيته وصفوفه. وبموجب الدروس التي تعلمتها من حرب فيتنام، لم تعد ترى من مصلحتها أن تتواجد تواجداً عسكرياً مباشراً في المناطق الحسّاسة والمأزومة. وبناءً على إعلان الحكومة البريطانية الانسحاب من الخليج الفارسي الحيوي جداً بالنسبة للغرب، ساد الشعور بالفراغ العسكري في هذه المنطقة.

كان نيكسون قد تولّى لتوّه رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة، وطلب من مستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر تقديم اقتراح مناسب لمنطقة الخليج الفارسي بعد دراسة الوضع فيها. تمخّضت هذه الدراسة عن تقديم أطروحة عرفت بمبدأ "كيسنجر- نيكسون"، كان على الحكومة الأميركية طبقاً له وتعويضاً لفراغ القوات البريطانية أن تختار وتستطيع رعاية المصالح الغربية في الخليج الفارسي. توجّهت أصابع الخيار هنا إلى إيران والعربية السعودية. وبالنظر للإمكانات الأكبر المتوفرة لدى إيران، واستعداد الشاه لأداء وتنفيذ هذه المهمة، وقع الاختيار على نظام الشاه ليؤدي دور الشرطي في المنطقة. وفي ضوء ارتفاع أسعار النفط وتوفّر مداخل عالية لإيران، لم تعد أميركا ملزمة حتى بتسديد التكاليف التي يقتضيها تطبيق مبدأ نيكسون.

في سياق تنفيذ هذه الخطة، أضحى الشاه راعي المصالح الغربية في منطقة تستولي على ٦٠٪ من احتياطي النفط المكتشف في العالم. والتدخّل العسكري الأول الذي اجتريته إيران إقليمياً كان سنة ١٩٧٣ في إمارة ظفار بمسقط وعمان دعماً للسلطان قابوس أمير تلك المنطقة ضد ميليشيات ظفار.

وبعد اختيار إيران شرطياً للمنطقة تضاعف عدد جنود الجيش الإيراني بشكل لافت،

وقفز من جيش صغير بأقل من مائة ألف عسكري إلى جيش عملاق يضم ٥٠٠ ألف عسكري. وحصل نظام الشاه على موافقة نيكسون للتسلّح بأكثر الأسلحة والمعدّات العسكرية غير النووية تطوراً، حتى أنّ الشاه كان يطلب في بعض الأحيان معدّات وأسلحة لم تكن متوفّرة حتى للجيش الأمريكي. وقد قفزت قيمة المعاهدات التسليحية التي لم تتجاوز طوال عشرين سنة - ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠ - ٧٤١ مليون دولار، في السنوات اللاحقة أي من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ م إلى ٢٠ مليار دولار، وغدت إيران أكبر مستثمر للسلاح من أميركا، وبريطانيا، وفرنسا، كما أصاب الروس نصيباً يسيراً من هذا التسليح بمقدار ٤٠ مليون دولار.

واستطاع الشاه إثر تنفيذ هذه السياسة الاستناد إلى جيش وفّي ومقتدر يدعمه ويحميه في تكريس نظامه داخلياً، مضافاً لما يضمنه له من تطبيق مطامحه الإقليمية.

نفوذ الجيش واقتداره وامتيازاته الخاصة كانت كبيرة ولافتة إلى درجة أن مجلة أخبار أميركا والتقارير العالمية كتبت سنة ١٩٧٢:

المجتمع الإيراني يشبه هراً يقف الشاه على رأسه ويعتبر الجيش طبقته الممتازة الأثرة^(١).

مع أن الجيش الإيراني لم يدخل أي اختبار في الحروب الخارجية والعمليات العسكرية حتى نهاية حكم الشاه، ولم يُستخدم إلا لمواجهة التظاهرات والانتفاضات الداخلية، إلّا أنه حافظ على وفائه وطاعته لقادته إلى نهاية المطاف.

مضافاً إلى الجيش وسائر القوات المسلحة الإيرانية، حظي نظام الشاه بدعم منظمة السافاك المرعبة التي لم يكن لها مثيل في النموذجين الفرنسي والروسي. تأسست منظمة الأمن الاجتماعي والمخابرات في البلاد (السافاك) سنة ١٩٥٧ م بتوصية من الـ C.I.A. الأميركية وبمعاونة الشرطة السرية الإسرائيلية "الموساد"، وتطورت تدريجياً لتغدو شبكة واسعة في داخل البلاد وخارجها لها شهرتها العالمية في القسوة والعنف والتعذيب. واستطاع السافاك في هذه الحقبة الاندساس في الكثير من التنظيمات المعارضة وبعثرتها والقضاء على الخلايا المعارضة لنظام الشاه بكل قسوة. وكان يتولى رئاسة السافاك عادة أحد أمراء الجيش الأكثر وفاءً للشاه والذي يتحمّل في الوقت ذاته مسؤولية الإشراف على المحاكم العسكرية.

(١) Michael T. Klare, *American Arms Super Market*, University of Texas Press, Austin.

حافظت القوة العسكرية لإيران على تماسكها ووفائها للنظام، خلافاً لما كان عليه الوضع في فرنسا وروسيا - حيث مُنيت جيوشهما قبل الثورة بهزائم متعاقبة وخسرت معنوياتها وتمردت على النظام الحاكم - وبالتالي كانت مهمة العسكر الإيراني قمع المظاهرات الثورية بمنتهى البطش والشدة إلى اللحظة الأخيرة. في هذه الفترة من التاريخ الإيراني، عاش الجيش أفضل حقبة وأكثرها مثالية.

ج - الدَّعْمُ الدَّوْلِيّ

في المجتمع العالمي المعاصر، وخصوصاً بعد تطور التكنولوجيا والاتصالات وتنامي حاجة البلدان المختلفة إلى بعضها، بات الصدام، والمشاحنات، والتفاهم، والتنسيق، والاختصاص، والتحالف، والوفاق من المؤشرات والمؤثرات الواضحة في العلاقات الدولية. وقَلَمَا يوجد بلد يمكن أن يستغني عن المجتمع العالمي ولا يمارس أي دور في العلاقات الدولية؛ وهذه الحقيقة تنطبق خصوصاً على البلدان المتمتعة بموقع إستراتيجي وجيوبوليتيكي حسّاس وتعدّ من القوى المؤثرة وربما الكبرى في العالم. العلاقات الخارجية لهذه البلدان لا تؤثر في تحولاتها ومسارها السياسي الداخلي فحسب، إنّما يهتمّ العالم الخارجي أيضاً ويراقب بقلق التطورات الداخلية الجارية في مثل هذه البلدان، ويُبدي ردود فعلٍ حيالها حسب طبيعة التغيرات التي تشهدها البلدان التي تعيش ظروف التحول والثورة، وقد تبدي بعض الأطراف في العالم تأييدها ودعمها للسلطة الحاكمة في تلك البلدان أو معارضيتها الثوريين. وتتحول ردود الأفعال هذه عادةً إلى مساعدات معنوية، وفكرية، وإيديولوجية، واقتصادية، أو ربما عسكرية، وكثيراً ما يكون لها دور مؤثر في انتصار تلك النهضة أو إخفاقها. والبلدان الثلاثة التي ندرسها كلها من البلدان التي تتمتع بموقع إستراتيجي مهم وحساس، بل وتعدّ قوى كبرى بنحو فعلي أو على نحو الكُمون، وكان ولا يزال لها دور مميز في العلاقات الدولية والإقليمية. ومن البديهي أن تصدر حيال تطورات الثورة سواء قبل انتصارها أو بعده، ردود أفعال من البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المجاورة وذات المصلحة فتتخذ مواقف معينة لصالح السلطة السياسية الحاكمة أو ضدها. وعلى ذلك، فإنّ قضية ردود الفعل الدولية، من جملة العوامل المهمة التي ينبغي التدقيق فيها بنحوٍ وافٍ عند مناقشة قدرات النظام السياسي الحاكم قبل الثورة.

١- فرنسا

القرن الثامن عشر من القرون التي تفاقمت فيها الصراعات بين البلدان المختلفة، ونشبت الكثير من الحروب والاشتباكات، وخصوصاً في أوروبا. وتاريخ الحروب في هذا القرن أعقد بكثير من تاريخها في القرن السابع عشر. ويعود هذا التعميد للأسباب الآتية:

أ- لم تظهر في هذا القرن دولة قوية ومهيمنة بشكل كامل، ولكن يمكن القول: إنَّ فرنسا في القرن السابع عشر - عهد لويس الرابع عشر - هيمنت على الواقع السياسي في أوروبا، ومثلت المحور والمركز الفريد للسياسة في تلك القارة. أما في القرن الثامن عشر فقد كانت فرنسا، وبريطانيا، والنمسا، وروسيا دولاً متكافئة تقريباً على مستوى الاقتدار العسكري، واهتمت كل واحدة منها بتحقيق أهدافها ومقاصدها؛ بحيث شهدت أوروبا في القرن الثامن عشر أربعة مراكز سياسية خطيرة.

ب- ازداد في هذا القرن عدد اللاعبين في الساحة الدولية، فأضيفت روسيا وبروسيا إلى الأقطاب السابقة: فرنسا، والنمسا، وإسبانيا، وبريطانيا، وهولندا.

ج- اتسعت مناطق النشاط، والصراع، والتعاون كثيراً، وتعدت الحدود الأوروبية لتمتدَّ إلى مناطق شرق آسيا وجنوب شرقها، وأميركا الشمالية.

د- استمر التنافس الذي كان قائماً قبل القرن الثامن عشر بين بريطانيا وفرنسا، والنمسا وفرنسا، إلى هذا القرن وتخطت المباحكات الفرنسية - البريطانية حدود أوروبا لتغدو حرب مستعمرات. على أن العامل الأهم لتعقيد الوضع السياسي والعلاقات الدولية في هذا القرن هو التنافس الفرنسي - البريطاني على جبهتين: الجبهة الأوروبية، وجبهة المستعمرات خارج أوروبا، وبالتالي، فإن البلدان الأخرى كانت تساهم في معظم هذه الصراعات بين البلدين. وللتمثيل يمكن الإشارة إلى حرب خلافة العرش النمساوي، وحرب السنوات السبع التي عُرفت بالحرب بين بريطانيا وفرنسا، وفرنسا والنمسا، والنمسا وبروسيا. كما شاركت دول أخرى نظير إسبانيا، وروسيا، وألمانيا، وهولندا في هذه الصراعات كحلفاء لأحد الجانبين. وخلافاً لسمعتها كقوة عظمى في أوروبا، بل حتى في العالم خلال هذا القرن وقبل ثورة ١٧٨٩، لم تحرز فرنسا نجاحاً يذكر في سياساتها

الخارجية وكانت هي الخاسرة على الدوام. خاضت فرنسا كما ألمحنا عدة حروب كبرى في هذا القرن منها: حرب خلافة العرش البولندي (١٧٣٢ - ١٧٣٨)، وحرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٦ - ١٧٨٣). استهلكت فرنسا قواها في هذه الحروب ولم تغنم سوى ولاية الإلزاس واللورين، بينما فقدت مستعمرات كثيرة لها في الهند وكندا. كانت تخوض فرنسا في بعض الأحيان حربين في آن واحد، ومن ذلك ما حصل عام ١٧٦٣ حين كانت تقاتل في حرب خلافة العرش النمساوي، وحرب السنوات السبع، وإذا بها تستأنف الاشتباك مع بريطانيا منافستها على مصالحها وعقبة تطورها.

أهدرت هذه الصراعات طاقات فرنسا وقدراتها وأدت إلى حقد الحكومة والشعب الفرنسيين على المنافسين السياسيين، لا سيما النمسا وبريطانيا، فملأتهم مشاعر الثأر والغضب إلى درجة أن فرنسا دخلت الحرب ضد بريطانيا دعماً لاستقلال الولايات المتحدة بدافع الانتقام والثأر ليس إلّا.

لوالفينا نظرة على تاريخ فرنسا من زاوية السياسة الداخلية الأوروبية، لآلفينا أن ضعف الحكومة الفرنسية كان يتجلى للعيان أكثر فأكثر ويزداد نفوذها السياسي تراجعاً وانحساراً مع مرور الوقت. وتركت هذه الخصومات بصماتها في تطورات الثورة الفرنسية؛ بحيث لم تُسجل أية مساعدة أو حماية خارجية للويس السادس عشر في حربه ضد معارضيه الداخليين، بل فوق هذا، بادرت بعض البلدان مثل بريطانيا لدعم الثوار وتشجيعهم.

اعتبر الملك البريطاني جورج الثالث هذه الثورة عقوبة طبيعية للحكومة الفرنسية، وكان يقول: دعوا لويس السادس عشر يذوق جزاء مساعداته للمتمردين الأميركيين. من جهة ثانية، كانت التطورات الديمقراطية وقيام النظام البرلماني في بريطانيا في القرن السابع عشر ملهماً أيديولوجياً للثوار الفرنسيين ساعدهم معنوياً في نضالهم، حتى شاع كثيراً خلال مجريات الثورة أن الحكومة البريطانية هي المحرّض للكثير من الثوار بدافع الثأر من المساعدات الفرنسية للأميركيين.

وكانت المعاناة الفرنسية في الداخل لصالح باقي البلدان؛ لأنها تمنحهم الفرصة لمتابعة مصالحهم ومطامعهم على الساحة الأوروبية من دون مضايقات هذا البلد. لذلك لم يعملوا على حماية لويس السادس عشر. وكانت روسيا والنمسا مشغولتين حينذاك

بالحرب ضد العثمانيين، وكان ملك بروسيا يراقب بحذر مواقف روسيا والنمسا، ويخشى تقدّمهما إلى الأمام، ويروم أن يقطع بأي شكل من الأشكال نصيباً له من بولندا. وعلى العموم، تتسنى ملاحظة أنّ السلطة السياسيّة الفرنسيّة كانت في أسوأ أحوالها على مستوى الدعم الدولي لها في مواجهة أزماتها الداخلية. ولويس السادس عشر، وخلافاً لقرابته ومصاهراته مع باقي الملوك، لم يحظَ بأيّ دعم وحماية، وليس هذا فحسب، إنما لعبت الدولة الأوروبية وخصوصاً بريطانيا أدواراً مؤثرة في تأجيج نيران الثورة بنحو مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي فرض على فرنسا من هذه الناحية ظروفاً جد عصيبة كما كان الحال بالنسبة لها من النواحي الاقتصاديّة والعسكريّة.

٢- روسيا

اندلعت الثورة الروسيّة وانتصرت، حينما كان العالم يحترق بنيران الحرب العالمية الأولى. وكان لروسيا النصيب الأوفر من هذا الحريق. وفي الواقع، يمكن القول: إنّ سقوط عائلة رومانوف كان قبل كل شيء نتيجة الهزائم الذليلة التي تكبدتها من ألمانيا والنمسا في حرب بولندا. وبالتالي، فقد كانت العلاقات الدولية في هذا الطور من التاريخ خاضعة لتأثيرات المعادلات العسكرية والحربية بين الدول.

نشبت الحرب العالميّة الأولى بسبب رغبة الألمان في التفوق والظهور، وبذريعة اغتيال وليّ عهد النمسا في صربيا، فكان أن اصطّفت البلدان الكبرى إلى جانب أحد الطرفين المتنازعين. فكان في أحدهما دول المحور: ألمانيا، والنمسا، وهنغاريا، والدولة العثمانية، وبلغاريا. والحلفاء في الطرف الثاني وهم: روسيا، وفرنسا، وبريطانيا، وصربيا، وإيطاليا، واليابان إلى حدّ ما، والتحقت بهم أميركا في نهاية الحرب.

مُنيت روسيا القيصرية في هذه الحرب بأكبر الخسائر قياساً إلى الدول الأخرى، وفقدت أجزاءً كبيرة من أراضيها في أوروبا الشرقية، واشتكت على حدودها الغربية والجنوبية مع العثمانيين والألمان. ومع اندلاع الشرارات الأولى للثورة، رحّبت الدول المشتبكة مع روسيا وخصوصاً ألمانيا بهذه التطورات، ودعمت الجماعة الجانحة إلى إنهاء الحرب. وحظي "البلاشفة" بدعم الألمان، بل إن قادتهم ومنهم لينين المقيم في سويسرا نُقل سرّاً في قطار مغلق ومخفون من قبل الألمان إلى روسيا عبر جبهات الحرب. كما قدّم الألمان دعماً مادياً لإعلام البلاشفة ودعائياتهم الثوريّة. وكانت نتيجة هذا الدعم توقيع معاهدة "برست

ليتوفسك" ^(١) في مارس ١٩١٨ بعد تولي البلاشفة زمام السلطة، وبهذا خرجت روسيا عن مدار الحرب العالمية الأولى، وانفصلت عرى الاتحاد الروسي - الفرنسي.

"المناشفة" كانوا بدورهم جماعة نشيطة قوية معارضة لنظام القياصرة يقودها كرونسكي. وكانت تؤمن بمواصلة الحرب ضد الألمان، بل واصلت هي القتال ضدهم حتى بعد انتصار الثورة، وتولّى كرونسكي مهمّات إدارة الجبهات كوزير للدفاع. وهكذا لم يرَ حلفاء روسيا في التحولات الداخلية المعادية للقياصرة تناقضاً مع مصالحهم، وكانوا متفائلين بحصول تطورات تزيد من كفاءة الدولة الروسية وتقوي إدارتها السياسية وأداءها العسكري. وبهذا، لم تتوفر لحلفاء روسيا أيضاً، لا سيما بريطانيا وفرنسا، فرص كافية لمساعدة القياصرة الروس؛ بسبب انشغالهم في الحرب ومواقفهم الجغرافية ووقوع البلدان المتحاربة بينهم وبين روسيا. أضف إلى ذلك سرعة انهيار النظام القيصري وعدم رغبة الحلفاء أساساً في تقديم مثل هذه المساعدات، الأمر الذي حضّهم على إقامة علاقة مع التيارات الثوريّة اليمينية في روسيا.

ودعمت الدول المتحاربة التي لم تكن منزعة من هذا التحول، البلاشفة بعد سقوط الحكم القيصري، فغيّرت بذلك من سرعة واتجاه الثورة لصالحها في الحرب.

وهكذا، يُلاحظ أنّ الحكومة الروسية القيصريّة، وخلافاً للمتوقع من مشاركتها في حلف عسكري عالمي، بقيت معزولةً ووحيدةً عند مواجهة المشكلات وبروز أزمات الثورة كما كان حال عائلة البوربون في فرنسا، فلم تحظْ بأيّ دعم أو مساعدة دولية، وليس هذا فحسب، إنّما استطاعت التيارات الثوريّة استقطاب الدعم الدولي بطرق شتى.

٣- إيران

كان لإيران بسبب موقعها الإستراتيجي الحساس دورٌ مهمٌ في العلاقات الدولية على امتداد تاريخها. في العصور القديمة، حيث مثّل هذا البلد قوةً عالميةً وإقليميةً كبرى. وكان للملوك الإيرانيين كلمتهم ودورهم في رسم ملامح الكثير من الأحداث العالمية. وفي فترة تاريخيّة قديمة كانت الإمبراطوريتان الإيرانية والرومانية في العصر القديم أكبر القوى العالمية. وبعد فترة حينما انضوت إيران في العالم الإسلامي وصارت جزءاً منه،

Brest Litovsk. (١)

ترك التنافس بين إيران والروم مكانه للتنافس بين الإمبراطوريتين الإيرانية والعثمانية، اللتين مارستا دوراً رئيسياً في العلاقات الدولية والسياسية العالمية في العالم المتحضّر خلال القرون الوسطى.

ومع تصاعد النهضة الأوروبية والتدهور التدريجي للإمبراطوريات الشرقية في القرون الحديثة، وتوغل المستعمرين الأوروبيين في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، افتُتِح فصل جديد في تاريخ إيران. منذ ذلك الحين وإلى يومنا هذا أضحت إيران مسرحاً لتنافس القوى الاستعمارية الكبرى لا باعتبارها إحدى هذه القوى، وإنما لموقعها الإستراتيجي الحساس وامتلاكها احتياطيات نفطية هائلة.

من جهة، طمحت روسيا القيصرية - جارة إيران الشمالية - لبلوغ المياه الدافئة في الخليج الفارسي وبحر عمان، ونشبت في هذا السياق حروب دامية طويلة بين البلدين أسفرت عن اقتطاع أقاليم ومدن مهمة من الأراضي الإيرانية، وبعد معاهدتي "كلستان" و "تركمنجاي" المذلتين تحدّدت تخوم البلدين على ما هو عليه الآن. بعد هذه الحروب، فكّرت روسيا القيصرية وخليفتها السوفياتية دائماً كقوة عظمى يهملها النفوذ في إيران بأكبر قدر ممكن. ولم يكن هذا النفوذ بسبب الموقع الإستراتيجي لإيران فحسب، إنّما كان أيضاً من أجل اكتساب امتيازات معينة أهمها النفط.

وسّعت بريطانيا التي كانت في القرن التاسع عشر قوة عظمى لها مستعمراتها المترامية وقوتها البحرية المميزة، ليكون لها نفوذها هي الأخرى في إيران من جهة الجنوب، وتعزّز هذا النفوذ بإحراز بريطانيا عدة امتيازات من الملوك القاجاريين، أهمها امتياز اكتشاف واستخراج واستثمار النفط في جنوب إيران. أضف إلى ذلك أن إيران مجاورة للهند المستعمرة البريطانية الثمينة الكبرى، وكانت بريطانيا ترغب في التقليل من نفوذ القوى الاستعمارية الأخرى كروسيا وفرنسا في إيران؛ لكيلا تتعرض مستعمرتها الأثيرة؛ أي الهند للخطر.

وهكذا، كانت إيران طوال قرنين من الزمان حتى الحرب العالمية الثانية ساحة تنافس ونفوذ القوتين العظميين الإنجليزية والروسية، وقد خضع حكام إيران لتأثير وهيمنة هاتين القوتين إلى درجة أنّهم نادراً ما كانوا يستطيعون اتخاذ قرار، أو مبادرة في مجال السياسة

الخارجية، وحتى في بعض الشؤون الداخلية من دون الحصول على الضوء الأخضر من بريطانيا وروسيا. وقد تجلّى هذا النفوذ الكبير للقوتين المذكورتين في إيران بأوضح صورة في معاهدتي ١٩٠٧ و ١٩١٥ م السريتين اللتين قسّمت فيهما بريطانيا وروسيا مناطق نفوذهما رسمياً، ووُزعتا إيران إلى منطقتين للنفوذ.

بخصوص الأهمية الاستراتيجية لإيران، يكفي أن نعرف أنّها احتلت عسكرياً في الحربين العالميتين الأولى والثانية من قبل الحلفاء، وعُرفت حينها باسم "جسر النصر".

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ودخول الولايات المتحدة الأميركية ساحة السياسة العالمية، أضحت إيران مسرحاً لتنافس القوى الكبرى الثلاث بريطانيا، وروسيا، وأميركا. فمن جانب، لم تكن بريطانيا وروسيا ترغبان بخسارة النفوذ والامتيازات المهمة التي أحرزتها قبل الحرب العالمية الثانية، ومن جانب آخر، كانت أميركا مصمّمة على خوض الساحة السياسيّة الإيرانيّة وإحراز موقع مناسب فيها بالنظر للأهمية الإستراتيجية لإيران في تحقيق أهدافها الإستراتيجية والإقتصادية. وفي ضوء انخفاض الاحتياطي النفطي في الأراضي الأميركية فكّرت الشركات النفطية الأميركية في كسب امتيازات نفطية في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما إيران ذات الاحتياطي النفطي الكبير. هذا من جهة، ومن جهة ثانية حاولت الحكومة الأميركية في سياق سياسة المحاصرة العالمية للمد الشيوعي^(١) الأحمر وبسبب وجود ٢٥٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة بين إيران والاتحاد السوفياتي، حاولت تهديد الأرضيّة لانضمام إيران إلى التحالفات العسكريّة الغربيّة.

وكانت إيران في الفترة بين ١٩٤١ و ١٩٥٣ م ساحة صراع وتنافس بين القوى العظمى الثلاث في العالم إلى أن وقع انقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ (١٩ أغسطس ١٩٥٣ م) بقيادة أميركية ومشاركة بريطانية فعّالة، فأنهى هذا التنافس، واستطاعت أميركا تحقيق نفوذ أكبر في السلطة السياسيّة الإيرانيّة وعلى رأسها الشاه محمد رضا بهلوي. فرضت بريطانيا للتنازل عن نصيب من امتيازاتها النفطية لأميركا، وتقبّلت أن يكون للثانية موقعها المتقدم في إيران؛ أما الاتحاد السوفياتي، فلم يكن مرتاحاً لهذا الوضع، إلّا أنه اضطرّ لتقبّل نفوذ الغرب في إيران نظراً لمشكلاته الداخلية العديدة والتحديات التي واجهته في مناطق أخرى من العالم. وهكذا انخرطت إيران في التحالفات الغربية وتقصّد

بها "سنتو"، وصارت رسمياً من المنتمين إلى المعسكر الغربي.

وقد أدى تصاعد الأزمات الداخلية الإيرانية في سنة ١٩٦٢ م من ناحية، وإطلاق سياسة التعايش السلمي وابتداء طور التهذئة ومكافحة التوتر^(١) من ناحية ثانية، إلى رضوخ روسيا للوضع الجديد وقيادة الشاه للسلطة السياسية في هذا البلد، فحاولت تحسين علاقاتها مع نظام الشاه ضمن إطار الواقع المعاش؛ لذلك نراها وخلافاً لما كان عليه الحال في الماضي؛ حيث تسعى القوتان العظميان لانتهاز أية أزمة من أجل التنافس وتكريس مصالحهما، نرى روسيا تدعم الشاه هذه المرة وتدين نهضة ١٥ خرداد ١٣٤٢ (٥ حزيران ١٩٦٢ م) الإسلامية وتصفها بأنها حركة رجعية.

تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لإيران بإطلاق خطة نيكسون - كيسنجر في نهاية عقد الستينات، واختيار الشاه شرطياً للمنطقة وظيفته حماية المصالح الغربية، وتضاعف معها النفوذ الأميركي داخل إيران. ومن جهة أخرى وبسبب الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط وتحقيق إيران عائدات مالية ضخمة بوصفها أكبر مصدر للنفط في العالم، توجهت العيون الطامعة من كل أصقاع الأرض نحوها، بما في ذلك البلدان الغربية والشرقية، وحتى روسيا والصين؛ حيث حاولت كسب امتيازات اقتصادية لها في هذا البلد بغض النظر عن ماهية السلطة الحاكمة فيه. حتى أن الشاه استطاع بعد ذلك إحراز الدعم العالمي والدولي بمعزل عن تنافس الأطراف الدولية، ومَنَحَ امتيازات مختلفة ومجدية للقوى الكبرى؛ ليحقق نوعاً من التوازن الإيجابي لصالح سلطته، وينهمك هو في قمع المعارضين الداخليين مطمئن البال من أية مضايقات أو ضغوط خارجية.

وقد حصلت التطورات والأزمات التي شهدتها سنوات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ م، وأدت إلى انتصار الثورة، في ظروف لم تكن تهدد النظام الشاهنشاهي أية أخطار أو مشكلات خارجية. وخاضت السلطة الاجتماعية التي انبثقت في إيران نضالها لإسقاط نظام الشاه، وصعدت كفاحها من منطلق الصحو الدينية وبقية العلماء ورجال الدين من دون أي دعم أو مساندة دولية، إنما كانت تعتمد على جماهير الشعب فحسب، وتمكنت مع ذلك من إسقاط نظام بقي مدعوماً دولياً إلى يومه الأخير. وفاجأت حركة الشعب الإيراني هذه الحكومة الأميركية برئاسة كارتر، والتي ناقضت ادعاءاتها بخصوص حقوق الإنسان، فدعمت

Détente. (١)

نظام الشاه بكل ما أوتيت من قوة، وقد تحقق هذا الدعم بإرسال المساعدات اللازمة من أدوات قمع المظاهرات وتأمين النفط وباقي ما تحتاج إليه السلطة في ظروف الإضراب، وتعزيز معنويات الشاه بإيفاد مندوب خاص (الجنرال هايزر) مهمته الحؤول دون تفكك الجيش. ولم تغير الحكومة الروسية التي فوجئت كما حصل للحكومة الأميركية، موقفها من نظام الشاه إلا في الشهر الأخير من عمره حينما شعرت بقرب أجله، وكان هذا التغيير هادئاً خجولاً اقتصر على توجيه بعض النقد. أما البلدان الغربية، فواصلت تبعاً للولايات المتحدة دعمها للشاه حتى النهاية، وكان سفراء بريطانيا وأميركا المستشارين الدائمين للشاه. ولم تقصّر بلدان أوروبا الشرقية والصين أيضاً في دعم الشاه؛ حيث زار زعيم الحكومة الصينية هوا كونغ إيران ضيفاً على الشاه قبل ثلاثة أشهر من سقوطه عندما كانت شوارع طهران مسرحاً حافلاً لصدامات عنيفة بين عناصر الحكومة والجماهير، والزيارة الأخيرة التي اعتزم الشاه القيام بها للخارج - ولم ترَ النور - كانت بدعوة رسمية من عددٍ من حكومات أوروبا الشرقية.

حتى حكومات العالم الثالث والشرق الأوسط لم تبخل على الشاه بالدعم، فاستمرت علاقاتها مع الشاه على أحسن ما يكون بسبب قروضه لها أو التفاهم والمصالح السياسية المشتركة. ووحدها الحكومة الليبية لم تجمعها علاقات إيجابية مع الشاه، ولم يكن لها طبعاً إمكانية ممارسة دور يذكر في التطورات الإيرانية بسبب البعد الجغرافي.

والواقع أن نظام الشاه كان في أحسن ظروفه على مستوى الدعم الدولي، وقلّما يمكن لبلد أن يبقى بمنأى عن التنافسات والتناقضات الدولية في ظروف الأزمة، غير أن نظام الشاه كان من الأنظمة النادرة التي تمتعت بدعم دولي كامل، بينما لم يحظ معارضوه والقوى الثورية الداخلية بأي شكل من أشكال الدعم والمساعدة الخارجية.

في حين تعرّض نظام البوربون في فرنسا، ونظام رومانوف في روسيا لضغوط وتحديات عالمية كثيرة، ولم يصيبها أي دعم دولي قبال المعارضين وما خلقوه من أزمات داخلية، بقي النظام البهلوي متمرساً خلف الدعم الدولي الشامل حتى اللحظات الأخيرة. وفي حين حظي الثوار الفرنسيون بتعزيد القوى الأجنبية لم يتمتع ثوار إيران بأي دعم خارجي.

د- الإدارة السياسية

في أي نظام سياسي، لا تستطيع أدوات السلطة المادية ومنها الأدوات الاقتصادية،

والمسكينة، والدولية أن تكون مجدية بعد ذاتها هي تكريس السلطة الحاكمة؛ إنما القدرات والمهارات الإدارية في النظام السياسي هي التي بوسعها في ظروف الأزمة تفعيل أدوات السلطة المادية وتتميرها واستخدامها بأفضل وجه ممكن وفي أنسب زمان ومكان. وعلى مستوى القتال في الجبهات أيضاً، ثبت أن القيادة الكفوءة بوسعها وبأقل الإمكانيات والمعدات والقوات أن تنتصر على القيادة المعاجزة غير الكفوءة بكل ما لها من إمكانيات ومعدات متطورة.

لدراسة قدرات النظام السياسي، لا بد من تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في إدارة النظام، وهي:

- قدرة رئيس الدولة على اتخاذ القرار وإدارة النظام السياسي.
- كفاءة بنية النظام وأجهزته والعلاقات السائدة بين قمة الهرم وقاعدته.
- سلامة النظام الإداري الحاكم وصدقه وإيمانه.
- الكفاءات التخصصية والتجارب الكافية لأصحاب القرار في المستويات العليا، ومنفذي تلك القرارات.
- في ضوء هذه العوامل، سنناقش في ما يأتي الحالة الإدارية للنظم السياسية التي حكمت فرنسا، وروسيا، وإيران بمنهجية مقارنة، لتتعرف إلى قدرات كل منها في إدارة شؤون البلاد.

١. فرنسا

نتناقش هنا النظام السياسي الفرنسي قبل الثورة، من خلال دراسة تاريخية لتشكيل وتناسق الإمبراطورية المتحدة الفرنسية.

هيمنت الملكية المستبدة على فرنسا كواقع غالب منذ القدم، وتأكدت أكثر في زمن لويس الرابع عشر. حادثة "فروند" في أعوام ١٦١٩ - ١٦٥٣م كانت المحطة الأخيرة التي رفعت فيها مجموعة أرستقراطية السلاح ضد الحكومة المركزية، وكان ذلك في الواقع المحاولة الأخيرة التي بذلت قبل الثورة لتوقيع بيان يهدف إلى تقييد الاستبداد

الملكي. وقد كرّست هزيمة هذه المحاولة الحكم الملكي لأكثر من قرن من الزمان كانت فرنسا خلاله تدار بإشراف مباشر من الإدارة الملكية المطلقة. وكان حوالي ٣٠ شخصاً يتولون مسؤوليات جباية الضرائب، والقضاء، وإدارة الشؤون الاقتصادية، وتأمين النظام الداخلي. وكانت أوضاع شؤون المدن خاضعة لإشراف هؤلاء المسؤولين، أما البلديات والدوائر الكبرى، فلم تخرج عن حيّز الإدارة المباشرة للملك.

من مميّزات السلطة السياسيّة في فرنسا هيمنة الأمناء أو المشرفين الماليين على زمام الأمور. لكل واحد من هؤلاء الأمناء حيّزه التنفيذي الذي كان في الغالب محافظة كبرى يحق له فيها اجترار أيّ إصلاح أو تغيير. وكانت قدرات هؤلاء الأمناء وصلاحياتهم في دوائر نفوذهم واسعة إلى درجة تخوّلهم الدعوة إلى التعبئة العامة ودفع الرواتب للجنود المنخرطين فيها. وكان بمقدورهم تأسيس محاكم قضائية حسب رغباتهم، أو إصدار الأحكام أحياناً إذا استلزم الأمر. وقد أدخل هؤلاء حتى أكبر النبلاء القدماء إلى قصر "فرساي" للأمن من شرّهم، وكان هذا بحدّ ذاته العلاقة النهائية لانتصار الاستبداد. تمّت المحافظة على النموذج الاستبدادي في حكومة لويس الرابع عشر، إلّا أنّ البنية الحكوميّة للنظام السابق بقيت على شكلها المعقّد القديم. ومع أنّ السلطة الحاكمة كانت فوق كل شيء إلّا أنّ البنية المميّزة لـ "المجالس الملكية ومأموري الضرائب" لم تستطع عملياً ممارسة دور المؤسسات القروسطية غير المتمركزة في المحافظات، ومنها الطبقة الأرستقراطية، والمجالس البلدية، والمحاكم، ومجامع النيابة. كما أنّها لم تستطع التعويض تماماً عن المؤسسات الإدارية الملكية القديمة كالبرلمانات، والمحاكم والدوائر المهمة التي كانت تبيع المناصب والوظائف في الحكومة الملكية للأثرياء ومن يستطيعون دفع الثمن. وكان يمكن لنجاح المجالس الملكية أن يمثل عامل سيطرة مناسبة على البنية التقليدية الفرنسيّة من دون أن يفككها ويهدمها. وعليه، لم يكن الاستبداد راغباً في القضاء على بنية الامتيازات الأرستقراطية في المحافظات والمجالس التي تم إلغاء صلاحياتها الأصلية من قبل الملك، أو أنّه صادر لنفسه هذه الصلاحيات.

تقليدياً، كان الملك صاحب العرش والتاج بإرادة من الله، وكان الناس يرون الحكم أمانة إلهيّة في يده. وبالتالي، لا يحق لأي مخلوق على الأرض مناقشة ما يقوم به الملك وتقييد صلاحيّاته، حتى أن لويس السادس عشر قال في أكتوبر ١٧٨٧ في برلمان باريس:

الملك لا يتحمّل مسؤولية أعماله أمام أحد سوى الله^(١).

إذن، كانت حكومة الملك مطلقة، وإرادته لها حكم القانون، وشخص الملك من وجهة نظر زعماء الإمبراطورية الرومانية "قانونٌ حيٌّ". ويؤثر عن لويس السادس عشر قوله حين كان دوق دورليان: "هذا الشيء قانوني لأنني أريده"، وأن الملوك الفرنسيين لهم حق ادعاء السيادة على معتقدات الناس وأموالهم، واعتبار معتقدات الرعية تبعاً لإرادة الملك. وكان باستطاعة الملك مصادرة ممتلكات الأشخاص وإصدار أحكام مبرمة على أيّ كان ومن دون أية محاكمة، بالسجن في إحدى القلاع لفترات غير محددة^(٢).

وكان لويس السادس عشر يحكم في الداخل بطريقة استبدادية ورثها عن لويس الرابع عشر، وبلغ في الإسراف والتبذير في أموال الدولة حداً أثار اعتراض البرلمان الذي شكّله هو بنفسه، ولم يعطه سوى بعض الصلاحيّات القضائية.

ولم يكن الحال بأفضل من هذا في مضمار العلاقات الخارجية. فقد خسرت فرنسا في تلك الفترة أكبر مستعمراتها بما في ذلك كندا والهند. ووصل الظلم والفساد واتّباع الشهوات بين النبلاء ورجال البلاط حداً ترك تأثيره وطابعه على القرن الثامن عشر برمته، فاشتهر بقرن اللادينية والجهر بمعارضة الدين والتشكيك فيه. أما المشكلات الماليّة والاقتصاديّة في هذه الفترة، فبلغت درجة كُلف معها عدّة أشخاص بمعالجة الأزمة كان أولهم "لاس" الذي أطلق بعض المبادرات بهذا الاتجاه.

وسار لويس الخامس عشر أيضاً على خطى أسلافه في انتهاج نظام حكم استبدادي مطلق، فاعتبر نفسه الحاكم المطلق والوحيد في كل البلاد، وقال:

«هذا التاج أعطانيه الله، وحق التشريع مقصور عليّ فقط، لا أتبع في هذا الحق أحداً ولا أشرك فيه أحداً على الإطلاق»^(٣).

وكان يريد توظيف هذه السلطة المطلقة حسب رغباته وإرضاء نزواته، فعمل على هذه الشاكلة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٣٤٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

وقد افتقر لويس الخامس عشر لأية كفاءة أو لياقة، وكان سيء التربية للغاية، وقد تولى منصب الملوكية في الخامسة من عمره. وكانت حاشيته جماعة من المتملقين المتعاطشين للحظوة عنده فقط، ولم تكن تصرفاتهم وأقوالهم لتصبّ إلا في سبيل إشباع رغبات الفرور والأنانية لدى الملك. يقول "شوازل" أحد وزرائه في وصفه:

إنه رجل بلا عاطفة ولا عقل، يتسلّى بارتكاب الأعمال الشنيعة كالأطفال الذين يلتذون بتعذيب الحيوانات. وكان جميع عيون ومثالب أزدل الناس وأجهل الخلق مجموعة فيه^(١).

ما لم يتعرّض شخصياً للخطر، لم يكن يأبه لأيّ أمر من الأمور، إنّما يترك الزمان لعشيقاته ووزراء البلاط. وكان يهدر وقته في الصيد، ومنادمة خليلاته، وشرب القهوة، ومعاشرة الفتيات، والتفرّج على حياكة السجاد، وقراءة الأخبار الفارغة. والخلاصة، كانت له عادات وأخلاق الحاشية المنحطّة والخدم الخونة.

بعد عام ١٧٥٠م غرق لويس الخامس عشر في وحول المشكلات المالية إلى درجة لم يكن معها الناس لينظروا إليه إلا بعين الحقد والبغضاء، وبلغ بهم الحقن عليه أن هجموا على قصر فرساي وأرادوا إحراق البناية الملكية، فلم يجروا على العودة إلى باريس منذ ذلك الحين وبقي خارجها إلى أن مات بالجدي سنة ١٧٧٤م.

طوال نحو إحدى وثلاثين سنة منذ أن توفي الصدر الأعظم "فلوري" وإلى أن مات الملك لويس الخامس عشر، حكمت البلاد عشيقات الملك بدلاً عنه، ولم يكن الوزراء غالباً سوى موظفين مطيعين تعيّنهم هؤلاء العشيقات.

أما لويس السادس عشر، فكان شاباً في الـ ٣٥ من عمره لم تغادر قواه العقلية مرحلة الطفولة بحال من الأحوال، إنّما بقي في طور المراهقة إلى آخر عمره. إسرافه في تعاطي الخمر والطعام جعله عظيم الجسد ضعيف العقل. كتب سفير النمسا لدى فرنسا "مرسي أرجانتر" لملكه النمساوي يقول:

إفراط هذا الملك في الخمر والسكر يبلغ به حدوداً يفقد معها عقله بعض الأحيان. عزيمة لويس وإرادته لم تكن قوية منذ البداية، وازدادت الآن ضعفاً وخوراً عما كانت عليه^(٢).

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٢١.

(٢) المصدر نفسه.

ويقول أحد نواب الشعب: "قضى الملك عمره ينفي مساءً ما قاله صباحاً".
ويكتب الوزير الفرنسي المعروف آنذاك "دارجان سون" في مذكراته:

السلوك السيئ لسلطتنا المطلقة سيرغم فرنسا وكل أوروبا أخيراً على الاعتراف بأن هذا هو أسوأ أساليب الحكم؛ فكل شيء يتجه نحو الفناء الوطني. كل الأشياء تتلاشى وتتقطع إرباً إرباً دون توقف.. الرأي العام فقط أخذ بالتسامي والاقتدار، وقد يفضي أخيراً إلى ثورة شاملة^(١).

قامت الهيكلية الحكومية منذ عهد لويس الرابع عشر على أن يكون للملك ستة وزراء وأربع هيئات. الوزراء هم أولاً: وزير العدل الذي كان يتولى أيضاً رئاسة الهيئات عند غياب الملك. ثانياً: وزير المالية العامة. ثالثاً: وزير البلاط. رابعاً: وزير الخارجية. خامساً: وزير الحرب والدفاع. وسادساً: وزير القوة البحرية. راتب كل واحد من هؤلاء الوزراء ٢٢٦ جنيهاً أي ما يعادل عشرة أضعاف رواتب الوزراء اليوم.

والهيئات الأربع هي: ١- مجلس الحكومة، أو المجلس الأعلى المكلف بمتابعة الشؤون العامة ولا سيما الخارجية منها. ٢- مجلس الشؤون المالية. ٣- مجلس الكتابات الذي يتولى مهمة التحقيق في رسائل وأخبار المشرفين على المحافظات. ٤- مجلس الديوان ذو الوظائف المركبة من وظائف المجلس الحكومي في العصر الحاضر ووظائف محكمة التمييز؛ أي في الواقع المحاكم العليا المكلفة بمتابعة الشؤون الإدارية والقضائية.

وكانت الحكومة المركزية تشمل الوزراء والهيئات الأربع، وتصدر عنها جميع القرارات، فهي أشبه بدماع البلد الذي يدبر شؤونه. السلطة السياسية الحقيقية والقدرة على التخطيط ورسم السياسات في فرنسا القرن الثامن عشر كانت بيد المواهب البلاطية قبل أن تكون بيد النبلاء والأمراء. جميع الصلاحيات الإدارية تقريباً كانت بيد نبلاء الديوان الذين شكّلوا ضرباً من البيروقراطية الوراثية القوية.

يكتب "كرين برينتون" حول أرستقراطية القرن الثامن عشر:

أغلقت أرستقراطية القرن الثامن عشر حدودها بقوة، فكان الارتقاء إلى المراتب العليا

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى، ص ٤١.

يزداد صعوبة يوماً بعد يوم لغير النبلاء الطموحين. ولا شك في أنه كانت هناك أرستقراطية ممتازة يملكها الكثير من البرجوازيين الذين لم يجربوا الحياة الأرستقراطية^(١).

وكان نظام الحكم قبل الثورة يقوم على أساس السلطة المطلقة للملك، فهو الذي يعين الجبابة الكبار والوزراء وأهمهم وزير المالية. ويأتي بعدهم معاونو الجبابة والسماصرة الصفار، والعشارون، والموظفون، والأمناء الذين يصل عددهم في البلاد كلها إلى ٣٠٠ ألف شخص. وقد أطلق الكاردينال دوفلوري على جبابة الدرجة الأولى لقب "أركان البلاد"، وسمّاهم الشعب "ناهبي البلاد"^(٢).

كان النظام السياسي الفرنسي خلال فترة حكم لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر في أسوأ أحواله الإدارية، فقد تميّز هذان الملكان بالبلاهة والغرور وعدم الكفاءة، وانتشر في زمانهما الفساد المالي، والانحياز الأخلاقي، والتحلل والانفلات السلوكي بأبعاد واسعة. وحتى حينما أرادت شخصيات مثل لاس، وتورغو، ونغر تنظيم الشؤون المالية للبلاد اصطدمت بمعارضة رجال البلاد وشخصياتها، وبقي الجبابة والعشارون ينهبون الشعب الفرنسي.

عُرفت فرنسا خلال السنوات التي سبقت ١٧٨٩ م بإجراءاتها ضد الفئات المختلفة. كانت الحكومة تستعيد بينما ما تعطيه ببسراها على نحو مذهل. والإصلاحات المالية لم تكن تطبّق بشكل كامل في أي حين من الأحيان، فقد كانت لغير صالح الطبقات الممتازة، ولم تكن لترضي الشرائع المحرومة والفقيرة. مساعي تورغو لتكريس اقتصاد حرّ بمعزل عن تدخل الحكومة كانت في ضرر الأشخاص ذوي الصلاحيات والامتيازات الحرة. ومن جهة أخرى، فإن إخفاقه في تطبيق إصلاحاته بشكل كامل أدى عموماً إلى امتعاض المتنوّرين والتقدميين. في سنة ١٧٨٦ م أدى خفض الرسوم الجمركية مع بريطانيا إلى تأثيرات سلبية جداً عادت على صناعة النسيج في فرنسا، وضاعف من البطالة في نورماندي ومناطق أخرى، وأثار سخط أهل العلم على السلطة. وبالإجمال ينبغي القول: إن فرنسا سنة ١٧٨٩ م كانت نموذجاً مدهشاً لمجتمع لا يمكن فيه تحسين وضع الدولة على الإطلاق. حارب عدة ملوك فرنسيين ووزرائهم النزعات الانفصالية للأقاليم والمحافظات التي

(١) كرين برينتون، تشریح أربع ثورات، ص ٧٤.

(٢) حسب الشبه الموجود في اللغة الفرنسية بين كلمتي "ركن" و "ناهب".

أرادت التحرر من مركزية باريس على مدى عدة أجيال. ومن خطواتهم في هذا الاتجاه إيفاد عدد من مدراء العاصمة إلى تلك الأقاليم ابتداءً من مسؤول المحافظات شارلمان حتى موظفي ريشليو ولويس الرابع عشر.

ويمكن ملاحظة عدم كفاءة السلطة السياسية بكل وضوح في المثال التالي؛ يقال: إن لويس في إحدى زياراته للمحافظات تنبّه إلى ثقب يتسرّب منه ماء المطر في سقف قاعة البلدية أو البناية التي جرى استقباله فيها، فقال: أه، لو كنت مجرد وزير لأمرت بإصلاح هذا الثقب وسدّه".

يقول برينتون: إن السلطة التي تروى فيها مثل هذه القصة قد تكون استبدادية، إلا أنها بلا شك أتعس سلطة من حيث الكفاءة والتدبير^(١).

وحول فساد البلاط، تَلَفَت النظر مقولة مدام رولان التي تولّت لاحقاً مهمة المستشارة لليعاقبة، وكانت لمدة أسبوع واحد من مرافقي الابن الأكبر للملك. تكتب لوالدتها:

لوقيت بضعة أيام أخرى هنا فسأشعر بنفور من هؤلاء الناس إلى درجة لن أستطيع معها التغلّب على مشاعر البغض والكراهية.

وتقول في جواب والدتها حين سألتها عن المشكلة التي تعانيها: "لا شيء، إنه مجرد شعور بالإجحاف وعدم العدالة، والتفكير في كل لحظة بتفاهة وعبثية كل هؤلاء".

كلما ارتفع مستوى الحياة والوعي لدى البرجوازية الفرنسية، واقتربت من أسلوب حياة النبلاء، كلما شعرت أكثر - ومن بعض النواحي - بالهوة الفاصلة بينها وبين جارتها التي تبعد عنها أربع درجات من الأرستقراطية^(٢).

كتب ريو رول في مذكراته:

لا الضرائب، ولا الاعتقالات المزاجية، ولا سائر السلوكيات السيئة لمسؤولي الحكومة، ولا إزعاجات وإيذاء موظفي الدولة وعمّالها، ولا تأجيل إحقاق العدالة القاصم للظهر،

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٤٣-٤٤.

(٢) م.ن، ص ٦٩.

ليست هذه الأمور ما يثير امتعاض الشعب، إنما هو قبل كل شيء امتعاض من النبلاء يزعج الناس ويستفزهم. ولإثبات ذلك يكفي أن نعلم أن هؤلاء البرجوازيين، ورجال الأدب، وأصحاب الأموال... باختصار كل من يحسدون الأرستقراطية، راحوا يثيرون مشاعر البرجوازية الصغيرة في المدن، والقرويين في القرى ضد النبلاء^(١).

الفساد، والضياع، والإسراف، والتبذير، والسرقة، والنفقات الباهظة في بلاط الملك كانت قد أوجدت وضعاً لا يطاق. ابنة الملك ذات العامين لها ثمانون من الخدم، وكان هذا العدد قليلاً بالمقياس إلى غيرها من نزل القصر، حتى أن "مرسي أرجان تو" كتب في هذا الصدد:

مرافقو ابنة الملك عددهم قليل جداً، خصوصاً وأن الملك منع أن يتواجد عدد كبير من المرافقين والخدم حول ابنته حتى لا يتطرق لها الغرور وتعناد على القناعة والبساطة^(٢).

كانت هذه خلاصة للوضع الفاضح الذي عاشته الإدارة السياسية الفرنسية في زمن لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر، والدال على الضعف الواضح للسلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع الفرنسي خلال القرن الثامن عشر.

٢- روسيا

ترشدنا دراسة الواقع السياسي والاجتماعي الروسي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلى أنه لم يختلف كثيراً عما كان عليه في القرون السابقة. فقد كان الملك المستبد يرى أن سلطانه منبعث من شخصه هو، أو من الله الذي فوض له هذا الحكم والسلطان. وبالتالي، فهو الحاكم المطلق الذي لا يساءل، والمسلط على أرواح الرعية وأموالهم وحرياتهم. ملك كان في الغالب أسيراً لأهوائه ونزواته، يحكم البلاد بإصدار الأحكام والأوامر، ويساعده في إدارة شؤون البلاد المجلس الإمبراطوري، ومجلس الشيوخ، والوزراء. والمجلس الإمبراطوري ليس أكثر من مجلس حكومي بسيط كان ينظم شؤون الدولة ويديرها. والصدر الأعظم الذي يشرف أيضاً على الشؤون الخارجية كان بمنزلة رئيس الوزراء. وثمة دائرة شرطة قوية تدعى "المنظمة السرية" لها كامل الحرية

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

في الدخول لأي مكان، ويمكنها التصرف خارج نطاق القوانين، وتعدّ من الأجهزة المهمة لتكريس الاستبداد الإمبراطوري. وكان الجمهور محروماً من كافة حقوقه السياسية، ولم يكن له شيء من حرية الصحافة، والتجمع، وتشكيل الجمعيات والتنظيمات المختلفة، وكان ممنوعاً من كل أشكال التعبير عن آرائه وأفكاره. وكانت الإمبراطورية الروسية تتوزع إلى ولايات ومحافظات (أقاليم)، يتولى إدارة كل واحدة منها عدد من الحكّام والموظفين يطلق عليهم اسم "الهيئة الإدارية"؛ ولأنهم من مظاهر القيصر المستبد ذي الصلاحيات المطلقة، فقد كانوا بدورهم ذوي سلوك استبدادي داخل حيّز حكمهم وصلاحياتهم، وتسودهم حالة سباق وتنافس في الإهمال، والارتشاء، والعنف ضد موظفيهم، والعبودية والطاعة والانحطاط قبل مسؤوليهم.

توفي ألكساندر الثالث سنة ١٨٩٤م، وواصل ابنه نيكولاي الثاني سياسته الاستبدادية عشرة أعوام، فقال في يوم تنويجه في يناير ١٨٩٥م:

ليعلم الجميع أنني سأواصل المنهج الرصين لوالدي الجليل في الحفاظ على الحكم.

غير أن هزيمة منشوريا مطلع القرن العشرين تركت تأثيراتها كما فعلت هزيمة كريمه قبل خمسين سنة.

وعلى حد تعبير أحد الروس: فإن فتوحات اليابان أدت إلى ظهور إصلاحات ليبرالية وإطلاق "حكومة تمثيلية" في روسيا. وكانت مماشاة القيصر لليبراليين نتيجة النهضة الثورية الكبرى التي أفرزتها الهزائم الأولى لروسيا القيصرية، ومع أن الشرائح العمالية والحزب الاشتراكي (تأسس سنة ١٨٩٨) كانت هي المؤسّسة لهذه النهضة، إلا أنها اتسعت مع ذلك لمشاركة المثقفين والطلبة الجامعيين والطبقات الوسطى. برزت الثورة بدايةً على شكل محاولات اغتيال الوزراء، ورؤساء الشرطة السرية، والمدراء الحكوميين رفيعي المستوى. واستمرت محاولات الاغتيال هذه في ١٩٠٥ و ١٩٠٦م بموازة النهضة الاجتماعية العمالية، وقد بدأت في ٢٢ يناير ١٩٠٥م حينما توجه عمال بطرسبورغ مع عوائلهم إلى قصر الإمبراطور، فتجمّعوا تحت نوافذه مطالبين بالحماية والدعم، ما أدى إلى إطلاق النار عليهم ومقتل عدد منهم، مضافاً إلى اشتباكات دامية أخرى في مختلف أنحاء روسيا.

خلال أزمة الثورة في ١٩٠٥ م اضطرت حكومة القيصر، وانطلاقاً من بيان ٣٠ أكتوبر، إلى منح بعض الحريات الأساسية كحرية التجمع والصحافة والإضراب، وتشكيل مجلس وطني باسم "الدوما الإمبراطوري" من صلاحياته المصادقة على الميزانية وتقديم المشورة في اللوائح القانونية التي يعدها ويقدمها الوزراء، بل واستجواب الموظفين والمسؤولين الحكوميين. وكان قانون الانتخابات يمنح حق الانتخاب لكل من يزيد عمره عن ٢٥ سنة ويدفع مقداراً من الضرائب. والمقترعون يصنفون على أساس الضرائب التي يؤدونها حتى أن المجلس المذكور كان يتشكل من النواب، والمالكين، وأصحاب المعامل. وفي مقابل هذا المجلس هناك المجلس أو اللجنة الإمبراطورية التي يعين القيصر نصف أعضائها وتنتخب اتحادات الولايات النصف الآخر، وتعد بمثابة مجلس أعيان يصادق على القوانين والقرارات التي يتخذها الدوما، ويكون للقيصر في نهاية المطاف الحق في قبول أو رفض اقتراحات النواب.

وقد أدت الانتفاضة الشعبية في ١٩٠٥ واشتباك الجماهير مع السلطة السياسية إلى تأسيس برلمان ناقص يدعى "الدوما". والدستور الذي نشر في ٢٧ أبريل ١٩٠٧ م يوم افتتاح الدوما الإمبراطوري لم يكن يشبه إطلاقاً قوانين بلد يحكم على أساس الدستور.

وقد احتفظ الإمبراطور كما كان سابقاً بعنوان: السلطان مطلق العنان، وبهيمنته على كافة الشؤون ذات الصلة بالجيش، والسياسة الخارجية، والكنيسة الأرثوذكسية. وقد تحولت اللجنة الإمبراطورية وهي المؤسسة الإدارية القديمة والعليا (زمستوف) إلى مجلس أعيان. وبالنظر إلى أن نصف أعضاء الشورى يعيّنون من قبل القيصر، كان بوسعها رفض كافة اقتراحات الدوما. أضيف إلى ذلك أن المادة ٨٧ من الدستور تخول القيصر إصدار مراسيم لها قيمة قانونية تتخلل اجتماعات الدوما.

ومع ذلك، تفتشت منذ ذلك الحين فصاعداً الأزمة السياسية داخل السلطة السياسية الحاكمة، ونشب الصراع بين القيصر الميال لبقاء استبداده، الدوما الذي أراد في ما أراد زيادة صلاحياته. أصبح الدوما مركز الصراعات السياسية وأنشطة الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة داخل المجتمع الروسي، واستطاع الحفاظ على وجوده إلى حين سقوط القيصر، وممارسة دور مهم في إدارة روسيا خلال عهد الحكومة المؤقتة، من بين كل الكلام الذي أطلق طوال عشرة أعوام في الصالة الكبرى لقصر «ترويد» - محل

عقد اجتماعات الدوما - ليس ثمة ما يستحق الذكر سوى مقولتين تدلّان على قلة أهمية الدوما، وعدم تأثيره في تقييد السلطة المطلقة للإمبراطور. الأولى تلك التي خاطب بها رئيس الوزراء شالين نواب الدوما سنة ١٩٠٧ قائلاً:

نحن لا نخافكم.. أنتم تريدون تحقق فاجعة كبيرة، في حين نريد عظمة روسيا.

وقال كوكودتسوف وزير المالية في سنة ١٩٠٨: الحمد لله أننا لا نمتلك برلماناً حتى الآن.^(١)

خلافًا لقدراتها داخل الدوما، لم يكن للتيارات المعارضة من الصلاية حيال الحكومة إلا بمقدار ما للأواني الفخارية مقابل الأواني الحديدية. ورغم ذلك ساعدت النقاشات التي دارت في الدوما ونشرها في الصحف على توعية الجماهير سياسياً، وأفضت طوال الحرب العالمية الأولى إلى ممارسات عملية مهمة.

تمّ حلّ المجلسين الأول والثاني اللذين استولى عليهما النواب الاشتراكيون والدستوريون حصرياً، فقد حلّ الأول في ١٩٠٦ م بعد ٨٢ يوماً من الانتخابات، والثاني في حزيران ١٩٠٧ م بعد ١٠٢ أيام من افتتاحه، وحُكم على ٢٧ من نوابه الاشتراكيين المتهمين افتراضياً بالتآمر بالأعمال الشاقة والنفي إلى سيبيريا.

وأخيراً أعلن نيكولاي في ١٩٠٧ عن منهجه الحاسم بقوله:

حيث إنّ الله هو الذي أعطانا السلطة الملكية المطلقة، فنحن غير مسؤولين عن مقدّرات بلاد الروس إلا أمامه.

مجلسا الدوما الثالث والرابع اللذان تشكّلا في ١٩١٢ م انتهجا أسلوب الطاعة، ولاح أن المباحكات السياسيّة انحسرت إلى حدّ ما مع بداية الحرب العالمية الأولى. وبالتالي، لم يفرض الدوما ودستور ١٩٠٥ م أية قيود على الملك المستبد، واستمرت السلطة الاستبدادية بطريقة المطلقة حتى سقوط القيصر.

ومن نقاط الضعف الخطيرة التي عانت منها السلطة السياسيّة في روسيا الطابع الشخصي للقيصر الأخير، فقد كان إنساناً أبلياً قليل التعليم والمعرفة، معزولاً عن

(١) كلنل والتر، تاريخ روسيا منذ الظهور حتى ١٩٤٥ م، ص ٤٢١.

المجتمع الروسي، لا يلتقي إلا بعدد قليل من العسكريين والبيروقراطيين، وخاضعاً بشدة للروح والعقلية التي فرضها عليه أبوه. أعمامه الكثر كانوا يحيطونه دائماً، وكان لزوجته البائسة - وهي بدورها شخصية ساذجة جداً - نفوذها الهدام والكبير عليه، ما جعله إنساناً عاجزاً لا يمكن مساعدته. وعلى العموم، لم يكن نيكولاي الثاني شخصاً مناسباً للملكية، ولم يكن بوسع أي شيء كالجاذبية الشخصية، والأدب، والروح الحساسة التعويض عن عدم الأهلية هذا. وثمة شواهد على أنه كان رجلاً ضيق الأفق يفتقر لفهم صحيح لحقائق البلاد، وسائراً في الاتجاه المعاكس لمصالحه السياسية.

أضف إلى ذلك أن شخصيات البلاط المتملقة المرتزقة الحمقاء كانت تحيط بالعائلة المالكة ليل نهار، ولم يكن لدى أحد الجرأة والحق على انتقاد هذه العاشية. وكان الوضع بحيث استطاع شخص محتال منحط وكريه يدعى غريغوري راسبوتين أن يغدو الشخص المحبوب والأثير والمفضل لدى الملكة تزارينا، ونفذ من خلالها إلى شخص القيصر. كان راسبوتين فلاحاً فقيراً وقعت له مشكلات معينة بسبب سرقة عدة خيول. ثم قرر الانخراط في سلك رجال الدين، وبدأ يعتاش كمرتاض ديني على المساعدات والصدقات الدينية، وكان الحصول على المال بهذه الطريقة أمراً سهلاً في ذلك الزمان.

لهذا أطال شعر رأسه واكتسب شهرة واسعة وصلت أصدائها للبلاط، وحالفه الحظ بأن كان الولد الوحيد للقيصر والملكة مريضاً عليلاً، فاستطاع راسبوتين إقناع الملكة أنه يستطيع معالجة ابنها العليل. وهكذا أقبلت عليه الدنيا وما فيها، وسرعان ما هيمن على القيصر وزوجته، فقرر له راتب وإيرادات مالية عالية جداً، واصطنع لنفسه حياة ملؤها الفساد والانحطاط، وبدأ يستلم رشاوى عالية جداً، وبقي على هذه الحال عدة سنوات.

تزايد نفوذ راسبوتين في البلاط بسرعة كبيرة، حتى أنه أصبح ذا دور خطير في اتخاذ كثير من القرارات المصيرية. وتدخل في العديد من القضايا الحساسة ذات الصلة بالحرب وقدّم اقتراحاته بخصوصها. عملياً، لم يكن يجري تعيين أي وزير دون توصية منه، وما كانت هذه التوصية لتحصل إلا حينما يخضع ذلك الوزير لهيمنة راسبوتين ويكون من أنصاره وأتباعه الأوفياء.

مضافاً إلى البلاط، تبوّأت الطبقة الأرستقراطية موقعها الراقى في النظام الاجتماعي آنذاك، وقطعت الطريق بهيمنتها الاجتماعية على مواهب الطبقات الدنيا فحرمتها من

الرقى والظهور. وكانت هذه الطبقة بغيضة جداً في أعين من ينظرون إليها من الخارج، ولا شك في أن كثيراً ممن ينتمون لهذه الطبقة كانوا متبجحين، ضعيفي الإرادة، نرجسين، فارغي الأدمغة، ومياليين إلى الراحة بدرجات لا تطاق.

وكان نبلاء روسيا في العقود التي سبقت ١٩١٧م قد تعودوا على التبرّم من عبثية الحياة، وتخلّف روسيا، والهموم والأحزان السلافية لواقعهم الحياتي. ولا شك في أن هذا ضرب من المبالغة، لكن كثيراً من أفراد الطبقة الحاكمة في روسيا كان ينتابهم شعور مؤلم بأن امتيازاتهم لن تدوم طويلاً. وسار الكثيرون منهم مثل تولتسوي في اتجاه آخر، وانخرط الآخرون في تيار المطالبة بالحرية فأطلقوا موجة (إعطاء الامتيازات بهذه اليد واستعادتها باليد الثانية). ففي سنة ١٩١٦م كان الاستهزاء بالقيصر وأقربائه موضوعة رائجة حتى داخل أروقة البلاط. وقد كتب وزير القيصير بورتوف:

قبل الثورة، جنح الكل إلى عدم الطاعة حتى في أعلى طبقات المجتمع. في الصالات والأندية الكبرى كانت سياسات الدولة تتعرض لانتقادات حادة وعنيفة، والعلاقات التي تكوّنت داخل عائلة القيصر تخضع لتحليلات وسجلات مطوّلة؛ وتُروى نوادر وطرائف حول رئيس الحكومة، مضافاً لما يُنظم من شعر في هذا الخصوص. والكثير من الأمراء كانوا يحضرون هذه المحافل^(١).

وقد طرأت على المزاج الشخصي للقيصر تحولات، ربما لا تكون الحرب سبباً لها، ولكنها متزامنة معها، خصوصاً بفعل نفوذ راسبوتين. وقد أدّت هذه التحولات في النهاية لا إلى عزله عن عناصره العسكرية والبيروقراطية الأصلية فحسب (وهم في الواقع عناصر حمايته وأمنه وإدارة شؤونه)، بل فصلته أيضاً حتى عن شطر من العائلة المالكة، وقد عمّ قسماً كبيراً من العائلة شعور بالقلق من المستقبل.

يكتب كرين برينتون في هذا الصدد:

واقع الانهيار الإداري للقيصر كان قد اكتسب شكلاً مبتدئاً، إلى درجة يظن معها الإنسان أنه ربما كانت هناك بعض المبالغات في هذا الجانب. وإن نظرة للعقود التي سبقت ١٩١٧ تتيح لنا القول: إن الحكومة الروسية ربما كانت ستبدي أداءً أفضل بعض الشيء في زمن السلام على الأقل. منذ عهد كاترين الكبرى، وحتى زمن ستالين تتسنى ملاحظة تحسّن

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٦٢.

حقيقي في الحكومة الروسية؛ بيد أن الشيء الذي كان واضحاً قبل ١٩١٤ م هو أن روسيا لم تكن قادرة على إعداد نفسها للحرب، فقد أدت هزيمتها، خصوصاً في حرب ١٩٠٥ م إلى انهيار وعطل في مآكنة الإدارة الداخلية. ويكفي التذكير بأن انهيار الحكومة الروسية الذي ظهر للعيان سنة ١٩١٧ م لم يكن بارزاً في عام ١٩١٢ م على الإطلاق^(١).

الحكم الاستبدادي للقيصر، وعدم كفاءته، وضعف إدارته، ونفوذ زوجته وراسبوتين، كانت من الأسباب الرئيسية لضعف الاقتدار السياسي في إدارة الإمبراطورية الروسية. وأسفر هذا الضعف عن تمكّن الفئات السياسية - الاجتماعية من استقطاب القوى الشابة والواعية وإقناعها بعدم طاعة السلطة السياسية، وبالتالي، حرمان السلطة من هذه القوى والطاقات. وأخيراً تمكّنت السلطة الاجتماعية في ضوء حالات الضعف الكثيرة التي عانى منها النظام السياسي، من تهديد الأرضية بشكل كامل لانتهياره الشامل.

٣- إيران

تبدّل النظام السياسي الإيراني منذ ثورة الشعب عام ١٩٠٦ م من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية (المشروطة). فحسب الدستور الإيراني ومتممه الذي صادق عليه مجلس "المؤسسين" وكان الملك غير خاضع للمساءلة، ويتحمّل رئيس الوزراء المسؤولية التنفيذية للبلاد، ويتم تعيينه بأصوات نواب المجلس. وتتألف السلطة التشريعية من مجلسي الشورى والشيوخ. يعيّن الملك نصف أعضاء مجلس الشيوخ، ويُنتخب بقية الأعضاء مضافاً إلى أعضاء مجلس الشورى الوطني من قبل الشعب. وتشرف هيئة من مراجع الدين على قرارات المجلس لكيلا تتعارض مع المعايير الشرعية الإسلامية. وهذا ما لم يجر تطبيقه أبداً.

وقد اقتبس الدستور الإيراني من الدساتير الأوروبية، لا سيما في بلجيكا وفرنسا، وتمّت صياغته بتأثير من الثورة الفرنسية والتطورات السياسية الأوروبية. وتمّ بعد ذلك تعديله مرات عدة من قبل مجلس تأسيس صوري بهدف تفويض الملكية القاجارية للعائلة البهلوية وزيادة صلاحيات الشاه في حل المجلس، إلّا أن إطراره وأساسه بقي على ما كان عليه حتى نهاية حكومة الشاه وانتصار الثورة الإسلامية مطلع ١٩٧٩ م.

وهكذا، نادراً ما كان الملوك الإيرانيون المعتادون على الحكم المطلق يرضخون

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٤٤.

لتقييد صلاحياتهم ومسؤولياتهم. وقد وقع هذا الدستور الملك القاجاري مظفر الدين شاه، ونقضه خليفته محمد علي شاه، وقصف المجلس النيابي بالمدفعية فبدأ فترة الـ ١٢ عاماً التي عرفت باسم "الاستبداد الصغير" إلى أن هرب الشاه محمد علي القاجاري إثر انتفاضة جماهيرية ثانية، وترجع على العرش ابنه أحمد شاه قاجار، إلا أن سلطانه لم يستمر طويلاً؛ حيث قام رضا خان في ١٩٢٠ بانقلاب خطط له الإنجليز وساعدوا على تنفيذه، فابتدأت فترة جديدة وطويلة من الدكتاتورية الفردية المطلقة. خنق رضا خان بقسوة وعنف أي صوت معارض أو ناقد، وكان هو الحاكم وصاحب القرار الوحيد في البلاد. ومع أن المجلس النيابي كان يتشكل والدستور يراعى في الظاهر، لكن جميع أجهزة البلاد التنفيذية والتشريعية والقضائية لم يكن لها في الواقع أية صلاحيات أو حريات حقيقية.

في ٢٥ أغسطس ١٩٤١ م وفي غمرة الحرب العالمية الثانية تم احتلال إيران من قبل الحلفاء، وعزل رضا خان عن العرش ونفيه إلى الخارج ليتم تنصيب ابنه الأكبر محمد رضا ملكاً على إيران؛ حيث أدى القسم كملك دستوري وسنّه لم يتجاوز العشرين.

كان محمد رضا شاباً ضعيف الجسد والنفس رغم أن والده أراد له أن يكون شخصية قوية ذات نزعة عسكرية. بقي محمد رضا لمدة طويلة خاضعاً لتأثيرات ونفوذ روح والده وعقليته. وبالنظر إلى الصراعات السياسية في البلاد بعد سقوط رضا خان ونفوذ وتنافس القوى الاستعمارية الروسية والإنجليزية والأميركية على إيران، حاول محمد رضا طوال أكثر من ١٢ عاماً تكريس مكانته ومكانة البلاط، إلى أن أنهى انقلاب ٢٨ مرداد ١٣٢٢ (١٩ أغسطس ١٩٥٣ م) الإنجليزي - الأميركي الذي سمّاه الشاه انتفاضة الشعب هذه الفترة الحافلة بالصراعات السياسية، واستطاع الشاه قمع جميع المعارضين وإقصاءهم عن الساحة السياسية، واستأنف دكتاتورية مطلقة على إيران طالت ٢٥ عاماً، حافظ خلالها على شيء ظاهري من الدستور ومتممه والقوانين الأخرى، لكنّه كان في حقيقة الأمر صاحب القرار والمخطط والمشرف على تطبيق القرارات.

لم يكن محمد رضا شاه ليعتمد في إدارته السياسية إلا على أشخاص يثق بوفائهم التام له. ولم يكن يكره الشخصيات القوية والمستقلة فحسب، بل بمجرد أن يشعر بوجود شخص ذي مسؤولية معينة داخل النظام، سواء كان من العسكريين أو غير العسكريين، أحرز

سلطة مستقلة بشكل من الأشكال أو مال إلى الاستقلال في اتخاذ القرارات، كان يعزله على الفور، ولا يسمح بتوقّر الفرصة لترعرع هذه الشخصيات داخل المنظومة السياسيّة للبلاد.

كان يكره رؤساء الوزراء الأقوياء وبخشاهم؛ لذلك بقي طوال ١٤ عاماً هي فترة تكريس السلطة وتثبيت دعائمها، سيّ الظن برؤساء وزراء نظير قوام السلطنة، ورزم آرا، ومصديق، وزاهدي، ولم يسمح بعد ذلك بدخول وتقدّم مثل هذه الشخصيات في النظام السياسيّ.

رئيس الوزراء الذي أدرك نفسية الشاه جيداً، وتصرف وفقاً لرغباته تماماً، واستطاع البقاء في منصب رئيس الوزراء الأطول مدة بعد الثورة الدستورية هو أمير عباس هويدا الذي تولى مهمة رئاسة الوزراء نحو ١٣ عاماً.

من بعد الشاه، ينبغي الإشارة إلى نفوذ شخصيات البلاط في مرافق البلد لا سيما الاقتصادية منها. فكل واحد من عائلة الشاه وأقاربه كان قد اقتطع لنفسه حيزاً لممارسة نفوذه، ونشاطه، واصطنعوا لأنفسهم مضافاً لذلك مناصب تشريفية وفخرية في مجالات الشؤون الخيرية، والتعليمية، والتربوية وغيرها، ومارسوا نفوذهم في القطاعات الاقتصادية ليجنوا أرباحاً وثروات طائلة، إلا أنهم لم يتدخلوا عموماً في الشأن السياسيّ ولم يعارضوا الشاه. لكن ينبغي هنا استثناء «أشرف» شقيقة الشاه التوأم والتي تميّزت بالجرأة والنزعة الشريرة، حيث لم تنشط في المضمار الاقتصادي وكسب الثروة - خصوصاً عن طريق تهريب المخدرات - فحسب فأصابها بذلك شهرة عالمية، إنما كانت تتدخل أيضاً في القضايا السياسية، فقد تمّ التخطيط لانقلاب ٢٨ مرداد (١٩ أغسطس ١٩٥٣م) وتنفيذه بفعل اتصالاتها بمنظمة الاستخبارات الأميركية الـ C.I.A، وكان نفوذها على محمد رضا لافتاً للنظر أيضاً؛ حيث كان خاضعاً لجرأة شقيقته التي لم تكن بدورها تعارض أخاها، إنما حاولت جهدها تكريس موقعه وترسيخه أكثر فأكثر، إلى جانب ذلك إشباع نزعتها التسلّطية عن طريق استحوادها على عناوين من قبيل "رئيسة الهيئة الإيرانية في منظمة الأمم المتحدة"، أو "رئيسة لجنة حقوق الإنسان". وعموماً، يمكن القول: إن الشاه لم يكن يواجه أية معارضة لسلطته المطلقة، فقد تم قمع جميع الأقوياء والمتنفّذين، أو اجتذابهم لخدمة السلطة المركزية.

وقامت سياسة الشاه على ثلاث دعائم كانت ترسم حدود القرارات اليومية، ولا يمكن دراسة وتقييم جميع السياسات والآراء والمبادرات الأخرى إلا في ظل هذه الدعائم الثلاث:

أولاً: الحفاظ على القدرة الشخصية للملك والبلاط وتعزيزها، والتي تعدّ القضية الأهم في نظر الشاه.

ثانياً: كان يتبع السياسات التي تضمن وتؤمن دوام واستمرار المؤسسة الملكية.

ثالثاً: كان يروم إيجاد وتثبيت حكومة قوية يكون على رأسها.

ولم يكن يتخذ القرارات الأساسية بصورة مباشرة فحسب، بل كان يرسم حدود وقيود القرارات التي يتخذها المسؤولون الحكوميون الآخرون. وفي بعض الأحيان كان يتخذ بنفسه قرارات تفصيلية صغيرة من قبيل تعيين المسؤولين العاديين على مستوى القائمقام والمراتب الدنيا في الجيش. كما كان يتدخل ويصدر الأوامر في أمور نظير شق الطرق، وتطوير الجامعات، وبناء المعامل، وتعيين الدعم الحكومي، وبيع الأراضي و... إلخ. ويصدر أحكاماً رسمية لتنفيذ هذه الأوامر. وكانت هذه الظاهرة مشهودة بنحو أوضح في قطاع الجيش، حتى أنه كان يتخذ القرارات بنفسه بخصوص إجازات الضباط أو إيفاد المتعلمين للخارج.

وهكذا، إذا كان ثمة تنافس في داخل النظام السياسي الإيراني، فقد كان ضمن حدود تطبيق سياسات الشاه فقط، الكوادر الحكومية، من عسكريين وغير عسكريين كانوا يتنافسون فقط على لفت انتباه الشاه إليهم، والحصول على مناصب أرفع. وقد كان النظام مصمماً بحيث لا يتمكن هؤلاء المسؤولون من اتخاذ أية خطوة أو مبادرة خارج نطاق السياسات المرسومة من قبل الشاه، وليس هذا فحسب، إنما في ظل الشرطة السرية وعدم ثقة رجال الحكم ببعضهم لم تكن أمامهم أية فرصة للتكتل والتنظيم. فمثلاً، لم يكن الشاه ليلتقي قادة الجيش سوية، إنما على أفراد، ليحمل كل واحد منهم جاسوساً على الآخر.

من جهة ثانية، كان هؤلاء قد تربوا بطريقة لم يتعلموا معها شيئاً غير إطاعة أوامر الشاه، وفي اليوم الذي ترك فيه الشاه البلاد إلى غير رجعة، كانوا أشبه بالأيتام العاجزين

عن التفكير والتكتل وتحمل المسؤوليات واختيار قائد من بينهم.

الجنرال الأميركي هايزر، الذي قصد إيران في فترة الأزمة للحفاظ على تماسك الجيش والتخطيط لانقلاب عسكري، وكان على اتصال بقيادة الجيش الإيراني أبدى دهشته الشديدة لتبعية قادة الجيش للشاه. وكتب في هذا يقول:

أوضح قرة باغي (آخر رئيس لهيئة أركان الجيش في زمن الشاه) أن لديهم تجارب ضئيلة في التخطيط (للانقلاب)، ذلك أن الشاه كان يرسم بنفسه جميع الخطط والمشاريع. وهم الآن (بعد خروج الشاه من البلاد) يعوزهم التوجيه التفصيلي الذي اعتادوا عليه^(١).

يشبه هذا النظام إلى حد كبير الأنظمة السياسية الفرنسية والروسية من حيث الفساد الأخلاقي، والاستبداد، والسرقة، والتمييز وغيرها من السلبات الدارجة في المستويات الحكومية العليا، والتي تزداد شدة وحدة كلما ازداد المستوى رفعة ورقياً. على سبيل المثال، كانت لمعظم المناصب الحكومية، وبغض النظر عن شرط الوفاء للنظام، أسعارها المعروفة التي يجب أن تدفع حسب سلم المراتب والدرجات، ولا شك في أن من يتولى أحد هذه المناصب سينتزع من الناس أكثر مما دفعه سعراً لمنصبه.

باختصار، يمكن القول: إن السلطة السياسية في إيران كانت تدور حول محور الحكم المطلق للشاه وإطاعته والتسليم له، وكانت الأجهزة الحكومية وبمساعدة المستشارين الأجانب تعمل بطريقة كفاءة نسبية لخدمة أهداف النظام وأهمها تكريس السلطة السياسية، واستطاعت الحفاظ على تماسكها ووفائها للنظام إلى نهاية مشواره.

النتيجة

عند الدراسة المقارنة للنظم السياسية في البلدان الثلاثة: فرنسا وروسيا وإيران قبل الثورة (الجدول رقم ١)، يلاحظ شبه كبير بين واقع النظامين السياسيين في فرنسا وروسيا، ناجم عن وجود ضعف شديد في هذين النظامين السياسيين لعائلي البوربون ورومانوف على الصعد الأربعة: الاقتصادية، والعسكرية، والدولية، والسياسية خلال

(١) R. E. Huyser, *Mission to Tehran*, Andre Deutsch, 1986.

الفترات التي سبقت وقوع الثورة في هذين البلدين، حتى يتسنى القول: إن أسس هذين النظامين كانت قد تزلزلت إلى درجة أضحيا معها محكومين بالسقوط والانهايار طبيعياً، ولم تكن ثمة حاجة لقوة كبيرة من أجل إسقاطهما. الشبه بين ذينك النظامين كان كبيراً، وكان التاريخ أعاد نفسه في هذين البلدين دون زيادة أو نقصان.

بينما كان النظام السياسي في إيران قبل الثورة بحالة جيدة بالمقارنة لذككم النظامين على الصعد الأربعة المذكورة، ولم تكن هناك مشكلة مستعصية من شأنها تضعيف نظام الشاه؛ بل حتى بالمقارنة مع التاريخ الإيراني الماضي كان النظام يعيش أفضل ظروفه على الصعد الأربعة الاقتصادية، والعسكرية، والدولية، والسياسية، ولم يخطر ببال أحد أن يواجه النظام السياسي الإيراني أزمة ثورة؛ لهذا ضمنت أجهزة الاستخبارات الأميركية قبل أربعة أشهر من الثورة على الرغم من المظاهرات المعادية للنظام، أن إيران لا تعيش حالة ثورية، بل لا تعيش حتى ظروف ما قبل الثورة، وأن نظام الشاه سيبقى مستقراً لما لا يقل عن عشرة أعوام^(١).

وهنا يطرح السؤال: إذا كان واقع نظام الشاه على هذه الدرجة من القوة والمتانة بعكس النظامين في فرنسا وروسيا، فما هي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة الإسلامية وانتصارها، وقلبت جميع النظريات والتجارب والسنن التاريخية؟ وما الذي جعل النظام الإيراني يسقط وهو في ذروة قوته واقتداره، وهياً للثورة أن تنتصر مقابل الأعين الحائرة لكافة المؤرخين والمحللين السياسيين؟

من البديهي أن يكون إسقاط مثل هذا النظام المقتدر بحاجة لأدوات قوية بمستطاعها مواجهة كل تلك القدرات. ولا شك في أن السلطة الاجتماعية التي نهضت لمعارضة ذلك النظام كان لا بد لها من أن تتمتع بقدرات مميزة تؤهلها لإحراز هذا النصر والمكانة. ودراسة ومقارنة السلطات الاجتماعية المعارضة في الثورات الثلاث الكبرى - في المقال التالي - بوسعها إجلاء هذه القضية والإجابة الواقية عن هذا السؤال.

(١) في الجدول رقم (١) تمت على نحو الإجمال مقارنة الأوضاع والظروف السياسية - الاجتماعية قبل الثورة.

الجدول رقم (١)

الترتيب	الوضع الاقتصادي	الوضع العسكري	الوضع الدولي	الوضع السياسي
فرنسا	خزينة فارغة، قحط، ديون كبيرة، نقص شديد في الإيرادات، تكاليف باهظة للبلاط، حروب دون جدوى.	هزائم متلاحقة في حروب طويلة عرفت بحروب السنوات السبع واستغرقت ٢٨ عاماً خيبة الضباط والعسكر، عدم كفاءة القادة، تبعية الضباط للجماعات الثورية البرجوازية.	عدم توفر دعم دولي حيال الأزمة، ارتياح بريطانيا لنشوب الأزمة في الدولة الفرنسية، تقسيم بولندا بين روسيا والنمسا وارتياحهما لمشكلات فرنسا.	عدم لياقة الملك وقلة كفاءته، النفوذ الشديد للملكة وضعفها في إدارة الأمور، السلطة الاستبدادية الفاسدة، الفحشاء، السرقة، الإسراف، والتبذير في البلاط.
روسيا	خزينة خالية، قحط، وشحة خبز بسبب الحرب، قلة الإيرادات والتكاليف الباهظة للحرب العالمية الأولى، الديون الداخلية والخارجية الهائلة.	هزائم متلاحقة في حرب ١٩٠٥ مع اليابان، وفي الحرب العالمية الأولى مع ألمانيا، خصوصاً على جبهة بولندا، عدم قدرة القيصر على قيادة جيوش القتال، انتفاضة جنود بتروغراد والتحاقهم بالمتظاهرين والثوار.	عدم توفر دعم دولي بسبب العداء مع الألمان، وانشغال فرنسا وبريطانيا بالحرب، وعدم وجود إمكانية بل حتى رغبة في مساعدة روسيا، العزلة الدولية لأميركا.	عدم جدارة وكفاءة الملك، النفوذ القوي للملكة وراسبوتين في نظام استبدادي مطلق، الفساد، الفحشاء، السرقة، الإسراف في البلاط، عدم قدرة النظام السياسي على مجابهة الأزمة.
إيران	وجود احتياطي مالي كبير في الخزينة، وفرة الأرزاق والمواد الغذائية بفضل الاستيراد، زيادة مفاجئة في الدخل نتيجة ارتفاع أسعار النفط، منح قروض كبيرة لبلدان العالم المختلفة.	التمتع بجيش قوي ومجهز بأحدث الأسلحة، وفاء الجيش للنظام السياسي إلى أيامه الأخيرة، المقاومة والمواجهة الدامية لشرائع الشعب خلال فترة الأزمة.	دعم دولي كامل وشامل للنظام الإيراني رغم وجود نظام القطبين في العالم والفتافس بين الشرق والغرب، (لم تضمن القوى العظمى العالمية والقوى الإقليمية بالدعم المادي والمعنوي الكامل لنظام الشاه حتى أيامه الأخيرة).	قدرة الشاه واكتسابه التجارب الكافية في إقصاء المعارضين وتأمين نظام يعتمد عليه ويكون وفياً له، الحكم الاستبدادي، الفحشاء، السرقة، الإسراف والتبذير في البلاط وفي النظام السياسي بوجه عام.

المقال الثاني:

السلطة الاجتماعية

نظرة عامة

مرّ بنا أنّ السلطة الاجتماعية تتألف من فئات اجتماعية ناشطة تتقارب في ما بينها، بفعل القيم والقناعات المشتركة. وحينما تعجز السلطة السياسية عن تأمين قيم هذه الفئات ومطالبها، أو حينما ترفض تأمين هذه القيم، ستصاب الفئات الاجتماعية باليأس وتلتجئ إلى قائد أو مجموعة من القادة تتوقع منهم تلبية مطالبها واحترام قناعاتها.

وثمة ثلاثة عناصر أو أركان رئيسة يمكن رصدتها وتمييزها في غمرة تكوين السلطة الاجتماعية: الجماهير (الشعب)، والقيادة، والأيدولوجيا. ومن دون التواجد الفاعل للفئات الاجتماعية لن يظهر إلى النور أساساً شيء اسمه السلطة الاجتماعية. ومن دون الأيدولوجيا التي تنظم القيم والمُثل في المجتمع وترسمها، لن يكون انبثاق السلطة الاجتماعية وانسجامها اللازم أمراً ممكناً. ومن دون وجود القيادة لن تكون التحركات والجهود منظمة إيجابية، إنما سيبدو تحرّك المجتمع تحرّكاً أعمى سرعان ما ينقلب إلى تمرّد وطفيان غير مبرمج.

والفارق الأساس بين مختلف أنماط التغيير والتحول السياسي - الاجتماعي يعود إلى الدور الذي تمارسه هذه العناصر الثلاثة ودرجات تأثيرها. فالجماهير لا تشارك في الانقلاب، إنما يتولّى عدد محدود من الأفراد قيادة التحول الانقلابي. وحالات التمرّد تقتصر إلى القيادة اللازمة. والأيدولوجيا قد توظّف أيضاً في الانقلاب والتمرّد لكنها

ستفتقر في هاتين الحالتين لدور جذري تأسيسي. بينما في حالة انبثاق سلطة اجتماعية لحركة ثورية حقيقية لا بدّ - على المستوى النظري على الأقل - من وجود جميع هذه الأركان الثلاثة بنحو فاعل؛ إذ لا يمكن اندلاع الثورة في حال غياب أيّ منها.

وقد لاحظنا في المقال السابق الظروف التي عاشتها السلطات السياسية التي حكمت فرنسا، وروسيا، وإيران قبل وقوع الثورات في هذه البلدان، وخلصنا إلى القول: إنّه في حين عانت النظم السياسية الفرنسية والروسية من الضعف والانحلال، كان النظام السياسي الإيراني قبل الثورة يعيش قمة اقتداره وتماسكه. والآن لا بدّ من أن نرى حال السلطة الاجتماعية المعارضة لتلك النظم السياسية والقدرات التي امتلكتها واستخدمتها في مواجهة النظام الحاكم.

ومن أجل دراسة السلطة الاجتماعية في فرنسا، وروسيا، وإيران بنحو مقارن سنسلط الأضواء على الأركان الثلاثة المذكورة: الجماهير، القيادة، والأيدولوجيا، ونقارن بينها ونتعرّف على درجات اقتدار، وانسجام، وانتشار، وتنظيم كلّ منها. نظرياً، تعود قدرة السلطة الاجتماعية إلى عوامل من قبيل: المساهمة الواسعة والفعالة للفئات الاجتماعية، الأيدولوجيا الثورية العميقة الراسخة في فئات الناس، شرعية القيادة الثورية وشعبيتها، القدرة على عرض الأيدولوجيا الثورية بشكل مناسب، ورسم إستراتيجية الكفاح، والحسم في مواجهة السلطة السياسية. وتستطيع مثل هذه السلطة كسر شوكة السلطة السياسية الحاكمة بسهولة أكبر وبتكاليف وخسائر أقل، والانتقال بالثورة إلى طور الانتصار. ومن البديهي أن السلطة السياسية كلما كانت أقوى، لزمها سلطة اجتماعية أقوى لدحرها والتغلب عليها.

في ضوء هذا، يتسنّى إطلاق فكرة فحواها أنّ الانتصار على السلطتين السياسيتين الفرنسية والروسية اللتين كانتا في منتهى الضعف لم يكن بحاجة إلى مواجهة شديدة من قبل السلطة الاجتماعية، بينما الانتصار على السلطة السياسية الحاكمة في إيران والتي تمتّعت بالقوة والاعتدار في المجالات الأربعة المذكورة، كان بحاجة إلى سلطة اجتماعية قوية ومقتدرة. على أساس هذه الفكرة سنناقش ونقارن في ما يأتي السلطة الاجتماعية في الثورات الثلاث على المستويات الثلاثة: المشاركة الجماهيرية، والقيادة، والأيدولوجيا.

أ- المشاركة الجماهيرية

المراد من "الجماهير" الفئات الاجتماعية الناشطة التي تعيش ضمن إطار التبعية للسلطة السياسية الحاكمة، وتبدي حيالها ردود فعل معينة.

في الظروف المأزومة، وحين تنفصل السلطة السياسية عن المجتمع الذي تسوده حالة الاستقطاب أو الثنائية القطبية، سوف لن تتمتع السلطة السياسية بمكانة اجتماعية رصينة، بل لن تكون لها القدرة على تأمين الحد الأدنى من مطالب المجتمع وقِيَمِه. وتتوزع الفئات الاجتماعية الناشطة إلى مجموعات ثلاث:

المجموعة الأولى: المحافظون، وهم الجانحون نحو الحفاظ على الوضع القائم ولا يرون تغيير النظام السياسي من مصلحة البلد.

الفئة الثانية: الراديكاليون، وهم من يعتقدون أن تغييراً جذرياً وأساسياً بوسعه ضمان سعادة المجتمع ورخائه.

الفئة الثالثة: المعتدلون: الذين يؤمنون أن التغيير التدريجي الهادئ أفضل من التحول الجذري العنيف.

في ظل هذا التصنيف للفئات الاجتماعية، نستعرض في ما يأتي التراكيب والفئات الاجتماعية في البلدان الثلاثة (فرنسا، روسيا، إيران) قبل انتصار ثورتها.

١- فرنسا

بلغ عدد سكان فرنسا خلال فترة الثورة ٢٥ مليون نسمة؛ لكنَّ سكَّان المدن فيها لم يكن يتجاوز ٣ ملايين نسمة. فباريس أكبر المدن الفرنسية كانت تضم ٦٥٠ ألف نسمة، وسائر سكان البلد كانوا يعيشون في القرى وخارج المدن.

ويحسب «ميرايو» أحد الشخصيات المؤثرة خلال فترة الثورة، فقد كانت فرنسا في أيار ١٧٨٩ م مزيجاً من قوميات غير متحدة.

ومعظم هذه القوميات كانت تتبنى أفكاراً انفصالية حادة، وذوي التصاق شديد بتقاليدهم القديمة، وكانت الامتيازات والسمات المحلية محترمة لديهم بشكل ملحوظ،

فهم يطمحون إلى حفظ استقلالهم، وتشكيل بلد مستقل صغير مهما كلف الثمن. ولم تتغير الهيكلية الاجتماعية في سنة ١٧٨٩ م إطلاقاً عما كانت عليه قبل ٥٠٠ سنة. والمبدأ الأساس الذي تقوم عليه كل هذه الهيكلية هو عدم المساواة والتمييز الطبقي.

وتُصنّف الجماهير في فرنسا قبل الثورة إلى ثلاث طبقات رئيسية: رجال الدين، والنبلاء، والرعية. والطبقتان الأوليان هما صاحبتا الامتيازات الأكبر والأهم، بينما لم يكن للطبقة الثالثة أية امتيازات رغم أنها تشكّل ٨٩٪ من الشعب الفرنسي، وكانت جميع أعباء الدولة على عاتقها تقريباً. من بين ٢٥ مليون فرنسي، لم تضم الطبقتان الأوليان سوى ٢٧٠ ألف نسمة يتمتعون بكل الامتيازات والمفاخر والعناوين، من قبيل: حق النفوذ إلى البلاط الملكي، والإعفاء من ضرائب الأراضي والعقارات؛ بل لقد كان لرجال الدين حق جباية الضرائب من المحاصيل إلى حدّ العُشر. وتألّفت الطبقة الثالثة من البرجوازيين، والعمّال، والفلاحين. وكان لبعض البرجوازيين امتيازات محدودة، وكان العبء الأكبر للضرائب على عاتق عامّة الشعب، أي العمّال الفقراء والفلاحين المعدمين. وكان للنبلاء ورجال الدين امتيازات اجتماعية فضلاً عن امتيازاتهم المادية. فرجال الدين وبحكم قداسة مهنّتهم كانوا يعدّون من الطبقة الأولى في البلاد، ويتوزعون إلى مجموعتين: القساوسة القانونيين والقساوسة غير القانونيين (القساوسة غير القانونيين هم من يعدّون ضمن إحدى فرق القساوسة رسمياً).

وقد بلغ عدد القساوسة القانونيين ستين ألف شخص كانت أعدادهم آيلة إلى الانخفاض. وبلغ عدد القساوسة غير القانونيين في القرى والأرياف ٧٠ ألف شخص. ومن بين جميع طبقات الشعب كان لرجال الدين فقط تنظيمات حزبية محكمة وصلات وثيقة. فنواب رجال الدين كانوا يعقدون مجلساً كبيراً كل عام يتداولون فيه القضايا والمشكلات الدينية والاجتماعية، ويتفقون على توزيع الضرائب المطلوبة من قبل الملك، وحينما لا يتشكّل هذا المجلس كان لهم نائبان في البلاط يدافعان عن مصالح طبقتهم.

وكان لرجال الدين ثروات طائلة، وقد أصدرت اللجنة المالية في عام ١٧٩١ تقريراً إجمالياً قدرّت فيه أموال الكنيسة المنقولة وغير المنقولة بثلاثة مليارات فرانك. وبلغت مساحة ما يمتلكونه من الأراضي خمس مساحة فرنسا. وكان رجال الدين القانونيون من النبلاء في الغالب، ويعيّنون من قبل الملك، وكانت هناك ١٢٠ إمارة للأساقفة في فرنسا

تُعَدُّ من أملاك العوائل المسيطرة، وتنتقل وراثياً من العم إلى ابن أخيه.

أما رجال الدين العاديون - غير القانونيين - فكانوا أناساً فقراء ينخرطون في سلك رجال الدين من بين أبناء الطبقة الثالثة. ولم يكن لهذه الفئة مداخيل قليلة فحسب، بل كان عليهم دفع نصف هذه المداخيل لطبقات رجال الدين الأرقى منهم. وقد شارك ممثلو هذه الطبقة مع سائر شرائح الشعب في إسقاط النظام الاستبدادي الفرنسي.

وتوزَّع النبلاء الذين كانوا يمثلون الطبقة الثانية من الشعب عموماً إلى قسمين: أصحاب حملة السيوف وأرباب القلم.

القسم الأول: هم من ذرية النبلاء القدماء الأصلاء، وغالباً ما يحصلون على ألقاب مهمة مثل "الدوق"، و"الماركيز"، و"الكونت"... فيتوارثون هذه الألقاب جيلاً بعد جيل.

والقسم الثاني: يكسبون عنوان النبالة من الملوك؛ حيث يوزَّع الملك الألقاب والعناوين عليهم مقابل مبالغ من المال يدفعونها له، وغالباً ما تُؤكل إليهم المناصب والمسؤوليات الحكومية.

ويعدّ النبلاء طبقة ذات امتيازات شأنهم شأن رجال الدين، ويُعفون من دفع الضرائب، وكانوا يرثون بعض الحقوق والصلاحيات منذ العصور القديمة في القرون الوسطى. وكان للنبلاء، فضلاً عن مصالحهم المادية، مصالح اجتماعية وحكومية ويتحاشون المهمات والأعمال الصعبة ويمتاشون على جهود الآخرين.

طبعاً، كان ثمة بين النبلاء مستنيرون وأصحاب أفكار وعقائد تحريرية مارسوا دوراً مهماً في مشروع الثورة، ومن هؤلاء الماركيز دولافايت، والدوق دوبيردل، والماركيز دوسفور، توجهوا إلى أميركا وعادوا إلى بلادهم، وبدلوا جهوداً مضنية لنشر مبادئ الحرية والمساواة، وضرورة التغيير في بنية الدولة.

ولم يكن للطبقة الثالثة أية امتيازات، رغم أنها كانت تشمل السواد الأعظم من الناس. ويمكن أن نلاحظ بين أفراد وصنوف هذه الطبقة ذات الاختلاف في الامتيازات الذي وجدناه في طبقتي رجال الدين والنبلاء؛ ذلك أنها توزعت إلى عدة فئات منها: البرجوازية، والصناعيون، والعمال، والمزارعون. وتشكّلت الشريحة البرجوازية من أفراد لا يمتاشون

من كدّ يمينهم، أو كانت لهم مهن حرة مثل التعليم، والطبابة، والمحاماة؛ أو كانوا من موظفي الدولة كموظفي تسجيل الشؤون الشرعية، ورجال المحاكم القضائية، أو موظفي المالية، والجباة، والتجار الكبار. وقد أصاب البرجوازيون في القرن الثامن عشر ثروات كبيرة رغم قلّة عددهم البالغ زهاء ٣٠٠ ألف نسمة. وغالباً ما جاءت هذه الثروات عن طريق التجارة والتصدير والاستيراد.

وكان يتمتع معظم البرجوازيين بمستوى تعليمي وثقافي جيد، ويقرأون الكتب السياسيّة والاقتصاديّة التي تصدر في زمانهم والتي يؤلفها مشاهير مثل فولتير، ومونتسكيو، وروسو. وسمح هذا الاطلاع لهذه الطبقة بأن ترى لنفسها مستوى يضاهي مستوى طبقة النبلاء، بل كان أفرادها يوازنون بين علومهم ووعيتهم وثروتهم وبين الألقاب والرتب الفخرية والوراثية التي يتمتّع بها النبلاء، ويرغبون أن تقوم "ثورة اجتماعيّة" في البلاد تساوي بين البرجوازيين والنبلاء؛ لذلك كانت هذه الطبقة هي النواة الرئيسيّة للثورة الفرنسيّة بعد استسلام لويس السادس عشر سنة ١٧٨٩ م.

ويكشف أبي سيس عن وعي هذه الطبقة بذاتها في رسالة نشرها في يناير ١٨٧١ م رسالة أوضح فيها طموحات الطبقة البرجوازية بالآتي:

ما هي الطبقة الثالثة؟ إنها كل شيء. ما الموقع الذي تبوّأته لحد الآن في عالم السياسة؟ لم تتبوّأ أي موقع. وما تريد الآن؟ أن يُحسب لها حسابها^(١).

ويقول غيزو في تحليله للمجتمع الفرنسي وأسباب نشوب الثورة:

سمة هذا المجتمع هي أن تكون له بالضرورة طبقة برجوازية قويّة تقف في الوسط بين الناس وطبقة النبلاء، وقد طرحت هذه الطبقة إيديولوجيتها وشرحتها بالتدرّج، ثم أفرزت من المجتمع الجديد قادة كانوا حصيلة ثورة ١٧٨٩ م.

ويعتقد جوريه أنّ الثورة الفرنسيّة تتلخّص في كلمة واحدة: القوة الاقتصاديّة ووعي الطبقة البرجوازية، وقد كان هذا الوعي في ذلك العصر سبباً لانبثاق تلك القوة الاقتصاديّة وإضفاء الطابع القانوني عليها. وذهب ماتييز أبعد من ذلك، فقال: إنّ الثورة الفرنسيّة

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٣٦٥.

كانت في الحقيقة نتيجة تمرّد طبقة النبلاء والأرستقراطيين.

لكن سوبول يعتقد بأنّ الثورة لم تكن صنعة البرجوازيين وحدهم رغم أنهم كانوا أكثر المستفيدين منها. ويشدّد كل من ماتيز وجوريه على تفتّت الطبقة الثالثة وعداوتها التي سرعان ما ظهرت بين البرجوازية وقطاعات الشعب العامة^(١). وتشير البنية الاجتماعية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر إلى مجتمع ذي طابع أرستقراطي راسخ؛ حيث كانت الأرض هي الشكل الوحيد للثروة ورأس المال الأهم، وأصحابها كان بوسعهم منح من يعملون في الأرض كل ما يشاؤون من الحقوق. وهكذا عملت فترة تكامل طويلة على مضاعفة سلطة وقوة ملكية الشخص وطبقته المتمتعة بمثل هذه القوة؛ أي البرجوازية، حتى أنّ نظامين من نظم الإنتاج وطبقتين من طبقات المجتمع وقفتا في وجه بعضهما، بيد أنّ التاريخ يروي لنا فوارق معينة في كل واحدة من هاتين الطبقتين.

وارتكزت قوة النبلاء على ملكية الأرض والسلطة الإقطاعية ونظام الراعي والرعية المرتبط بالأرض. لكن التكامل الاقتصادي الذي أفرز الرأسمال الشخصي، وارتفاع الأسعار، - وسقوط المطالب الإقطاعية بموازاة ذلك - أنتج فوارق هائلة في الثروة داخل طبقة النبلاء أسفرت عن شكل من التنوع والتعددية في داخل هذه الطبقة.

والأهم من ذلك أنّ قطاعاً واسعاً من النبلاء أصحاب الأرض لم يعودوا راضين عن عائدات رأس المال (الزراعي والصناعي على السواء)، وكان هذا أبرز عناصر الاختلاف والتباين؛ لذلك راحوا يقتربون إلى البرجوازية أكثر.

ولقد بات واضحاً اليوم أنّ البرجوازية الفرنسية هي التي أخذت توجّه الثورة بعد اجتيازها مراحلها الأولى واستسلام البلاط والملك مقابل النبلاء. ولم تكن البرجوازية الفرنسية مؤسسة متناسقة في مجتمع القرن الثامن عشر. بل جزء منها كان قد ذاب داخل البنية الاقتصادية - الاجتماعية للنظام السابق، وكاد ينحل فيه تماماً، والأجزاء الأخرى منها كانت مصدر أشكال جديدة من إنتاج الثروة حالت البنية التقليدية للمجتمع دون نموها وتطورها. وكانت الرأسمالية في فرنسا حتّى ذلك الحين ذات طابع تجاري أكيد، ولكن في النصف الأول من القرن الثامن عشر ظهرت القطاعات الصناعية الكبرى بمفهومها

A. Soboul, *Classes and Class Struggles during the French Revolution*, "Science and Society" 17: 5 (Summer 1953) p 238. (١)

الحديث في مجال الفلزّات والنسيج والمواد الكيميائية. وفي نهاية القرن الثامن عشر، كان السواد الأعظم من الذين يعملون بقوة عضلاتهم جزءاً من ملكية النبلاء والطبقة البرجوازية الراقية. وكان الشعب (People) يشكّل عملياً وبمعنى سلبي تقريباً، جماعات معينة من الطبقة البرجوازية المتوسطة حتّى طبقة البروليتاريا، تعيش كثيراً في حالات الخصام والنزاع فيما بينها. فأصحاب الحرف كانوا على صلة وارتباط بالطبقات الأدنى بسبب ظروف الحياة وبسبب الفقر غالباً، ومع ذلك جعلوا متاجرهم مستقلة بتجهيزها ببعض الأدوات وبانتهاج طريقة إنتاجية. وشكّلت هذه الطبقة الجزء الأساسي من نهضة الحفاة وتحركهم، والواقع أنّ البرجوازية كانت مدينة لهم في نجاحها.

والطبقة البرجوازية وحدها كان لها خطط منسجمة؛ وذلك بفضل أوضاعها الاقتصادية وإمكاناتها الثقافية، وكانت على استعداد لقيادة المسيرة الثورية لوحدها.

وكان قرابة ٩٠٪ من الشعب الفرنسي في سنة ١٧٨٩ م فلاحين ومزارعين يعيشون في البوادي والقرى، ويستمدون قوتهم من الأرض مباشرة. و ١٠٪ منهم كانوا لا يزالون عبيداً. ومن وجهة نظر الطبقات الراقية كانت الرعية مجرد حامّين في المجتمع. يقول الكاردينال دوريشيليو في سنة ١٦٣٠ م: "الرعية هم بغال البلد"^(١).

وكان لهذه المقولة مصداقيتها في سنة ١٧٨٩ م؛ إذ كانت الرعية تتحمّل تسديد كافة الضرائب والحقوق الحكومية، وكان على أصحاب المزارع والملاكين ذوي الاعتبار دفع أكثر من ٥٥٪ من إيراداتهم للملك كضرائب مباشرة.

مع ذلك، كانت الطبقات الثلاث مُجمّعة على جملة من النقاط في ما يتعلق بالوضع المرتبك للبلاد قبل الثورة، فكانت تعتبر مشكلات الشعب ومآسيه نتيجة للسلطة والصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها الملك والبلاط، وكانوا يقولون: إنّ سلطة الملك يجب أن تتناقص إلى حدود معقولة، ويجب سنّ قوانين توضح حقوق الملك والشعب وتحدّد المعايير والمستويات في جميع التنظيمات الحكومية والعلاقات الاجتماعية.

وكان رجال الدين والنبلاء عموماً على استعداد لغضّ الطرف عن بعض امتيازاتهم،

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى، ص ٣٦٥.

وتقنين ضرائب يجب أن يدفعوها حسب استطاعتهم مقابل أن تتركهم الرعية لحالهم؛ كي يتمتعوا بامتيازاتهم ومفاخرهم وعناوينهم.

وقد انبثق نمط من التفاهم بين الفئات والطبقات المختلفة لتنتقل بذلك حركة إصلاحية، وفي حين كانت الجهود تجري لتقليص صلاحيات الملك، بقي احترامه وتبجيله في أرقى درجاته.

كتب فلأحو أورليان يشكرون الملك على تشكيل مجلس المبعوثين:

«نحن عاجزون عن تقديم الحمد والثناء والشكر والامتنان اللائق بمنزلة صاحب الجلالة، فهو أعدل الناس في العالم، وقد لقبناه بلقب لويس العادل، ونرجو منه قبول هذا اللقب»^(١).

ويقول نواب الرعية في ميناء بادوكاليه: "صاحب الجلالة عطوف إلى درجة أنه هبط عن مستواه وتقبل أن يكون أبانا"^(٢).

ومع ذلك، كان الوضع مأزوماً إلى درجة يتعذر معها استمرار الحكومة الاستبدادية.

يكتب دارجان سون:

«لم يعد للحكومة احترام وهيبة في أعين الناس. أضف إلى ذلك أن الحكومة نفسها تسلخ عن نفسها الاحترام بشتى الأساليب والوسائل، فرجال الدين والقوات المسلحة والبرلمانات والطبقات العليا والدنيا تعزف كلها ألحان المعارضة والشقاق، والهوة بين البلاط الملكي والأمة بعيدة إلى حد لا يمكن معه اللقاء بينهما. وأية خطوة تتخذها الحكومة تضاعف البون والخلاف والكراهية بين الطرفين»^(٣).

وقد راحت طبقات الشعب المختلفة تقتنع أكثر فأكثر، بأن امتيازات بعض الطبقات إن هي إلا ظلم فاحش ومجانبية للإنصاف. ويسائل دارجان سون نفسه: "لماذا تدعم الحكومة

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى، ص ٣٧٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

طبقة النبلاء، والحال أن هذه الطبقة تشبه ذكور النحل التي لا تجني العسل للخلية بل تأكل ما تجنيه العاملات». ويكتب: ما لم ترتفع تماماً آثار هذا التباين بين الوضيع والشريف، والنبيل وغير النبيل ويتساوى أبناء الشعب، فإنّ الاستقرار سيكون مستحيلاً.

والقرويون يسألون بعضهم ممتعين: "لماذا يدفع الأثرى ضرائب أقل، ويدفع الأفقر ضرائب أكثر؟ أفلا يجب أن يدفع كل إنسان الضريبة بحسب استطاعته؟".

وكان معظم المفكرين قد تنبؤوا بتحوّل هائل. حيث يقول دارجان سون عام ١٧٧٠: "ستقع الثورة الوطنية قريباً". لكنه يكتب سنة ١٧٦٤: "الثورة ضرورية وستقع بالتأكيد". ويكتب في موضع آخر:

بمجرّد توفر المقدمات الأولية، ستندلع ثورة هائلة، وسيكون ذلك الزمان حقاً زماناً عجيباً صاخباً^(١).

والمؤسسات التي تنكّك فيها النظام السابق - بشكل لفظي طبعاً - كانت خاضعة في الغالب لسلطة النبلاء ومشاركتهم. وانخرط أمراء العائلة الملكية في الحركة الماسونية، ولو أنّهم لم يسعوا لقلب النظام القائم بشكل حقيقي إلا أنهم على الأقل حاولوا رفع مراتبهم وامتيازاتهم. وقد واكبت الطبقة الراقية الطبقة الدنيا بشكل طوعي.

وكان لويس الرابع عشر يستغل النبلاء الجدد دائماً عن طريق استعادته امتيازات النبالة وبيعها من جديد. وبلغ التوتر الطبقي الناجم عن زيادة توقعات النبلاء البيروقراطيين ودورهم السياسيّ درجة خطيرة جداً في فرنسا عام ١٧٨٩ م. وكان الهدف الرئيس للنبلاء البيروقراطيين هو تقليص سلطة الملك وتقييدها، وكانت معارضتهم للنظام عبارة عن ردّ فعل أرسنقراطي كما يقول المؤرخون الفرنسيون. لقد ساعد هؤلاء على قيام الثورة الأرستقراطية في سنوات ١٧٨٧ م إلى ١٧٨٩ م، ومهد ذلك الطريق لثورة أشمل.

"ومع أن هؤلاء النبلاء حققوا نصراً مؤقتاً في مشروعاتهم، إلّا أنهم لم ينجحوا"^(٢)؛ لأن زمام الأمور خرج من أيديهم لاحقاً.

(١) ألبيير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ١٣٩.

(٢) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٦٧.

وبالنظر للضعف الشديد الذي منيت به السلطة السياسية، وعجزها عن حلّ معضلاتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، يتسنى القول: إنّ ثورة ١٧٨٩ الفرنسية عاشت طور النطفة لعقود من الزمن.

وخلافاً لكل حالات السخط الاجتماعي، لم يكن بالإمكان ملاحظة مقاومة واضحة ومحدّدة للسلطة الملكية في فرنسا. وقد ظهر المؤشر الأول للأزمة في الهيئات البرلمانية في باريس، والتي كانت تعد محاكم عليا بشكل من الأشكال، وتتألف من قضاة نبلاء يتوارثون مناصبهم. بدأ هذا البرلمان ومعه برلمانات الولايات الأخرى صراعاً واضحاً ضد الملكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أفضى إلى مواجهة كبيرة بين السلطة الملكية والقضاة وانتهى إلى نفي القضاة. وكان الرأي العام - في باريس على الأقل - متحيّزاً بشدة لهؤلاء القضاة الذين أضحووا لفترة من الزمن أبطالاً وشهداء عظاماً رغم كونهم من النبلاء، وكانت "ثورتهم الأرستقراطية" هذه خطوة مهمة في مسيرة الثورة الفرنسية.

وأرغم الإفلاس المتوقع قريباً الملك الفرنسي سنة ١٧٨٧ م على دعوة مجلس الأعيان الذي كان لجنة خاصة تتألف من شخصيات بارزة اجتمعت على عجل، وكان لويس السادس عشر يتوقع منهم تنويره ومساعدته بلا شك. وقد تحقق هذا التوقع حينما انضم الكثير من مستبيري الطبقة الراقية نظير (لافاييت) إلى هذا المجلس، وكان فيه مستنيرون يعتقدون أن فرنسا يجب أن تتحرر من الاستبداد، وتسليح بدستور جديد؛ وغدا من المفروغ منه بالنسبة لهذا المجلس ضرورة استشارة الشعب، وقد خضع الملك بدوره واستسلم.

اعتزل البرلمان بالإجماع عملية الحكم في الأمور واستقال. وتكرر هذا اللون من الإضراب مرّات مرات منذ ١٧٥٠ إلى ١٧٧٠ م. غضب الملك بداية ونفى المستقبليين، لكنه اضطرّ لإعادتهم في كل مرة خوفاً من السخط الجماهيري. وفي سنة ١٧٧٠ حينما أمر الملك أعضاء البرلمان بالعودة إلى أعمالهم ولم يطيعوه، أوفد جنوده المسلّحين وأمر بحلّ المجلس ونفي أعضائه، وكلف ست لجان بالتهوؤ بواجباته. وتم إلغاء بيع وشراء المناصب، وعيّن الملك الأعضاء، ولم يكن من حق أي إنسان الاعتراض على ذلك.

كانت حكومة الملك لويس الخامس عشر، قد أوجدت وضعاً مؤسفاً ومضطرباً قلّما كان يخطر على بال أحد التكهّن به في زمن لويس الرابع عشر. أبناء الشعب ازدادوا معارضة

للملك بشدة، بل حاولوا جهدهم بعد ١٧٥٠ م للوقوف بوجه إرادة الملك بشكل كامل. وحتى البرلمانات الفرنسية التي كان الملك نفسه قد أنشأها من طبقة النبلاء، ولم يكن من واجبها متابعة شؤون القضاء، اتحدت في ذلك الحين وشاركت في اعتراضات أبريل ١٧٥٦ م، وقالت: إن كل برلمانات الأرض الفرنسية متحدة ومتوافقة وكأنها جسد واحد، ولها روح واحدة، وترنو إلى هدف واحد، هو حسب قولهم: تطبيق كافة القوانين والمقررات الخاصة بالملكية، وتنفيذ سياسة الدولة حسب القوانين المشرعة. فحسب هذا المنهج يجب أن تخضع سلطة الملك نفسه لإشراف البرلمان أيضاً. وقد خاطبوا الملك في أحد رسائل البرلمان الناقدة، بالقول:

صاحب الجلالة أنت ملكٌ بتفويض القانون ولا تستطيع الحكم إلا طبقاً للقانون.

وراح البرلمان الذي تم تأسيسه لمتابعة شؤون القضاء، رويداً رويداً يدّعي حق التدخل في الشؤون السياسية، فادّعى لنفسه حق التفتيش والتحقيق في أعمال الحكومة، فضلاً عن حقه الأساس وهو متابعة ودراسة القوانين المشرعة قبل تطبيقها. وفقاً لهذا المبدأ النظري، طلب برلمان باريس في ١٧٦٣ من الملك بكل جرأة وشجاعة أن يبعث "لائحة المقارنة بين عائدات البلاد وقروضها، حتى يفكروا بالحل والعلاج"^(١).

وحينما لم يأبه الملك لطلبهم، أضرب أعضاء البرلمان اعتراضاً على ذلك، وتخلّوا عن مهمات القضاء، واستقالوا بشكل جماعي، وتكرّر هذا الحدث حتى ١٧٧٠ م خمس مرات في باريس، فنفاهم الملك، ثم اضطر لإعادتهم.

حينما تفاقمّت الأزمات المالية للحكومة، لم يجد الملك مندوحة من الاستعانة بطبقتي النبلاء ورجال الدين، ومحاولة معالجة الموقف، ولما لم يكن النبلاء ورجال الدين على استعداد لمساعدة البلاط والملك في الخروج من هذه الورطة، استسلم الملك للنظرية التي توصي بدعوة مجلس مبعوثي الطبقات الثلاث، والذي لم يتشكّل منذ أكثر من قرن. وكانت هذه الخطوة في الحقيقة بداية سقوط النظام الملكي المستبد في فرنسا.

ما يمكن الخلوص إليه من دراسة الفئات الاجتماعية قبل الثورة هو أن بداية الحركة

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى، ص ٣٧.

الثورية لم تكن نتيجة تمرّد وغيان فئات اجتماعية معينة، إنما كانت بسبب المشكلات والأزمات المالية التي استفحلت في النظام السياسي، وأرغمت الحكومة على طلب مساعدة الفئات الاجتماعية الثرية عن طريق الهيئات القضائية.

في ضوء أن الفئة الاجتماعية المتمكنة الوحيدة التي كان بوسعها ومن واجبها حسب القوانين التقليدية دفع الضرائب هم المتمكنون والبرجوازيون من الطبقة الثالثة، فقد اضطرت الحكومة إلى دعوة مجلس الطبقات الثلاث للاستشارة والمساعدة في حل المعضلات المالية. واستثمرت طبقة البرجوازيين (رغم قلة عددها قياساً إلى كل سكان البلد والطبقة الثالثة) هذا الوضع وطرحت مطالبها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحصلت عليها بإصرارها وصمودها. وتمثّلت هذه المطالب في إلغاء امتيازات طبقتي النبلاء ورجال الدين، والمشاركة في آلية اتخاذ القرار السياسي. أما النبلاء ورجال الدين الذين ضاقوا ذرعاً بالسلطة المطلقة للبلاط، فقد صرفوا النظر طوعياً عن معظم امتيازاتهم وتقبلوا الطبقة البرجوازية داخل طيفهم. ولم يبخل الفلاحون والعمال بدعمهم للطبقة البرجوازية على أمل التحرّر من نير ضغوط النبلاء ورجال الدين خلال حقبة الإقطاع. وهكذا تكوّن ضرب من الإصلاح داخل النظام الحاكم في فرنسا. وأعدت البرجوازية الدستور المستلهم من أفكار ونظريات المفكرين الأوروبيين في القرن الثامن عشر بشكل يحافظ على النظام الملكي ولويس السادس عشر، وبلاط البوربون.

وهكذا يلاحظ أن غالبية الشعب وهم من الطبقة الثالثة لم يكن لهم دور في إسقاط نظام الحكم في مطلع حركة ١٧٨٩، إنما كانت طبقة النبلاء التي تعد القاعدة الرئيسية لسلطة الملك هي التي مهدت لاستسلامه في مقابل بعض الإصلاحات. ولم يكن هؤلاء قد انقطعوا عن البلاط ولا تحولوا إلى معارضين له؛ إذ إنّ هدفهم لم يكن إشعال ثورة وإسقاط نظام الحكم، إنما أرادوا تشذيب سلطة البلاط لصالح البرلمان المتشكّل من النبلاء؛ لذلك عُرِفَت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ بالثورة الأرستقراطية. ولربوسبير تعبیر لافيت في هذا الخصوص لا بأس من الإشارة إليه، وهو قوله:

في كل البلدان الأوروبية تقريباً كانت هنالك ثلاثة مراكز قوى: الملك، والنبلاء، والجماهير. والجماهير لم يكن لها طبعاً حول ولا قوة. في مثل هذه الظروف لا يمكن للثورة أن تنبثق إلا نتيجة مشروع تدريجي. يبدأ هذا المشروع بالنبلاء، ورجال الدين والأثرياء

الذين يدعمهم الناس، وذلك حينما تصطدم مصالحهم بالسلطة الحاكمة أي النظام الملكي. ولهذا كان القضاء، والنبلاء، ورجال الدين، والأثرياء في فرنسا هم الذين منحوا الثورة محفزاتها وحركتها الأصلية، ثم يأتي دور الجماهير لتتواجد في الساحة. وإن الذين أطلقوا الحركة الأولى يكونون قد تابوا منذ أمد طويل، أو أنهم على الأقل يتمنون لو كان بوسعهم إيقاف وتيرة الثورة، وذلك حينما يشاهدون أن الناس قد يستلمون سيادتهم. بينما هم الذين كانوا قد بدأوا الثورة في الواقع. ومن دون صمودهم وحساباتهم الخاطئة، كان لا بد للشعب من أن يبقى راضخاً للاستبداد إلى يومنا هذا^(١).

وهكذا يمكن استنتاج ما يلي:

١- السلطة السياسية في فرنسا قبل الثورة، وبالنظر للضغوط الشديدة التي تعرضت لها من النواحي الاقتصادية والعسكرية، والدولية، والسياسية، كانت آيلة للسقوط والانحيار بما لا يقبل الشك؛ والواقع أن النظام السياسي هو الذي اضطر وسلم نفسه طواعية إلى السلطة الاجتماعية، ووفر أسباب انهياره.

٢- لم تكن السلطة الاجتماعية المعارضة قد تشكلت بعد، وليس هذا فحسب، بل إن الطبقة الثالثة (التي تشكل ٩٨٪ من المجتمع) لم يكن لها دور في هذا الانحيار، وكانت طبقة النبلاء (الطبقة الممتازة والقاعدة الاجتماعية للنظام الحاكم) هي التي زادت من تضعف أسس السلطة السياسية بابتعادها عن الملك ومعارضتها له، ودفعت به إلى السقوط المحتوم.

٣- المعارضة والمقاومة حيال البلاط كانت مجرد معارضة سلبية قائمة على عدم التعاون، ولم يتخللها أي لون من ألوان الصدام، والحرب، والعنف، والتظاهر، ولم تسفر في هذه المرحلة عن أية خسائر.

٤- قبل سقوط النظام في ١٧٨٩ م لم يكن هناك أي نشاط أو تنظيم حزبي - سياسي، وكانت الحركات السياسية لا تزال على منحائها الطبقي. والواقع أن انبثاق التشكلات السياسية حصل بعد انهيار النظام.

٢- روسيا

لأجل دراسة واقع السلطة الاجتماعية في روسيا قبل الثورة، لا بد أولاً من تسليط الضوء

(١) Alfred Cabban, A History of modern France, George Brazillier, New York, 1965, P 137.

على البنية السياسية - الاجتماعية لهذا البلد. فمن الناحية الاقتصادية - الاجتماعية كان المجتمع الذي تشكلت وأديرت إمبراطورية روسيا القيصرية على أساسه، لا يزال مجتمعاً زراعياً عبودياً رغم كونه يمثل القوة الأكبر في القارة الأوروبية. وكان حوالي ١٠٪ من سكان روسيا البالغين ٦٠ مليون نسمة - حتى أواسط القرن التاسع عشر - يعيشون في المدن. وفي القرى الواسعة كان هناك ملايين القرويين العبيد التابعين للأرياف والأراضي العائدة للنبلاء والدولة يعملون غالباً في إنتاج الغلال.

وكان في روسيا صنفان من النبلاء: النبلاء أصحاب الأرض، والنبلاء الحكوميون، وعلى غرار نظام الملكية لدى الطبقة الراقية في فرنسا، كانت كلتا هاتين الطبقتين الراقيتين في روسيا تكتسب عائداً إضافياً بشكل مباشر من القرويين، وبشكل غير مباشر عن طريق إيرادها من الخدمات التي تقدمها للسلطة. ولكن خلافاً للطبقة المهيمنة في فرنسا كان النبلاء الروس أصحاب الأراضي ضعفاء اقتصادياً وسياسياً بالمقارنة مع السلطة السياسية الحاكمة. حتى قبل بطرس الكبير كانت مكانة النبلاء الروس واستمرار أرسدة العوائل عبر أجيالها المتتابعة منوطةً عملياً وبشكل تام بما يقدمونه من خدمات للقيصر. لم يكن نظام العبودية (السرف) في روسيا قائماً على أساس التجارة والعبودية للملاكين كما هو في أوروبا الشرقية، إنما كان تحت إشراف وإرادة القيصر المركزية، حيث يقرّر الحصول على أموال وأرسدة كافية من الناس لسد احتياجات قواته العسكرية من أجل الدفاع عن الإمبراطورية وتوسيعها. تقليدياً، كان يجب على القرويين الروس أن يكونوا تابعين للأرض، ليستطيعوا تقديم إنتاج إضافي بغية تسديد الضرائب. وبموازاة ذلك كان القيصر بحاجة للضباط والعسكريين والشخصيات الحكومية كي يؤمّن كوادراً مؤسّساته الحكومية من أجل خوض المعارض الخارجية والسيطرة على الوضع الاجتماعي الداخلي. طوال قرون من الزمن، صودرت الأراضي المستقلة من النبلاء والأمراء، ونُقلت إلى الشخصيات الحكومية كمكافآت، فأوجد ذلك طبقة جديدة من نبلاء الخدمات الحكومية. في غضون ذلك حاول القياصرة الحيلولة دون ظهور طبقة نبلاء مستقلين عن الدولة على غرار النبلاء أصحاب الأرض، لكن أموالهم وممتلكاتهم لم تكن متركزة عموماً في منطقة واحدة أو حتى ولاية واحدة إنما كانت موزعةً على مناطق شتى من الإمبراطورية. في مثل هذه الأوضاع من الصعب قيام تنظيم أو تضامن محليّ بين النبلاء.

استغل بطرس الأكبر هذا التشتت والاختلاف بشكل مفرط، وجعل العمل في المجالات

العسكرية وغير العسكرية أمراً إجبارياً لكل فرد بالغ من النبلاء، الذين اضطروا للتنقل الدائم إلى مناطق مختلفة نظراً للواجبات والخدمات التي يجب أن يضطلعوا بها. وفي ظل هذه الأوضاع، لم يتهماً للنبلاء أن يشكلوا طبقة مستقلة أو -بحرزا- قوة سياسية تقوم على أساس الملكية، وكان النبلاء في الولايات الفقيرة غير مستقرين وبعيدين عن الشخصيات الحكومية الرسمية. تنظيمهم وتعاونهم لم يتحقق عملياً إلا في الميادين الاجتماعية والثقافية. مع ذلك كان النبلاء القدماء يتنافسون على الخدمات الحكومية لكسب المشاغل الحياتية مع الذين ينخرطون تَوّاً في هذه الطبقة، ويتمنون التوفر على اكتساب خدمات النبلاء.

وكانت تتم الترقيات عن طريق قرارات ملكية، وخلافاً لفرنسا، لم يكن ثمة مؤسسة أو ممثلية منظمة أو جهة شبه سياسية تحفظ امتيازات الطبقة المهيمنة داخل بنية الحكومة الإمبراطورية. كان هذا الحال على خلاف تشكيل نظام "زمستوف" الذي يعد تنظيمًا نيابياً للولايات والمناطق يتمتع فيه النبلاء إلى حد كبير بفرص أن يُنتخبوا. وجد الزمستوف كحد أقصى موقعهم في الشؤون الثقافية والاجتماعية؛ حيث يستطيعون إصدار القرارات بشكل محدود في المجالات الاقتصادية، والرعاية، والتعليمية، بيد أن أصحاب المناصب في الإمبراطورية كانوا يحتكرون الشؤون الإدارية والسلطة التنفيذية، ولا يطبقون بيروقراطية الزمستوف إلا في الحدود التي لا تخلق فيها أية مضايقات للسلطة السياسية.

وعلى هذا، فقد وضعت ثورة ١٩٠٥م النبلاء في موقع استطاعوا معه بناءً على دستور سنة ١٩٠٧ أن يحققوا تنظيمًا وامتيازات مناسبة في "الدوما".

النبلاء التقدميون والبرجوازيون الليبراليون ابتعدوا عن البلاط حتى سنة ١٩١٦م بسبب عدم كفاءة النظام، ولم يُبدوا رغبة في العمل والنشاط، في حين واصل القيصر والذي قلما التزم بتنفيذ تعهدات ١٩٠٥ - هذه المسرحية ليدلّ على عدم رغبته واهتمامه بالنبلاء والبرجوازيين في الدوما. وكانت كلماتهم وخطاباتهم تُراقب وتُحذف، وعداؤهم للملكة المتحدرة من أصول ألمانية ووزراء القيصر الفاسدين لم يزد إلا من ميلهم نحو الثوريين المتطرفين^(١). ومع تطور الصناعة في روسيا، تشكلت طبقة جديدة في المجتمع هم العمال الذين أدوا دوراً مهماً في التطورات السياسية - الاجتماعية في روسيا خلال

(١) كرين برينتون، تشريح أربع فترات، ص ٤١.

عهد الثورة وانهيار عائلة رومانوف. بعد حروب كريميه كان التحرك الأساسي الذي أبدته الحكومة الروسية هو جهدها الملحوظ لتنمية الصناعة، بيد أن هذه الحالة جاءت عقب تجارب قصيرة تحققت بفضل سياسة (الأبواب المفتوحة) الرأسمالية في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر فتحت الأبواب الروسية بوجه التجارة والاستثمارات الخارجية، فاستطاع البلد الحصول على أدوات وتقنيات الصناعة والنقل الحديث من الخارج مقابل تنمية صادرات المحاصيل الزراعية. تطورت خطوط سكك الحديد بفضل مساعي الشركات الداخلية والخارجية الخاصة، لكن الفولاذ المستهلك كان يُنتج بمواد أولية مستوردة؛ لذلك لم تشهد المناجم وصناعة المعادن سوى شيء ضئيل من التنمية. وفي تلك الفترة اعتورت الزراعة أيضاً بعض المشكلات وانخفاض في الإنتاج مضافاً إلى انهيار الأسعار العالمية للفلل، وبذلك تفاقم ديون روسيا وحاجتها للاستيراد.

في عقد التسعينات من القرن التاسع عشر كان وزير المالية يعتقد أن القدرات السياسية للقوى العظمى - التي تمارس واجباتها التاريخية في العالم - تركز على قدراتها الصناعية. وكان يرى أن التنافس الدولي لا يتوقف، ومن الضروري إطلاق خطط سريعة لتطوير الصناعة.

وتضمنت أساليبه وسياساته - التي تم تنفيذها بشكل كامل طوال فترة وزارته من ١٨٩٢ حتى ١٩٠٣ - استثمارات واسعة وكبيرة للدولة في سكك الحديد، والأعمال ذات الصلة بخدمات دعم صناعات القطاع الخاص. وأدت تنمية الصناعة إلى تحولات اجتماعية مهمة؛ بحيث ظهرت خلال العقد الأخير من حكم القيصرية وبسرعة كبيرة طبقة جديدة في المدن هم عمال المصانع والمعامل. ورغم أن عددهم كان قليلاً جداً بالمقاييس إلى سكان روسيا، إلا أن التمرکز الصناعي الكبير خصوصاً في المدن المركزية من روسيا الأوروبية (مثل سان بطرسبورغ وموسكو) ضاعف من تأثيرهم في الشؤون السياسية. وانتقلت هذه الشركة العالمية الجديدة إلى المهام الصناعية من قطاعات الزراعة وسكان الأرياف في شتى أنحاء البلد. ورغم أن تنظيمهم كان صعباً في بدايات التحاقهم بالمعامل، غير أن معظمهم حافظ على تقاليد التعامل التنظيمي المنسّق التي جاءوا بها من قراهم. وباتوا نتيجة المعلومات والوعي الذي اكتسبوه يشعرون بنوع من الهوية الجديدة هي: "هوية عمال المصانع". وأضحت الأوضاع التي يواجهونها (من قبيل حرمانهم الاقتصادي، وافتقارهم للخدمات الاجتماعية، والصدود الدائم للقيصر حيال الاتحادات العمالية) أسباباً كافية

ومقنعة لإثارة حساسيتهم تجاه القضايا السياسيّة، وميولهم نحو الأحزاب الراديكالية، والانخراط في المعارضة والإضرابات. وأدّى هذا إلى انبثاق قوة سياسية ناشطة ضد السلطة السياسيّة.

وينبغي أيضاً استذكار أن التركيبة الاجتماعيّة للإمبراطورية الروسيّة لم تكن تركيبة متجانسة ومنسجمة، فالإمبراطورية الروسيّة في ١٩١٧ كانت حصيلة نحو أربعة قرون من اتساع رقعة أراضيها بشكل مستمر. ونتيجة هذه الهجمات والنزعة التوسعية الروسيّة انضوت شعوب كثيرة في الجنوب والغرب تحت سلطة الروس؛ واتضح في أول دراسة إحصائية منظمة أجريت عام ١٨٧٩ م أن ٥٥,٧٪ من سكان الإمبراطورية (باستثناء فنلندا) هم من الشعوب غير الروسيّة. وكان مجموع سكان الإمبراطورية خلال فترة الثورة ١٢٢ مليوناً و ٦٦٦ ألفاً و ٥٠٠ نسمة، لا يزيد الروس منهم عن ٤٤٪ من كل السكان، أما الباقي فمن شعوب مختلفة غير روسية^(١).

وكان للشعوب غير الروسيّة أفكارها وتقاليدها وأعرافها وثقافتها ومنابتها المتباينة. وقد أبدت خلال القرن التاسع عشر بتأثير من الأفكار التنويرية الغربية ميولاً لحفظ وترسيخ شخصيتها وهويتها الثقافية. وفي مطلع القرن العشرين ومع تنمية وتشكيل الأحزاب السياسيّة في روسيا، بادر مستنيرو الشعوب غير الروسيّة أيضاً إلى تشكيل أحزاب قومية اختارت في جميع الحالات تقريباً اتجاهات ليبرالية أو اشتراكية، وكانت على ارتباط وثيق بالأحزاب الروسيّة.

وإلى حين سقوط نظام القيصرية، نشطت أحزاب الشعوب غير الروسيّة مع غيرها من أجل كسب حقوقها في الانتخابات البرلمانية، والحكم الذاتي، والإصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وفي حين شدّدت الأحزاب الروسيّة على الاحتياجات العامة لكل البلد، ركّزت الأحزاب القومية على احتياجاتها الإقليمية والمحلية. وهكذا لم يكن لها أي دور في إسقاط نظام القيصرية؛ ولأنها كانت سيئة الظن بالروس أساساً، بقيت غير مكترثة لمسايعهم وجهودهم السياسيّة.

وفي روسيا، وخلافاً للحالة الفرنسيّة قبل الثورة، تنامت الجماعات المنظمة - منذ

(١) A.E. Adams, opcit, p 112.

القدم - والليبراليون التغريبيون والمناهضون للغرب، عبّروا عن وجودهم بأساليب شتى تتراوح من زرع القنابل والمتفجرات إلى التصويت في انتخابات الدوما. يمكن الاستنتاج من استقراء الأعوام الأخيرة لنظام القياصرة أن تنوع مقاصد المعارضين وتقاطعها كان له دور مؤثر في الإبقاء على النظام الحاكم^(١).

مع أن بعض المنظمات الثورية الروسية كانت شديدة الثورية منذ البداية، لكنها لم تكن لتعدّ عناصر مهمة في الواقع الروسي خلال أعوام ١٩٠٥ - ١٩١٧ م.

والأحزاب والجماعات السياسية المهمة التي تشكّلت ونشطت تدريجياً أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين هي:

الحزب الاشتراكي الديمقراطي لعمال روسيا (R.S.D.L.P) وهو من أهم وأقوى هذه الأحزاب، وكان ذا ميول ماركسية واشتراكية. لكنه انقسم في بدايات القرن العشرين إلى جماعتين متنافستين هما البلاشفة والمناشفة. البلاشفة هي الجماعة التي استطاعت بقيادة لينين إحراز الأكثرية في المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي الديمقراطي وفي هيئة تحرير صحيفة "إيسكرا"، وعُرفوا منذ ذلك الحين باسم بلشفيك أي الأكثرية. وكانوا يؤمنون بسيادة دكتاتورية البروليتاريا على أساس الأطروحة الماركسية - اللينينية، وامتازوا بالمركزية الشديدة في ظل قيادة لينين، وانتهجوا تكتيكات سياسية تعتمد التآمر والهجوم والممارسات الثورية.

أما المناشفة أي الأقلية فكانوا بقيادة بلخانوف، وتروتسكي، ومارتوف، ولم يُحرزوا الأكثرية في مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي بعد المؤتمر الثاني خلافاً لسمعتهم وصيتهم. وعلى الضد من البلاشفة، كان المناشفة يؤمنون بانتهاج أسلوب ديمقراطي في تحقيق الأهداف الاشتراكية، ويعتقدون عموماً بالتحوّلات التكاملية في التاريخ. كانوا منظمين بطريقة تقليدية وكانوا أقل ميلاً نحو العنف.

والجماعة الأخرى هي التي عُرفت باسم حزب الاشتراكيين الثوريين أو جماعة أل "أس. ار" (S.R)، وكانوا ذوي ميول لطبقات القرويين والفلاحين ويؤمنون بنمط من الاشتراكية

(١) كرين، برينتون، تشريح أربع فورات، ص ٤٧.

الفلاحية لا صلة لها بآراء ماركس، وكان قائدهم شخصاً يدعى فكتور تشرنوف. وكان هناك في روسيا أحزاب ذات ميول يمينية أهمها: الحزب الديمقراطي الدستوري المعروف بـ "كادت"، ويعدّ من الأحزاب المرتبطة بالطبقة البرجوازية - الليبرالية، وقد استطاع استقطاب الشرائح المتوسطة والمستتيرة إليه، وهو يؤمن بالملكية الدستورية. وقائد الحزب هو شخص يدعى ميلوكوف.

الحزب اليميني الآخر هو حزب ١٧ أكتوبر وعرف باسم حزب الأكتوبريين، وكان حفظ النظام الملكي من أهدافه الرئيسية، وله شبه بحزب "كادت". وقد انبثق هذان الحزبان من مؤسسات زمستوف والنهضة الليبرالية التي ازدادت قوتها في بداية القرن.

وينبغي التنبيه إلى أن استقطاب هذه الأحزاب للأعضاء كان محدوداً جداً، على غير عادة الأحزاب عند تشكيلها وبداية نشاطها. ففي حزب (R.S.D.L.P) كان هناك نحو ١٢ ألف شخص فقط نشطوا بين ١٨٩٨ و ١٩٠٥. وفي طور استلام السلطة لم يكن البلاشفة في كل روسيا أكثر من ثلاثين ألف شخص. هذا بالنظر إلى أن سكان بتروغراد كانوا مليوني نسمة، منهم ٦٠٠ ألف عامل. ابتدأت أحداث ثورة فبراير بإضرابات وتظاهرات ٩٠ ألف عامل اعتزم أغلبهم الثورة. في اليوم الثالث من الإضراب، قدّرت الإحصاءات الحكومية عدد المتظاهرين بـ ٢٤٠ ألف شخص أي ١٢٪ من سكان بتروغراد. هذا رغم أن تروتسكي أشار إليهم باعتبارهم كل القطاعات الشعبية الناشطة ونقطة التحول العطف في مشروع ثورة فبراير ١٩١٧ م.

وقد حصلت أحداث أكتوبر ١٩١٧ في بتروغراد بجهود أقل من ٢٥ إلى ٣٠ ألفاً من المسلّحين المتمردين، والحال أن عدد القوات المرابطة في أطراف بتروغراد والتي بقي غالبها غير مكترث أو ممن يدافع عن المناشفة، كان زهاء ٢٠٠ ألف جندي.

والمهم في أية حركة ثورية هو إلى أي حد تستطيع الأقلية الناشطة لطبقة معينة أن تتحد مع الأقليات الناشطة في الطبقات الأخرى. وتعود النسبة المئوية لأية طبقة اجتماعية، ومساحة تحالفات العاملين في ثورة ناجحة إلى قدرات النظام الذي يتعرّض لهجماتها. وستكون الاستعانة بالأيديولوجيا الثورية، وأساليب التنظيم المختلفة، والتقنيات المستخدمة، والكثير من خصائص النهضات الثورية، ستكون كلها أدوات تستخدم في

وقد أدت القضايا التي كانت مطروحة في ثورة ١٩١٧ الروسية وفي ثورة ١٩٠٥ غير الناجحة إلى تحرك الفلاحين المتعطشين للأرض. وقد تحالفوا بشكل غير رسمي مع طبقة العمال التي طالبت بأجور أكبر وساعات عمل أقل. وانضم إليهم جنود الجيش والملاحون الهاربون والليبراليون وأصحاب الحرف المدينية الذين طالبوا بشكل من أشكال الإصلاح الدستوري.

وأخذت الإضرابات بدايةً شكلاً مهنيًا متفرقاً، فكان أصحاب مهن محددة يضربون معاً بنحو مستقل، كإضراب عمال المطابع في موسكو، وعمال المصانع، وعمال سكك الحديد، والبريد، والطلاب، وعمال البلدية و... إلخ.

وفي عام ١٩٠٥ أضرب فجأة جميع العمال في كل أنحاء الإمبراطورية. وواجهت الدولة زعماء الإضراب بالقتل والإعدام والاعتقال والنفي. كان المستبدون والمجموعات التي سميت (ذوي الثياب السوداء) يُعدّون المقدمات. وكانت الشرطة تنظّم هذه المجموعات وتديرها بشكل سري، لتقوم بمهمة الاشتباك بالمضربين وإثارة القلاقل والإضرابات كي تستطيع الحكومة إلقاء القبض على المضربين بحجة الحوّل دون أعمال الشغب. وقد خلق هذا الأسلوب تمرّداً حقيقياً في ديسمبر ١٩٠٥ تركّز في ولايات البلطيق، والقوقاز، وموسكو. وامتد إلى القوة البحرية وقسم من الجيش. ومن ذلك التمرد في السفن الحربية في البحر الأسود، وسفينة «بوتكين» المدرّعة، ومعسكر ميناء كرونشتات.

واستطاع ستالين رئيس الوزراء في ذلك الحين (١٩٠٦ - ١٩١١) إخماد الثورة مؤقتاً. وقد كان ذلك قاسياً جداً على ما هو مألوف في روسيا، فكان بوسع المحاكم العسكرية محاكمة وإدانة أي شخص في ظرف ٢٤ ساعة، بل إنّ بعض القضاة تماذوا أكثر من هذا فأعدموا المدنيين بموجب أحكام إدارية. وسبب عدم جدوى تلك الثورة هو وفاء القسم الأكبر من الجيش للإمبراطور، ومن الأسباب أيضاً النفاق والدس الذي شاع بين الأحزاب المعارضة للدولة. فالحزب الاشتراكي الديمقراطي كان يروم التماذي بالثورة إلى أقصى حدودها؛ أي إقامة نظام الجمهورية، بل إن جماعة أشدّ تطرفاً أرادت قيام ثورة اجتماعية

T.H.Green, *Comparative Revolutionary Movements*, Prentice - Hall, New Jersey, (١) U.S.A, 1974, p49.

شاملة، بينما اكتفى الحزب الديمقراطي الدستوري وحزب الكاد بالملكية الدستورية، وانحازوا إلى الإصلاح الهادي.

في غمرة أزمة الثورة، وبعد هزيمة تسوشيما مباشرة، منح القيصر في بيان ٣٠ أكتوبر ١٩٠٥ مجموعة من الحريات الرئيسية كحرية التجمع والتظاهر وحرية الصحافة والإضراب، وافتتح مجلساً وطنياً سَمَّاه "الدوما الإمبراطوري". واستطاع القيصر بإعطائه وعود الحريات المدنية وتشكيل برلمان منتخب (الدوما) كسب دعم البرجوازيين المتوجسين من الثورة البروليتارية. وهكذا انفصمت الجبهة، وهُزِم الثوار بعد ذلك في مواجهة وحدات الجيش الملكي العائدة من الشرق الأقصى. وكانت هذه الوحدات عائدة من الجبهات بعد الصلح المتسرع الذي أبرمه القيصر مع اليابانيين. وأدت الإدارة السيئة التي أبداهما القيصر في الحرب العالمية الأولى وحالة التشتت والاضطراب التي أعقبت الحرب، إلى إيجاد ظروف مؤاتية للانفجار وعدم السيطرة في كل قطاعات المجتمع الروسي.

وفي سنة ١٩١٧ كان السخط العام يموج في بتروغراد في ثالث شتاءات الحرب الفاشلة، وكانت آثاره الأولى تكفي لحدوث انفجار هائل. عمّت الإضرابات المتواصلة شهري يناير وفبراير من ذلك العام. وبالرغم من عدم وجود أزمة كبيرة في الخبز، إلا أن النقل الضعيف والتوزيع غير المناسب اضطر العمال وزوجاتهم في كثير من الأحيان إلى الوقوف في طوابير طويلة لشراء الخبز وسائر الأغذية الضرورية. ولم تكن الطبقات الأكثر فقراً في المدن عديمة الاكتراث حيال الجوع الحقيقي، بل كانت تشعر بغضب وألم شديد بسبب التصاعد المضطرد لتكاليف المعيشة وسائر أشكال الحرمان الناجمة عن الحرب. وبرز في ضوء تنامي عدد العمال الصناعيين (الذي وصل إلى ٤٠٠ ألف شخص بسبب تنمية الصناعات الحربية)، برز نوع من الشعور بالقوة الشعبية له رغبة جامحة في التنامي والتصاعد.

وكان الفلاحون والمزارعون الروس يحرقون أراضي الملاكين أو يستولون عليها من دون أي تحريض من القيادة في المدن. وقوات الجيش (لا سيما الجنود الهاربين من المعسكرات) لم تعد الركن الأساس لدعم القيصر وحمايته، بل انقلبت إلى الجماعات التي تنظمت في سنة ١٩٠٥، وأثبتت عبر إضراباتها وتظاهراتها في المراكز الصناعية المهمة

أنها محور ثورة فبراير. ولم يكن معارضو هذه الثورة سوى أكثر المحافظين محافظةً، وبعض ضباط الجيش، وعدد من النبلاء القدماء وشخصيات البلاط.

ففي يوم ١٨ فبراير ١٩١٧ م أضرب عمال معمل "بوتيلوف" في بتروغراد، وحتى ٢٢ فبراير انضم إليهم عمال معظم مؤسسات المدينة. وفي ٢٣ و ٢٤ من الشهر نفسه شهدت المدينة مظاهرات سياسية واسعة، فبلغ عدد العمال المضربين نحو ٢٠٠ ألف عامل. في ٢٥ و ٢٦ فبراير امتدت الحركة الثورية إلى كافة المراكز العمالية في بتروغراد، وتحولت المظاهرات إلى ضرب من التمرد والانتفاضة.

في المراكز الصناعية الأخرى (في موسكو مثلاً) كانت الحركة في بدايتها محدودةً ومقتصرة على المطالب الاقتصادية. وكانت في بتروغراد أيضاً الإضرابات بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة ومقصورةً على المطالب الاقتصادية، ثم تحولت إلى أحداث سياسية بفعل التعبئة من قبل المناشقة وبفعل نقمة العمال على القمع العسكري الذي مارسه الدولة. ويمكن رصد نماذج مماثلة لهذه الأحداث في المدن الأخرى كانت جميعها بدوافع ومطالب اقتصادية.

واستقطبت الحركة الثورية للعمال أنصاراً لها من بين الجنود القرويين. وحينما صدرت الأوامر للجنود بإطلاق النار لقمع الإضراب في معمل سيارات رينوفي بتروغراد، أطلق الجنود النار على الشرطة بدل إطلاقه على المضربين.

وفي الأيام الأولى لثورة فبراير (٢٦ فبراير) التحق الكادر العسكري في مقر بتروغراد بالثوار. وفي يوم ٢٧ فبراير أعلن عشرات الآلاف من الجنود تمردهم صراحةً وتضاعفت أعدادهم حتى المساء إلى ٦٠ ألف جندي، وإلى ١٤٤ ألف حتى الصباح؛ أي حتى الأول من مارس، وكانت شعارات المتظاهرين طوال اليوم "الموت للاستبداد" و "تحيا الثورة" و "هورا"، وعلى حد تعبير تروتسكي، فإنهم كانوا يرددون نشيد مارسسي (نشيد الثوار الفرنسيين). واتجهت المظاهرات نحو مجلس الدوما، وبالرغم من الإشكالات التي ترد على الدوما، فقد اعتبره الثوار بؤرة آمالهم وتطلعاتهم.

ولم يكن للقوى دور في التمرد، لكنها راحت تتقبل الثورة تدريجياً وبرغبة أقلّ قياساً إلى المدن.

وكان المهم بالنسبة للقري شيئين اثنين: الأرض والحرب. ويعترف تروتسكي: «ليس من المبالغة القول: إن بتروغراد هي التي أنجزت ثورة فبراير، وتابعتها سائر أنحاء البلاد في ذلك. لم يكن ثمة كفاح في غير بتروغراد... تمت الثورة بتحريك ومبادرة وقدرات مدينة لا تزيد نسبة سكانها في أقصى الحدود عن واحد إلى ٧٥ من سكان البلد كله. كان البلد كله أمام أمر واقع»^(١).

وبلغ عدد القتلى والجرحى في ثورة فبراير ١٤٤٣ شخصاً؛ منهم ٨٦٩ جندياً و ٦٠ ضابطاً. وكان عدد القتلى حسب رأي تشمبرلين ٤٥ شخصاً فقط. وفي هذا دليل على قلة الخسائر وعجز الدولة عن مواجهة المتمردين. وقد أجمع المؤرخون على أن عدد الخسائر كان ضئيلاً جداً. ويوافق تروتسكي على أن عدد الضحايا كان قليلاً جداً بالقياس لأية ثورة أخرى، رغم ما في رأي البرجوازيين من مبالغة حين يقولون: إن ثورة فبراير تحققت بدون سفك دماء. وقد نجم هذا عن تمرّد الجنود وامتناعهم عن إطلاق النار على المتمرّدين وانخراطهم في صفوف المتظاهرين.

ولا مراء في أن الثورة قامت بفضل جهود العمال والقرويين؛ إذ شارك فيها العمّال مباشرة، والقرويون باعتبارهم جنوداً في الجيش.

وباختصار، يمكن القول: إن العوامل المهمة التي أدّت إلى سقوط النظام في فبراير-مارس ١٩١٧ هي:

- ١- عدم الكفاءة والتدبير والجدارة لدى النظام في استيعاب حقيقة الأحداث.
- ٢- الإضرابات الواسعة لعمّال المصانع في بتروغراد وموسكو.
- ٣- المظاهرات العمالية الواسعة ضد حكومة القيصر.
- ٤- تمرّد الجنود على ضباطهم في مواجهة المتظاهرين.
- ٥- تمرّد جنود بتروغراد وانضمامهم بأسلحتهم إلى صفوف المتظاهرين.

العدد الكبير من العمال ذوي القمصان الفاقدة للياقات، والجنود ذوي الزي الرمادي أسقطوا دولة رومانوف بعد ثلاثة قرون من السيادة المطلقة، بيد أن الكتل الشعبية الثائرة

Ibid, p52. (١)

لم يكن لها أهداف وبرامج محددة لاستبدال النظام القديم، وبالتالي، فقد دارت الجهود لتشكيل حكومة جديدة حول محور الدوما الذي كان المجمع الوطني الوحيد في زمن الثورة على الرغم من طبيعته الفاقدة لسمة التمثيل الشعبي والمرنة مع الحكومة الملكية.

وكان انهيار النظام القيصري في روسيا حدثاً مفاجئاً وغير متوقع بالنسبة لكافة المعارضين. يقول زرنيف الاشتراكي الثوري: "كانت الثورة دهشة مُفرحة كبرى بالنسبة لنا نحن الثوريين ممن عملنا لها سنوات طويلاً وطمحنا إليها وتمنيينا قيامها".

ويقول المنشفي الدولي سوخانوف: "لم يكن أي حزب على استعداد لمثل هذا التغيير الكبير". ويقول كارنوروف الناشط البلشفي ذو الدور الفعّال في الثورة: في يوم الثامن من مارس لم يكن هناك من يحتمل قيام الثورة.

لكن قادة الدوما كانوا يتهامسون فيما بينهم حول احتمال انقلاب قريب في البلاط، وكان آخر ما يتمنونه هو اندلاع انتفاضة منفلة من القاعدة الشعبية. ظروف الحرب وحدها كانت تحول دون انبثاق قيادة مؤثرة للتمرد الشعبي. وكان الرجال الذين عُرفوا واشتهروا لاحقاً في الثورة البلشفية إما في الخارج مثل لينين، وتروتسكي، وزينووف، أو في السجون ومناهي سيبيريا نظير ستالين، وكامنوف، ودزرجينسكي. والقادة البارزون لسائر الأحزاب الثورية كانوا في الأيام الحساسة بعيدين عن بتروغراد. الأعضاء البلاشفة في الدوما كانوا منفيين في سيبيريا منذ الشهور الأولى للحرب، والمناشفة الأعضاء في لجنة التصنيع الحربي كانوا موقوفين من قبل وزير الداخلية. لم يبقَ من التنظيم الأرضي للبلاشفة في روسيا سوى هيكل عظمي بنشاط محدود جداً بسبب غياب الثوريين المجريين وقلة الدعم المالي، والرصد الشديد من قبل الجواسيس. والواقع أن معظم أعضاء الحزب البلشفي في بتروغراد كانوا معتقلين في اللحظات الحساسة. وبهذا يلاحظ أن دور الجماهير في ثورة فبراير (التي أسفرت عن سقوط الحكم القيصري) كان أوضح وأكبر بكثير منه في الثورة الفرنسية.

٣- إيران

عاش على أرض إيران (الواقعة جغرافياً في منطقة حساسة واستراتيجية) منذ القدم أناس تعرّضوا على امتداد تاريخهم الطويل لهجمات القبائل والشعوب المختلفة المحيطة

بهم. فكان الإسكندر المقدوني، والعرب المسلمون، وجنكيز خان المغولي، وتيمور خان الكوركاني، والأتراك السامانيون والسلاجقة وغيرهم من الأقوام والشعوب الذين هاجموا إيران واستلموا فيها زمام السلطة وتمّ بعد مدة استقطابهم أو إقصاؤهم.

وفي إطار هذه الصدمات والعلاقات تعرّف الإيرانيون بمقتضى العوامل التاريخية على أقوام وشعوب شتى، وارتبطوا معهم بعلاقات صداقة أو خصام. وقد أدّت هذه العلاقات وحالات التماس إلى اكتساب الإيرانيين جملة من الأفكار والتقاليد نقلوها إلى أجيالهم اللاحقة، ونقلوا بالمقابل كثيراً من تقاليدهم إلى الشعوب الأخرى.

الإيرانيون شعب يحب قوميته وقيمه ويكافح من أجل الحفاظ على هويته وثقافته؛ لذلك لم يذوبوا في الشعوب الأخرى، بيد أن هذا الحب والانشداد لم ينشأ عن عصبية عمياء تعميهم عن إدراك الحقائق وقبولها أو الحؤول دون نمو ثقافتهم وازدهارهم. وبالتالي، فقد عمدوا إلى إثراء ثقافتهم عبر استيعاب كثير من القيم والمعايير الثقافية لدى الأمم الأخرى.

مضى على بداية قيام الدولة الأخمينية - حيث انضوت إيران تحت حكومة ونظام واحد - خمسة وعشرون قرناً. وكان الحدث الثقافي الأهم الذي خبّره الإيرانيون طوال هذه الفترة ارتباطهم بالثقافة الإسلامية قبل ١٤ قرناً من الزمان، ما أدى إلى تطورات وثورة هائلة وسريعة في كل منطقة الشرق الأوسط. لم يكن الإسلام ظاهرة جديدة بالنسبة للإيرانيين فحسب، بل بالنسبة للعرب أيضاً، ولا يمكن القول: إن الإسلام كجزء من ثقافة العرب وحضارتهم اصطدم بالثقافة الإيرانية الفارسية عند مواجهتها للعرب؛ إذ بقدر ما كانت تعاليم نبي الإسلام جديدة للإيرانيين وقدّمت لهم قيماً جديدة كانت كذلك بالنسبة للعرب أيضاً؛ بل إن العرب قبل الإسلام لم يكن لديهم شيء يقدمونه للمجتمعات المتحضرة والمتطورة في زمانهم وعلى رأسها إيران والروم. القبائل العربية الساكنة في الخيام والجوالة في الصحراء والتي كانت تعيش بأكثر الأساليب بدائية لم يكن بوسعها أساساً التأسيس لحضارة لافتة.

ويمكن ادعاء أن مدرسة الإسلام السماوية الإلهية بقيمها الجديدة انتقلت إلى الإيرانيين بواسطة العرب حديثي الإسلام في هجومهم على إيران.

وما يروّج له بعض المفكرين اللادينيين، من المعادين للدين من أن الإسلام فرض على الشعوب (ومنها الشعب الإيراني) بقوة السيف والسلاح، كلام لا أساس له من المنطق. فمن جهة نلاحظ أن الكثير من المجتمعات الإسلامية في شرق آسيا دخلت في الإسلام دون أية صدامات عسكرية مسلّحة، ومن جهة أخرى نرى شعوباً كسكان الأندلس (إسبانيا الحالية) لم تتقبل الإسلام رغم الهجمات العسكرية.

وقد أثبت الإيرانيون بشهادة التاريخ أنهم بعدما ضاقوا ذرعاً بحكامهم الجائرين ويُسّسوا منهم تركوهم وحدهم إزاء الهجمات الخارجية وويلاتها، وأحجموا عن التعاون معهم بشكل يؤدّي إلى سقوطهم وهزيمتهم. وفي نهاية الدولة الساسانية كان الوضع السياسي والاجتماعي في إيران، يعاني من الفساد والتحلل بسبب الاستبداد السياسي المدعوم من قبل الموبدين الزرادشتيين الذي أدّى إلى فقر الناس وفاقتهم ومهدّد ذلك الأرضية المناسبة لهزيمة الجيوش الإيرانية في مواجهة المسلمين. وقد كان هذا الإقبال نتيجة انسجام الروح الإيرانية مع الإسلام الذي وجد الإيرانيون ضالّتهم فيه. فأقبل الشعب الذي كان ذكياً بطبعه وله ماضيه الثقافي والحضاري العريق، أكثر من أي شعب آخر على روح الإسلام ومعناه قبل أن تنزعه قوة الجيوش الإسلامية القاهرة؛ لذلك كان اهتمامه وحبّه لبית النبوة والرسالة أكبر من أي شعب آخر، وهكذا اختار مذهب التشيع واتبع الفقه الجعفري، وشاع اتباع الأئمة الأطهار عليه السلام بين الإيرانيين أكثر، فقد وجدوا روح الإسلام عند بيت الرسالة، وألّفوا في هذه العترة أجوبة أسئلتهم واحتياجاتهم الحقيقية.

وبالتالي، فالإيرانيون إذ رحّبوا بالإسلام، لم يnehزموا أمام العرب لا سياسياً ولا ثقافياً، وبقوا محافظين على استقلالهم الثقافي. ولم يتخلّ الإيرانيون عن لغتهم الوطنية خلافاً للمصريين الذين ذابوا في الإسلام واللغة العربية على السواء، وإنما أثروا اللغة الفارسية بما اقتبسوه لها من اللغة العربية.

من جهة أخرى، استطاع الإيرانيون في نهاية الحكم العباسي تحرير أنفسهم من سلطة - الخلفاء العرب - الذين حكموا باسم الإسلام؛ لكنهم ابتعدوا كثيراً عن نمط الحكم والتعاليم الحقيقية للإسلام وعملوا عكسها - وخاضوا نزاعات وصراعات معهم، ولم يسمحوا للعرب أن يتعاملوا معهم كمّوالٍ وعبيد حسب تقاليدهم العنصرية التي أخفوها وراء عنوان الإسلام.

خلال هذه الحقبة الطويلة التي تعامل فيها الإيرانيون مع الإسلام (ألف وأربعمائة سنة) وتقبلوه من أعماق نفوسهم دخل هذا الدين إلى صميم حياتهم، وشكّل جزءاً من حياتهم الفردية والاجتماعية، فقد أنجبوا أبناءهم وربّوهم وعاشوا حياتهم، وكونوا أسرهم، ونظّموا علاقاتهم الخاصة والعامة، ودفنوا موتاهم... إلخ وفق آداب هذا الدين وتعاليمه.

وقد امتزج تاريخهم، وآدابهم، وسياساتهم، وقضاؤهم، وثقافتهم، وحضارتهم، وشؤونهم الاجتماعية، وكل شيء عندهم بهذا الدين؛ بحيث شكّل الجزء الرئيس من قيمهم الاجتماعية. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الإيرانيين استطاعوا بالمقابل تقديم خدمات قيّمة أدّت إلى تطوير وازدهار الحضارة الإسلامية، وتعزيز تعاليم الدين الحنيف ونشرها^(١).

ونتيجة التغلغل العميق للإسلام بين الشرائح والفئات الاجتماعية الإيرانية، وقبوله كمصدر للقيم السائدة في المجتمع الإيراني، انبثق العامل الأهم وربما الوحيد لوحدة الإيرانيين الوطنية.

ففي بلد يتوزع أبناؤه إلى لغات، ولهجات، وأعراق، وشعوب مختلفة كالفرس، والكرد، والترك، والعرب، والتركمان، والبلوش، لم يكن بمقدور العامل الوطني بمفهومه الغربي أن يقرب بينهم ويكوّن ثقافتهم المشتركة.

بل يمكن ادعاء أننا لو صرفنا النظر عن الاشتراك في بعض الآداب والأعراف والتقاليد والعقائد الدينية لما كان هناك عامل مشترك آخر يمكنه التقريب بينهم.

ولهذا بالمستطاع التحدّث عن الإسلام لا كوسيلة لاتصال الإيرانيين بخالقهم فحسب، بل كمؤثر قوي جداً في تكوين هويتهم الثقافية، واللغوية، وعلاقاتهم الاجتماعية، ولا يمكن التحدّث عن الثقافة والتقاليد الإيرانية دون معرفته ومعرفة خصائصه وسماته. من هنا كانت القيم السائدة والمقبولة لدى معظم الطبقات الاجتماعية مستمدة من الدين والعقيدة، وكما سنوضح تالياً، فقد كان من الأسباب المهمة والأساسية لانبثاق الثورة وسقوط نظام الشاه، مساعي الشاه الرامية إلى تجاهل وسحق القيم والرموز الاجتماعية

(١) لمزيد من المعلومات في هذا الصدد راجع كتاب: "الخدمات المتبادلة بين إيران والإسلام" للشهيد مطهري.

العريقة الضاربة بجذورها في الدين.

وبالنظر إلى أن الدين هو العامل الوحيد الذي يربط بين الإيرانيين في شتى أنحاء البلاد (في المدن، والقرى، وبين مختلف شرائح الشعب من فقراء وأغنياء وأميين ومتعلمين)، وفي ضوء النفوذ العميق والمتجذر للدين في علاقاتهم الاجتماعية، يرى حتى الذين لا يتقيدون كثيراً بتطبيق الضوابط والعبادات الدينية أنفسهم ملزمين بمراعاة التقاليد الدينية، بما في ذلك المشاركة في الأعياد والمآتم الدينية. والملفت للنظر أنهم أسبقوا حتى على التقاليد غير الدينية الموروثة من القدم (عيد النوروز مثلاً) صبغةً دينيةً، وراحوا يقيمون مراسمها بقراءة الأدعية والاجتماع في الأماكن الدينية.

بناءً على ما ذكرنا، يمكن القول: إنّ السلطة الاجتماعية في إيران تكمن في الدين، وأية حركة أو نهضة أخرى خارج المعايير والقيم الدينية لا يمكن أن يحالفها النجاح في تحقيق الأهداف السياسية- الاجتماعية.

ولسنا في مقام تصفح التاريخ الطويل لأرض إيران وشعبها، إنما يمكن التذكير فقط بأن التاريخ الإيراني الحافل والممتد لعدة آلاف من السنين (في محطاته الإستراتيجية والحساسة، وحروبه وصداماته العديدة خلال الأحقاب المختلفة) جعلت من هذا الشعب شعباً جريئاً صبوراً صامداً مدبراً، استطاع بهذه الخصال الحفاظ على كيانه والتقدم إلى الأمام وسط أعاصير الأحداث ومنعطفات التاريخ.

ولكن طوال القرنين الأخيرين وقعت في العالم الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط أحداث نجمت عن الهجمات الثقافية، والسياسية، والعسكرية للغربيين، وكان لها تداعيات وتأثيرات عميقة في إيران أيضاً، وهيات الفرصة لنفوذ المستعمرين الغربيين، وأدت في الحقيقة إلى إعادة الصدام بين الحضارتين المتنافستين، فقد اشتبكت الحضارة والثقافة الإسلامية التي قال أرنولد توينبي: إنها كانت تدافع عن نفسها مع الحضارة الغربية التي عاشت ظروف البعث والإحياء والاستعداد للهجوم، وبالتالي أسفر ضعف المجتمعات الإسلامية واغترابها عن ذاتها إلى تفوق الحضارة الغربية ثقافياً وسياسياً. وقد تركت هذه الحقيقة بصماتها على أخلاق الشعب الإيراني وسلوكه. وإنّ شريحة واسعة من المجتمع (لا سيما قطاعات الشعب الواسعة والطبقات الفقيرة في المدن والقرى) كانت ملتزمة التزاماً

شديداً بمعتقداتها وأعرافها وتقاليدها الدينية، وبأتت تشعر بالخطر على معتقداتها، فنأت بنفسها عن الأنشطة السياسية - الاجتماعية، واعتزلت الساحة متذرعة بعناصر دينية معينة كمفهوم التقية، فبقيت غير آبهة حيال الأحداث والوقائع الاجتماعية.

وهناك شريحة صغيرة من المجتمع حظيت غالباً بمستوى جيد من التعليم والوعي، ولم يكن بوسعها عدم الاهتمام بالأحداث التي تقع حولها في المجتمع، أبدت ردود فعلها بشكلىن مختلفين:

فرأت جماعة من المتعلمين الذين انبهروا بشدة ببهارج المجتمعات الغربية نتيجة ارتباطهم بها ومشاهدتهم لتطوراتها العلمية والصناعية، أن السبيل لعلاج مشكلات مجتمعهم وتلافي التخلف في المجتمعات الإسلامية هو التخلي عن القيم الثقافية - الدينية، وتأسيس مجتمع جديد على أساس المعايير الغربية الحديثة.

وقد انقسمت هذه الجماعة بدورها إلى فئتين: الأولى تأثرت بالليبرالية الغربية والثورة الفرنسية وآمنت بالاتباع التام للمجتمعات الغربية، وعلى حد تعبير تقي زاده أحد رموز هذه الرؤية: "كان يجب على الإيرانيين أن يتحولوا إلى غربيين من قمة رؤوسهم إلى أخمص أقدامهم" حتى ينعموا بالسعادة، والرفاء، والتقدم الذي نعمت به المجتمعات الغربية. وكانت هذه الفئة غالباً من طبقات المدن الثرية المرفهة، وممن يمكنهم الارتباط أكثر فأكثر بالمجتمعات الغربية وإيفاد أبنائهم للدراسة في الغرب، وكانوا يجدون الليبرالية الغربية أكثر انسجاماً وتطابقاً مع مزاجهم وتوجهاتهم.

الفئة الثانية كانت غالباً من المستنيرين والشباب المتحمس والساحطين على حالات الإجحاف السائدة في المجتمع الإيراني، وقد تأثر هؤلاء بالماركسية - اللينينية مطلع القرن العشرين وخصوصاً بعد انتصار ثورة ١٩١٧ في روسيا وعبر تواصلهم مع جيرانهم الشماليين، فأطلقوا في إيران دعوتهم اليسارية. وقد رفضت هذه الفئة القيم السائدة في المجتمع لا سيما المعايير الدينية واعتبروها مجرد خرافات، وطمحوا إلى إيجاد مجتمع اشتراكي على غرار النموذج الروسي؛ لذلك راحوا يروجون للأفكار الإلحادية والمادية والماركسية.

ووجدت الجماعة الأخرى التي تشكلت غالباً من رجال الدين أن أسباب تأخر المجتمع

لا تكمن في اتباع القيم الثقافية الإسلامية، بل في الإعراض عنها، وكانوا يعتقدون أن المجتمعات الإسلامية مع أنها احتفظت بقشور الإسلام وظواهره، لكنها باتت فارغة من المحتوى الإسلامي وجوهر قيمه الحقيقية الأصيلة. وأكدت هذه الجماعة - التي كان رائدها السيد جمال الدين الأسد آبادي - أن السبيل الوحيد لفلاح الأمة الإسلامية ونجاتها هو عودتها إلى الإسلام الأصيل، فشرعت بجهود وجهاد حثيث في هذا السبيل تتابع ملاحظة امتداداته اللاحقة في نهضة التنباك، وثورة الدستور، وتأمين النفط. ومن رواد هذه الحركة في إيران بعد السيد جمال الدين الأسد آبادي يمكن الإشارة إلى الشيخ فضل الله نوري، والسيد حسن مدرّس، وآية الله أبي القاسم كاشاني، ونواب صفوي.

وفي مطلع القرن العشرين كان القرويون يؤلفون القسم الأكبر من سكان إيران، وكان الكثيرون منهم يعيشون حياة بدوية؛ حيث شكّلت العشائر آنذاك نحو ٢٥٪ من كل سكان البلاد. وفي سنة ١٩١١م، أي في بداية الثورة الدستورية، كان سكان البلاد عامة حوالي عشرة ملايين نسمة يعيش ٢٠٪ منهم في مدن يزيد عدد السكان في كل واحدة منها عن خمسة آلاف نسمة. وضمت طهران ٢٠٠ ألف نسمة من هؤلاء، أي ٢٪ من مجمل السكان في إيران؛ بيد أن النمو السكاني في طهران كان سريعاً إلى درجة أن سكّانها سرعان ما تجاوزوا المليون نسمة، ووصلوا قبل الثورة إلى حدود خمسة ملايين نسمة، ونجمت هذه الزيادة المتسارعة في سكان المدن غالباً عن السياسات الاستعمارية المغلوطة للنظام البهلوي؛ حيث أفضت إلى سحق الأرياف وهجرة القرويين إلى المدن الكبرى وخصوصاً طهران. حتى أن سكّان المدن الإيرانية بلغوا سنة ١٩٧٩م قرابة عشرين مليون نسمة أي ما يزيد عن سكان القرى.

كان الواقع الحياتي للقرويين سيئاً جداً قياساً إلى المدن، ويمكن ملاحظة تناقض هائل بين الجانبين. عاش القرويون الإيرانيون في أرياف بيوتها مبنية غالباً من الطين والتبن. وتشير إحصاءات سنة ١٩٧٦م إلى وجود نحو ٦٥ ألف قرية في إيران منها ١٨ قرية فقط يسكنها أكثر من ٢٥٠ نسمة، ما يدل على شتات فظيع بين سكان القرى الإيرانية.

وقد فرض التخلف والحرمان والشتات الذي عاناه القرويون الإيرانيون عليهم بيئة حياتية طافحة بالألم والشدائد والمحن. وكانت النسبة العالية للأمية والوفيات بين القرويين النتيجة الطبيعية لهذا الواقع. في سنة ١٩٧٤م كان ٣٩٪ فقط من أبناء القرويين

البالغين سنّ التعليم خاضعين لتغطية التعليم الحكومي، بينما وصلت هذه النسبة لأبناء المدن إلى ٩٠٪. من جهة أخرى، بقي القرويون سنوات طويلة خاضعين لضغوط واستغلال الإقطاعيين والحكومات المستبدة، ولم تكن حصيلة قرون من الإكراه والتعسف الذي مارسه ضدهم مأمورو الحكومات سوى عدم الثقة والكرهية المصحوبة بالخوف من الحكومات ومأموريها؛ ذلك أن مأموري الحكومة لم يكونوا ليقصدوا القرى إلا لاستلام الرشاوى واستغلال أهاليها وليس لتوفير الأمن لهم ومساعدتهم.

وكانت إيران حتى أوائل عقد الستينات مكتفية ذاتياً من حيث الأغذية، بل كان بوسعها تلافي نقص العملة الصعبة بتصدير القطن والفاكهة والمكسّرات. ولكن سرعان ما أدّى مشروع الإصلاح الزراعي للشاه - المخطط له من قبل حكومة كينيدي - إلى جعل إيران تابعة للخارج في تأمين غذائها. في سنة ١٩٤٧م عكف عدد من المستشارين الأميركيين بإشراف موريسون نادسن على دراسة إمكانيات التنمية والتقدّم الكامنة في إيران، واقترحوا أن تركز البلاد أنشطتها الرئيسية على تحسين النظام الزراعي، ومع ذلك عمل الشاه سنة ١٩٦٢م وتطبيقاً للسياسات الاستعمارية الإمبريالية الأميركية على تدمير الزراعة في إيران، وإطلاق الصناعات التجميعية التابعة للأجانب على أنقاضها. في سنة ١٩٧٢م وحينما كانت عائدات إيران في تصاعد سريع بسبب ارتفاع أسعار النفط، لم يكن نصيب الاستثمار في قطاع الزراعة سوى ٨٪ من الدخل القومي.

تبعاً للإصلاح الزراعي الذي اعتمده الشاه، وتدمير الزراعة، وتنمية الحياة في المدن، تدفق القرويون على المدن على أمل العمل فيها، لكنهم أوجدوا هناك طبقة العمال ذوي الدخل اليومي. هاجر معظم هؤلاء إلى المدن عزاباً تاركين عوائلهم في الأرياف، وواجهوا فجأة ثقافة المدينة التغريبية الأجنبية، وكانوا مضطرين من أجل كسب قوتهم إلى العمل في البناء وتشديد القصور الفاخرة الباهضة الثمن.

ورغم أن مستوى دخل هؤلاء كان جيداً حسب الظاهر، إلا أنه لم يكن ليسدّ احتياجاتهم الحياتية. بسبب التضخم الفاحش، في ربيع عام ١٩٧٦م ومع انخفاض عائدات النفط انحسرت مشاريع البناء في المدن، فانضم العمال المهاجرون إلى جموع العاطلين عن العمل؛ إذ كان الواقع الزراعي المخيب يبّد أي أمل لهم بالعودة إلى القرية.

وفي ضوء الجذور الدينية لأكثرية هؤلاء العمال الذين كانوا شباباً على الأغلب، فقد انخرطوا في الخلايا الرئيسية للكفاح الجماهيري مع بدء الحركة السياسيّة الثوريّة التي شهدتها المدن، وشكّلوا حلقة وصل الكفاح السياسي بين المدينة والقرية.

وكانت عوامل السخط الاجتماعي التي مهدت للثورة متعددة. فعدم الاكتراث للقيم الدينية، وتجاهل مطالب الزعماء الدينيين، والحرية والتحلل غير المنضبط، وإشاعة المفساد والفاحشة، وعدم مراعاة العفاف العام، وتولي البهائيين والصهاينة المواقع والمناصب الحكوميّة الحسّاسة، وسيطرتهم على اقتصاد البلد، واستبدال التقويم الإسلامي والعودة إلى قيم وتقاليدهما قبل الإسلام والدعاية لها، أدت كلها إلى جرح المشاعر الدينية لدى أبناء الشعب الإيراني.

يضاف إلى ذلك تواجد أعداد كبيرة من الأجانب ولا سيما الأميركيين، وارتباك الخدمات الاجتماعيّة، وتفاقم البطالة لدى مختلف شرائح المجتمع المتوسطة والضعيفة، واتساع البون بين الطبقة المترفة وسائر الطبقات.

وقد أدت العوامل الأخرى والانفصال المضطرد للشعب عن النظام السياسي الحاكم، مضافاً إلى عجز السلطة عن تأمين الحد الأدنى من المطالب والحاجات الاجتماعيّة، في ضوء الخصائص التي ذكرناها، أدى ذلك كله إلى تمهيد الأرضية لتحوّل جذري في النظام السياسي - الاجتماعي في إيران، وقلما كان هناك من يمكنه - بالنظر للواقع الذي ساد المجتمع الإيراني - تصوّر بقاء ذلك الوضع واستمراره.

خاض الشعب الإيراني طوال مائة عام كفاحاً متواصلًا ضد النظام السياسي الحاكم واكتسب تجارب كافية في هذا المضمار، إلّا أنه واجه هزائم مريعة على الصعيد العملي. ثورة الدستور التي نشبت بهدف تقييد صلاحيات الملوك الإيرانيين وثورة التبّاك، وحركة تأمين النفط التي هدفت إلى قطع يد الأجانب عن خيرات البلد أفضت في النهاية إلى انقلاب ١٩٥٣ م الإنجليزي - الأمريكي، وتكريس النظام الشاهنشاهي المستبد ومضاعفة نفوذ الأميركيين في تقرير مصير الشعب. وقد أثبتت هذه التجارب التاريخية أنه ما لم تقم نهضة جذرية بهدف الاستئصال التام لجذور الفساد السياسي وإقامة نظام جديد على أساس المثل والقيم الوجدانية للشعب الإيراني، فإن بقايا النظام المهترئ ستعود إلى

الحياة ثانية، وتقضي على كل مكتسيات النهضات الجماهيرية.

وهكذا، لم تدعّ الضغوط الداخلية والخارجية الرامية إلى فرض نوع من المصالحة شكاً لدى زعماء النهضة في ضرورة العمل بكل جدٍ لبلوغ الأهداف القصوى المتمثلة بإقامة حكومة إسلامية.

ومن القضايا المهمة التي استرعت انتباه معظم دارسي الثورة الإسلامية الإيرانية ومحلّليها، وأدهشت المراقبين الأجانب هي: كيف ثار كل الناس تقريباً في وقت واحد وبشكل متناسق ومنظم وعلى حين غرة ليخلقوا هذه الثورة، وتناغمت أصواتهم لتطالب بتحول جذري يتمثل في سقوط نظام الشاه وإقامة حكومة دينية مكانه؟

باستثناء عدد قليل من الأفراد كانوا على صلة قريبة بنظام الشاه وارتبطت مصالحهم وبقاؤهم باستمراره، ثارت جميع شرائح المجتمع وطبقاته (من فلاحين، وعمال، ومهنيين، وموظفي الدولة، والطلبة الجامعيين وطلاب المدارس في المدن والقرى) في كل أنحاء البلاد، ووحد الجميع أصواتهم من دون حاجة إلى ائتلاف أو تفاهم على مطالب الشرائح المتفاوتة، ليهتفوا ضد النظام الحاكم بشعارات واحدة.

ويمكن رصد التبلور الخارجي لهذه الوحدة والتلاحم في مظاهرات سنة ١٩٧٨ في أيام عيد الفطر وتاسوعاء وعاشوراء في طهران. ثار أهالي طهران - المدينة التي فقدت صبغتها الدينية نتيجة خطوات الشاه ومشاريعه، وأضحت أشبه بالمدن الغربية منها بمدن البلدان الإسلامية - فجأة، وألّفوا طموحاتهم وأهدافهم في الدين ورجاله، فهتف الجميع حتى أولئك الذين لم يكونوا متدينين بنحو حقيقي راسخ بشعارات "الله أكبر" ووجدوا في الدين هويتهم الدفينة. في يوم عيد الفطر، كانت طهران على أعتاب حركة غمرت البلاد برمتها، فاستعادت المدينة هويتها في غمرة أجواء عرفانية ونبذت القيم الغربية كما يُنبذ السراب.

لو استثنينا الأطفال والمقعدين والشيخ وبعض النساء اللواتي بقين في البيوت، يمكن القول: إن جميع أهالي طهران خرجوا إلى الشوارع في تظاهرات يوم عاشوراء وردّدوا هتافات "الموت للشاه".

وفيما عدا الذين ربطتهم بنظام الشاه علاقات قريبة جداً، وكانوا ممن اعتمدت حياتهم عليه بنحو تام، انخرط حتى الذين واكبوا هذا النظام فترات طويلة، وكانوا إلى وقت قريب من أنصار الملكية الدستورية، انخرطوا في ترديد شعارات "الموت للشاه".

تعبّر التحركات الثورية لعامة الشعب أساساً عن إرادة جماعية مطلقة، وهذه حالة نادرة ما تحصل في تاريخ الشعوب. الإرادة الجماعية (أو الجمعية) أسطورة سياسية يحاول علماء القانون والفلاسفة بمساعدتها دراسة التنظيمات وتحليلها ورصد كيفية تشكيلها. ولهذه الإرادة الجماعية بُعد نظري قلماً يكون ملموساً وواضحاً، وهي على حدّ تعبير ميشال فوكو كآله أو الروح قد لا يمكن مشاهدتها على الإطلاق. لكن مثل هذه الإرادة الجماعية شوهدت في طهران وفي كل إيران، وبقيت حالة مشهودة مطلقاً^(١) واضحة ثابتة، فظهرت وحدة مفاجئة في تاريخ الشعب الإيراني قامت على أساس مشاعر دينية قوية. وقد تكونت هذه المشاعر في ما يتصل بقضايا عانى منها الشعب طوال سنوات متعادية: هيمنة الأجانب ونفوذهم، نهب المصادر والأرصدة الوطنية، السياسة الخارجية التابعة والنفوذ العلني لأميركا في كل شيء، كل هذه كانت مظاهر لم يرنُ الشعب إلى إنهاؤها فحسب، بل طالب بإقصاء كافة القيم السائدة التي رسمت مصيره السياسي منذ سنوات وقرون، وجرت عليه التعاسة والذلة. ولم يكن إيجاد مثل هذه الإرادة الجماعية والاتحاد بين الجماهير نتيجة الاتحاد بين الفئات السياسية المختلفة، ولا كان بفعل التحالف بين الطبقات الاجتماعية وتنازل كل واحدة منها عن بعض مطالبها أو تعديلها.

كان هناك عاملان يحدّدان شدة الثورة في إيران وعمقها: الأول الإرادة الجماعية للجماهير والتي شكّلت سياسياً ولم يكن أحد (حتى الأعداء والشاه) يشك فيها. والثاني إرادة الجماهير للتغيير الجذري في النظام السياسي الاجتماعي والقيم السائدة في المجتمع.

يكتب أنطوني بارسونز سفير بريطانيا لدى إيران في مذكراته التي حملت عنوان (الفرور والسقوط):

في أحد اللقاءات العديدة التي كانت لي مع الشاه على مدى الأشهر الأخيرة من حكمه، سألتني بلهجة شاكية حزينة: «لماذا اتفق الجماهير ضدي بعد كل الخدمات التي

(١) كلو برير، بيار بلانشيه، إيران ثورة باسم الله، ترجمة: قاسم صغوي، ص ٢٥٥.

قدّمته لهم؟ وأجبتة: أعتقد أن هناك أسباباً كثيرة. التدفق الهائل للناس على المدن أدى إلى انبثاق شرائح عمالية غير مستقرة وغير راضية. الكثيرون منهم يعملون في البناء. يشيّدون البيوت للأثرياء نهاراً، ويعودون مساءً إلى أكوأخهم أو حتى «الجحور» المصنوعة من النايلون...»^(١).

لكن بارسونز تجاهل أن السبب الرئيس لثورة الجماهير هو جهود الشاه لنسف القيم الاجتماعية السائدة والناعبة من دين المجتمع وتقاليد وأعرافه، الأمر الذي أدّى إلى جرح المشاعر الدينية للأمة الإسلامية الإيرانية، ولم يترك لها طاقة للصبر على سائر الصعوبات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

لذلك، فإنّ الشيء الوحيد الذي لم يرفعه الناس في شعاراتهم هو المطالب المادية والاقتصاديّة. تحرّكوا من المساجد تحت راية الدين وشعاراته وبقيادة علماء الدين وانتصروا.

كان للمساجد منذ القدم دور حساس ومهم في كفاح الشعوب المسلمة - والإيرانيين خصوصاً - ضد أنظمة الحكم الظالمة ونفوذ الأجانب. المساجد وهي مراكز عبادية دائمة للناس يجتمعون فيها يومياً لأداء فرائضهم الدينية في الظروف العادية، مثّلت مواطن للاجتماع والتشاور وتبادل وجهات النظر والمعلومات، والاعتكاف، واتخاذ القرارات الاجتماعيّة، وممارسة الأنشطة والكفاح الاجتماعي. والواقع أن المسجد كان حلقة الوصل بين السياسة والعبادة حسب التقليد الموروث عن صدر الإسلام.

حتى حركة القوات الإسلامية إلى سوح المعركة كانت تنطلق من المساجد. وفي عهد الثورة استعادت المساجد الإيرانية دورها بنحو طبيعي وعلى أساس السابقة التاريخية وتحوّلت إلى مراكز للنضال ضد النظام. فالهجوم على مسجد "كوهرشاد" في زمن رضا شاه وتقتيل الناس فيه، وقصف مرقد الإمام الرضا عليه السلام بالمدفعية من قبل الروس، وإحراق المسجد الجامع في كرمان وقتل الناس هناك، كلها دلائل على أهمية المسجد في هذه الحركة الجهادية واستخدامها كخنادق للكفاح، ومؤشّر على عناد السلطة السياسيّة ومخاصمتها لهذه الأماكن المقدّسة.

(١) أنطوني بارسونز، الغرور والسقوط، ترجمة: باشا شريف، ص ١٢٥.

والأهم هو دور رجال الدين في قيادة وتنظيم التحركات الثورية، وهو ما ينبغي مناقشته بتفصيل أكبر. فإنّ لرجال الدين في إيران وخصوصاً رجال الدين الشيعة سمات خاصة لها تأثير كبير جداً في تفجير الدور الجماهيري الثوري، ومن هذه السمات:

أ- الانتماء الاجتماعي: ينحدر معظم رجال الدين من الطبقات الفقيرة والمحرومة في المجتمع، وكثير منهم ذوو أصول قروية، وعلى معرفة قريبة جداً بمعاناة المجتمع وآلامه، بينما تشكّل شرائح المتعلمين والمستنيرين الإيرانيين الذين قادوا النضال الوطني في كثير من التحركات السياسية - الاجتماعية طبقة ممتازة لها ثقافتها الخاصة، وتتميّز بفاصل تُبعدها عن عامة الناس، بل تفتقر حتى لأواصر معنوية معهم. ورجال الدين على العكس من ذلك يعدّون أبناء المجتمع الملصقين به والناشئين بين ظهرانيه والعارفين بأوجاعه وآلامه ومعاناته، وغير منقطعين عنه ثقافياً ومعنوياً.

ب- الاستقلال الاقتصادي: خلافاً لرجال الدين السنة الذين يُعتبرون أشبه بموظفين لدى الدولة، ويعتمدون في تأمين معاشهم على الرواتب التي يتقاضونها من الدولة، يعيش رجال الدين الشيعة حالة استقلال مالي تام عن النظام السياسي، ويعتمدون في تأمين معاشهم على المساعدات التي يقدمها لهم الناس المتديّون على شكل حقوق شرعية.

ساعد الاستقلال المالي عن النظام السياسي، وتأمين المعيشة بمساعدة الناس، رجال الدين بشكل طبيعي على متابعة أنشطتهم السياسية والدينية وفقاً لحاجات عامة الشعب بعيداً عن أية هموم مادية. وهنا لا بدّ من ذكر نقطتين:

الأولى: هي أن رجال الدين حاولوا دوماً أن يعيشوا حياة بسيطة جداً وبعيدة عن الترف والبهارج، وهذا ما يوفر لهم الاستغناء والحرية.

والثانية: هي أن تأمين معيشتهم لا يعتمد على الطبقات المرفهة والثرية في المجتمع، بل غالباً ما تقدّم الطبقات الفقيرة والمتوسطة الحقوق الشرعية من خمس، وزكاة، ونذور، إلخ لهم انطلاقاً من معتقداتها الدينية، فتؤمّن بذلك المستلزمات المعيشية البسيطة لرجال الدين.

ج - التواصل والارتباط: بقي باب الاجتهاد مفتوحاً في المذهب الشيعي، الأمر الذي

لم يؤدّ إلى استمرار تطور وازدهار الفقه الشيعي فحسب، بل أضفت حالة الاجتهاد والتقليد أهمية وضرورة مميزة على المذهب الشيعي؛ لذلك على المسلم الشيعي إما أن يكون مجتهداً ومطلعاً على كافة المسائل الفقهية، أو أن يقلد المجتهدين والفقهاء الجامعين للشرائط والمعروفين باسم "مراجع التقليد" ممن أصدروا رسائل علمية.

وبسبب عدم إمكانية ارتباط جميع الناس في كل مكان بالمرجعية العليا، من الطبيعي أن يمارس رجال الدين دور الجسر الرابط بين المراجع والناس والوسيلة المعبّرة عن آراء المراجع وفتاواهم من دون أن تحكمهم تراتبية معيّنة في المواقع. فرجال الدين هم الذين يعرضون آراء المراجع وفتاواهم على الناس في المساجد وعلى المنابر، وينقلون في المقابل أسئلة الناس ومشكلاتهم إلى المراجع ورجال الدين الكبار.

في ضوء ما مرّ، استطاع رجال الدين الشيعة عبر كسبهم قوة خاصة، ممارسة دور حسّاس ومهم في الأحداث والتحركات السياسية - الاجتماعية في القرن الأخير؛ لذلك انتصر رجال الدين الشيعة في إيران على السلطة السياسية الحاكمة حيثما ومتى ما اصطدموا بها. فقوة رجال الدين في الحقيقة لا تقبل المقارنة بقوة القادة السياسيين غير الدينيين.

في إيران القرن الأخير، توصّل القادة الوطنيون الذين كانوا ليبراليين ومستغربين في الغالب إلى نتيجة، فحواها أن التواصل مع شرائح الشعب العامة وتحريكها أمر متعذّر من دون دعم رجال الدين؛ لذلك أقاموا معهم علاقات تقاهم تكتيكية؛ ليعمل رجال الدين بنحو فاعل على تحريض شرائح الشعب من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

"ثورة الدستور"، و "حركة تأميم النفط" محطات تولى فيها رجال الدين دور قيادة الجماهير، وانتفع القادة غير الدينيين منها. من جهة أخرى، كان رجال الدين أكبر خطراً على الأنظمة السياسية من كل المعارضين الآخرين؛ لأنهم قلّما كانوا من أهل المداينة والخضوع، وهم غير عارفين بالألعاب السياسية، بل ولم يخطوا أساساً بتربية سياسية بالمعنى الميكافيلي للكلمة، وحتى حينما يدخلون ساحة العمل السياسي، فإنما يفعلون ذلك لمجرّد شعورهم بالخطر على الشعب والدين.

يكتب روبرت غراهام حول دور رجال الدين والمسجد في نضال الشعب الإيراني:

«الواقع أن رجال الدين الشيعة في إيران عاشوا بين الناس وكانت لهم بهم صلاتٌ أقرب بكثير. وبالتالي، فقد كانوا على معرفة أوسع بمشاعر الجماهير. فالمسجد جزء لا يتجزأ من حياة عامة الناس، والسوق هو محطة حياتهم العادية. حينما يعارض رجال الدين سياسات الحكومة تكتسب آراؤهم شرعية عالية تشد إليها اهتمام الجماهير حتى في أقسى ظروف الاستبداد. من جهة أخرى، وفّرت لهم شبكتهم العلائقية ونظام المسجد إمكانيات الارتباط بكافة شرائح الشعب وطبقاته»^(١).

وليس في منظومة رجال الدين الإيرانيين سلسلة مراتب رسمية، ولا تسودهم علاقات الرئيس والمروؤوس بنحو جاف ومتصلّب كما هو الحال في النظم السياسيّة المركزية كالأحزاب، إنما هناك مجرّد أواصر قلبية ومعنوية تربط الفئات الاجتماعيّة برجال الدين وبالمراجع الكبار تالياً، وتوفر الفرصة لتطبيق آراء وأوامر القادة الدينيين والعمل بها حسب التنسيق اللازم. ولا يتدخل رجال الدين في كل صغيرة أو كبيرة، إنما تكتسب توصياتهم في الغالب طابعاً إرشادياً أو تذكيرياً يتعلق بتطبيق التكاليف الشرعية والإلهية، ويبقى تشخيص المصايق على عاتق الأفراد والفئات الاجتماعيّة نفسها. هذا النوع من التعامل يحول دون انبثاق تراتبية "الرئيس والمروؤوس" المتصلّبة، ويفضي إلى إشراك الفئات الاجتماعيّة وحضها على الإبداع، والمبادرة في طرائق كفاحها ومواجهتها للسلطة السياسيّة بكفاءة أعلى.

ولا معنى للطاعة العمياء في هذا النظام، ولا معنى لاستقطاب الأعضاء، ولا يتطلب الانضمام للجماعات الناشطة شروطاً ومميزات خاصة. فمجرّد تبني الأهداف والإطار العام للكفاح يكفي للمشاركة في التحركات السياسيّة - الدينية الجماهيرية، ورجال الدين يشكّلون شبكة اتصال دائمة بقيادة النضال؛ ومن بين رجال الدين هؤلاء يظهر القادة الدينيون - السياسيون الكبار كقائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني (ره).

وتنتهي بنا دراسة ومقارنة دور الجماهير بوصفهم أحد أهم الأركان الثلاثة لانتصار الثورة، إلى النتائج التالية:

لو اعتبرنا سنة ١٧٨٩م سنة انتصار الثورة الفرنسيّة الكبرى، ودرسنا مسار التحولات

(١) Robert Graham, Opcit, p 218.

في فرنسا حتى ذلك العام، سنلاحظ أن جماهير الشعب لم يكن لها جميعاً ومن كل الطبقات (النبلاء ورجال الدين والعوام) دور حاسم وأكيد في سقوط نظام البوربون، إنما وصل النظام إلى طريق مسدود بسبب اليأس والإحباط خصوصاً من الناحية المالية، ولم يعد قادراً على مواصلة الطريق بدون مساعدة الفئات الاجتماعية؛ لذلك اضطر لتسليم نفسه للبرلمان المكوّن من النبلاء الذين رفضوا مساعدته ولم يبدو استعداداً لدفع قروض تثبت شيئاً من الحياة في جسده المريض المحتضر ولولفترة وجيزة، الأمر الذي اضطره للّجوء إلى مجلس الطبقات الثلاث.

وحتى لو اعتبرنا المعارضة والمقاومة التي ظهرت على شكل عدم تعاون مع الحكومة عاملاً مؤثراً في إسقاطها، فإنّ هذه الخطوات المعارضة ظلت مقصورةً على طبقة النبلاء الذين عارضوا برلمانياً بعض خطوات البلاط، وامتنعوا عن التعاون في مجال شرعنة أحكام الملك.

وقد كان أولئك ممثلي فئة لا تشكّل أكثر من واحد بالمائة من سكّان البلاد، أمّا رجال الدين، وحتى البرجوازيون فلم يكن لهم دور في هذه المعارضات، وخلافاً للمشهور لا يصح اعتبار ثورة ١٧٨٩ م الفرنسية ثورة الطبقة البرجوازية التي تمثل جزءاً من الطبقة الثالثة، إنما يتاح كحد أقصى موافقة روبسيير في قوله: إنها ثورة النبلاء من أجل كسب سهم أوفر من السلطة والمشاركة في البلاط.

والواقع أن البرجوازيين بدأوا تحركهم بعد استسلام البلاط وأطلقوا تحولات ما بعد الانتصار؛ أي أنهم لم يكن لهم دور في سقوط نظام البوربون وانتصار الثورة، إنما وقع عليهم العبء الأكبر في التطورات التي أعقبت الانتصار. لم يقتل حتى شخص واحد في سقوط نظام البوربون أثناء الثورة الفرنسية. أما في روسيا التي تميّز بفارق كبير عن فرنسا من حيث المشاركة الجماهيرية، فقد بدأت حركة الكفاح ضد النظام في المدن وبين المثقفين في المدينة على شكل أحزاب وفئات سياسية منذ مطلع القرن العشرين، وأدّت في ختام تكاملها عام ١٩٠٥ إلى تدوين الدستور وافتتاح مجلس الدوما. لكن جميع هذه الفئات المعارضة تعرّضت للقمع والملاحقة أو مُنيت بنوبة من عدم المبالاة والسكون. وتكرّست هذه الحالة أكثر مع نشوب الحرب العالمية الأولى والشعور العام بمسؤولية مواجهة العدو الخارجي؛ حيث أحجمت قوى المعارضة عن أي نشاط معارض. ومع ذلك

أدى الاهتراء الشديد في الحكومة، وضعف القوات المسلحة نتيجة الهزائم المتلاحقة في الحرب والأزمات الاقتصادية... إلخ، إلى ضعفة نظام رومانوف إلى درجة سقطت معها الحكومة عند أول بادرة معارضة من قبل عمال بتروغراد، وعدم طاعة جنود تلك المدينة في قمع العمال، والتحاقهم بالمتظاهرين والثوار، إلى أن قدم نيقولاس الثاني ووليّ عهده استقالتهما في فبراير ١٩١٧م، وسقط نظام رومانوف الذي استمر في الحكم مدة ٣٠٠ سنة بهزة بسيطة، وبلغ عدد القتلى في تلك الفترة ١٤٠٠ قتيل من بين سكان روسيا البالغين ١٢٢ مليون نسمة. ولم يشارك في هذا السقوط سوى ٢ بالمائة من سكان البلاد، وفي مدينة بطرسبورغ تحديداً.

وانطلقت الحركة من قبل عمال المصانع وكانت مطالبهم اقتصادية بعيدة عن أية أفاق سياسية. في حين لو اعتبرنا سنة ١٩٦٢ م بداية للحركة الثورية في إيران حينما أوقد شرارتها الإمام الخميني، واستؤنفت عام ١٩٧٧م بعد سكون طويل نسبياً، لكان البت في الطبقة أو الشريحة التي بدأت الثورة قياساً بالثورتين الفرنسية والروسية، عملية صعبة جداً، بل متعذرة.

لم تتفجر الثورة الإسلامية من المصانع حتى يتاح اعتبارها ثورة عمالية، ولا من السوق كي يتسنى وصفها بأنها ثورة برجوازية، ولا من الجامعة والجامعيين ليتمكن نعتها بثورة المثقفين والمستنيرين، ولا من القرى وسكانها كي يجوز اعتبارها ثورة الفلاحين، ولم تقتصر على المدن حتى نعدّها "ثورة مدنية"، إنما اخترقت الثورة الإسلامية كل هذه الحدود والتصنيفات، وقامت على أساس حدود وتصنيفات جديدة شاملة أخضعت البلاط البهلوي وهو في ذروة مجده واقتداره. وكانت هذه الحدود الجديدة حدود العقيدة والدين والإيمان والإيثار في سبيل الإسلام، وقد انضوى في هذا التصنيف كل المؤمنين بالإسلام كمدرسة شاملة وكافية ولازمة لمعالجة معضلات الإنسانية، فثار الجميع مشكّلين بحراً من المؤمنين ابتلع هامشاً ضئيلاً من المنتمين إلى سائر المدارس الماركسية والليبرالية.

ب- القيادة

في الدراسة التحليلية المقارنة لدور القادة في الثورات الثلاث الكبرى في التاريخ، ينبغي اتخاذ معايير وأساليب خاصة ومناقشة الموضوع بأبعاده المختلفة؛ لكي تتضح

أهمية وتأثير هذا الركن من الثورة في تشكيل الثورة وانتصارها والتطورات التي تعقبها، وليس هذا فحسب، بل يمكن عبر المقارنة بين الثورات، تحديد مكانة كل قائد وسماته المميزة.

ذكرنا أثناء عرض الإطار النظري، أنه بالإمكان تقرير ثلاثة أدوار مميزة لقائد الثورة هي:

١- منظر الثورة الذي يقدم إيديولوجيتها فيرفض بذلك القيم السائدة ويعرض القيم والنظام المتكامل البديل، بل ويقترح أساليب إسقاط النظام القائم وبلوغ الغاية المنشودة.

٢- قائد الثورة الذي يتولى عملياً قيادة الكفاح والاشتباكات الميدانية مع النظام الحاكم، فتتبعه مختلف شرائح الشعب؛ ويضع الإستراتيجيات، والخطط، والتكتيكات اللازمة وينفذها، ولا يكلُّ من الكفاح إلى حين انهيار النظام الحاكم.

٣- مهندس الثورة ومعمار المجتمع ونظام الحكم بعد انتصارها. ويمارس قادة الثورات أدوارهم بعد سقوط النظام باتجاهين: الأول أنهم يُقصون منافسيهم من الساحة، والثاني: يحاولون توفير المجتمع والنظام الذي يطمحون إليه؛ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، ينبغي تحديد الموقع الطبقي والاجتماعي للقادة، بحيث يُعرفون بوصفهم ممثلي طبقات أو فئات اجتماعية معينة، ويسعون لتحديد مصالح طبقاتهم والعمل لتحقيقها.

وسوف نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الماضي الشخصي للقادة، وتشخيص جذورهم وأواصرهم بالطبقات والفئات الاجتماعية التي يدعون تمثيلها، وإذا لم تكن الجذور والأواصر معلومة بنحورسمي جلي، نحاول التّأشير إلى العلاقة بين أدائهم ومواقفهم الإيديولوجية وبين مصالح الطبقات الاجتماعية.

دور القادة كمهندسين للدولة يقودنا بالطبع إلى إيلاء أنشطتهم ومبادراتهم أهمية أكبر من سابقاتهم الاجتماعية.

معظم الباحثين في مجال الثورات، وخصوصاً بعد دراستهم الثورتين الفرنسيّة والروسيّة، توصّلوا إلى نتيجة فحواها أن "قادة الثورة هم في الحقيقة ليسوا صنّاع الثورة، فأقصى ما يفعلونه هو اختيار الأدوات للعملية الثوريّة، وتحديد تكتيكات الثورة وموعد تنفيذها، وربما تركوا تأثيراتهم بدرجات معينة على مسار الحركة الثوريّة، لكن أهداف هذه الحركة وإستراتيجيتها واتجاهها العام يبقى إلى حد كبير خارج سيطرتهم"^(١).

حسب هذه الفرضية، يرون مثلاً أن نبوغ لينين وماو، يكمن في مجرّد أنهم استطاعوا الربط والتنسيق بين الأهداف البعيدة المدى للثورة الشيوعية والمطالب الفورية والضرورية لشرائح المجتمع في المدن والقرى في روسيا والصين. وبذلك يتركّز دورهم على التأثير في القضايا التي تضمن وحدة الطبقات المختلفة، بيد أن تلك القضايا ليست من صناعة وصياغة هؤلاء القادة.

من ناحية ثانية، هناك صلة قريبة بين أهمية القيادة والخصائص الإيديولوجية للثورة، وهذا لا يؤدي إلى الحماس والهيّاج في الحركة الثوريّة فحسب، بل يفضي أيضاً إلى انسجام وتعزيز التنظيمات المشاركة في مشروع الثورة.

ويتجلى دور القائد وشخصيته أكثر حينما تكون العناصر الإيديولوجية للفئات الثوريّة مشتتة وغير منسجمة، أو ذات بنية تنظيمية ضعيفة. وهذا الدور والأهمية التي تحظى بها القيادة تتطور وتنمو داخل المشروع الثوري مع مرور الوقت.

يطالب قادة الثورة عادة بمزيد من المساواة والعدالة في العلاقات السياسيّة والاجتماعيّة، والاقتصاديّة داخل مجتمعاتهم. ولأجل أن يتبوّؤوا موقعهم المناسب لا بدّ من أن يتحلّوا بمواهب ونبوغ خاص، ليتمكنوا في الظروف المأزومة وفي غمرة التطورات السياسيّة الاجتماعيّة التي تعيشها النهضة الثوريّة من إحراز ثقة الجماعات الثوريّة وإقناعها بقدراتهم وصدقهم وضرورة إطاعة أوامرهم. في مثل هذه الحالة لن تكون طاعة القيادة عملية اعتباطية عمياء أو إجبارية، بل نتيجة اختيار طوعي للفئات الاجتماعيّة الثوريّة التي تجد مطالبها متبلورة في القيادة. وفي ما يلي نسلط الأضواء على دور القيادة ومدى تأثيرها في كل واحدة من الثورات الثلاث المنظورة:

T.H. Green, Opcit, p 25. (١)

١- فرنسا

سبق أن ذكرنا أن دور الجماهير والفئات الاجتماعية كان ضئيلاً جداً في إسقاط نظام البوربون في غمرة الثورة الفرنسية واقتصرت على طبقة النبلاء. وبالتالي، يمكن البحث عن أبرز قادة الثورة الفرنسية في أطوارها الأولى وقبل سقوط النظام بين النبلاء والأمراء، وأشهرهم دوق دورليان - ابن أخ الملك - ولافايت، وميرابو. ولكن بعد سقوط النظام سنة ١٧٨٩م، يمكن البحث عن قادة الثورة بين طبقات الشعب الثلاث ولا سيما الطبقة الثالثة. مع أن تحولات الثورة الفرنسية بعد انتصارها جاءت على يد فئات انبثقت من داخل المؤسسات الوطنية المنتخبة من قبل مجلس المؤسسين الوطني، والمجلس التشريعي، والتحالف، إلا أن هذه المؤسسات كانت تُدار غالباً من قبل أشخاص محترفين وإداريين من الطبقات الثلاث. من بين أعضاء مجلس المؤسسين الوطني المؤلف من الطبقات الثلاث، كان هناك ٤٣٪ من الموظفين وغالبيتهم من الولايات والمحافظات، و ٣٠٪ من النواب فقط من رجال القانون وأصحاب المهن الأخرى.

أضف إلى ذلك، أنه بموازاة دخول الثورة طورها الأشد راديكالية في ١٧٩٢ - ١٧٩٤م تولّى اليعاقبة المونتانياريون مهمة القيادة الوطنية، وكانوا خلافاً للمعتدلين الجيرونديين في التحالف، من أصحاب المهن والموظفين الإداريين قبل أن يكونوا من التجار، وكانوا في الغالب من المدن والمحافظات المتوسطة قبل أن يكونوا من العاصمة والمدن الثرية الكبرى أو الموانئ التجارية. وبالتالي، ينبغي التأكيد على أن أكثر قادة الثورة الفرنسية راديكالية ممن نزلوا عن أريكة السلطة وقمّعوا من قبل نابليون ورجاله العسكريين والإداريين، كانوا غالباً من اليعاقبة، ومن أصحاب المهن في النظام السابق، لا سيما ضباط الجيش والمدنيون في المستويات المتوسطة، وصغار الأمراء والنبلاء، الطبقات غير الممتازة في مجلس الطبقات الثلاث، كما كانوا من النخبة الهامشييين الذين لم يفلحوا في إحراز مواقع إدارية عن طريق الحكومة خلال فترة الثورة ونتيجة لها.

عموماً، كانت المكانة الاجتماعية لقادة الثورة البرجوازية الفرنسية، الذين نشدوا مزيداً من المساواة لطبقات المجتمع المتوسطة، أقرب إلى المكانة الاجتماعية لاتباعهم وأنصارهم. قادة الثورة الفرنسية كانوا يهاجمون فقط القدرات الاحتكارية للطبقة الممتازة. وبالنظر لطبيعتهم المعتدلة، ثمة شبه اجتماعي أكبر بين الثوريين البرجوازيين وقادتهم.

يستنتج كرين برينتون أن قادة الثورة الفرنسية، ومنهم مارا و بابوف، انحدروا من الطبقة المتوسطة وكانوا من القاعدة الاجتماعية التي دعمتهم. طبعاً كان ثمة استثناءات تمثلت في أبناء طبقة النبلاء الذين انضموا للثورة ومنهم دوق دورليان، وميرابو، ولافايت. إذن، كان قادة الثورة الفرنسية إما من النبلاء أو من الطبقة البرجوازية^(١). خصوصاً في الثورة الفرنسية، شكّل رجال الحقوق والقانون غالبية النواب في مجلس الطبقات الثلاث، ولا تدل هيمنتهم على الحركات الثورية الحديثة إلا على التواصل بين الطبقات الاجتماعية القديمة والأنظمة الحديثة؛ التواصل الواضح خصوصاً في ما يتصل بالثورات البرجوازية.

لم يكن في الثورة الفرنسية كادر قيادي معروف ومنسجم له خططه المحددة في قيادة الجماهير، إنما الأحداث والأزمات التي اعتورت فترة الثورة هي التي أثارت الجماهير للعمل على إسقاط النظام، وكان القادة في الحقيقة تابعين للأحداث والجماهير ومستسلمين لهم في كثير من الأحيان، ويظهر كل واحد منهم خلال فترة معينة حسب ما تقتضيه أمواج الثورة وتياراتها ودرجات شدة هذه الأمواج أو ضعفها، فيتخذ أساليب معتدلة أو متطرفة ويركب الأمواج؛ لكن حيث إن أياً من قادة الثورة الفرنسية لم يكن له قاعدة جماهيرية واسعة، لذلك لم يبقوا في السلطة مدة طويلة، واستمرت حرب السلطة بينهم سنوات مديدة أدت إلى خيبة الجماهير وإحباطها.

وكانت طبقة قادة الثورة الفرنسية واسعة، تراوحت بين ابن أخ الملك دوق دورليان وبين هس أوتوال الثوري الذي يدعى تاليران، والخطيب المعروف روبسبير، ولافايت.

خلافًا للتصور السائد، لم يكن معظم القادة وحتى أكثرهم تطرفاً مثل روبسبير، ودانتون، ومارا مقتنعين بإسقاط النظام الملكي حتى عام ١٧٩١م، بل كانوا يعارضون تأسيس الحكم الجمهوري. وكانوا ينشدون نظاماً يحفظ التقاليد والموروثات ومنها النظام الملكي، ويوفر حكماً دستورياً يشبه ما كان موجوداً في بريطانيا. وتحالف الملك واتفاقه مع الحكومة النمساوية وفراره هو الذي أدى إلى تأسيس النظام الجمهوري.

تاريخياً، لم يكن الثوريون البرجوازيون غالباً ليهاجموا الحكم الملكي والمؤسسات

(١) كرين برينتون، تضييع أربع فترات، ص ١١٢.

الأرستقراطية، إنما كانوا يهاجمون امتيازاتها الخاصة. ولم يكونوا ليهددوا الطبقات الراقية بعود رقي الطبقات الدنيا، إنما أرادوا توسيع الطبقة الاجتماعية الحاكمة بإضافة الطبقة المتوسطة إليها.

وإنّ بعض القادة البرجوازيين الثوريين الأصليين في مجلس الطبقات الثلاث كانوا من النبلاء. وهذه حقيقة ينبغي أن لا تثير الدهشة؛ إذ في الطور الأول من الثورة، لم تكن قضية تغيير الطبقات والبنية الاجتماعية والملكيّات مطروحة، والاضطرابات والتمرد اللاحق فقط هو الذي عرّضها للخطر.

صيف ١٧٨٩م كان حصيلة ثورة مدينية أطلقت أمواجاً وطنية هائلة على شكل ثورات سياسية في المدن والأفضية في كل أنحاء فرنسا، تضمنت الاحتفال بسقوط سجن الباستيل في باريس. طبعاً، في إطار الأزمات الاقتصادية والسياسية في ١٧٨٨ - ١٧٨٩ تدفق العمال، وأصحاب الدكاكين، والمسافرون، وأصحاب الحرف والمهن المختلفة إلى المدن يبحثون عن السلاح والغلال ويطالبون بالحرية والخبز.

وقام قادة الثورة الليبراليون الواعون الأذكياء وأنصار المجلس الوطني بتأسيس حكومات محلية جديدة، وعزلوا المسؤولين المعيّنين من قبل الملك، واستقطبوا عملياً عدداً أكبر من الناس إلى صفوف الثوار.

طبعاً، أثبتت ثورة المدينة أن هذه مجرد بداية الحركة الثورية في فرنسا، وهي سوف تتكرّس قريباً وتتحوّل من حركة إصلاحية دستورية مناهضة للاستبداد إلى تغيير سياسي اجتماعي جذري. وهكذا يلاحظ عدم وجود شخصية قيادية بارزة في الثورة الفرنسية استطاعت النهوض بالدور القيادي الثلاثي الأبعاد، على مدى فترة الأزمات الثورية (قبل انتصار الثورة وبعدها) وبنحو كامل ومتواصل، والتمتع بشعبية وشرعية واسعة لدى شرائح الشعب، إنما كان لكل واحد من قادة الثورة المعروفين فحسب ظروفه وإمكاناته ومؤهلاته، دور محدود خلال فترة زمنية معينة. وعلى العموم، لم ينهض قادة الثورة الفرنسية سواء في العهد الملكي أو بعد ذلك بدور قيادة دفة الثورة، إنما أمواج الأحداث هي التي كانت تقرّر لهم، وكما قال كرين برينتون: "ربما استطاع قادة الثورة الفرنسية التأثير في مسيرة الأحداث بدرجات قليلة".

حيث إن قادة الثورة الفرنسية مارسوا أكبر أدوارهم بعد انتصارها، وسوف نعالج أدوارهم عند دراستنا لمسار التطورات بعد انتصار الثورة.

٢- روسيا

كان سقوط النظام القيصري في فبراير ١٩١٧ م ثمرة نهضة الجنود في معسكر بتروغراد وعمال المصانع في هذه المدينة، ولم يكن لهذه النهضة قادة معروفون، وتعترف كافة الجماعات اليسارية واليمينية أنهم كانوا عديمي الدور في إضرابات وتظاهرات فبراير التي أفضت إلى تداعي نظام نيقولاي الثاني. وكانت حركة فبراير أشبه بتمرد ضد النظام الحاكم منها بالثورة؛ لذلك لم يكن لها خطة ومشروع معين لنظام بديل، وفيما عدا الشعارات المعادية للنظام لم ترفع شعارات أخرى تعبر عن المطامح والأهداف المستقبلية.

يعترف تروتسكي أن ثورة فبراير لم يكن لها قيادة محددة، لكنه يخص لينين بنصيب الأسد باعتبار أن العمال والجنود المتخرجين على يديه هم الذين قادوا نهضة فبراير، في حين لا توجد في مطالباتهم ومحفزاتهم للإضراب أية بصمات للتعاليم الماركسية والاشتراكية، والطريف أن البلاشفة بقوا حتى اللحظة الأخيرة، وحتى بعد انطلاق الإضرابات والتظاهرات يمارضون خطوة العمال هذه، وكان ثمة جماعة بلشفية ناشطة تبث دعايات شديدة ضد الإضرابات بشكل عام^(١).

يعتقد وليام جيمبرلين، وكارمايكل وكثير من المتخصصين في الثورة الروسية أن سقوط نظام رومانوف الديكتاتوري في مارس ١٩١٧، كان نتيجة إحدى أكثر الثورات في التاريخ تلقائية وفتناً وافتقاراً للقيادة. مع أن معظم المراقبين العميقين في روسيا كانوا في بداية ١٩١٧ م يتوقعون سقوط النظام، ولكن حتى بين قادة الثورة لم يكن أحد ليظن أن الإضرابات والاشتباكات التي أثارها شح الخبز في الثامن من مارس بمدينة بتروغراد، ستؤدي إلى تمرد في المعسكرات، وإلى إسقاط الحكومة بعد أربعة أيام.

من الذي وجه ثورة فبراير؟ ومن الذي دعا العمال للتمرد والانفاض؟ ومن الذي حرّض الجنود على العصيان؟ أسئلة كانت مثار نقاش الأحزاب واختلافها بعد انتصار الثورة،

(١) جورج كارمايكل، تاريخ الثورة الروسية، ترجمة: أمير فكري رازي، ص ٤٦.

وتوصلوا أخيراً إلى نتيجة مفادها أن أحداً لم يَقْد هذه الثورة.

يكتب الجنرال دينكين القائد السابق للجيش الأبيض في كتاب "تاريخ التمرد في روسيا" حول يوم ٢٧ فبراير:

«لم يكن هناك قادة في ذلك اليوم الحساس والمصيري، إنما كان هناك عناصر تمارس نشاطات خطيرة من دون أن يكون لها أهداف، ومشاريع، وشعارات معروفة».

ويقول المؤرخ الشهير ميلوكوف:

«أعلن القادة الليبراليون قبل الثورة أن أية أفكار ثورية هي من نظريات الألمان (الذين كانت روسيا في حربٍ ضدهم) ، لكن الظروف كانت أعقد بكثير من أن ترفع الليبراليين إلى سدة الحكم بعد الثورة».

ويكتب استانكويچ الأستاذ الجامعي الذي أصبح لاحقاً مفوضاً سياسياً في القيادة العليا:

«تحركت الجماهير... ما الشعار الذي رفعه الجنود في انتفاضتهم؟ ومن الذي قادهم في بتروغراد حينما هجموا لإحراق محكمة الولاية؟

ليست فكرة سياسية، ولا شعاراً ثورياً، ولا مؤامرة، ولا تمرداً، بل انتفاضة إرادية، وتلقائية، ومفاجئة حطمت السلطة السياسية عن بكرة أبيها»^(١).

ما من جماعة، حتى البلاشفة، زعمت لنفسها زعامة ثورة فبراير؛ بل إن لينين تمادى إلى أكثر من هذا وادّعى أنها كانت ثمرة تغفل أفكار البرجوازية الصغيرة^(٢).

يقول تروتسكي بخصوص السؤال عمّن قاد ثورة فبراير:

«العمال الواعون الذين تحركوا كانوا قد تتلمذوا غالباً في حزب لينين. ولكن ينبغي هنا أن نضيف فوراً أن هذه القيادة كانت كافية لضمان انتصار التمرد، ولم تكن كافية ومناسبة

(١) A.E. Adams, Opcit, P 44- 62.

(٢) تاريخ روسيا السوفياتية، ج ١، ص ٤٤٩.

لنقل قيادة الثورة فوراً إلى رواد البروليتاريا»^(١).

والحقيقة الثابتة هي أن أيّاً من الأطراف السياسيّة لم يقد سقوط نظام رومانوف في فبراير ١٩١٧ م؛ حيث كان القادة السياسيّون المعارضون إما في بلدان بعيدة مثل سويسرا وكندا، أو في السجون والمَنافي بسيبيريا، ومعظم أتباعهم لم يكونوا في الساحة. وكان القادة الليبراليون في الدوما يبذلون قصارى جهدهم بضغوط من حلفاء روسيا كي يرجئوا الانهيار إلى ما بعد الحرب.

وكانت الثورة الروسيّة كالثورة الفرنسيّة تفترق لقيادة واضحة متشخّصة في طور انبثاقها قبل سقوط النظام، وجاء سقوط النظام عموماً نتيجة الضعف والإحباط الكبير في السلطة السياسيّة، فكان التمرد الأولي لعمال بتروغراد كافياً لإنهاء عمر نظام رومانوف المهترئ. هذا طبعاً لا يعني عدم وجود نشاطات سياسية للمعارضين أو شخصيات قيادية في روسيا، إنما نزلت التيارات السياسيّة المختلفة التي نشطت منذ فترات طويلة إلى الساحة مع سقوط النظام الملكي، وراحت تتنافس للاستحواذ على السلطة. وكان قادة التيارات المختلفة من الحزب الاشتراكي- الديمقراطي الروسي (البلاشفة والمناشفة)، والاشتراكيين الثوريين، والكادّات، ومن أبرزهم قادة البلاشفة: لينين، وتروتسكي، وستالين، وكامنوف، وقادة المناشفة: كرنسكي، وميلوكوف. لكن هؤلاء القادة كانوا يُعدّون هامشين بسبب جذورهم الاجتماعيّة؛ إذ غالباً ما كانوا ينتمون للطبقات الاجتماعيّة الممتازة ونزعوا للسياسات الراديكالية خلال فترة تعليمهم الإعدادي والجامعي.

توزّع البلاشفة الروس على كل الطبقات ومنها العمّال والفلاحون، لكن غالبية قادتهم الكبار والمتوسطين كانوا إما من عوائل راقية، أو عوائل هامشية تنتمي للطبقات الممتازة (كعوائل الطبقة المتوسطة المدينية). أضف إلى ذلك أن قادة الثورة كان فيهم كثير من أصحاب الدراسات المتوسطة والعليا في جامعات روسيا والخارج، فقد كان التعليم في روسيا القيصرية طريقاً تقليدياً لإحراز المواقع والوظائف الحكوميّة.

وقد تُوفّر قادة البلاشفة على كثير من خصوصيات القادة المناشفة المنافسين لهم، لكن اللافت هو أن القادة الشيوعيين الناجحين كانوا عائلياً وطبقياً قريبين بنحو تقليدي

(١) A.E. Adams, Opcit, P 68.

من الطبقات السياسيّة للنظام الملكي. إذن، كان البلاشفة في الغالب من المحافظات المركزية، بينما ينتمي المناشفة غالباً لمناطق الأقليات والشعوب غير الروسيّة.

وينبغي التشديد على حقيقة أن القادة الثوريين الذين دافعوا بحرارة عن مزيد من المساواة في العلاقات السياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة لم ينحدروا من الطبقة التي دافعوا عنها. يؤكّد ماركس، ولينين، وكاوتسكي وغيرهم من المدافعين عن ثورة البروليتاريا أن الطبقة العمالية إذا تركت لحالها وبما لها من إمكانيات، فإن رؤيتها السياسيّة لن تتجاوز أبداً إطار وجدان الاتحادات العمالية. والدة لينين كانت ابنة طبيب ووالده مدير مدرسة محلية أصحاب ثروة ويُسّر من العيش.

تشير بحوث ديفيد لين (David Lane) إلى أن قادة البلاشفة والمناشفة الكبار في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي كانوا من طبقات المجتمع الراقية^(١). ما عدا أنصار ستالين لم ينكر أحد الدور الرئيسي لثروتسكي في ثورة أكتوبر الروسيّة، فقد استطاع منذ البداية كمبلّغ ومحرض أن يستقطب جنود معسكر بتروغراد إلى صف البلاشفة. وقد كان هؤلاء بعد ذلك مدبّري انقلاب أكتوبر البلشفي سنة ١٩١٧، ومن ثم مدبّري الجيش الأحمر ومخططيّه الإستراتيجيين في الحرب الداخلية ضد الروس البيض.

وأما دور لينين وغيره من القادة البلاشفة فهو أنهم وظفوا حالة الفوضى التي أعقبت سقوط نظام رومانوف بدقة وجرأة ونبوغ، واستطاعوا وسط حيرة المراقبين الداخليين والأجانب وبفضل تنظيماتهم القوية، وبانتهاز فراغ السلطة، استطاعوا إقصاء الحكومة المؤقتة والمجالس البلدية، والاستحواذ على السلطة عبر مؤامرة انقلابية سنطالع تفاصيلها في الفصول الآتية.

٣- إيران

عند دراسة دور الجماهير والفئات الاجتماعيّة في الثورة الإسلامية الإيرانية لاحظنا أن لرجال الدين، ونظراً لخصائصهم المميزة، موقعاً ومكانة استثنائية وقوية ومستقلة عن النظام السياسيّ، لم يكن مثلها لرجال الدين في البلدان الأخرى ولا للقادة السياسيّين

(١) T.H. Greene, Opcit, p 18.

الإيرانيين من غير رجال الدين.

ومن الطبيعي والحال هذه أن ينتمي الشخص الذي بوسعه قيادة التحرك الجماهيري والتحلي بالشعبية والموقع المناسب، لطبقة رجال الدين. تجد الشرائح المتديّنة نفسها حتى في الظروف الطبيعية مضطرة لإطاعة رجال الدين ولا سيما مراجع التقليد من أجل أداء تكاليفها الشرعية، وهذه حقيقة تسهل عملية تشكيل السلطة الاجتماعية في إيران. بعبارة أخرى: السلطة الاجتماعية في إيران موجودة في طور الكمون، وضرورات الزمن هي التي تنقلها إلى حيّز الفعل والواقع.

إن لم نصادف في الثورتين الفرنسية والروسية شخصيات قيادية بارزة ساهمت في إسقاط النظام السياسي، فإننا في إطار الثورة الإسلامية نجد شخصية بارزة واحدة فقط من قبل ١٥ عاماً على انتصارها، وهي الشخصية التي اعترف الصديق والعدو بأنها مثّلت قيادة الثورة في إسقاط النظام الملكي بلا منازع، واحتفظت بهذه المنزلة إلى أن غادرت الحياة، واكتسب سائر قادة الثورة من رجال الدين أو غيرهم شعبيتهم ومكانتهم في ظل دعمها وتأييدها، وفي حال عدم اتباعهم لها وتمتعهم بتأييدها كانوا يبتعدون عن الساحة ومجرياتهما؛ لذلك لا نجد ضرورة لذكر إسهاماتهم في الثورة وعلى نحو مستقل عن قائدها الإمام الخميني، إنما نحاول تسليط الأضواء على الحياة السياسية للإمام الخميني خلال فترة قيادته للثورة بما أمكن من الاختصار.

ولا نمتزم هنا التحدث عمّا قام به قائد الثورة، إنما نروم استعراض شخصيته وخصائصه وصفاته. كل من عرف الإمام عن قرب لاحظ أنه إنسان مثالي يتمتع بكل الصفات والخصال الحسنة. وقد جعلت تركيبة من القدرات الروحية، والسياسية، والفكرية، والأخلاقية الطبيعية هذه الشخصية الاستثنائية في وضع يحوّلها ممارسة مثل هذا الدور الهائل في إيران المعاصرة. وكانت قدراته ولياقاته تتجاوز دون شك ما يتمتع به مرجع التقليد بكثير. كان النموذج المتكامل لمفهوم معرفة الذات والعودة إليها كمسلم حقيقي، وحتى المسلمون غير الإيرانيين وجدوا فيه نموذجاً قيماً للإنسان المسلم المتكامل. ورغم هذه السجايا ومع أنه كان شخصاً يستطيع دفع ملايين الإيرانيين إلى التظاهر في الشوارع خلال بضع دقائق، إلا أننا حين نطلع على حياته ومحل عمله وسكنه لا نجد سوى البساطة واجتناب البهارج. كان يجلس على الأرض خلف منضدة صغيرة هي

كل عدة عمله الموجودة في الغرفة.

حينما ندرس الإمام الخميني وشخصيته نشعر أنه في الحقيقة بلورة تقليدية لعلماء الدين الشيعة، ولم يكن هذا بسبب نفوذه واقتداره الخارق والكامل والشامل والواسع في الشؤون السياسية والاجتماعية فحسب، بل كان أيضاً بفعل شخصيته العلمية التقليدية الخالصة.

فضلاً عن موقعه الفقهي الممتاز، كان ضالماً ومتخصصاً حاداً في علوم الهيئة، والفلسفة، والحكمة، والعرفان. وقد درس هذه العلوم على يد أساتذة كآية الله الشيخ محمد علي شاه آبادي.

من حيث تهذيب النفس وبناء الذات جمع منذ بداية شبابه بين العلم والعمل، واهتم بتطبيق العلوم الإسلامية عملياً إلى جانب معرفتها النظرية، فحاز على منزلة مميزة خاصة في مضمار الفضائل الإنسانية والروحانية في أنظار الشخصيات العلمية والدينية الكبرى وبين عامة الناس في قم، واستطاع أن ينأى بنفسه عن الخصال والأساليب غير المتوازنة التي تعاني منها بعض الشخصيات الدينية.

ومن ناحية الانضباط الفردي، أخضع حياته لنظام خاص، فكان بذلك نموذجاً لا نظير له بين رجال الدين. فقد كانت أوقات استراحته، وعبادته، وقراءته، وتدريسه، ومشيه، وغير ذلك من شؤون مدرجة ضمن نظام معين؛ بحيث كان باقي أفراد أسرته ينظمون أعمالهم ومواعيدهم على أساس برنامج يومي.

ومن سماته الملفتة أن دوره القيادي السياسي في الثورة لا نظير له في التاريخ، وقد همّشت نجاحاته المميزة أبعاد شخصيته الأخرى كأستاذ ممتاز، وفيلسوف، وعارف.

وقد شاع بين المسلمين المعاصرين غالباً أن عقلية الفيلسوف والعارف بعيدة عن حقائق المجتمع وواقعه، فهو يرفض تولّي أي دور سياسي واجتماعي؛ بذريعة أن قضايا الدين لا تمتّ بصلة ملموسة إلى واقع المسلمين وقضايا العالم الإسلامي. وكانت حياة الإمام، على العكس من ذلك، دليلاً ساطعاً على ارتباط تلك القضايا ببعضها ومؤشراً على أن برامجهم لم تكن مجرد حركة سياسية وإستراتيجية، بل كانت في الوقت ذاته رؤية إلهية صائبة.

من الزاوية العرفانية، يمكن القول: إن خصال الإمام الأخلاقية والروحية هي التي جعلت منه إنساناً سامياً ذا خصائص مميزة يجب أن يتحلى بها المسلم المثالي. كان الإمام أحد الزعماء الدينيين الأفاضل، وقد عاش حياته بأبسط ما يمكن وببعيداً عن أي تشريفات أو ترف.

أصدر خلال عهد رضا خان كتاباً بعنوان "كشف الأسرار" انتقد فيه الدكتاتورية البهلوية، ووجه فيه النقد بكل شجاعة لنظام رضا خان، وهاجمه خصوصاً بسبب استسلامه للقوى الأجنبية. وكانت مواجهة الإمام للنظام راديكالية لا تعرف المداينة إطلاقاً.

في الفترة التي تولى فيها آية الله البروجرودي المرجعية العليا كان الإمام من المقرّبين إليه وأحد مستشاريه ورجاله، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن آراءه كانت هي المهيمنة والنافذة داخل دائرة رجال المرحوم البروجرودي. إلى ما قبل وفاة السيد البروجرودي لم يكن الإمام شخصيةً سياسية - دينية ذائعة الصيت. وحينما توفي البروجرودي والسيد الكاشاني في سنة ١٩٦٢ م، أفصح الشاه عن وجهه الحقيقي أكثر، وحاول انتهاز فراغ الزعامة الدينية لاتخاذ خطوات تتعارض والضوابط الشرعية والدينية.

في مثل هذا الظرف الحساس خاض الإمام غمار الساحة وعارض قانون اتحادات الولايات والمحافظات، شأنًا كفاحاً حقيقياً ضد النظام وموجهاً له هجمات مباشرة وانتقادات صريحة، فحطّم بذلك تقليد "التقية" وأصدر فتواه التاريخية القاضية بحرمة النقية ووجوب إعلان الحقائق "ولو بلغ ما بلغ"^(١).

منذ ذلك الحين أفصح الإمام عن شخصيته القيادية السياسية البارزة، وسار في طريقه الخاص المتسم بالحسم وعدم مصانعة العدو، وسرعان ما استقطب الرأي العام الذي كان متعطشاً لمثل هذه القيادة.

أثبت مسار الأحداث اللاحقة أن ظهور قيادة الإمام فتحت فصلاً جديداً في تاريخ إيران، بل تاريخ رجال الدين المجاهدين الشيعة، وعلى مستوى التحولات السياسية - الاجتماعية في إيران. لو عدنا إلى الوراثة قرناً من الزمان لشاهدنا بوضوح المسار التكاملي لحركة

(١) صحيفة النور، ج ١، ص ٤٥.

رجال الدين المجاهدين ذات الهدف الواحد والأساليب المتعددة التي أملتھا الظروف والأوضاع في كل فترة. كان هدفهم جميعاً تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وإقامة حكومة العدل الإلهي وتقصير أيدي الأجانب والمستعمرين. ركّز السيد جمال الدين أسد آبادي (الأفغاني) جهوده، للوصول إلى هذا الهدف، على نصيحة حكام البلدان الإسلامية وهدايتهم وتشجيعهم على التزام وحدة العالم الإسلامي، وسعى دون جدوى في أن ينصح ملوك إيران والدولة العثمانية ومصر، ويحضّهم على العودة لحصن الثقافة والحضارة الإسلامية المتين مقابل السيول الجارفة لثقافة الغرب وحضارته.

انفصل رجال الدين في مطلع ثورة الدستور عن الملوك وتوزعوا طائفتين: طائفة كالبهبهاني والطباطبائي أرادوا تقييد سلطة الملوك المستبدين، وإقامة نظام ديمقراطي يُمنح فيه المجتهدون حق الفيتو للحؤول دون سنّ وتطبيق قوانين تناقض الشرع الإسلامي، لكنهم تركوا الساحة لليبراليين والتغريبيين واعتزلوا. والطائفة الثانية كانت بقيادة المرحوم الشيخ فضل الله نوري الذي أقلقته سيادة الليبراليين فحاول تكريس سيادة الإسلام إلى أن ضحّى بنفسه في هذا السبيل.

ووجد المرحوم آية الله الكاشاني الحل في مماشاة الليبراليين ومساعدتهم من أجل تحقيق الحرية وتقصير أيادي الأجانب، على أمل أن يُوفّق لاحقاً عن طريق الإشراف والسعي إلى تأسيس حكومة ذات قوانين إسلامية، ولم يتقطن إلى أن الليبراليين لن يمنحوه وحركة (فدائيي الإسلام) الفرصة كي يبلغ أهدافه، إنما استخدموا رجال الدين كسُلّم للوصول إلى قيادة الشعب والاستيلاء على السلطة.

وقد اختزن الإمام الخميني تاريخ رجال الدين المجاهدين الحافل بالتجارب ونظر إليه بإمعان، فتولى القيادة بنفسه ولم يسمح للآخرين ومنهم الليبراليون بالمشاركة في القيادة واستثمار جهاد الشعب ونضاله.

وكان أسلوب الكفاح لدى الإمام بسيطاً جداً وبعيداً عن كل التعقيدات السياسيّة الدارجة. فقد أعلن منذ البداية أن هدفه ليس في الانتصار وتحقيق مطالبه ومطالب الشعب، إنما في أداء التكليف الشرعي. كان يقول: إننا إنما نقوم بتكليفنا الإلهي والشرعي، فإما أن نتنصر وإما أن نقتل، ونحن منتصرون في الحالين.

لم يرق هذا الأسلوب أبداً للذين تعودوا على أساليب السياسة الميكافيلية واستخدام التكتيكات الغربية في كفاحهم الاجتماعي ومعادلاتهم السياسية، ولم يثر غضب رجال الحكومة ومعارضيه فحسب، بل أثار دهشة حتى أنصاره والمقربين منه. المهندس بازركان وأعوانه الليبراليون كانوا الأشد غضباً وحيرةً من أسلوب الإمام هذا^(١).

لهذا السبب، وانطلاقاً من هذا الأسلوب، لم يشكّل الإمام حزباً أو تنظيمًا منسجماً له كوادره المنضبطة. ولم يكن له برنامج المهد مسبقاً، إنما اعتمد على نبوغه وشعبيته وشعاراته ومعاييرهِ الإسلامية الجلية وحسمة وقاطعيته؛ ليستخدّم التكتيكات اللازمة من أجل تحقيق أهدافه والوصول إلى مجتمع إسلامي مثالي.

كان للإمام نبوغٌ فذٌّ في التواصل مع شرائح الشعب المختلفة قلماً لوحظ عند غيره. فكان يطرح أعقد القضايا السياسية - الاجتماعية بكلام بسيط جداً ويمكن الفهم من قبل جميع الناس حتى أشدهم أمية؛ وكان ينفذ بكلامه هذا إلى أعماق قلوب الناس المؤمنين المتدينين.

ينبغي ملاحظة أن أسلوب قيادة الإمام وكفاحه في الثورة الإسلامية هو حصيلة تقليد تاريخي طويل بدأ منذ صدر الإسلام. فقد استوعب الإمام تعاليم القرآن وسنة النبي ﷺ والأئمة الأطهار (عليهم السلام)، ودرس المسار التاريخي للتحوّلات السياسية - الاجتماعية في العالم الإسلامي وخصوصاً إيران، مضافاً إلى الواقع السياسي - الاجتماعي لزمانه، ليختار بعد ذلك أسلوبه في العمل والكفاح.

بدايةً، رفع الإمام الخميني العقبات التي اعتورت طريق الكفاح ومنها مفهوم النقية. ثم جعل هدفه الأول الكفاح والهجمات الشديدة ضدّ بؤرة الفساد في المجتمع؛ أي نظام الحكم الملكي، وكان مشروع عدم الشرعية الخطوة الأولى في هذا الطريق. ثم أعلن هدفه النهائي وهو تأسيس حكومة إسلامية على الرغم من جميع الضغوط ومساعي الاستسلام والمصالحة، حيث أصرّ الإمام على موقفه بحسب وصمد حتى تحقيق النصر.

بالمستطاع تقسيم فترة قيادة الإمام الخميني إلى أربع مراحل:

(١) راجع: مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية، حوار المهندس بازركان مع حامد الفار، ص ١٢٤.

المرحلة الأولى: ظهور الإمام كفائد سياسي - ديني وإحرازه شعبية واسعة وسريعة. بدأت هذه المرحلة بإعلانه معارضة قانون اتحادات الولايات والمحافظات، وبلغت ذروتها في خطابه الشهير يوم عاشوراء، ثم اعتقاله ونشوب انتفاضة ١٥ خرداد (٥ مايو)، وانتهت بتففيه وخيانة بعض رجال الدين مثل شريعتمداري. بادر الإمام الخميني خلال هذه المرحلة من النضال إلى أربع خطوات أساسية:

١ - حرّم التقية، ورفع عن طريق التحرك والعمل الإسلامي عبثاً، بقيت طوال سنوات مديدة العقبة الأهم في طريق الكفاح الشعبي المباشر والعنيف ضد الأنظمة الاستبدادية، والذريعة التي يتشبث بها المساومون.

٢ - سحب عملية الكفاح إلى المركز الرئيس للأنشطة الدينية - أي الحوزة العلمية في قم - ليشطب إلى الأبد على نظرية فصل الدين عن السياسة التي بُذلت جهود إعلامية كبيرة لنشرها وتكريسها؛ بل لقد فرض الإمام حتى على الذين تجنّبوا سابقاً الخوض في العمل السياسي أن يتخذوا مواقفهم، فتسف بذلك التقليد القديم الذي ساد الحوزة العلمية في قم.

٣ - ركّز حراب جهاده على بؤرة الفساد الرئيسية؛ أي الحكم الملكي وشخص الشاه، وأنهى بذلك الأسلوب المحافظ السابق في الكفاح. فقد كان معارضو النظام وخصوصاً الليبراليون وحتى بعض المتدينين يحاولون تحاشي الهجوم المباشر ضد الملكية والشاه، ويكتفون بمهاجمة الحاشية كرئيس الوزراء والوزراء فيبقون البلاط مصوناً بريئاً من الجرائم والأخطاء.

لكن الإمام شكّك في شرعية الملكية وعزف عن أي شكل من أشكال المحافظة الدارجة في معالجة هذا الموضوع، وجعل المحور الرئيس للعمل الكفاحي مهاجمة السبب الرئيس لكافة المفاصل ألا وهو الملكية ورجال البلاط والشاه نفسه، فمنح الآخرين الجرأة والشجاعة على ذلك: "الله وحده يعلم ما الذي ارتكبته الملكية في إيران من جرائم منذ بداية ظهورها؛ جرائم الملوك سوّدت تاريخنا كله. ألم يأمر الملوك بقتل الناس جماعياً وقطع الرؤوس دون أدنى تردّد، كلمة ملك الملوك في رأي نبي الإسلام هي أبغض الكلمات عند الله. مبادئ الإسلام تعارض الملكية، اهدموا قصور الاستبداد الشاهنشاهي في

إيران، الملكية إحدى الرجعيات وأوضعها..."^(١).

٤- هاجم مباشرة كافة القوى الأجنبية الكبرى وعلى رأسها أميركا، رافضاً كل ألوان المحافظة السياسيّة التي شاعت في الماضي، وخصوصاً خلال فترة الثورة الدستورية وتأميم النفط، وبذلك اختار منهجاً في الكفاح السياسيّ جديداً تماماً. فخلال فترة الثورة الدستورية حاول الثائرون عبر الاعتصام في السفارة البريطانية أن يحظوا بدعم الدولة البريطانية "الفخيمة" كما كانت توصف، وكانت النتيجة سيادة الماسونية على مصير الشعب الإيراني باسم الدستور. وفي أوان تأميم النفط استغلّوا تعارض مصالح القوتين الكبيرين على حد تعبير الدكتور مصدق، أيّ أنهم أمّموا النفط بمساعدة الإدارة الأميركية، ولم تمض أيام حتى دبّرت بريطانيا وأميركا انقلاباً معروفاً واستولتا لمدة ٢٥ عاماً لا على صناعة النفط الإيرانية فحسب، بل على كافة مقدّرات البلاد.

قد نظر الإمام بعمق في تجارب الماضي وقال سنة ١٩٦٤ م كلمته الشهيرة: "أميركا أسوأ من بريطانيا، وبريطانيا أسوأ من أميركا، والسوفييت أسوأ من كليهما، وبعضهم أقدر من بعض. لكن مشكلتنا اليوم مع هؤلاء الخبيثاء، مع أميركا"^(٢). بذلك أغلق جميع الطرق على التابعين للسياسات الخارجية فلم تعد أمامهم أية منافذ وآمال للمشاركة في الكفاح وسرقة ثمار جهاد الشعب.

بهذا الأسلوب استطاع الإمام عبر التفهّم الصحيح لآلام الناس ومعاناتهم، وبتوظيف منزلته المميزة (المرجعية التي تضي على أقواله وآرائه شرعية دينية)، وعلى الرغم من مساعي النظام نقل مؤسّسة المرجعية العليا بعد رحيل آية الله البروجردي إلى خارج البلاد، استطاع تولّي هذا المقام عبر إحراز القبول العام والعمل كقائد ديني- سياسي جديد لإيران وخلال فترة بأس وقنوط شديدين، وإعادة أنوار الأمل إلى قلوب المتعطشين للنضال. وقد وجد الناس فيه ضالّتهم وقرأوا في كلامه وكتاباته آمالهم ومطالبهم.

المرحلة الثانية: مرحلة فتور طويل في قيادة الإمام الخميني استمرت ١٥ سنة، وبدأت بنفيه إلى تركيا وانتهت بمغادرته النجف الأشرف. مع أن الإمام كان يصدر البيانات والفتاوى، ويلقي أحياناً الكلمات والمحاضرات خلال هذه الفترة حسب ما تقتضيه الظروف

(١) بريركرلر، بيريلانشه، إيران، ثورة باسم الله، ترجمة: قاسم صنوي، ص ١٢.

(٢) صحيفة النور، ج ١، ص ١٠٥.

والأحداث التي تقع في إيران، مواصلاً بذلك معارضته وكفاحه لنظام الشاه، ومحافظةً على صلته المعنوية مع الشعب في سبيل توجيهه وإرشاده سياسياً، إلا أن الإنجاز الرئيسي الأهم الذي حققه الإمام خلال هذه المدة هو إلقاءه - كمنظرٍ للثورة - سلسلةً من الدروس الحوزوية عُرفت باسم الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه، راسماً بذلك الهيكلية العامة لنظام الحكم بعد الثورة، وأوضح للذين لم يكن مفهوم الحكومة الإسلامية جلياً بالنسبة لهم نوع المجتمع والحكومة التي يعتزم إيجادها.

وكما ذكرنا في الفصل الأول، فإن قيادة الثورة تتجلى في ثلاثة أشكال: القائد كمنظرٍ للثورة، وكآمر أو بطل ثوري، أو كمهندس ورئيس للحكومة الثورية.

وقد مارس الإمام خلال هذه المرحلة دوره كمنظرٍ للثورة بنحو جيد. مع أن أيديولوجيا الثورة النابعة من الإسلام ومصادره الرئيسة كالقرآن والسنة والأحاديث لم تكن مما يرتاب فيه أحد، لكن حيث إنه قد مضى ١٤ قرناً على الحكومة الإسلامية الحقيقية التي انبثقت بشكل عملي ملموس، وخصوصاً في زمن غيبة الإمام المهدي (عج) وبالنظر للتطورات الاجتماعية الهائلة التي وقعت طوال ١٤٠٠ سنة؛ لذا لم يكن من الواضح لدى الناس ماهية الحكومة الإسلامية التي ينبغي أن تقوم على أنقاض النظام الملكي، وكيف ستتعاطى مع شتى القضايا لا سيما الظواهر العصرية. لم يكن من الواضح ما هي طريقة انتخاب القائد، وبنية الحكومة، وتوزيع المسؤوليات: هل هي ضرب من الحكومة الثوقراطية أم الديمقراطية الغربية أم الشمولية؟ في مثل هذه الظروف أطلق الإمام مبادئ حكومة ولاية الفقيه محدداً للناس الإطار الرئيسي لنظام الحكم الإسلامي.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة حينما اشتعلت الشرارات الأولى للثورة في نوفمبر ١٩٧٧م في قم، فأشعلت النيران التي كانت خامدة تحت الرماد، وسرعان ما أحرقت كل كيانات النظام الحاكم في إيران، فأنهت إلى الأبد نظام الحكم الشاهنشاهي الذي استمر ٢٥٠٠ عام.

في هذه المرحلة شخّص الإمام الظروف بدقة واستثمر يقظة الشعب وتحركه، ولم يَر من الصحيح التريث والتردد، فرفع راية قيادة الثورة، ولم يكن لأي لون من المصانعة والاستسلام، بل استوعب إرادة الشعب المضحي وقدراته، فأعلن عن عزيمته الراسخة

الحاسمة على مواصلة الكفاح الحقيقي حتى إسقاط نظام الشاه.

بتوجّه الإمام إلى فرنسا وتوفر فرص أكبر لتواصله مع أنصاره ومحبيه، تحولت منطقة "نوفل لوشاتو" التي أقام فيها بباريس إلى مركز لقاء الإيرانيين بقائدهم، بل أضحت لفترة من الزمن عاصمة إيران الثانية، بل لنقل: عاصمة إيران الحقيقية. وهناك انتقلت الثورة الإسلامية من طور الكلام إلى طور العمل واستأصلت نظام الشاه من جذوره.

معالم المنهج الذي اتخذه الإمام لقيادة الثورة وتحقيق الانتصار في هذه المرحلة هي:

١- الحيلولة دون تغفل ونفوذ جميع الذين شعروا بفراستهم القوية أن انتصار الثورة بات وشيكاً؛ لذلك حاولوا الاقترب إلى قائدها ورأسها: "ليس للإمام ناطق رسمي باسمه. لم نتحالف ونتآلف مع أحد، كل من يتكلم كلامنا فهو معنا ومع الشعب". وبذلك سدّ الإمام الطريق بوجه أي استغلال لموقعه ومكانته ولمكتسبات الثورة.

٢- تعامله الحاسم مع الأمور، وعدم مصانعته في طريق تحقيق أهداف الثورة أحبط محاولات الكثير من الليبراليين والمعتدلين الرامية إلى أن يفرضوا عليه سياسة أكثر اعتدالاً، أو سياسة الخطوة بعد الخطوة، أو الخندق بعد الخندق على حد تعبير المهندس بازركان. وقد رفض الإمام بحسم كل هذه الأساليب، وأعلن دوماً أن نظام الشاه يجب أن يسقط وتقام على أنقاضه الجمهورية الإسلامية بأصوات الجماهير.

٣- استثمر الإمام الطرف المناسب الذي توفر له في باريس من حيث ارتباطه بوسائل الإعلام العالمية، وأوصل رسالة الثورة إلى أسمع الرأي العالمي بأقصى ما استطاع، حتى أنه كان يشارك في عدة لقاءات صحفية وتلفزيونية يومياً ويجيب عن مختلف أسئلة المراسلين. وبذلك استطاع منح أهداف الثورة مديات عالمية وفتح باب آخر للنضال ضد الشاه وأنصاره على المستوى الدولي.

وهكذا تمكّن الإمام من توجيه الحماس والهيّاج والإرادة الجماهيرية؛ بحيث يحقق أهداف الثورة خلال أقصر مدة ممكنة وبعبداً عن استخدام السلاح والعنف.

كلما تسارعت وتيرة الحركة الجماهيرية كلما ظهرت للعيان قدرات الإمام القيادية وتنوعها أكثر. وكانت ذروة هذه المرحلة حينما خرج الشاه من إيران وعاد الإمام منتصراً إلى أحضان الجماهير، فتصاعد خفقان قلب الثورة بنحو كبير، وحينما رفض الإمام في

يوم الثلاثاء العاشر من فبراير ١٩٧٩م وأمرَ الحكومة العسكرية، كان قد أعلن بذلك عن انتصار الثورة ومرور الساعات الأخيرة من عمر نظام الشاه.

المرحلة الرابعة: وهي الأصعب والأدق في قيادة الثورة، وكان يجب على الإمام فيها أن يمارس دوره كزعيم اجتماعي وكرئيس للحكومة، فيأخذ سفينة الثورة وسط محيط صاخب إلى ساحل الأمان والسكون. في حين كانت السلطة السياسيّة للنظام الطاغوتي قد سقطت، وتحرّر ملايين البشر من أغلالها، ومن الممكن حدوث فوضى وخروج للمسيرة من سيطرة القيادة، كان يجب على قائد الثورة ضبط الهياج والمشاعر العامة للناس بكل اقتدار، والحوّل دون نشوب الفوضى والهرج والمرج، والعمل كمهندس حاذق قدير لتشييد صرح الحكومة الإسلامية الجديد - الذي سبق أن أطلقه فكرته وخارطته - على أنقاض الحكومة المنهارة.

أية غفلة أو عدم دقة في هذه المرحلة كان يمكن أن تؤدي إلى إساءة استغلال الحريات المعطاة، أو الارتخاء، والفتور في حالة الهياج والحماس الجماهيري الذي يعد المحرك المركزي للثورة، أو سرقة مكتسبات الثورة وحرفها عن المسار الرئيسي المرسوم لها.

استخدم الإمام أسلوباً بسيطاً وواضحاً للنضال ضد نظام الشاه، واجتنب كل صنوف اللعب السياسي المتداول، فتوهم كثير من المحلّلين أن رجال الدين والإمام ربما كان بوسعهم مكافحة النظام وإسقاطه، لكنهم سيعجزون عن إدارة المجتمع والحكم بعد ذلك، وسيتركون الأمور على الأرجح للخبراء والتكنوقراط، لكن الإمام بدّل بنبوغه وقدراته الفذة آمال الكثير من المستنيرين والتكنوقراط إلى يأس وأثبت مهارته وحذقه في مواصلة قيادة الحركة والنضال الجماهيري، واهتم من جهة بملاحقة ودحر فلول النظام السابق وأعداء الثورة الجدد، وشنّ حرباً ضروساً حاسمة ضد المؤامرات الداخلية والخارجية، لا سيما مؤامرات القوى الكبرى ضد الثورة، وتولّى من جهة أخرى القيادة السياسيّة لنظام الجمهورية الإسلامية الفتية. وقد استطاع بتدبّر ودقة كبيرة، وبتوظيف صحيح لظروف الشعب واستعداده، وبسرعة غير مسبوقة في ثورات العالم، أن يكرّس ويُرسي في غضون عام واحد دعائم النظام الإسلامي عبر انتخابات متعدّدة منها الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية، وانتخابات مجلس الخبراء، ورئاسة الجمهورية، ومجلس الشورى الإسلامي، وتدوين الدستور والاستفتاء بشأنه، فبرهن بذلك على مواهبه وإمكاناته النادرة في البناء

وإدارة مجتمع ما بعد الثورة.

وقد لا يكون من المناسب هنا الخوض في إشكالية: هل فكرة ماركس القائلة: إن "الأفراد والأبطال من صناعة التاريخ" هي الصائبة، أم أن الصواب هو قول كارلايل: "الأفراد والأبطال هم الذين يصنعون التاريخ"؟ لكن عند دراسة مسار الثورة الإسلامية وخصوصاً قيادة الإمام الخميني، سيكون أفضل ما يوصف به هو أنه صنّيع تاريخ الإسلام، وصانع تاريخ الثورة الإسلامية.

عند مقارنة دور القادة في الثورات الثلاث المنظورة، سنلاحظ أن الثورة الإسلامية في هذا الركن أيضاً، وكما هو الحال بالنسبة لركن الجماهير، تمتعت بقدرات وامتيازات وخصائص استثنائية لم تشهدها الثورتان الفرنسيّة والروسية.

١- في الثورتين الفرنسيّة والروسية كان القادة من الطبقات المتوسطة والراقية في المجتمع، بينما كان قائد الثورة الإسلامية من طبقة المحرومين والفقراء.

٢- في الثورتين الفرنسيّة والروسية، ولا سيما الثورة الروسية، دافع القادة ومثّلوا طبقات لم يكونوا ينتمون إليها، بينما دافع قادة الثورة الإسلامية عن طبقات انحدروا هم منها.

٣- تولّى المستنيرون والمتعلّمون قيادة الثورتين الفرنسيّة والروسية، ولعب النبلاء ورجال الدين دور المعادين للثورة، بينما قاد الحركات المعادية للثورة الإسلامية مستنيرون تابعون لليساو أو اليمين.

٤- لا نواجه في الثورتين الفرنسيّة والروسية شخصية بارزة تجمع كافة خصائص القيادة، وتعمل على صعيد تقديم الأيديولوجيا، وقيادة الثورة، والبناء بعد الثورة بنفس المواهب والنبوغ الذي تحلّت به قيادة الثورة الإسلامية. ثمة في الثورة الفرنسيّة شخصيات مثل لافاييت، وروبسبير، ودوق دورليان ولكن لم تنعقد لأيّ منهم قيادة الثورة بنحو شامل طوال فترتها كلها.

في الثورة الروسية يبرز اسم لينين الذي كان له سمات ومواهب ونبوغ مميز ودور محوري في اجتراف ما عُرف بثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ م، لكنه لم يكن صاحب دور إطلاقاً في سقوط نظام رومانوف خلال شهر فبراير. وحققت شخصيات أخرى نظير زينوفيف، وكامنوف، وستالين، وتروتسكي، وكرنسكي شهرة مميّنة، لكنهم لم يمارسوا أيضاً أيّ دور

في إسقاط النظام.

والخلاصة هي أن دراستنا تشير إلى أن الثورتين الفرنسية والروسية لم يكن فيهما شخصية تجمع سمات التنظير وقيادة الثورة. والذين ذكرناهم لم يكن أي منهم منظرًا، أو قائدًا ثوريًا، إنما هم مهندسو الحكومات التي جاءت بعد الثورة. كانوا أشخاصًا امتطوا الفرس الجموح لتحولات ما بعد سقوط النظام، وتركوا تأثيرهم في مسار التطورات اللاحقة، وبنوا المؤسسات السياسية والعسكرية والإدارية التي كان يجب أن تحل محل النظام الملكي السابق. وفي ضوء ما نعرفه عن أفكار أولئك القادة الثوريين ومنطلقاتهم وخصوصياتهم وماضيهم، من الصعب جداً القول: لماذا كانت هذه هي النتيجة التي وصل إليها القادة الثوريون؟

هذا في حين استطاع قائد الثورة الإسلامية بنبوغه ومميزاته وقدراته التي ذكرناها أن ينهض بالأدوار الثلاثة المشار إليها على أفضل وجه ممكن وعلى مدى ربع قرن من حياته؛ فلم يكن يتمتع بجاذبية ونبوغ مميز فحسب، إنما تمتع أيضاً بالشرعية اللازمة لإحراز موقع قيادة السلطة الاجتماعية بنحو طبيعي.

ج- الأيديولوجيا

يعد الباحثون في شؤون الثورات، غالباً، القادة الثوريين مجرد رجال سياسة. وفي مثل هذه الدراسات غالباً ما يقال: إن الأيديولوجيات التي يعتبر قادة الثورة أنفسهم ملتزمين بها لم تكن في الحقيقة دليلهم في رسم البرامج والإستراتيجيات الثورية، إنما كانت أدوات لتبرير نتائج الثورة. كما يعتقد هؤلاء الباحثون أن الأيديولوجيات هي أساليب يتخذها قادة الثورات للوصول إلى النتائج المنشودة.

وثمة تحليل آخر يشدد على المطلعات والوعي الإيديولوجي لرواد الثورات، ويرتكز عموماً على أساس نظرية فحواها أنه بالرغم مما قد تخلقه النزاعات الموروثة وتناقضات النظام السابق من أزمات اجتماعية تمهد الأرضية للتغيرات والتحولات الثورية، إلا أن التغيرات الحقيقية والعملية للثورة تعود إلى النوايا والمقاصد المسبقة لرواد الثورة المنظمين.

إذا افترضنا صحة هذه النظرية وجب موافقة القول بأن نتائج الثورة ومكتسباتها ترتبط أولاً بالنظريات الإيديولوجية لقادة الثورة؛ إذ لن يمكن والحال هذه احتمال وقوع

أحداث أخرى غير متوقعة في غمرة الأزمات الثورية.

لهذا النمط من التحليل جاذبيته الخاصة، وتحتل فيه الأيديولوجيا الثورية دوراً مهماً. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يكون للأيديولوجيات الثورية دور مساعد كبير في استمرار مساعي القادة السياسيين ضد السلطة الحاكمة. من جهة أخرى، يساعد التزام الساسة الثوريين بهذه الأيديولوجيات ووفائهم لها على تسهيل عملهم من أجل نيل أهدافهم.

وبوسع الأيديولوجيات الثورية أن تساعد النخب السياسيين الأوفياء لها في ممارساتهم الكفاحية والثورية، كما أن لها في الظروف الثورية وبفضل محتواها التاريخي والوطني نظريات ورسائل عالمية شاملة، تُمكن الجماهير وتشجعهم رغم اختلاف طبقاتهم وانتماءاتهم الفئوية على العمل باتجاه واحد كرفاق وإخوة وأبناء وطن واحد.

لقد كان لهذه القضية أهمية كبرى في الثورات الثلاث المنظورة كما سنرى. في ضوء أن المبرر الوحيد للشرعية والانسجام في المجتمع والنظام السابق هو المؤسسات الملكية التي تسقط من الاعتبار في الظروف الثورية، تُطرح الأيديولوجيات الثورية لتسوّغ وتنظر لتجديد البناء وتأسيس سلطة جديدة. أضف إلى ذلك، أن هذه الأيديولوجيات تساعد النخب الثورية على تحقيق الانسجام والتنظيم اللازم لتحرك قطاعات الشعب نحو الكفاح والنشاط السياسي. ومع أن هذه الحالة لم تؤدّ في الثورتين الفرنسية والروسية إلى استقطاب كثير من الأتباع والأنصار، إلا أنها وفّرت لليعاقبة والبلاشفة - الذين لم يميلوا للاعتماد على شرائح الشعب - مصادر إضافية مهمة للعمل والنضال السياسي العسكري ضد أعداء الثورة.

وإذن، فالأيديولوجيات الثورية وأتباعها هي بلا شك اللبنة الضرورية في الثورات السياسية - الاجتماعية الكبرى. هذا بالإضافة إلى أن المحتوى النظري للأيديولوجيات يوفر أدوات تخمين مكتسبات الثورة، أو الأنشطة التي تفرز مؤسسات ثورية يراد منها تكريس الثورة وتنظيمها.

أي شكل من أشكال التفكير والمنطق ينظر إلى الأيديولوجيات الثورية بوصفها كتاباً مساعداً ودليلاً للأنشطة الثورية وأنشطة ما بعد الثورة، لا يمكنه تجاهل قضية "كيف تطورت الأيديولوجيات الثورية وعملت" في الشواهد التاريخية والثورات السياسية -

الاجتماعية الكبرى. وفي ما يأتي بعض الأضواء على الأداء النظري والعملي للأيدولوجيا في الثورات الثلاث الكبرى.

١- فرنسا

بإلقاء نظرة على المفكرين والمنظرين السياسيين المشاهير في القرن الثامن عشر في فرنسا الذين كانوا في القطب الرئيسي لعملية التنوير، يتضح أن الكثير منهم كانوا يدرسون الشؤون السياسية والاجتماعية، وقد اقتنعوا جميعاً بضرورة إعادة بناء العالم كله، وفرنسا خصوصاً، من أصغر التفاصيل وأبسطها إلى أكبر المبادئ الأخلاقية والقانونية. من هؤلاء المستنيرين يمكن الإشارة إلى فولتير، وروسو، وديدرو، ورينال، ودلباخ (الفيلسوف المادي الفرنسي)، ولينه (الأديب والكاتب)، والوسيسوس، ودالامبير (الفيلسوف وعالم الرياضيات)، وكوندرسيه، وبرناردن دوسان، وببيرو دبو مارشييه (صاحب كتاب: عرس فيغارو)، وقد حمل هؤلاء جميعاً روحاً ثورية وركزوا نشاطاتهم ضد الكنيسة والحكومة بحثاً عن كمالٍ طبيعي كان يجب أن يطبق في فرنسا.

فأحرز الكتاب والمفكرون في القرن الثامن عشر منزلة مرموقة بين الطبقات الممتازة في فرنسا، واقتربت الطبقات المختلفة من بعضها بدافع الانشداد المشترك إلى الأدب، وتواصل الناس على اختلاف طبقاتهم ومهنتهم. تواصل رجال البلاط، والنبلاء، وموظفو الحكومة، وحملة القلم والسيف، والجُباة، والأثرياء (البرجوازيون)، والفلاسفة، وعلماء الاقتصاد وسائر العلماء مع بعضهم إلى درجة أنهم أوجدوا طبقة جديدة هي طبقة المستنيرين أو المفكرين.

وقد أدى هذا الحال مضافاً إلى احترام العلم والفن، إلى زعزعة الامتيازات الطبقية السابقة بعض الشيء. والميزة الأهم لكتاب ومفكري القرن الثامن عشر على من سبقوهم، هي أنهم ركزوا طاقاتهم على مناقشة القضايا العامة ومشكلات المجتمع وكتبوا حول موضوعات تثير الرأي العام وتهمه. ولم يكن نفوذ علماء الاقتصاد بأقل من الفلاسفة، بل كانت أفكارهم أكثر حداثة وجدة من آراء الحكماء والفلاسفة.

قبل هذا، كان عامة الناس يعتقدون أن التاج أمانة إلهية والملك نائب الله على الأرض؛ لذلك من حقه التمتع بالسلطة المطلقة والتصرف في أرواح الناس وأموالهم؛ لأن إرادته

مقدّمة على حقوق الناس وحرّياتهم. وكان مبدأ عدم تساوي الحقوق بين طبقات الشعب مستساغاً من قبل الجميع، فبعض الطبقات لها امتيازات خاصة وطبقات أخرى يُحكم عليها بتحمّل أعباء جسيمة من الضرائب والظلم والجور.

وكل من يولد في طبقة النبلاء يَصان من أي اعتداء، وكل من يولد في طبقة الرعية يُحكم عليه بكل أنواع الذل والإجحاف. وكان من المتفق عليه أن يكون جميع أبناء الشعب متماثلين في العقيدة، وأن لا تكون لهم الخيرة في أية قضية أساسية خصوصاً في العقيدة الدينية. وهكذا كان السائد هو التزمّت وعدم التسامح والحرمان من الحرية وخضوع الجماهير للرقابة والسيطرة، وكان العمّال وأصحاب المعامل مضطرين لمراعاة ضوابط الحكومة وقوانينها؛ لذلك سادت الشؤون الاقتصادية والتجارية أيضاً قوانين وضوابط صارمة. كانت هذه المبادئ قد سُوّغت وشرّحت في القرون الماضية من قبل علماء وفلاسفة سياسيين مثل توما الأكويني، وميكافيلي، وتوماس هوبز، و... إلخ.

وتوزّع العلماء في القرن الثامن عشر إلى فئتين: الفلاسفة وعلماء الاقتصاد. ركّز الفلاسفة جهودهم على مناقشة القضايا السياسية، والأخلاقية، والدينية، والاجتماعية. وكان من أشهرهم مونتسكيو، وفولتير، وجان جاك روسو.

ومن بين علماء الاقتصاد يمكن الإشارة إلى كسني وغورني اللذين ناقشا مصادر الثروة، وأوضاع العمل، والصناعة، والتجارة، ونظام الضرائب. وقد ضمّت دائرة المعارف شخصيات من الفئتين منهم دالامبير، وديدرو.

والقاسم المشترك بين الفئات الثلاث من المفكرين هو اعتقادهم الراسخ وبقينهم الأكيد بقدرات العقل وصحته الذاتية؛ لذلك أطلق عليهم اسم "العقلانيين".

خلافاً لفلاسفة القرون الوسطى الذين درسوا القضايا من زاوية التجريد والإطلاق، ناقش هؤلاء المفكرون الأمور والموضوعات بصرف النظر عن جانبها العملي، فإذا لم يجدوا فيها نقصاً من الناحية العقلية والمنطقية اعتبروها صحيحة حقّة وقالوا بتعميمها بمقتضى حكم العقل النظري. العقل كان الدليل الوحيد لكل هؤلاء العلماء والمفكرين.

والفارق بين كتّاب القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر هو أن المتقدمين ركّزوا

مساعيهم على تنميق الأنفاظ وتجميل العبارات الأدبية، بينما أنفق المتأخرون طاقاتهم للبحث في المسائل العامة التي يعاني منها الناس وكتبوا أشياء تثير حماسة الرأي العام؛ فناقشوا قضايا أساسية بقيت لقرون طويلة عماد الحياة الاجتماعية نظير القضايا الأخلاقية، والسياسية، والاجتماعية. فمنذ نهايات القرن السابع عشر حينما انطلقت الأصوات المعارضة للأعراف التي تسود العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من قبل علماء أوروبا، شرح جون لوك في بريطانيا أنواع أنظمة الحكم في كتابه "الدولة الوطنية" سنة ١٦٩٠م، وأكد أن الحرية والمساواة من حقوق الإنسان الذاتية، ورجال الحكم إنما هم نواب وخدمة للشعب الذي نصبهم ممثلين عنه لصيانة حقوقه. اعتبر لوك السلطة حقاً من حقوق الشعب الدائمة، وهو حق يخوّل الشعب أن يشتكي إلى الله متى ما عملت الحكومة خلافاً لواجباتها، ومعنى ذلك تمرّد الشعب وانتفاضته.

وكان مونتسكيو، وجان جاك روسو، وفولتير من المفكرين الفرنسيين الكبار في ذلك الحين والذين استلهمت الثورة الفرنسية أفكارهم.

ينتمي مونتسكيو لطبقة النبلاء، وتم اختياره لرئاسة برلمان "بورجو"، وقد سجّل انتقادات عميقة للوضع الاجتماعي الفرنسي في كتاب له بعنوان "رسائل فارسية"، واستهزأ بأعراف الفرنسيين وتقاليدهم ومؤسساتهم. وفي كتاب آخر له بعنوان "روح القوانين" أثنى على نظام الحكم الملكي الدستوري في بريطانيا واعتبره أفضل أنظمة الحكم، والضامن للحريات الفردية وحرية التفكير:

«لا يمكن لملك تلك البلاد أن يلحق أيّ ظلم بأي فرد من أفرادها؛ لأن سلطته خاضعة لإشراف ورقابة جهة أخرى».

وكان يؤمن بمبدأ استقلال السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وهذا من الأمور التي تتناقض تماماً مع نظام الحكم في فرنسا آنذاك. فولتير أيضاً كان من أبرز نقاد الحكومة الفرنسية، لكنه ينحدر من طبقة العوام. وقد أثنى بدوره على الحكومة البريطانية وبارك نظريات لوك منتقداً نظام الحكم المطلق المشوب بالعصبية الدينية والنفوذ الشديد لرجال الدين^(١).

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات.

ومع أن روسو قضى نحبه قبل عام من الثورة الفرنسية، لكن بالإمكان اعتباره مفكراً ومنظراً تشكيلات ما بعد الثورة. وكان من الرعية ويعتقد أنه لا بدّ من قلب الحكومة رأساً على عقب وتأسيس وضع جديد. كان يعتقد شأنه شأن لوك بحرية جميع أبناء البشر وتساويهم، ويؤكد أن جميع المؤسسات السياسية والاجتماعية يجب أن تنشأ من أجل حفظ حقوق الأفراد. من جهة ثانية، ينبغي على الأفراد الخضوع لإرادة الأكثرية. والواقع أنه كان يعتبر الحكم الحقيقي خاصاً بالشعب. وقد أدّت هذه الأفكار بعد ٣٠ عاماً من صدورهما وانتشارها إلى تأسيس الجمهورية الفرنسية. خلافاً لفولتير، ثار روسو ضد ارتداد جماعة دائرة المعارف ومناهضتهم للدين.

يكتب كرين برينتون حول دور روسو في الثورة الفرنسية:

«النقاش حول: هل كان روسو هو الذي صنع الثورة الفرنسية، أم الثورة الفرنسية هي التي تسببت في شهرته، يشبه النقاش القائل: هل البيضة من الدجاجة، أم الدجاجة من البيضة؟»^(١).

نواب مجلس المؤسسين الأول في فرنسا بعد الثورة كانوا في الغالب من المتأثرين بأفكار فلاسفة مثل مونتسكيو، وفولتير، وروسو، وجماعة دائرة المعارف. وكما أشير سابقاً فقد ذهب هؤلاء الفلاسفة إلى أن الإنسان يجب عليه دائماً تنظيم ممارساته على أساس قوانين العقل وقواعده التي لا تخضع لتأثيرات الزمان والمكان، وأن يصدّق ويتّبع ما يمضيه العقل. وقبل عقد من الزمان أطلق رجال الاستقلال في أميركا نصاً بعنوان ميثاق الحقوق فنظّموا ممارساتهم وأعمالهم على أساسه، وقد حاول الفرنسيون أيضاً ومن نفس المنطلق إعداد ميثاق يصادقون عليه، فكان ميثاق حقوق الإنسان الذي أدرج في مقدّمة دستور ١٧٨٩م. وكان الذين دونوا موادّ هذا الميثاق هم: لافاييت، وتاليران، وأبيسييس، ومونيه الذي كتب مقدّمة المواد.

والواقع أن الثورة الفرنسية إذا كانت قد أسست شيئاً لكل الثورات التي تلتها، فإن ذلك الشيء وهو الأيديولوجيا ودورها، قد أدّى إلى ولادة العاقبية كشكل كلاسيكي من الأيديولوجيا الثورية. كانت العاقبية الشكل المدوّن لنظريات التمثيل والنيابة طبقاً

(١) م.ن، ص ٥٨.

للدستور والسيادة الوطنية للذين امتزجا ببعضهما في البداية، ولكن مع تقدّم الثورة في خطواتها تغيّر مصدر الشرعية من النيابة على أساس الملكية إلى إرادة الشعب الرمزية. القول: إن إرادة الشعب (الشعب بوصفه وحدة فذة ومتجانسة) يمكن أن تُستخدم عن طريق تأمين الرضا والقناعة العامة، هذا القول كان تركيبةً فرضيةً من إرادة الشعب التي كانت تعدّ الأساس الكافي للشرعية. في فترة تألّق اليعاقة انتصرت الشرعية الثورية القائمة على أساس المعايير الأيديولوجية المقبولة، وبانتصارها استغرقت الأيديولوجيا الثورية كل مجال السلطة وتطورت مع الحكومة سويةً. تجربة اليعاقة كانت الأسطورة السياسية الحديثة للثورة. وقد أصبحت الشرعية الثورية جزءاً مستقلاً مكتفياً بذاته.

حول دور الأيديولوجيا في الثورة الفرنسية يعتقد الكسي دوتوكوفيل أن هذه الثورة أطلقت ديناً جديداً لا يهدف لأقل من ولادة جديدة لكل البشرية.

تطورت الثورة كدين رغم أنها لم تكن متكاملة بحد ذاتها؛ لأنها كانت ديناً لا ربّ فيه ولا وعود بحياة أخرى في المستقبل. وهكذا انتشر هذا الدين العجيب في كل العالم كما انتشر الإسلام وكان له أتباعه، وجنوده، وشهداؤه^(١).

وباختصار يجب القول: إن مدرسة الثورة الفرنسية التي مثّلت أساس الليبرالية رفضت الاستبداد الديني الكنسي، وانتزعت السيادة من الله والملوك فمُنحتها للشعب؛ ومنحت الأصالة للفرد في مقابل السلطة الحاكمة لتضمن حقوق الإنسان وحمايته. كانت الفردانية أو أصالة الفرد المحور الرئيس لأيديولوجيا الثورة الفرنسية. كل واحد من منظري الثورة الفرنسية حاول بطريقةٍ ما انتزاع شرعية الملوك المستبدين الذين اعتبروا التاج أمانة إلهية لديهم ومارسوا حكمهم بمباركة البابا.

وقد اختاروا للوصول إلى هذا الهدف طريقين:

الأول: أنهم عملوا على قطع الصلة بين الدين والسياسة، وكانوا الجماعة الأولى التي تروّج لفصل الدين عن السياسة، فقالوا: إن الدين ظاهرة معنوية وأخلاقية تتعامل مع روح

Alexis de Tocqueville, *The Old Regime and The French Revolution*, by Stuart Gilbert New (١) York; Doubleday Anchor 1955/13/156.

الإنسان ومعنوياته، بينما تتعامل السياسة مع المجتمع وجسم الإنسان وعالمه المادي.

بتميرير هذا المشروع تنقطع الصلة بين الكنيسة والحكومة وتهبط السيادة من السماء إلى الأرض.

والطريق الثاني: هو رفض السيادة الإلهية وإحلال سيادة الشعوب والإنسان محلها.

وهنا نشير باختصار إلى نظرية العقد الاجتماعي المعروفة لجان جاك روسو. يعتقد روسو أن الإنسان الأول كان حراً في الطبيعة غير خاضع لسلطة الدولة. وشيئاً فشيئاً حينما ازداد عدد البشر، وتعقدت العلاقات بينهم، وكثرت احتمالات النزاع والصراع شعر الإنسان بضرورة تأسيس الحكم، ومنح السلطة الحاكمة صلاحيات معينة، وإلقاء مسؤوليات والتزامات على عاتقها مقابل تلك الصلاحيات. العقد الاجتماعي في الطبيعة ثنائي الجانب، وبوسع أفراد المجتمع متى شاؤوا أن يسحبوا الصلاحيات التي منحوها.

٢ - روسيا

إذا كان القرن الثامن عشر حقبة ازدهار الأفكار الليبرالية والديمقراطية الغربية التي أثمرت انبثاق اليقاعبية في الثورة الفرنسية، فقد كان القرن التاسع عشر فترة ازدهار النظريات الاشتراكية. وإذا كان انتشار الأفكار الليبرالية ولیدَ التبعات التي سببتها الحكومات الملكية المستبدة، والامتيازات الطبقية ونزعة النبالة في عصر الإقطاع، فإن انتشار الأفكار الاشتراكية نجمَ عن التبعات والآثار التي أفرزتها الرأسمالية نتيجة استغلال أصحاب الرساميل (خصوصاً أرباب العمل في الورشات والمعامل الآخذة في التطور) لطبقات العمال من أجل كسب أرباح أكبر.

في القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من وجود نوع من الحريات السياسية والاجتماعية لدى مجتمعات أوروبا الغربية، تفاقمت حالات الإجحاف بفعل نمو التجارة والصناعة. وبذلك لم يستطع انتشار الليبرالية فعلَ شيء سوى توسيع دائرة طبقة النبلاء الرأسماليين إلى حدٍّ ما، لكنه أخفق في إزالة الفوارق الطبقية والاجتماعية الحادة.

وأفضت التطورات الصناعية إلى تشكيل مجتمع يمثل فيه رأس المال عاملاً مهماً وأساسياً في السلطة والحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وفي هذه الظروف

اصطفت طبقتان بوجه بعضهما. ففي جهة كان هناك النبلاء الرأسماليون، وفي الجهة الثانية وقفت شرائح العمال ذوي الدخل اليومي الذين خضعت حياتهم لقوانين العرض والطلب وتلوت بكثير من البؤس والفاقة.

وأُسفرت هذه الأحوال عن تأسيس مدارس اجتماعية جديدة سميت بالاشتراكية، هدفها الرئيس القضاء على الظلم الاجتماعي على أساس التغيير العام في الشؤون الاقتصادية.

وأبرز رواد الفكر الاشتراكي هم أووين^(١) في بريطانيا، وسان سيمون، وفيفريه، ولويس بلان، وبرودون في فرنسا، وكارل ماركس في ألمانيا.

وكانت نتيجة انتشار الأفكار والمدارس الاشتراكية تشكيل أحزاب اشتراكية في بلدان مختلفة ارتبطت ببعضها في إطار اتحاد عالمي. المدارس الاشتراكية متنوعة جداً، لكنها تنبذ جميعاً النظام الاقتصادي الحر وتدينه، وتعتقد أنه أسلوب يؤدي إلى زيادة الإنتاج، والإسراف، والفوضى الاقتصادية. وقد ناهضت المذاهب الاشتراكية على العموم المنحى الرأسمالي وأكدت على أنه يفاقم الإجحاف والظلم، ويصرف كافة منافع الإنتاج إلى الأقلية صاحبة رأس المال بينما يَبقى على الأكثرية أجراء مياومين، ويُشيع الفقر والبؤس. كما طالبت كافة الاتجاهات الاشتراكية بتغيير جذري في النظام الاقتصادي، وإنهاء استغلال وسيادة عنصر العمل.

لكن مؤسسي الاشتراكية لم يتفقوا على وسائل تغيير النظام الاجتماعي إلى النظام المنشود. ويمكن عموماً تشخيص اتجاهين اشتراكيين في هذا المضمار: الأول: الذين يرومون تحقيق التحول الاجتماعي عن طريق الدولة المسيطرة على أدوات إنتاج الثروة. والجماعة الثانية: عارضت زيادة قدرة الدولة وطمحت إلى أن يوجد المجتمع نفسه التحولات اللازمة وبدون مساعدة الدولة. والنموذج النهائي للاشتراكية المناهضة للدولة هو الفوضوية التي تعمل على إسقاط الدولة وإثارة الروح الثورية.

في القرن التاسع عشر كان هناك الكثيرون من منظري الاشتراكية يمكن ملاحظة الجيل الأول من الاشتراكيين بينهم. رواد هذا الطيف هم سان سيمون، وفيفريه، وإيفين.

Owen. (١)

وقد أطلق عليهم اسم "الاشتراكيين الخياليين".

حاول هؤلاء تحقيق مرافق مجتمعتهم الذي تخيلوه من دون وجود تجربة مسبقة. وقد كانت معتقداتهم مرتكزة على العواطف، بل حتى على العواطف الدينية. ومع أن آراءهم كانت عرضة لاستهزاء العامة من الناس، بيد أن أساس المنحى الاشتراكي والنقد الجاد للنظام الاقتصادي المعاصر، ومعظم المبادئ المدرجة في الأنظمة الداخلية للأحزاب الاشتراكية ومنشوراتها تأثرت بآراء هؤلاء المفكرين وكتاباتهم.

وكانت الفكرة الأساس لسان سيمون هي أن بوسع الإنسانية وعبر الاستثمار العقلاني لمصادر الطبيعة في الكرة الأرضية أن يبلغ السعادة والرخاء. ولأجل بلوغ هذه الغاية لا بد من إقصاء الطبقات العاطلة وتسليم إدارة الدولة للمفكرين والصناعيين. لكن الإصلاحات الاقتصادية يجب أن تتقدم بموازاة الإصلاحات الأخلاقية، وينبغي تجديد مبادئ المسيحية وتشييد الأمور على أساس أسرع تحسين ممكن لأوضاع الطبقات الأكثر فقراً.

في الطور اللاحق، لم تعد الاشتراكية شيئاً خيالياً إنما أفصحت عن آثارها العملية. وكان الرواد الكبار لهذا المنحى هم لويس بلان، وبرودون، وكارل ماركس، وإيفين. ارتبط هؤلاء بالطبقات العمالية مباشرة ونشروا أفكارهم بينهم.

وكان لويس بلان أحد تلامذة سان سيمون، وقد لخص أفكاره في أحد كتبه بما يلي:

«من حق أي إنسان أن يعمل، ومن واجب المجتمع أن يوفر العمل لكل أفراد. الدولة هي مظهر المجتمع ينبغي أن تتكفل الفقراء، وتمنح العمال الأموال اللازمة لتأسيس المصانع والمعامل التي يدير العمال فيها أنفسهم».

ربما كان برودون أكثر المفكرين الاشتراكيين إبداعاً وعمقاً، وقد وضع العديد من الكتب، ومع أن أفكاره تدل في ظاهرها على خصام شديد مع الدولة التي يصفها بأنها تدعو إلى الفوضى، إلا أنه كان في الحقيقة مصلحاً عملياً معتدلاً. فكان يعتقد أن العدالة يجب أن تتحقق في كل مكان عن طريق التبادل العادل والتعاون؛ أي أن التعاون يمكن أن يتحقق بين العمال وأرباب العمل عن طريق التوازن بين الإنتاج والأجور، وبين الباعة والمشتريين عن

طريق الأسعار العادلة للسلع، وبين المقرضين والمقرضين عن طريق تشكيل اعتمادات مجانية. أطلق على هذه المدرسة اسم "مدرسة التعاون".

كارل ماركس أحد أبرز الفلاسفة الاشتراكيين ومن المتأخرين الذين عاشوا في القرن التاسع عشر، ويعتد مؤسس المذهب الاشتراكي الذي أفصح عن آرائه ونظرياته في كتب عدة منها "عرض الشيوعية"، و"رأس المال". كان يرى الاشتراكية نتيجةً ضروريةً وحتميةً للتكامل الاقتصادي، وأن على العمال أن يشكّلوا حزباً دولياً ضد البرجوازية الرأسمالية، حتى يستولوا في غمرة الصراع الطبقي على السلطة العامة؛ أي الدولة ويكرّسوا منهج الاشتراكية؛ أي الملكية العامة لأدوات الإنتاج، وتبادل الثروة، والأراضي، والمناجم، والمعامل، والبنوك. وينبغي أن يقوم توزيع الثروة في المجتمع الاشتراكي على أساس انتفاع كل شخص بمقدار عمله.

وتحليل الماركسيين للثورة تحليل اقتصادي عموماً يقوم على أساس الديالكتيك التاريخي لماركس. وترى الماركسية أن السبيل الثوري مما لا مناص منه لحل مشكلة الطبقات الحاكمة.

ففي طور معيّن من تاريخ المجتمعات الصناعية تصل علاقات البروليتاريا (طبقة العمال) بالرأسماليين (الطبقة الحاكمة) إلى درجة تثور فيها البروليتاريا، وتتزعزع أدوات السيطرة على المجتمع من أيدي البرجوازية، وتسيطر على أدوات الإنتاج باستخدامها النظام الحكومي، فتغيّر بذلك أساس العلاقات الاجتماعية.

في هذا السياق لا مناص من التمرد والثورة، فالطبقة الحاكمة غير مستعدة للتخلي عن موقعها بشكل طوعي. وتنتظر الماركسية إلى الثورة لا بوصفها شيئاً مثالياً منشوداً، بل باعتبارها أمراً لا سبيل لاجتنابه، فالتاريخ من وجهة نظر ماركس يتقدم إلى الأمام، وكل طور من أطواره مؤشر تقدّم حتمي بالقياس إلى الطور السابق. الرأسمالية نفسها قامت على أساس الأشكال التي سبقتها من النظم الاجتماعية؛ حيث قامت الرأسمالية على أساس الاستغلال الطبقي، وإذن في حين تُعد مرحلة ضرورية من التقدّم فإنها تعتبر غير عادلة. وبالتالي، تزرع الرأسمالية بنفسها بذور موتها. فالرأسمالية المتطورة احتكارية بنحو تصاعدي متفاقم وتتطلع إلى مزيد من الأرباح، وتصل في النهاية إلى حيث يتعرّض

النظام الاقتصادي للضغط بفعل تشكيل شركات كبيرة، ويؤدي السعي لإحراز الفرص بهدف مزيد من الاستثمار إلى إقصاء المستثمرين الصغار وتحويلهم إلى جزء من طبقة البروليتاريا.

تنافس العمال للحصول على عمل سوف يزداد حدةً وستنخفض الأجور ويتفاقم بؤس الطبقة العمالية. الرأسمالية التي تتولى كقوة رائدة قيادة المجتمع في تأمين الاحتياجات الإنسانية عن طريق تنمية التكنولوجيا، تتحول في الطور اللاحق إلى عقبة في طريق التقدم. وسيقتضي ازدياد عدد العمال العاطلين على إمكانية استهلاك المنتجات، وتبعاً لذلك سيهبط مستوى الفائدة ويمم البؤس والفقر. الرأسمالية التي أوجدت الآلة لتأمين احتياجات المجتمع لن تعود قادرة على استخدامها بنحو عقلاني. وبالتالي، سوف تزداد تناقضاتها نتيجة ديناميكيته الداخلية إلى حين تستطيع الثورة أخذ المجتمع تارةً أخرى إلى النظام العقلاني، ألا وهو استقرار المجتمع على أساس المعايير الشيوعية.

حسب نظرية ماركس، تستقر الشيوعية على مرحلتين: المرحلة الأولى تتسم طبيعياً بالعدالة والثورة، وهي مرحلة مؤقتة تتم فيها تصفية الطبقات الرأسمالية من قبل دكتاتورية البروليتاريا. ويكتب في هذا الصدد:

بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي هناك مرحلة ثورية تنقل المجتمع من الحالة الرأسمالية إلى الوضع الاشتراكي. تتزامن هذه المرحلة مع فترة نقلة سياسية، لا يمكن للدولة فيها أن تتخذ شكلاً غير شكل الدكتاتورية الثورية لطبقة البروليتاريا^(١).

في هذه المرحلة يصار إلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتسليمها للدولة، فيتشكل نظام الحكم الاشتراكي وتنتهي فترة الاستغلال الرأسمالي، لكن الشيوعية بمعناها الأخص لا تزال حتى ذلك الحين غير سائدة، فهذا النظام لا يزال يقتضي نوعاً من اللامساواة والإجبار؛ إذ ثمة عدم تساوي الأجور، والدولة لا تزال موجودة، والملكية الخاصة للسلع الاستهلاكية لا تزال محترمة وسارية.

غياب الدولة واضمحلالها أمر مشروط بشرط نفسي - اجتماعي هو ظهور إنسان جديد

(١) أندريه بيتر، ماركس والماركسية، ص ٨٨.

يختلف عن الإنسان الرأسمالي. يكتب ماركس:

تزامناً مع الشيوعية، سوف تختلف ضمائر البشر طبيعياً في علاقاتهم فيما بينهم عما هي عليه اليوم، ولن تسود مبادئ الحب والتضحية، والأنانية على هذه العلاقات بنفس الدرجة. في مثل هذا المناخ الجديد سيسود انضباط مشترك يصحبه رضا وقناعة حرة^(١).

خلافاً لنبوءة ماركس، وقعت هذه الثورة التي كان ينبغي أن تقع في البلدان الصناعية المتطورة، في بلد كان يجرب الحياة الصناعية لتوّه ويعيش ٨٥٪ من سكانه في القرى، ولا تشكل طبقة البروليتاريا في مدنه سوى عدد ضئيل.

كان على لينين - مهندس التطورات الماركسية في روسيا - أن يعالج بداية التناقض الوحيد في نظرية ماركس؛ أي كان عليه أن يجيب عن السؤال: «كيف يمكن تطبيق نظريات ماركس حول النظام الرأسمالي على بلد متخلف كروسيا؟» وللإجابة عن هذا الاستفهام قدّم لينين جوابين متتابعين. في البداية وضع كتاباً بعنوان "الإمبريالية ذروة الرأسمالية"، زعم فيه أن الرأسمالية تحولت بشكل جذري وانتقلت من الحالة الصناعية إلى الحالة المالية، ومن التنافس الفردي إلى النمط الاحتكاري. وهكذا أضيف الصراع السياسي بين الدول (الاستحواذ على الأسواق، والمواد الأولية، والمستعمرات و... إلخ) إلى الصراع الطبقي.

والنتيجة المفاجئة التي ستظهر عملياً، هي: حتى انتشار الرأسمالية (شأنه شأن تمركز الرأسمالية) سيؤدي إلى انهيار هذا النظام. مثل هذا الانتشار يخلق جبهة إمبريالية ويوفر الحوافز لبروز تناقضات غير مسبوقة داخل هذه الجبهة، ستكون هذه التناقضات كالشروخ والتصدّعات التي تفتح الثورة فيها طريقها بسهولة أكبر.

وبهذا يتغيّر شكل الثورة. ولم تعد القضية قضية فاجعة عالمية تبدأ من البلدان التي تحكمها أنظمة رأسمالية متقدمة، بل على العكس صار الحديث يدور عن وقوع أحداث في بلدان تمثل أضعف الحلقات في سلسلة الجبهة الإمبريالية.

وهكذا ابتعدت البلدان الأكثر تنمية عن احتمالات الثورة، فقد أمكنها وبفضل الأرباح

(١) أندريه بيتر، ماركس والماركسية، ص ٩٣.

الكبيرة التي حققها أن تفسد طبقة العمال؛ بحيث ظهرت في مقابل الرأسمالية الفاسدة حالة اشتراكية فاسدة أيضاً. وذلك على العكس البلدان التي لم تحقق تقدماً كبيراً، لكنها كانت بالتالي جزءاً من الجبهة الإمبريالية. ففي الوقت الذي تبدأ هذه البلدان السياسية الإمبريالية تقع بدورها في هوة تناقضات النظام الرأسمالي، وتخلق أرضية مساعدة لنشوب الثورة وتصاعدها. نموذج مثل هذه البلدان هو روسيا سنة ١٩١٧ م. وعليه، يعود انتصار الاشتراكية في بلد متواضع من الناحية الرأسمالية حالة ممكنة ومحتملة جداً^(١).

والإجابة الثانية التي قدمها لينين هي أن حتمية ماركس تتحول إلى اختيار وحرية بفضل الخطوات والمبادرات السياسية. يعتقد لينين أنه لا يوجد في الثورة شيء تلقائي، إنما ينبغي الإعداد لكل شيء كما يجري الإعداد للحرب. في حين شدد ماركس وأنجلس على حركة البروليتاريا كتجسيد لحركة التاريخ، شدد لينين على الحزب المنظم المكوّن من أقلية مستنيرة ناشطة تحترف العمل الثوري، وتتقدّم الطبقة العمالية في مسيرتها. كما أضاف لينين طبقة الفلاحين إلى الجماعات الثورية قائلاً:

القفزة الحقيقية للثورة الروسية تبدأ حينما تمارس شريحة الفلاحين دوراً ثورياً فعالاً تواكباً مع البروليتاريا.

وركّز ستالين أيضاً على هذا الاتجاه خلافاً للمنحى الذي اتخذه تروتسكي. ومن هنا، تكتسب علامة المطرقة المتحدة بالمنجل تحت نجمة الحزب، معناها الخاص.

تعتقد الماركسية القائمة على أساس المادية الديالكتيكية والتي تُعدّ الاقتصاد بنيةً تحتية، أن الدين أفيون الشعوب، وأنه كغيره من العلاقات الاجتماعية لا يُعدّ من البنى الفوقية فحسب، بل ويعتبر عقبةً في طريق تقدم المجتمع ولا سيما الثورة البروليتارية. لذلك، يحسب الماركسيون مناهضة الأديان الإلهية والعمل على تفتيت دورها في العلاقات الاجتماعية وأفكار الجماهير أمراً ضرورياً لا مناص منه.

يكتب لينين في هذا المجال:

«المدرسة الماركسية مدرسة مادية تناهض الدين بمقدار ما تناهضه مدارس مادية

(١) أندريه بيتر، ماركس والماركسية، ص ١١٦.

مثل الفرويدية ومادية فيورباخ... لكنها مادية تتفوق على تلك الماديات بدرجات كبيرة من حيث توظيف الفلسفة في مجالات التاريخ والعلوم الاجتماعية... يجب أن نسقط هذا... هذه هي أبجدية الماركسية. لكن المدرسة الماركسية تذهب إلى أبعد من هذا، وينبغي معرفة كيفية مناهضة الدين، ولأجل ذلك ينبغي تفسير مصادر الإيمان والدين لدى الجماهير بمفاهيم مادية. ويجب عدم حصر العمل ضد الدين بخطابات المراثي الانتزاعية... بل ينبغي ربط هذا النضال بخطوات ملموسة للحركة الطبقة باتجاه استئصال الجذور الاجتماعية للدين... وقبل كل شيء الخوف من قوى الرأسمالية الشرسة»^(١).

ولا شك في أن الأفكار الاشتراكية لدى ماركس ولينين أدت دوراً كبيراً في تأسيس الأحزاب والجماعات السياسية في روسيا السوفياتية أوائل القرن العشرين، وكان هذا ناجماً عن نفوذ هذه الأفكار بين المثقفين الروس. لم يكن جميع المثقفين ماركسيين، لكنهم كانوا جميعاً معارضين لنظام الحكم دون تردد. وبالنسبة للكتاب الليبراليين الروس، فقد أثرت فيهم تركيبة جذابة من الأفكار الغربية التقدمية منذ عصر " النهضة " إلى عصر " داروين " أكثر مما أثرت فيهم الأفكار والمعايير الجديدة. لكن الأيديولوجيا الرسمية للمستيرين الراديكاليين كانت الماركسية.

ومهما يكن فقد لاحظنا في عملية السقوط السريع والمفاجئ للحكم القيصري، أنه لم يكن للأحزاب ولا القادة السياسيين ولا الإرادات السياسية أي دور فيها، إنما كان دورها الأساس في تبرير التنظيمات والتناقضات وتوجيه التطورات بعد سقوط النظام وهو ما سنسلط عليه الضوء في الفصل اللاحق.

٣- إيران

كانت هناك ثلاث مدارس فكرية مختلفة في إيران مطلع القرن العشرين وكانت هذه المدارس تجتذب إليها الفئات الاجتماعية. وهذه المدارس هي: الليبرالية المرتكزة إلى القومية الإيرانية، والماركسية اللينينية، والعودة إلى الإسلام. وقد حاول دعاة كل واحدة منها استقطاب مزيد من الأنصار عن طريق عرض المجتمع المثالي الذي تبشر به مدرستهم.

(١) أندريه بيتر، ماركس والماركسية، ص ٢٨١.

في إطار أيديولوجيا الثورة الفرنسيّة، ناقشنا الليبرالية ومركزاتها بالتفصيل، ولا ضرورة لإعادة البحث فيها هنا. أما القومية في فكر مؤسسيها الغربيين، فتعني العلاقة بين جماعة من الناس تجمعهم حدود جغرافية معينة، وعِرْق، وسابقة تاريخية، ولغة، وثقافة، وتقاليد مشتركة، واعتبارهم وحدة واحدة لا تتجزأ؛ وكل ما يصبُّ لصالح هذه الوحدة وحيثيتها ومكانتها يصنّف في خانة الأصدقاء، أما سائر الأشياء، فتعد ضمن فصيل الأعداء والأجانب.

وبعبارة أخرى: الشعور القومي هو مشاعر مشتركة، أو وجدان وعاطفة مشتركة بين جماعة من الناس يشكّلون وحدة سياسية أو أمة. هذه الفكرة المستلزمة من المجتمعات الليبرالية الغربية تحولت في بلدان الشرق الأوسط إلى سلاح لمكافحة الاستعمار ونفوذ الأجانب وسيطرتهم. واستطاعت هذه المدرسة استقطاب الشرائح المثقفة والمتعلمة والطبقات المتوسطة في المدينة إلى حد كبير، وأحرزت نجاحات ملحوظة في ثورة الدستور وتأميم النفط وتطبيق معاييرها وأفكارها. لكنها لم تستطع إحراز مكانة رصينة لها بين شرائح الشعب؛ إذ لم تكن القومية، من ناحية، متطابقة مع المعتقدات الدينية للشعب، ولم يكن معنى الأمة وتعريفها لدى الغربيين الذين ذهبوا إلى التمييز العرقي والعنصري، سوى خرافة. ومن ناحية ثانية، لم تكن خصائص المجتمع الإيراني متطابقة مع معايير القومية؛ لأن غالبية أبناء الشعب الإيراني الذين يعتبرون أنفسهم اليوم إيرانيين ويتكلمون الفارسية، هم في الحقيقة إما عرب، أو أتراك، أو مغول. كما أن كثيراً من العرب الذين ينادون بالعروبة والقومية العربية ينحدرون في الواقع من أصول إيرانية وتركية ومغولية. ولو أردنا فرز الإيرانيين على أساس العنصر واعتبار ذوي العنصر الآري هم الإيرانيين، وجب اعتبار نسبة كبيرة من الشعب الإيراني غير إيرانيين.

وقد تركت الماركسية - اللينينية التي لفتت أنظار الكثير من القوى الثوريّة الراديكالية والشابة بعد قيام الثورة الروسية وانتصار البلاشفة، وانتشرت باعتبارها الأيديولوجيا الثوريّة الوحيدة، تركت تأثيرها في إيران أيضاً بسبب جوارها للاتحاد السوفياتي، وحاول أتباعها عبر أساليبهم الإعلامية وتأسيس تنظيمات سرية متماسكة تحقيق أهدافهم في تغيير المجتمع الإيراني وإقامة نظام اشتراكي في إيران. وبالمستطاع ملاحظة هذا التحرك في السعي إلى تأسيس حزب توده (الحزب الشيوعي الإيراني) وماضيه السياسيّ الطويل نسبياً.

لقد كان هذا التيار أقل نجاحاً من الحركة الليبرالية على الرغم من الجد والنشاط الكبير الذي أبداه أتباعه. ويمكن أن نعزو هذا الإخفاق إلى سببين رئيسيين:

١ - الماهية الإلحادية والأساس المادي للماركسية - اللينينية كانت على النقيض من طبيعة المجتمع الإيراني ومعتقدات الناس المتحجرة في نفوسهم، ولم يكن بالإمكان أن تكسب لها قبولاً ملحوظاً في أوساطهم.

٢ - وإن تبعية الماركسيين الشديدة لموسكو وفي ضوء الماضي المرير للعلاقات بين إيران وروسيا، جعلت الناس يعتبرونهم جماعة غير مستقلة وتابعة للأجنبي، وجعلتهم من جهة ثانية ألعوبة بيد السياسات الدولية للاتحاد السوفياتي.

أما الإسلام، فقد كان له كدين ومدرسة إلهية، جذوره التاريخية العميقة في قلوب وأرواح قطاعات واسعة من المجتمع الإيراني. الدين في قرى إيران ومدنها وبين طبقات شعبها الفقيرة والغنية والعمالية والفلاحية، والموظفين، والطلاب، والمتقنين له سيادته على أسلوب الحياة وأحوال الفرد الشخصية على أقل تقدير. المجتمع الذي يشكل فيه المسلمون ٩٨٪، ويؤمن معظمهم بتوصيات الكتاب السماوي، ويعملون بأحكامه، له قابلية أكبر على استمرار هذه الأيديولوجيا كطريق للتحويل السياسي والاجتماعي بما في ذلك الثورة.

وتتوفر الأيديولوجيا الإسلامية على سائر المدارس السياسية وتضفي هالة وتألقاً خاصاً وتكمن عادة في الرؤية الكونية الإسلامية التي يتسنى الإشارة إلى خطوطها العامة بما يأتي:

١ - لا ينحصر الواقع والوجود بالمادة والطبيعة. فالمادة شعاع من الواقع المطلق غير المادي.

٢ - العالم المادي ظاهرة تتبع من الوجود والواقع المطلق، ولهذا العالم مصدر ومدبر عالم حكيم قادر يتحكم في كل العلاقات والعوامل الطبيعية، وكل الأسباب الطبيعية وحركات المادة وأنشطتها وانفعالاتها هي من فعل الله ومظهر لإرادته وتجليات لوجوده.

٣ - يخضع عالم الوجود في الرؤية الكونية الإلهية للإشراف والولاية الإلهية، وتتحرك الموجودات من النقص إلى الكمال بولاية الله وتديره، وتعود إليه في نهاية المطاف.

٤- الإنسان في هذه الرؤية الكونية ليس له بُعد مادي فقط، إنما له بُعد معنوي أيضاً، وهو سائر نحو الكمال المطلق؛ أي خالق الوجود، وسيلبغ كماله عند لقاء الله.

٥- الإنسان مخلوق أبدي خالد لا يفنى بالموت، إنما يستقبل عوالم أخرى ينال فيها تبعات أعماله ونتائج حياته في عالم الدنيا.

٦- الإنسان موجود حر ومسؤول يسير باختياره في طريق تكامله إلى النهاية، ولأنه حر فقد يختار أحياناً السير نحو الله، وقد يختار أحياناً السير نحو الشيطان.

٧- الحياة في هذا العالم مرحلة يكتسب فيها الإنسان كماله، ويضمن بأعماله حياته الأبدية الخالدة.

وقد حالت بعض العقبات دون استخدام هذه الأيديولوجيا بوصفها أيديولوجيا ثورية أهمها ما يأتي:

١- أشيعَ لسنوات طويلة ونتيجة دعاية الاستعمار الغربي المرتكزة إلى المدرسة الليبرالية أن الدين منفصل عن السياسة، ولا علاقة للدين بقضايا السياسة والمجتمع، فهو لا يمتلك وصفة لعلاج الأمراض السياسيّة - الاجتماعيّة المعقدة المعاصرة. وقد أثرت هذه الدعاية في شرائح مختلفة من المجتمع منها بعض رجال الدين.

٢- يعود المجتمع المثالي الذي يرسمه الإسلام إلى ١٤ قرناً في الماضي، ولم يكن بوسع الكثيرين تصور إمكانية تطبيق أحكامه في المجتمعات الصناعيّة المتقدّمة أو في عصر الذرة كما يقال، وأن يكون بمستطاع الإسلام الإجابة عن قضايا العصر المعقدة.

٣- أدّى التشديد على بعض المبادئ الإسلامية كمبدأ التقية وانتظار الفرج لدى الشيعة، ومبدأ إطاعة ولي الأمر لدى السنّة، إلى اعتقاد كثير من الناس، ومنهم بعض المسلمين المتدينين بتعذر طرح الإسلام كأيديولوجيا ثورية تعمل على تغيير القيم السائدة.

في ضوء هذه العقبات، وعلى الرغم من جهود شخصيات نظير السيد جمال الدين الأسد آبادي (الأفغاني)، والشيخ النائيني، وفضل الله نوري، وحسن مدرّس، وأبي القاسم كاشاني، وجماعة "فدائيي الإسلام" بقيادة السيد نواب صفوي، ورغم ممارستهم دوراً أساسياً في تحقيق الكثير من الأهداف الوطنية، لم يستطع هؤلاء إقناع قطاعات الشعب الواسعة ولا سيما الثوريين الشباب بالإسلام كأيديولوجيا ثورية. واستمر الواقع على هذا المنوال حتى جاء الإمام الخميني في سنة ١٩٦٢ م وكان على معرفة دقيقة بالمشكلات

المذكورة، فسار خطوة خطوة في طريق معالجة هذه المشكلات، ونجح في تبديد الأوهام التي عشت في أذهان الناس، وطرح الإسلام بأسلوب جديد باعتباره أفضل الأيديولوجيات الثورية في المجتمع الإيراني. بدايةً حرّم الإمام الخميني التقية بوصفه أحد مراجع التقليد الشيعة، واعتبر الكشف عن الحقائق أمراً واجباً شرعاً «ولو بلغ ما بلغ»^(١)، فعالج بفتواه التاريخية هذه المعضلة القديمة. كما رفع بوصفه مرجعاً لتقاليد كبير وقطباً رئيساً في الحوزة العلمية في قم، راية الكفاح والهجوم على النظام السياسي الحاكم مثبتاً خطأ الفكرة القائلة: بفصل الدين عن السياسة.

بعد ذلك، وخلال الفترة التي سنحت له في منفاه في النجف الأشرف، أطلق فكرة الحكومة الإسلامية ومبدأ ولاية الفقيه؛ محدثاً تحولاً أساسياً في النظر إلى الدين الإسلامي بوصفه أيديولوجياً متوثبة وممكنة التطبيق في العصر الحاضر. في إطار تقديم الأيديولوجيا الثورية كان ينبغي أولاً رفض نظام الحكم القائم ودحض القيم التي تسوده، وهذا ما فعله قائد الثورة كمنظر في بداية مشواره. في حين تمّ الترويج سنوات طويلة للاعتقاد بأن السلطان ظل الله، وطاعته من طاعة الله، والتاج وديعة وموهبة إلهية. رفض الإمام الخميني كل هذه القيم وقال فيما قال:

«مواد الدستور ومتممه التي تتعلق بالملكيّة وولاية العهد وما إلى ذلك، أتى لها أن تكون من الإسلام؟ هذه كلها ضدّ الإسلام، وتنافض نظام الحكم الإسلامي والأحكام الإسلامية. الملكيّة وولاية العهد هي ما شطب عليه الإسلام ورفضه وأسقطه في الصدر الأول في إيران، وروما الشرقية، ومصر، واليمن. في رسائله المباركة لإمبراطور روما الشرقية (هيراقلطس الأول) وشاهنشاه إيران، دعاهم الرسول الأكرم ﷺ إلى التخلي عن أسلوب الحكم الشاهنشاهي والقيصري، وإكراه عباد الله على عبادتهم وإطاعتهم المطلقة، وأن يسمحوا للناس بمعبادة الله الواحد الذي لا شريك له وهو السلطان الحقيقي. الملكيّة وولاية العهد هي نظام الحكم المشوّم الباطل الذي ثار الإمام الحسين عليه السلام واستشهد من أجل الحؤول دون قيامه»^(٢).

بإشارة هذه الفكرة، أعلن قائد الثورة ولأول مرة بطلان قيمة لم تُنشر وروج لها بين

(١) صحيفة النور، ج ١، ص ٤٠.

(٢) الإمام الخميني، ولاية الفقيه، ص ١٠-١١.

الناس سنين طوالاً فحسب، بل وكانت جزءاً من الدستور الإيراني^(١).

والواجب التالي لمنظر الثورة هو رسم صورة المجتمع المثالي وتقديم الأسلوب العملي لبلوغه. وكان المؤمنون بالإسلام وهم غالبية المجتمع الإيراني مقتنعين بأن الحكومة الإسلامية بالشكل الذي قامت به زمن الرسول الأكرم ﷺ يمكن أن تعدّ حكومة مثالية منشودة ونموذجاً للحكومة المستقبلية. لكنّ النقطة المهمة هي: بعد ١٤ قرناً وبالنظر إلى تعقيدات المجتمع المصري، كيف يمكن تشكيل مثل تلك الحكومة ومن قبل من؟ من جهة أخرى، ذهب كثيرون إلى أن العالم يجب أن يزخر بالفساد والظلم والجور حتى يظهر المهدي الموعود، ﷺ. فبملاً الأرض قسطاً وعدلاً وقيم الحكومة الإسلامية، وبذلك اعتبروا قيام حكومة إسلامية سابقة لحكومة المهدي أمراً متعزراً، والسمي لإقامتها ممارسة مناقضة للقيم الدينية.

في مثل هذه الظروف، أطلق قائد الثورة مبدأ "ولاية الفقيه" بلغة مبسطة مدعومة بآيات قرآنية وأحاديث وروايات المعصومين، فأثبت أن أحكام الله لا تقبل التعطيل، ولا يمكن مهما كانت الظروف حتى في عصر الغيبة الكبرى التنصل من تطبيق الأحكام الإلهية. وهذه مسؤولية يجب أن يتحملها الفقهاء.

في هذا الصدد يخاطب الإمام طلبة العلوم الدينية قائلاً:

«لن تكونوا خلفاء الإسلام إلا إذا علمتموه للناس؛ لا تقولوا: دع كل شيء حتى يظهر الإمام المهدي ﷺ. هل تتركون الصلاة حتى يظهر الإمام المهدي وعندها تصلون؟ حماية الإسلام أهم من الصلاة. لا تأخذوا بمنطق حاكم "خمين" الذي كان يقول: "ينبغي إشاعة المعاصي لكي يظهر الإمام المهدي، وما لم تُشع المعاصي لن يظهر المهدي"^(٢).

بخصوص الحاكم وولي الأمر في النظام الإسلامي، ليس لأصوات الجماهير من دور سوى تفعيل مبدأ ولاية الفقيه ونقله إلى طور التطبيق؛ بمعنى أن ولاية الأمر مقامٌ مُنح للولي من قبل الله، وثبوته غير مشروط بأصوات الناس حتى لو لم يتقبل الناس قيادته وزعامته. لكن التطبيق الفعلي والعملي للولاية رهنٌ بأصوات عامة الشعب وموافقتهم. ومن

(١) المادة ٢٥ من ميثاق الدستور الإيراني السابق.

(٢) الإمام الخميني، ولاية الفقيه، ص ٧٥.

جهة أخرى قد يتوفر أكثر من شخص على شروط الولي وأوصافه، فيكون هناك عدة فقهاء عدول وذوو بصيرة ووعي لا بد من أن يتولّى أحدهم - وليس كلهم طبعاً - مهام الزعامة والقيادة، فمن البديهي هنا أن تكون أصوات الأكثرية أحد الطرق العلمية لتحقيق ولاية ذلك الشخص وقيادته، من بين أشخاص عدة ستسقط عنهم طبيعياً مسؤوليات الإمامة والولاية بعد الثورة، ونهوض ذلك الفرد بالزعامة ومسؤولياتها^(١).

ولا بدّ من توفر شرطين في الحاكم من أجل سيادته على المجتمع الإسلامي: الأول: اطلاعه الجامع الكامل على الأحكام الإلهية. والثاني: انتهاجه سبيل العدالة في تطبيق هذه الأحكام. بعبارة أخرى: يتحمّل الفقيه العادل بوصفه خليفة لرسول الله والأئمة الأطهار واجب إدارة المجتمع الإسلامي وتطبيق أحكام الإسلام فيه، وإطاعته كولي للأمر واجبة كإطاعة رسول الله.

بإطلاق هذا المبدأ، رَسَمَ قائد الثورة ثلاث مسائل مهمة كإستراتيجيات للثورة:

١ - إسقاط حكم الطاغوت (الحكم الملكي الشاهنشاهي).

٢ - السعي لتأسيس دولة إسلامية.

٣ - ضمان هذه الدولة بالعمل بمبدأ ولاية الفقيه.

يكتب الإمام الخميني في كتابه "ولاية الفقيه":

«في هذه الظروف الاجتماعية والسياسية، هناك طريقان أمام الإنسان المؤمن المتقي. إما أن يرتكب بالإجبار أعمالاً غير صالحة طابعها الشرك. أو إذا لم يشأ ارتكاب مثل هذه الأعمال والاستسلام لأوامر وقوانين الطغاة، فعليه معارضتهم والكفاح ضدهم ليزيح تلك الأوضاع الفاسدة. ليس أمامنا حلٌ سوى القضاء على الأنظمة الحاكمة الفاسدة والمفسدة، وإسقاط الهيئات الحاكمة الخائنة الفاسدة الظالمة الجائرة. هذا واجب على كافة المسلمين في كل واحد من البلدان الإسلامية النهوض به والسير بالثورة السياسية الإسلامية إلى مرفأ النصر. من أجل أن نحزّر وطن الإسلام من احتلال ونفوذ المستعمرين والحكومات العميلة لهم، ليس أمامنا سبيل سوى تشكيل نظام حكم»^(٢).

(١) طاهري خرم آبادي، ولاية الفقيه أم سيادة الشعب، ص ٨٦.

(٢) الإمام الخميني، ولاية الفقيه، ص ٢٥ - ٣٦.

«كيف لنا أن نقعد اليوم ساكتين دون عمل ونشاهد جماعة خائنة آكلة للحرام عميلة للأجانب، تستحوذ بمساعدتهم وبقوة السلاح على ثروات وأتعاب مئات الملايين من المسلمين، ولا تسمح لهم بالتمتع بالحد الأدنى من النعم؟ على علماء الإسلام وكل المسلمين أن يُنهبوا هذا الواقع الظالم، ويُسقطوا الحكومات الظالمة وقيموا الحكومة الإسلامية في هذا السبيل، وهو سبيل سعادة مئات الملايين من البشر»^(١).

ويحدد قائد الثورة في إطار رؤية مقارنة ماهية الحكومة الإسلامية بما يلي:

ليست الدولة الإسلامية أيًا من أنماط الحكم الموجودة. فهي على سبيل المثال ليست استبدادية يكون رئيسها مستبدًا برأيه يتلاعب بأموال الشعب وأرواحهم، ويتصرف فيها كما يحلو له، ويقتل كل من أراد، ويفقد على كل من أراد، ويمنح أراضي الشعب وأملاكه وأمواله لذاك ممن أراد. لم يكن للرسول الأكرم ﷺ والإمام علي ﷺ وسائر الخلفاء مثل هذه الصلاحيات. ليست الحكومة الإسلامية استبدادية ولا هي مطلقة، إنما هي مشروطة، وطبعاً ليست مشروطة (دستورية) بالمعنى الدارج حالياً، بحيث تشرع القوانين حسب أصوات الأشخاص وبالأكثرية، إنما هي مشروطة لأن الحكام مقيّدون في التنفيذ والإدارة بمجموعة شروط حددها القرآن الكريم وسنة الرسول الأكرم ﷺ. مجموعة الشروط هي أحكام الإسلام وقوانينه التي ينبغي أن تُراعى وتنفذ. من هنا كانت الحكومة الإسلامية حكومة القانون الإلهي... السيادة في هذا النمط من أنظمة الحكم لله، والقانون هو أوامر الله وأحكامه»^(٢).

يرى الإمام الخميني أسلوب الكفاح وتحقيق حكومة العدل الإسلامي في التحرك الثوري الشامل للجماهير. والواجب الأول الذي يقرره من أجل ذلك لرجال الدين هو توعية الناس وتنقيفهم. وهو يوصي بدايةً بأسلوب الكفاح السلمي المصحوب بالمعارضة الجماعية الشاملة، ولا يجيز العمل المسلح في مستهل الحركة الكفاحية رغم أنه لا يرفضه نهائياً:

«لو تحققت معارضة شاملة للظلمة على مخالفة أو جريمة يرتكبوها، ولو وصلتهم عدة آلاف من البرقيات من كل البلاد الإسلامية تنهاهم عن ارتكاب تلك المخالفة، فإنهم سيقنعون عنها يقيناً. إذا فعلوا شيئاً مخالفاً للإسلام ومصالح الشعب، وجاءتهم

(١) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٥-٤٧.

الاستنكارات من كل أنحاء البلاد ومن كافة القرى والقصبات، فسوف يتراجعون فوراً... أنا أمرهم. أنا أعرف ما هم وكم هم جبناء وسوف يتراجعون بسرعة، ولكن حين يرون أننا أجبن منهم يصلون ويجولون.

الدعوة والتبليغ نشاطنا الأول في هذا السبيل. يجب أن نتقدم عن طريق الدعوة... لا توجد هناك جيوش وقوة منذ البداية دائماً، إنما تجري الأمور وتتقدم عن طريق الدعوة والتبليغ فقط. يدينون المعجزة والفطرسه ويوعون الشعب ويُهمونه أن هذه الفطرسه غير صحيحة. شيئاً فشيئاً يتسع نطاق الدعوة، فتستوعب كافة فئات المجتمع، فيصحو الشعب ويبدأ العمل والنشاط ويصل إلى النتيجة»^(١).

«التبليغ والتعليم واجبانا المهمان الأساسيان. من واجب الفقهاء إشاعة الإسلام وأحكامه ونظمه وتعليمها للناس»^(٢).

ثم يحدّد بشكل واضح وملموس البرنامج العملي وتكتيك الكفاح من أجل تضعيف السلطة السياسيّة وإسقاطها:

«١- نقطع علاقاتنا مع المؤسسات الحكوميّة.

٢- لا نتعاون معها.

٣- نتجنّب أية ممارسة تعدّ مساعدة لهم.

٤- وبالتالي نشكّل مؤسسات قضائية، ومالية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية»^(٣).

وهكذا، عملت الأمة المسلمة في إيران وضمن سياق التحولات السياسيّة - الاجتماعيّة وبقيادة مرجع التقليد الأعلى سماحة آية الله الخميني، وتحت لواء المدرسة الإسلامية العالمية على خوض غمار الكفاح وتحقيق انتصار الثورة الإسلامية.

(١) الإمام الخميني، ولاية الفقيه، ص ١٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٣) الإمام الخميني، ولاية الفقيه، ص ١٧٩.

النتيجة

المقارنة الإجمالية بين الأيديولوجيات الثلاث للثورات موضوع البحث، ترشدنا إلى النتائج التالية:

١- قامت الليبرالية والماركسية كلاهما على أساس الإنسانية والمادية وذهبتا إلى أصالة الإنسان وسيادته، مع فارق هو أن الليبرالية شددت على أولوية الفرد، بينما أمنت الماركسية بأولوية المجتمع. أما المدرسة الإسلامية، فقررت أن الأولوية والسيادة المطلقة لله تعالى وحده، ودور البشر يكمن في التحقيق الفعلي لهذه السيادة. من وجهة نظر الإسلام، ينبغي عدم التضحية بمصالح الفرد من أجل المجتمع، ولا بمصالح المجتمع من أجل الفرد.

٢- كلتا المدرستين الليبرالية والماركسية برؤيتهما العلمانية والشمولية، توفران التسويات اللازمة للأعبين الذين تؤمنان بهم؛ ومن أجل تحقيق أهدافهما السياسية تحت عناوين "تأمين الإرادة العامة"، و"التقدم نحو مجتمع بلا طبقات"، تعدان أتباعهما بالسعادة والرخاء في هذه الدنيا، ولهذه الوعود في الغالب طابع اقتصادي مادي. بينما لا تعتبر المدرسة الإسلامية الرفاه والسعادة الدنيوية هدفاً للمسلمين رغم اهتمامهما بهذه المقولات، إنما تعدّها وسائلً للتعالى والسمو في الحياة الباقية.

٣- للمدرستين الليبرالية والماركسية دورٌ ضئيلٌ جداً في تحريض الفئات الاجتماعية للعمل والكفاح ضد الأنظمة الملكيّة البغيضة؛ وفي ضوء ظروف انهيار الأنظمة الفرنسية والروسية القديمة الذي حصل بشكل تلقائي وبفعل الضغوط السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، يمكن القول: إن دور الأيديولوجيا في تكوين هاتين الثورتين كان متواضعاً جداً. بينما كان للمدرسة الإسلامية والشيعية الثورية خصوصاً، دور فاعل ومهم جداً في تحريض الشرائح المعارضة منذ اليوم الأول للنهضة في سنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٣ م. منذ بداية النهضة كان قادتها وأتباعهم يعلمون ما الهدف والفكرة التي يناضلون من أجلها. شعار "استقلال، حرية، جمهورية إسلامية" كان يُسمع من أفواه كافة الجماهير الإيرانية المسلمة التي شاركت في المظاهرات.

٤- أدخلت الأيديولوجيتان الليبرالية والماركسية تغييرات عدّة على معاييرها وتعاليمها من أجل أن تطبقا وتعرضا مجتمعيهما المثاليين، وتعرّضتا لكثير من التأويلات والتفسيرات المختلفة، وسرعان ما انتهتا إلى دكتاتوريات فردية نابليونية وستالينية. أما مدرسة الثورة الإسلامية، فهي بمنأى عن التأويلات البشرية نظراً لقداستها وطابعها الإلهي، وتعمل على

توفير المجتمع الإسلامي. وبتعبير آخر، كانت المدارس الفكرية في فرنسا وروسيا تبرّر الواقع، وفي إيران تمّت مطابقة الواقع وتكييفه مع معايير المدرسة الفكرية.

٥- لم تشارك الإيديولوجات اليعاقبية في إعداد الضوابط والمقررات الفرنسيّة سوى لسنة واحدة، فقد انتهى بعدها عهد التقوى والورع إلى غير رجعة.

وواجه البلاشفة في روسيا مشكلات عديدة، فمن أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسيّة تحت عنوان الاشتراكية الماركسية في مجتمع زراعي انهارت سلطته السياسيّة نتيجة خسارته في حرب طاحنة، وجدوا أنفسهم في ظروف اضطررتهم لا تباع معايير تتناقض تناقضاً مباشراً مع الأيديولوجيا التي يتبنونها. وبالتالي، دارت الستالينية دورة ناجحة إلى الوراء أنهت بها المثل الماركسية تقريباً، وناقضت بكل وقاحة نظريات لينين في ١٩١٧م التي وعدت بالقضاء على البيروقراطية والجيش الموجودة. والخلاصة هي أن القادة الضالعين والمؤمنين بأيديولوجياتهم تقيّدوا في الأزمات الثوريّة بالظروف والأحوال الجارية إلى درجة كبيرة، وتضعفوا بنحو خطير حيال تطورات الثورة وتغييراتها، فصدرت عنهم سلوكيات مختلفة جداً، وفرضوا في أنظمتهم الفتية وضعاً مختلفاً تماماً عن مقاصدهم ونواياهم الإيديولوجية الأولى.

إذاً، يمكن القول: إن التحولات الإيديولوجية في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة كانت تابعةً لمتغيرات الواقع وظروف الثورة على الأرض. بينما كانت التحولات الإيديولوجية في إيران هي المسيطرة على مجريات الثورة الإسلامية. فقد اضطر قادة الثورتين الفرنسيّة والروسيّة بفعل الضغوط الاجتماعيّة والسياسيّة إلى اجترح تغييرات وتعديلات في نظرياتهم الإيديولوجية، بينما كان بوسع الأيديولوجيا الإسلامية بما لها من قدرة ومثانة وحركية وعراقة، مضافاً إلى قدرات القيادة الإسلامية أن تتحكم في الأوضاع والأحوال والضغوط الاجتماعيّة، وتوجهها وتضعها داخل إطار المعايير الإيديولوجية للثورة.

٦- الإيديولوجيتان الليبرالية والماركسية صناعة بشريّة، ولم يكن قد مضى على طرحهما وتدوينها أكثر من قرنين من الزمان، بينما الإسلام مدرسة إلهية أنزلت للإنسان قبل ١٤٠٠ سنة، ولم تبقَ طوال هذه المدة بمأمن من سهام الأحداث وتصرفات البشر فحسب، إنما ازدادت غنى وثراء بفضل جهود علماء الإسلام وفي ضوء خصائصها وطبيعتها.

في حين كانت الليبرالية والماركسية ممكنة الفهم والتسويق من قبل طبقات معينة، وكانت جديدة بالنسبة لها، بل كانت هذه الأيديولوجيا مستوردة وجديدة بالنسبة إلى روسيا، بينما لم تكن المدرسة الإسلامية جديدة على الشعب الإيراني، بل كانت جميع سلوكياتهم الحياتية متطابقة معها من دون حاجة لجهود تعليمية وصفوف تثقيف الكوادر.

وقد أسلفنا أنه، إذا كانت الثورة الفرنسية قد أسست شيئاً لكل الثورات اللاحقة فهو دور الأيديولوجيا. اليعاقبية الشكل الكلاسيكي للأيديولوجيا الثورية الحديثة ولدت من صميم الثورة الفرنسية. ونظرية النيابة طبقاً للدستور طويقت في البداية مع السيادة الوطنية. ولكن بموازاة تقدّم الثورة انتقلت الشرعية من نيابة أصحاب الأملاك إلى إرادة الشعب التي أصبحت الحد الكافي والأساس الوحيد للشرعية، باعتبارها مؤسّسة منسجمة يمكن أن تفعل فعلها عن طريق رأي الأكثرية ورضاهم. طوال فترة تألق اليعاقبة حققت الشرعية الثورية انتصاراتها، وبانتصارها ملأت الأيديولوجيا الثورية كل مجال السلطة وغدت توأماً للدولة.

وفي القرن التاسع عشر، اعتبرت الثورات حجر الزاوية في مسيرة الإنسانية الحتمية نحو الحرية والرؤية الكونية الواقعية. تفسير هذا المفهوم للثورة اختلط بأسطورة اليعاقبة، وغدا ذريعةً وسبباً لاستلام السلطة من قبل الثوار الذين زعموا القدرة على تشخيص المرحلة التالية من التحولات التاريخية - الاجتماعية.

بسيادة الماركسية - اللينينية في روسيا، احتكرت هذه الأيديولوجيا الثورية تفسير تاريخ الإنسانية لنفسها، لكنها تعرّضت لتحديات حقيقية من قبل الثورة الإسلامية التي اندلعت لتحقيق الحرية ورفع الحرمان عن شرائح الشعب المستضعفة.

وقد ظهرت الثورة الإسلامية على مسرح السياسة الدولية كأحدث حركة ثورية، واستطاعت إحراز الشرعية السياسية الثورية، وراح ثوار إيران يتحدثون بفخر عن الرسالة التاريخية للثورة الإسلامية.

فأوجدت الثورة الإسلامية تحولاً في تفسير التاريخ بمقدار ١٨٠ درجة. حينما كان المؤرخون يناقشون موضوع: هل كانت الثورات الغربية الحديثة الأولى من سنخ الثورات المحافظة أم الليبرالية، أم الرجعية، أم التقدمية؟ أثبتت هذه الثورة أن الثوار قد يجاهدون

ويعملون دفاعاً عن القيم التقليدية.

وما من ريب في أن الماضي السياسيّ الممتد لحوالي ألف سنة كان له دور بارز في تحفيز المستنيرين وسائر الفئات والشرائح الإيرانية، لكن مدرسة التشيع وبفضل إيمانها بظهور الإمام المهدي عليه السلام كمنقذ للعالم والإنسانية، والثوار بوصفهم الممّهدين لهذا التحول كان لها تأثير أكيد في الثورة الإسلامية.

ومن هنا فإنّ انتصار أيديولوجيا الثورة الإسلامية كان نقطة تحوّل مميزة ورؤية كونية خاصة للثورة الإسلامية في إيران. فكانت هذه الأيديولوجيا استجابة ناجعة وقوية للمطالب السياسيةّ المعاصرة، وهذا أمر تأتّى عن طريق تجارب النهضة الأيديولوجية الغربية كافة، مضافاً إلى مبدأ وجود النجاة والفلاح في عالم الآخرة. بكلمة ثانية، خلافاً للثورتين الفرنسية والروسية اللتين عارضتا الدين، استعانت الثورة الإسلامية بالدين وقدمت له خدمات ملحوظة.

استعانت الثورة الإسلامية بدين متحرّك متوثّب، وقدمت خدماتها لقطاعات الشعب باستخدام سلاح الأيديولوجيا في ساحة الحرب السياسيّة، وبهذا قدّمت خدمة كبيرة لتاريخ العالم.

وعرضت الثورة الإسلامية تركيبة جديدة من المتبنّيات السياسيّة، وهاجمت الديمقراطية الغربية بنحو حاسم؛ لأنها أمنت أن الليبرالية الديمقراطية نموذج أجنبي يمهّد الطريق لتغلغل الأفراد والأفكار الأجنبية. وبالطبع، لم تعتبر الثورة الإسلامية نظامها مناهضاً للديمقراطية. وعارضت الثورة الإسلامية النظم البرجوازية الرأسمالية والماركسية، وكانت مناهضة للشيوعية والاشتراكية رغم مناداتها وتبنيها لشعارات العدالة الاجتماعيّة والمساواة.

بمقدورنا رصد حقيقة أن قادة الثورة الإسلامية كانوا جماعة متجانسة متحدة، الأمر الذي تمّ الحفاظ عليه في التقاليد الشيعية.

وقد مزجت الثورة الإسلامية رفض الأيديولوجيات السياسيّة الأجنبية بتأييد وتبليغ جادّ للتقاليد الثقافية والدينيّة الإسلاميّة.

النتيجة العامة التي نخلص إليها من الأركان الثلاثة للسلطة الاجتماعيّة، تشير إلى وجود

علاقة بين قدرات السلطة السياسيّة وقدرات الفئات الناشطة في السلطة الاجتماعيّة.

بالنظر إلى الضعف الشديد الذي مُنيت به السلطة السياسيّة في فرنسا وروسيا، كانت القوة اللازمة لإسقاطها قليلة جداً، وقد دلت تحليلاتنا لأركان السلطة الثلاثة في فرنسا وروسيا أن مشاركة الجماهير، والقيادة، والأيديولوجيا في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة كانت في أدنى مستوياتها. بينما تمتعت السلطة السياسيّة في إيران بكل أدوات وأسباب القوة والاقتدار ما استدعى قدرات هائلة لإسقاطها، وكان بالإمكان ملاحظة مثل هذه القدرات الهائلة في الأركان الثلاثة للسلطة الاجتماعيّة في إيران، حيث شاركت أكثرية ساحقة من الشعب في الثورة الإسلاميّة، وكان للثورة قيادة فذة ومقتدرة وذات نبوغ وعظمة مميزة، مضافاً إلى أن الأيديولوجيا الإسلاميّة مارست دوراً مهماً وبنّاءاً في تسيير الثورة وتوجيهها. ويوضح الجدول رقم (٢) هذه الاختلافات من خلال المقارنة الإجمالية.

الجدول رقم (٢)

أركان السلطة الاجتماعية	البلد	الفترة	الوصف	النتيجة
مستوى المشاركة في إسقاط النظام الطبقة الأصلية المشاركة المناطق الثائرة.		يقتصر على ١٪ من طبقة النبلاء الذين لم يتعاونوا مع النظام. النبلاء في ١٧٨٩ البرجوازيون في ١٧٩٢ م. باريس.	أقلية ضئيلة من عمال المعامل المضربين. العمال والجنود في فبراير ١٩١٧. الحزب البلشفي في أكتوبر ١٩١٧. بطرسبورغ - موسكو.	باستثناء أقلية بسيطة شارك الجميع في الثورة عن طريق التظاهرات والإضرابات. جميع الطبقات من عمال، وموظفين، وجامعيين، وتجار. كافة أنحاء البلاد في وقت واحد وفي المدن خصوصاً.
أسماء القادة الكبار		دوق دوليان ابن أخ الملك لأفاييت، وميرابو من النبلاء في ١٧٨٩.	لا يلاحظ اسم أي قائد في سقوط نظام رومانوف في فبراير ١٩١٧ م. وفي أكتوبر ١٩١٧ م: لينين، تروتسكي، ستالين، زينوفيف، كامنوف، بوخارين.	كان الإمام الخميني قائد الثورة الإسلامية بلا منازع منذ ١٥ سنة، قبل انتصارها وإلى حين وفاته في ١٩٨٩/٦/٤ م أي لربع قرن.
الانتماء الطبقي		بابوف، سيس، وروسبير من الطبقة المتوسطة فيما بعد ١٧٨٩ م.	كلهم كانوا من الطبقات المتوسطة الدنيا.	عُرف خلال كافة المراحل التي سبقت الثورة وأعقبها كمنظر وحيد وقائد ومهندس للثورة.
مصائرهم		قُتلوا كلهم على يد بعضهم.	مات لينين حتف أنفه والباقيون قتلهم ستالين.	بقي كشخصية فذة ومدهشة في التاريخ.
اسم الأيديولوجيا خصائصها		الليبرالية أصالة الفرد، والحريات الفردية، ودعم القطاع الخاص والنزعة المادية.	الماركسية - اللينينية، أصالة المادة، أصالة المجتمع، دكتاتورية الطبقة العاملة، تركيز الفرص وأدوات الإنتاج بيد الحكومة.	الإسلام اعتماداً على تعاليم المدرسة الشيعية. أصالة توحيد الله وسمو الإنسان.
دورها في انتصار الثورة وعلاقتها بالدين		لم يكن لها دور في تقدم الثورة سنة ١٧٨٩، بينما كان لها دور أساسي في تشكيل النظام الذي تلا الثورة. فصل الدين عن السياسة.	لم يكن لها دور في فبراير ١٩١٧ م بينما كان لها دور أساسي في تشكيل نظام ما بعد الثورة وتبرير التطورات اللاحقة. معارضة الدين.	أدت دوراً أساسياً في توحيد الجماهير وكفاحهم، وبالتالي في إسقاط النظام، وكذلك في التطورات التي أعقبت الثورة، فقد كان لها دور تأسيسي بفضل مبدأ ولاية الفقيه. العودة إلى الدين.

الفصل الثالث

ما بعد انتصار الثورة

حكومة سيادة المعتدلين

كان إسقاط النظام البغيض السابق، مهما كان السبب وبأي أسلوب وقوة وإمكانات، يعدّ أسهل بكثير من إدارة الأمور والمجتمع وبناء نظام مثالي بعد انتصار الثورة، وإسقاط النظام السابق. حيث إن تحرّر الفئات والطبقات الاجتماعية التي تم أسرها واستغلالها سنوات طويلة، وغياب قوة مركزية منسجمة وناضجة، وظهور وتفاقم الخلافات والتناقضات الداخلية... إلخ، يولّد ذلك كله أزمات سياسية واجتماعية تفرض على المجتمع الثوري ولفترة طويلة نسبياً توترات واضطرابات شديدة، قد تأخذ المجتمع إلى مهاوٍ خطيرة جداً كالاشتباكات والحروب الداخلية.

وتؤدي أزمان ما بعد الثورة غالباً إلى تغييرات في البنى السياسية والاجتماعية قد تكون دائمة. حيث تغبّر النزاعات الطبقيّة العلاقات الاقتصادية. وتغيّر الأنشطة السياسية السيادة السياسية، وتبدّل غالباً الأنظمة الملكية المستبدة وشبه البيروقراطية إلى حكومات وطنية شعبية تقوم على مؤسسات ثورية جديدة.

ولن تعود الطبقات الثرية الراقية وصاحبة الأملاك بعد الثورة طبقات ممتازة فريدة في المجتمع السياسي، وستفقد دورها في السيطرة على الطبقات الدنيا من مزارعين وعمّال ومؤسسات سياسية. وإن الذين كانوا يحولون بطريقة منطّمة دون دخول الشرائح الواعية للنظام السياسي والمشاركة فيه سوف يُستأصلون في غمرة الاضطرابات الثورية.

وعلى القادة السياسيين الجدد مكافحة أزمات عدّة في وقت واحد، منها الأنشطة التخريبية والداعية إلى التفرقة والمعادية للثورة داخل المجتمع، والتي تحوّل دون نضج النظام الجديد وتماسكه. وسينتھز الأعداء الأجانب وجود هذه الزلازل والأزمات الداخلية ليشنوا هجمات عسكرية، وعلى القيادة الجديدة مواجهة هذه المشكلات والأزمات، والمبادرة في الوقت ذاته إلى تأسيس أجهزة النظام الجديد، والعمل على تكريس الثورة وتثبيتها.

ويعود النجاح في مواجهة هذه المشكلات بدرجة كبيرة إلى مدى قدرة القادة الثوريين على تعبئة طبقات المجتمع الدنيا - التي كانت سابقاً مستبعدة عن السياسات الوطنية - لخدمة الثورة وحمايتها.

حيث إنّ الثورة تحرّر طاقات مكبوتة كثيرة جداً لدى شرائح المجتمع وترفع توقعاتهم للمشاركة في المؤسسات السياسية؛ لذا ستكون الوظيفة والمشكلة الأولى أمام القادة الثوريين هي كيفية السيطرة على هذه الطاقات وتوجيهها والحوّل دون الفوضى والاضطراب.

وتشير الدراسات المختصة بالثورات المعروفة في العالم إلى أنها واجهت صعوبات متماثلة واستخدمت لمعالجتها أحياناً حلولاً متقاربة؛ من ذلك أن حركة التغيير في المؤسسات السياسية كانت تدريجية في كل الثورات، فلم تنتقل السلطة من الملكية إلى الراديكالية الثورية بصورة مفاجئة، إنما حصلت بعض الخلافات أدت إلى قيام حكومة معتدلة أخفقت عادةً في بث التغييرات اللازمة، وتركت مكانها للحكومات الراديكالية (يشير الجدول رقم ٣ إلى انتقال السلطة التدريجي في الثورات الثلاث).

ومن جملة مواطن الشبه الأخرى نشوب حروب داخلية وخارجية ابتليت بها الثورات الثلاث دون استثناء.

في ضوء هذه القواسم المشتركة ستدرج دراستنا حول الثورات الثلاث، ضمن العناوين أدناه. وبالنظر إلى أن عمر الثورة الإسلامية لا يتعدّى العقدين من الزمن ستقتصر دراستنا المقارنة في ما يرتبط بهذه الثورة على العقد الأول منها حتى رحيل الإمام الخميني.

وسوف نسلط الأضواء هنا على حكومة المعتدلين في الثورات الثلاث وندرس على

نحو التفصيل الظروف السياسيّة- الاجتماعيّة بعد سقوط النظام السابق، وأسباب تولّي المعتدلين للسلطة، والمشاكل والعقبات التي واجهتهم، وأسباب إخفاقهم في مهماتهم.

وفي المقال اللاحق سندرس حكومة الراديكاليين بالطريقة نفسها خصوصاً بعد انقضاء عشرة أعوام على تولّيهم الحكم، والنقطة المثيرة هي أنّ كلتا الثورتين الفرنسيّة والروسيّة انتهتا إلى دكتاتورية نابليون التي استمرت ١٥ سنة، ودكتاتورية ستالين التي طالّت ٢٨ سنة! فلماذا وقع هذا وكيف، وهل مثل هذا المصير يهدّد الثورة الإسلامية أيضاً؟ هذا ما سوف نعالجه في دراستنا التالية:

١- فرنسا

موافقة الملك الفرنسي واستسلامه حيال عقد الدورة العامة لمجلس المبعوثين في فرساي بتاريخ ٥ مايو ١٧٨٩ م، كان الخطوة الأولى في المسار الذي أدّى إلى إسقاط النظام الملكي بعد ثلاث سنوات. فقد انعقد هذا المجلس آخر مرة في سنة ١٦١٤ م في عهد لويس الثالث عشر، وما هوذا يعود لينعقد بعد قرنين من الغائه.

وكانت طبقات الشعب الثلاث (النبلاء، ورجال الدين، والطبقة الثالثة) تكافح لانتخاب نوابها وتحديد مطالبها. وكان لانتشار هذه المطالب تأثيرها العميق في توعية الرأي العام وتحريضه ضد النظام الملكي. الأعمال المكتوبة (الأدبيات) التي صدرت عن الطبقة الثالثة أو البرجوازية نادت - حسب مقتضى الظروف - بضرورة تعميم الحرية، والمساواة، وتدوين دستور للبلاد؛ وكانت هذه الطبقة تريد اعتماداً على ذلك الفوز بغالبية الناخبين لتستطيع منافسة نواب النبلاء ورجال الدين. وقد عبّرت هذه الطبقة أيضاً عن مطالب الفلاحين النازعين للتحرّر من قبضة المُلْكِيَّات الكبرى والإقطاع.

بدأ المجلس اجتماعاته في ٥ مارس ١٧٨٩ م، وأصرّ البرجوازيون على أن يكون التصويت على أساس عدد النواب؛ إذ كان عددهم ضعف عدد نواب طبقتي النبلاء ورجال الدين، وكانوا يتوقعون أن تنضم إليهم عناصر من النبلاء الصغار ورجال الدين المعدمين. لكن النبلاء ورجال الدين أرادوا أن يكون لكل طبقة رأيها المستقل، فقد كانوا طبقتين لهما صوتان مقابل صوت واحد لنواب الطبقة الثالثة.

ورغم الاستهانة التي كان النبلاء يتصرفون بها مع البرجوازيين؛ حيث يعدّونهم سيّئِي الطباع والأخلاق وبلا أصل أو نسب، ويعتبرون تساويهم معهم في التصويت عاراً وإهانة

لهم، إلا أن نواب الطبقة الثالثة وأنصارهم من طبقتي النبلاء ورجال الدين استطاعوا فرض إرادتهم على مجلس المبعوثين وإعلان تأسيس المجلس الوطني في ١٧ حزيران؛ ولأنهم تركوا الباب مفتوحاً لانضمام النبلاء ورجال الدين لهذا المجلس مفتوحاً فقد التحق عدد كبير منهم بنواب الطبقة الثالثة تبعاً لدوق دورليان.

مع أن السلطة السياسية الحاكمة المتمثلة بالبلاط والملك كانت تُعَدُّ إلى ذلك الحين الجهة الوحيدة المعارضة للشعب وكافة طبقاته، ولكن حيث إن سلطة الملك لم تكن قد اندثرت بعد، فقد أدى انتصار الطبقة الثالثة في المجلس الوطني إلى انضمام عدد كبير من النبلاء والأشراف ورجال الدين البارزين إلى البلاط ومواجهة الشعب دفاعاً عن مصالحهم وامتيازاتهم؛ إذ سارع المجلس إلى إلغاء الامتيازات الطبقية.

تقسيم فترات ما بعد انتصار الثورة خلال الأعوام العشرة الأولى

الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثانية	
فرنسا	حكومة الممثلين الملكيين الفويانين، المجتمع الوطني ١٤ تموز ١٧٨٩ حتى ١٠ أغسطس ١٧٩٢ (٣ سنوات).	سيادة الممثلين اليساريين (ائتلاف الجيرونديين واليعاقبة) فترة التحالف الوطني أغسطس ١٧٩٢ حتى حزيران ١٧٩٣ (١١ شهراً).	سيادة الراديكاليين والجمهوريين المتطرفين (اليعاقبة)، وإقصاء الشويعيين، حزيران ١٧٩٣ حتى حزيران ١٧٩٤ (سنة واحدة).
روسيا	حكومة الممثلين الدستوريين (الكاديت)، حكومة لوفوف، فبراير ١٩١٧ حتى حزيران ١٩١٧ (٤ أشهر).	حكومة الممثلين اليساريين (المناشفة والاشتراكيين الثوريين)، حكومة كرنسكي، حزيران ١٩١٧ حتى أكتوبر ١٩١٧ (٥ أشهر).	حكومة الراديكاليين الممثلين، المناشفة والبالاشة (حكومة بوليت بور) أكتوبر ١٩١٧ حتى سبتمبر ١٩١٨ (سنة واحدة).
إيران	حكومة الممثلين الليبراليين، الحكومة المؤقتة من ١١ فبراير ١٩٧٩ حتى ٣ نوفمبر ١٩٧٩ (٩ أشهر).	حكومة مشتركة بين الممثلين والراديكاليين (حكومة شوري الثورة) ٣ نوفمبر ١٩٧٩ حتى حزيران ١٩٨٠ م (٩ أشهر).	حكومة الراديكاليين وأقلية من الممثلين (حكومة الشهيد رجائي) حزيران ١٩٨٠ حتى تموز ١٩٨١ م (سنة واحدة).
الفترة الرابعة	الفترة الخامسة	الفترة السادسة	
فرنسا	حكومة الممثلين اليساريين (الجيروند)، الأبيض (ص ٢٣٣) (ترميدور) حزيران ١٧٩٤.	حكومة الممثلين (البرجوازيين)، الهيئة الإدارية الخامسة أكتوبر ١٧٩٥ حتى نوفمبر ١٧٩٩ (٤ سنوات).	دكتاتورية نابليون الفردية، نوفمبر ١٧٩٩ حتى أبريل ١٨١٤ (١٥ سنة).

حكومة الراديكاليين المتطرفين، (فترة الإرهاب الأحمر) سبتمبر ١٩١٨ حتى ديسمبر ١٩٢١ (٣ سنوات و٣ أشهر).	حكومة الراديكاليين المعتدلين (فترة نيب) ديسمبر ١٩٢١ حتى ٢١ يناير ١٩٢٤ (موت لينين) (عامان).	فترة صراع السلطة وتناقم الاستبداد الفردى، يناير ١٩٢٤ حتى ١٩٢٧ (٣ سنوات) دكتاتورية متالين الفردية ١٩٢٧ حتى ١٩٥٢ (٢٥ سنة).
حكومة الراديكاليين الحاسمة، حكومة باهنر وموسوي، تموز ١٩٨١ حتى تموز ١٩٨٩ (٨ سنوات).	نقل هادئ وقانوني للسلطة بعد رحيل الإمام الخميني إلى أية الله الخامنئي.	

أصيب لويس السادس عشر بالخوف والفرع من هذا التطور، ومن سياق اتخاذ القرارات في المجلس فأمر بإغلاقه. لكن المجلس تشكل في مكان جديد وواصل أعماله وأقسم فيه النواب أنهم لن يتركوا مكانهم هذا قبل أن يضعوا دستوراً مناسباً يعبر عن إرادة الشعب. وحينما يش لويس السادس عشر من إلغاء المجلس طلب عدة أفواج عسكرية من البلدان الأجنبية ما أثار معارضة شديدة داخل المجلس الذي حال دون دخول هذه القوات إلى الأراضي الفرنسية. وعندها أدرك الملك أن السلطة قد خرجت من يديه بشكل حقيقي وخطير.

ومنذ ذلك الحين، فصاعداً مارست الجماهير - ولا سيما أهالي باريس - دوراً كبيراً في دعم المجلس وتوجيهه، واتخذت خطوات مناسبة معلنة عن دخولها الفاعل إلى ساحة العمل السياسي. فتظاهرت شرائح الشعب بأعداد كبيرة حاملة صورا لوزير المالية نكر، ودوق دورليان، ومهرايو، ومردة شعارات "الخبز - الحرية"، واشتبكت مع قوات الحرس الملكي. وفي ٢٤ تموز هجم الناس على سجن "الباستيل" وخاضوا معارك مع حراسه استمرت ساعات عدة إلى أن سقط السجين في أيديهم، فأطلقوا سراح السجناء الذين ما كانوا يحلمون بالحرية. وسار الشعب الفرنسي كله على خطى أهالي باريس، فهذمو الأسوار المشيدة حول أراضي الإقطاعيين، وأحرقوا بيوت أسيادهم وما فيها من وثائق تدل على طبيعة العلاقات بين الملاكين والفلاحين.

واصل المجلس ذو المنحى المعتدل مفاوضاته بهشاشة وضعف، وبقي حائراً أمام طلبات الجماهير واقتراحاتهم التي أنهالت عليه من كل حدب وصوب؛ وفي حين كان يعتزم الإعلان عن بعض الأصول النظرية العامة المفترقة لأية قيمة عملية، وصلته الأخبار من الأرياف بأن الفلاحين قد ثاروا وتمردوا على دفع أسهم المالكين ويريدون فرض إرادتهم

بقوة السلاح، فاضطر النواب لعقد اجتماع طارئ في شهر أغسطس ألغوا فيه كافة امتيازات الإقطاع واتخذوا بذلك خطوة مهمة باتجاه التحول الثوري، وصادقوا بعد ذلك؛ أي في ١٦ أغسطس على وثيقة تاريخية أخرى مستوحاة من أفكار الفلاسفة الليبراليين في القرن الثامن عشر عُرفت باسم "ميثاق حقوق الإنسان المواطن"، غدت مقدمةً للدستور الفرنسي.

وقد استوجب إلغاء كافة الحقوق الملكية للنبل والأرستقراطيين إلغاء جميع الامتيازات الضرائبية، وكانت هاتان الخطوتان ضربتين قاصمتين لطبقتي النبلاء ورجال الدين. فالإلغاء الامتيازات الضرائبية معناه أن النبلاء الذين كانوا سابقاً معفيين من دفع الضرائب يجب عليهم الآن دفع ضرائب أكثر نظراً لمدخلهم الكبيرة. وفي السنوات التالية دُعي النبلاء لدفع قروض إجبارية للدولة إثباتاً لوفائهم للثورة. وهكذا لم تلغ امتيازاتهم فحسب، بل زالت هيبتهم وشوكتهم أيضاً^(١).

في هذا الطور من الثورة الفرنسية كان الحكم بيد تيار فويان المعتدل الذي سيطر على الأوضاع من ٤ مايو ١٧٩٢ م حين دعا الملك إلى تأسيس مجلس مبعوثي الطبقات الثلاث وحتى ١٠ أغسطس ١٧٩٢ م؛ حيث سقط الحكم الملكي. وبالإمكان توزيع هذه الفترة إلى فترتين هما:

الفترة الأولى من ٤ مايو ١٧٨٩ حتى ٣٠ سبتمبر ١٧٩١ م؛ أي سنتين وأربعة أشهر، حيث تبدل مجلس مبعوثي الطبقات الثلاث إلى مجلس المؤسسين وغيّر تدريجياً أسلوب ونظام الحكم السابق.

الفترة الثانية من ٣٠ سبتمبر م حتى ١٠ أغسطس ١٧٩٢ م؛ أي خمسة عشر شهراً، حيث افتتح المجلس التشريعي بهيمنة الجيروندي^(٢) وبدأ يطبق الدستور الذي سنّه مجلس المؤسسين سنة ١٧٩١ م.

عقد مجلس مبعوثي الطبقات الثلاث اجتماعات عدة تمخضت في ١٧ حزيران عن تشكيل اتحاد أطلقوا عليه اسم المجلس الوطني، وتحول بعد ذلك إلى مجلس المؤسسين.

(١) R. Forster, *The Survival of The Nobility During the French Revolution, Post and Present* (١) no37, July 1967, p 14.

(٢) الجيروندي (Girondists) الحزب الذي حكم في فرنسا عام ١٧٩٢ وأزيح عن الحكم عام ١٧٩٣. سُمّي كذلك لأن عدداً من قادته أتوا من مقاطعة جيروندي الساحلية.

في غضون ثلاثة أشهر اجترح هذا المجلس تغييرين مهمين، أحدهما سياسي، والثاني اجتماعي. فعلى المستوى السياسي استطاع تبديل النظام الملكي الاستبدادي إلى نظام ملكي دستوري وتقليص صلاحيات الملك، وإعلان حصانة نواب المجلس، ووضع سلطة الشعب وجهاً لوجه أمام سلطة الملك.

وعلى المستوى الاجتماعي ألغى مجلس المبعوثين امتيازات الطبقات المختلفة، وأعلن المساواة بين كل الفرنسيين راسماً تغييراً أخذ بعين الاعتبار في دستور ١٧٩١م.

طبعاً، لم تخلُ هذه التحولات من مقاومة وحروب وصراع مع المستبدين وأصحاب الامتيازات والألقاب، لكن أهالي باريس كانوا يتدخلون في كل مرة ويحولون دون التآمر ضد المجلس.

بدأ انتخاب مجلس مبعوثي الطبقات الثلاث في فبراير ١٧٨٩م، وكانت كل طبقة تنتخب نوابها مباشرة، لكن الذين يحق لهم التصويت هم فقط من يدفعون الضرائب المباشرة وتزيد أعمارهم عن ٢٥ عاماً، وبهذا حُرمت غالبية الشعب من الاقتراع. الطبقة الثالثة التي تشغل ٩٨٪ من سكان فرنسا لم يكن لها سوى ٥٠٪ من المقاعد النيابية، أما بقية المقاعد فتوزعت بالتساوي بين رجال الدين والنبلاء.

اتفقت هذه الطبقات الثلاث على القضايا المهمة التالية:

اعتبرت مآسي الشعب الفرنسي ومعاناته وليدة السلطة المطلقة للملك غالباً، وجنحت إلى تقييد هذه السلطة، وأرادت سنّ قانون يختص بحقوق الملك والشعب تحدّد فيه مقاسات كافة التشكيلات والمؤسسات والعلاقات بين الحكومة والمجتمع؛ لكن الطبقات الثلاث اختلفت حول طريقة تطبيق هذا القانون والنظام البديل، وأدّى هذا الاختلاف إلى خروج نواب النبلاء ورجال الدين، بل وقع الاختلاف حتى بين نواب الطبقة الثالثة، فأفضى إلى تشكيل مجاميع وفئات سياسية لها آراء مختلفة سنتطرق هنا إلى أبرزها:

الجماعات السياسية

توزّع نواب المجلس في الجلسات الأولى حسب طبقاتهم وتجاوز دوائرهم الانتخابية، ولكن سرعان ما شكّل نواب الولايات مجموعات وفئات في ضوء أفكارهم واتجاهاتهم

السياسيّة؛ ولهذا كانوا يجلسون في مكان معيّن من المجلس. مثلاً، أنصار الملك الذين يؤيدون أسلوب الحكم السابق ويُعرفون باسم "النبلاء" أو "الأرستقراطيين" كانوا يجلسون إلى يمين رئيس المجلس، بينما يجلس أنصار الإصلاحات وسلطة الشعب المعروفون باسم "أصدقاء الشعب" أو "الوطنيين" إلى يسار الرئيس، ومن هنا شاع مصطلحا اليمين واليسار في العلوم السياسيّة.

وبين هاتين الفئتين كانت هناك فئة ثالثة في الوسط تنتهج الحياد عادةً، ويمكن توزيعهم إلى مجموعتين: الوسط اليميني، والوسط اليساري. الوسط اليميني هم جماعة مونتسكيو الذين قالوا: إن نظام الحكم في فرنسا يجب أن يكون على غرار نظام الحكم في بريطانيا، وكانوا يسمّونهم "الملكيين". والوسط اليساري كانوا قريبين في آرائهم من اليسار ويدعون إلى تكريس مبدأ "المساواة الوطنية".

وقد اشتهرت هذه التصنيفات السياسيّة في تاريخ الثورة الفرنسيّة بأسماء عدة، وفي ما يلي عرض موجز لمميزات هذه المجموعات وقياداتها.

أ- جماعة فويان: آمن هذا الحزب بالملكية وصلاحياتها أكثر من غيره، وكان يرى ضرورة تطبيق الدستور وعدم المس بالحقوق التي منحها القانون للملك. كانوا يسمونهم "الدستوريين" أو جماعة "فويان" وهو الاسم المشتق من اسم منتداهم. اختار لويس السادس عشر أول مجلس وزراء من أعضاء هذا الحزب الذي يُعدّ في الحقيقة الفئة السياسيّة الأكثر اعتدالاً في تاريخ الثورة الفرنسيّة.

ب- الجيروندي: في مقابل جماعة فويان كانت هناك فرقة أخرى تؤمن بتقليص حقوق الملك وصلاحياته إلى حد رئيس جمهورية، لكنها تقول ببقاء الرئاسة في عائلته، وإذا أراد الملك نسخ الدستور، فيمكن خلعهم رغم أنه محترم ولا يقبل الخلع قانونياً. كان هؤلاء يجلسون في الجانب الأيسر من المجلس، وكانوا بدايةً ضمن نادي العاقبة، لكن سرعان ما وقع الخلاف بينهم فطالب البعض بالحرب ضد النمسا، وجنح آخرون إلى السلم والتهدئة فانقسموا فرقتين، وأطلقت الفرقة الجديدة على نفسها اسم "الجيروندي" اقتباساً من ولاية "جيروندي" التي ينتمي إليها ثلاثة من أبرز نوابها هم: جان سونيه، وغادييه، ورنيو. ومن الشخصيات البارزة في هذه الفرقة يمكن الإشارة إلى الماركيز دوكوندرسيه نائب باريس والرياضي والفيلسوف الشهير، وإيسنار تاجر العطور والمحامي، وبريسونائب

باريس والصحفي الذكي العالم وصاحب النفوذ الكبير في جماعة الجيروندي إلى درجة سميت معها الفرقة على اسمه "بريسوتني". كانت لهذه الفئة هيمنة كبيرة في المجلس التشريعي، لكن نفوذ اليعاقة ازداد كثيراً في نهاية الدورة.

ج- اليعاقة: وهم أعضاء أول منتدى تشكّل خلال دورة مجلس المؤسسين، وكان في البداية مكاناً لاجتماع نواب المجلس حين يتداولون قبل انعقاد الجلسة في الأمور التي من المقرر طرحها لكي يتفقوا عليها.

في أكتوبر ١٧٨٩ م اجتمع في هذا المنتدى كل النواب الوطنيين وسمّوه اتحاد "أصدقاء الدستورية". واسم اليعاقة مشتق من اسم الصومعة القديمة "جاكوين" التي كانوا يجتمعون فيها.

بعد يوم من هروب الملك وإلقاء القبض عليه، قال بعض النواب اليعاقة: إن إلغاء الملكية المطلقة ليس كافياً، إنما ينبغي خلع لويس السادس عشر عن العرش نهائياً. والخطيب الأبرز في هذه الجماعة هوروسبير الذي كان يؤيد بقوة الانتخابات المباشرة والعامّة. رغم أن هذه الجماعة كانت توافق الملكية الدستورية، لكن مؤامرات لويس السادس عشر وأساليبه اضطرتهم لمناصرة إلغاء الملكية وإقامة النظام الجمهوري.

افتتح اليعاقة فروعاً لهم في باريس والمحافظات الفرنسيّة أطلق عليها اسم "الاتحادات الوطنية"، وكانت تتمتع بأواصر تنظيمية قوية فيما بينها وتروج لأفكارها، واستطاع اليعاقة بالتالي إيجاد نظام قوي وممارسة دور "حكومة الظل".

في حين لم يكن للحكومة المركزية ممثلوها في المحافظات والولايات، كان لحزب اليعاقة ممثلوه ونوابه ورجاله ومراسلوه في كل مكان.

د- الكوردليون: خلافاً لليعاقة الذين كانوا مجتمعاً للأقوياء، كان منتدى الكوردليون ذا طابع وطني ديمقراطي منذ البداية. ويعود الفضل في تأسيس هذه الجماعة إلى المحامي "دانتون" الذي نشط من أجل إلغاء الامتيازات بين الأفراد الفعّالين والمنفصلين، ودافع عن مبدأ المساواة والانتخابات المباشرة ذات الدرجة الواحدة، وسمّى منتداه منذ البداية منتدى "حقوق الإنسان". وممن لعبوا دوراً في هذه الجماعة أيضاً: كامن دمولين، ومارا، ولوجاندر، وسانتر، وابر، وشومت.

بعد فرار الملك أصبح الكوردليون من المطالبين بالجمهورية صراحةً. وكانت جلّ كوادرههم مجتمعة في باريس؛ إذ لم يكن لهم عناصر كثيرة في الولايات، لكن اجتماعاتهم في العاصمة كانت قوية جداً، ولهم أعضاء متحمسون فاعلون تحرّروا بفضل الثورة وانتقلوا من الطبقات الدنيا إلى المراتب العليا وحظّوا بالمساواة مع من فوقهم منزلة، لذلك كانوا مناصرين جادين للمبادئ الثوريّة ومستعدين للتضحية من أجل الحرية. وقد كان لهذه الجماعة دور كبير في إثارة الاضطرابات الثوريّة وهجمات الجماهير في باريس على الملك والمجلس.

تأسيس لجان الثورة

بعد استسلام نظام البوربون وزوال السلطة المركزية المستبدة في فرنسا، أضحت السياسة حالة شائعة لدى الشعب الفرنسي الناثور. ولم تمض بضعة أشهر حتى تعلّموا كيف يبلورون مصالحهم وينظّمون مطالبهم المتغيرة ويتحركون من أجل تحقيق أهدافهم. والواقع أن الثورة تفرز حالات متشابهة على هذا الصعيد، فالمعتدلون في جميع الثورات الثلاث تجاهلوا مسار الجماهير أو عارضوه. في فرنسا، كان تسيّس الجماهير في المدن ملحوظاً أكثر؛ إذ كان الناس هناك يتواصلون ويتحدثون عادةً لمعالجة قضايا الدستور والسياسة التي انبثقت نتيجة إفلاس البلاط والملك. وكثير من الناس في المدن كانوا على معرفة ضبابية وغير جلية بأزمة الدستور منذ ١٧٨٧ م، لكن تعليمهم وثقافتهم السياسيّة لم تتخذ طابعاً جاداً حتى ربيع ١٧٨٩ م. حينما كانوا يحضرون جلسات مثيرة وطويلة ومتابعة لانتخاب نوابهم ويعدّون لوائح مطالبهم وشكاياتهم إلى المبعوثين. وتحولّ التثقيف السياسيّ بنحو سريع جداً إلى نشاط سياسي. وفي بعض المدن، انتهزت الجماعات المتمردة هذه الجلسات الطويلة، وطالبت بتشكيل لجان ثورية. وفي الشهور اللاحقة كان الناس ينتظرون الأخبار من نوابهم في فرساي.

في تموز، أدّى مزيج من التحريضات السياسيّة وأسعار الخبز المرتفعة وانتشار البطالة إلى تفجير الموقف. وحينما حاول الملك بمساعدة جنوده محاصرة باريس، تسلّح أهالي باريس وروان^(١) خوفاً من انتقام النبلاء وأجبروا الحكومات المحلية على تشكيل اللجان. وهذا ما حصل في جميع المدن الكبرى تقريباً. وقد سيطرت اللجان على بعض المدن

وحدها، وسيطرت على مدن أخرى بمساعدة المجالس البلدية. وبهذا انطلقت في جميع المدن حركة عرفت بـ "ثورة البلديات"، والواقع أن زمام المدن خرج من يد الحكومة ووقع في أيدي لجان البلديات.

وكان معظم أعضاء اللجان من التجار والحقوقيين، وفضل العمال والفلاحون طرح شكاواهم ومتابعتها عن طريق هاتين الشريحتين^(١).

كانت اللجان في الحقيقة هي الجسر الواصل بين الجماهير - الحرة - والحكومة، وقد أضحت مراكز لمعالجة شؤون المجتمع والبت فيها. وبعبارة أخرى، كانت اللجان ممثلة سيادة الشعب. حينما التقت اللجان بالمجالس البلدية أسست حالة من السيادة المزدوجة تدل على وقوع الثورة، لكن سياق هذه الثورة كان باتجاه الجيل البديل. الخطوة الأولى لأعداء الثورة هي إيقاف الأنشطة السياسية، والوجه البارز لها قبول ترابية السلطة الواضحة والحدود المغلقة؛ حيث إن البرجوازيين هم الذين أشعلوا الثورة الفرنسية، فقد ثاروا باعتبارهم ممثلي المدينة أكثر مما هم ممثلو النظام الرأسمالي الجديد. وقدمت البرجوازية خدمات للنظام الرأسمالي عن طريق إيجاد سوق وطني، ونظام وطني مستبد، ونظام علاقات، لكن قيادة الثورة في سنة ١٧٨٩م لم تكن بيد الصناعيين، بل بيد التجار والحقوقيين الهادفين إلى إطلاق مناخ سياسي وطني ومحلي يضمن مصالحهم. ولم يكن "لامركزية السلطة" هدفهم، إنما أرادوا مجتمعاً برجوازيًا يدير الحكومة المركزية بنحو كفوء.

لقد طمحوا لحكومة تتحمل المسؤولية حيالهم قبل كل شيء، وتعمل بشكل أكثر عقلًا، وتترك الطريق مفتوحاً أمام تقدّم جميع الطبقات. أرادوا مجتمعاً يشبه المدن التي تدار من قبل المتعلمين والملكيين... مجتمعاً يدار على يد النخب. وكان الحكماء الجدد ضد الإقطاع؛ لأنهم يعيشون في المدن وتخضع تصوراتهم عن الحياة الاجتماعية والسياسية لتجارب حياتهم المدنية^(٢).

L.A. Hunt Committees and Communes Local Politics and National Revolution in 1789, (١)
Comparative Studies in Society and History, 18:3 1976, p 339.

L.A. Hunt Committees and Communes Local Politics and National Revolution in 1789, (٢)
Comparative Studies in Society and History, 18:3 1976, p 346.

وقد كرس احتلال سجن الباستيل في الرابع عشر من تموز ١٧٨٩ م هزيمة الجماعة الأكثر محافظة؛ أي الملكيين التقليديين وهم غالباً من النبلاء ورجال الدين. ولم يكن الثوريون المنتصرون منسجمين فيما بينهم لمدة طويلة، وبدأ التحرك لنقل السلطة إلى التيار اليساري بعد أشهر عدة. في أكتوبر من نفس السنة وخلال الأيام التي عرفت بـ "أيام أكتوبر" أعيد الملك والملكة من فرساي إلى باريس بطريقة عنيفة. وقد أدت هذه الأحداث إلى نفي القادة المحافظين المعتدلين، ومنهم مونييه الذي كان معجباً بالدستور الإنجليزي جداً، ويطمح إلى أن يكون لفرنسا مؤسسة تشريعية ثنائية في مجلسي الأعيان والعموم، ويكون لها أيضاً ملك حقيقي. وبعد سنوات واجهت جماعة من المعتدلين الملتفين حول شخصيات نظير ميرابو، ولافايت، ولامتس معارضة جماعة من الراديكاليين المجتمعين حول رجال مثل بيتون، وروبسبير، ودانتون، وبريسو. لكن المعتدلين والراديكاليين كانوا لا يزالون حتى ذلك الحين متحالفين ضد جماعة فويان. نجح المعتدلون في وضع الدستور وتأسيس نظام حديث، لكن الحرب اندلعت بين فرنسا والقوى الأوروبية المركزية وروسيا والنمسا، وتمرضت فرنسا للهجوم. ولم يُنحَ لبعض مواد الدستور، لا سيما تلك المتعلقة بالدين والملكية أن تطبق بنحو جيد. وفي بداية سبتمبر من سنة ١٧٩١ م أنهى المجلس الوطني - الذي أضفى على نفسه الصفة الرسمية باعتباره مجلس المؤسسين - عملية سن القانون للبلاد، وبعثه إلى لويس السادس عشر ليوقعه، فوقعه دون كثير من التدبر، وأقسم أن يكون وفيّاً له؛ لأنه كان قانوناً يحفظ - ويتأثر من الفويان - للملك معظم حقوقه.. وكان هذا القانون يوزع الفرنسيين إلى فئتين: الناشطين وغير الناشطين. والمقصود من الفرنسي الناشط هو من يدفع للحكومة ضريبة مقدارها عمل ثلاثة أيام في السنة، وهؤلاء الناشطون فقط هم من يحق لهم المشاركة في الانتخابات؛ وحيث إن الانتخابات الفرنسية كانت على مرحلتين، لذا كان المواطنون الناشطون ينتخبون أشخاصاً من بينهم يدفعون في السنة ضريبة تعادل عمل ٢٠٠ يوم، وهكذا يقتصر حق الدخول إلى المجلس على أصحاب الثروات والمداخيل الطائلة.

ولم تكن الأوساط الوطنية مرتاحة لهذا الوضع، وكانت توجه له النقد العاد، وقد هبّت شخصيات نظير روبسبير، وكامي دمولين لمعارضة هذا القانون، لكن اعتراضاتهم لم تجد نفعاً حياًل تأييد القانون من قبل أكثرية أعضاء المجلس وهم من الفويان، وبالتالي، فقد تمت المصادقة عليه. لم يستطع المعارضون سوى أن يجرعوا أعضاء مجلس المؤسسين

- قانونياً - من المشاركة في الانتخابات ثانية؛ ما يعني وضع عقبة في طريق استمرارهم في السلطة.

وكان روبسبير الذي سيُحرم بدوره من المشاركة مجدداً في الانتخابات، كان واثقاً من أنه لن يواجه مشكلة من هذا الباب نظراً لنفوذه وقوته الكبيرين في نادي اليعاقبة، ولأن عامة الشعب ستمسك بزمam السلطة قريباً؛ وحينما انتهت الجلسة الأخيرة من مجلس المؤسسين حمل الجماهير روبسبير على الأكتاف وهتفوا لصالحه. وفي انتخابات الدورة الأولى من المجلس استطاع الجيرونديون الظفر بكل مقاعده، وبمجرد إمساكهم بزمam السلطة مهدوا السبل لتوسيع نفوذ البرجوازية بين الناس، ووجدوا أن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف هي إقحام فرنسا في حرب خارجية ضد البلدان الداعمة للويس السادس عشر، وتحويل الاهتمام الداخلي من القضايا الداخلية إلى الحرب الخارجية، ومضاعفة ثرواتهم عن طريق بيع الأسلحة والعتاد وسائر مستلزمات الحرب، وقمع المعارضين في ظل الحرب وتحت ستارها.

وقد عارض روبسبير الذي تمّ تنصيبه رئيساً لنادي اليعاقبة شنّ الحرب، وأعلن أن العدو الحقيقي للثورة قابع داخل البلاد، واعتبر أن الدخول في حرب سيسفّهم عن هذا العدو ويضعف الموقف الثوري. لكن المجلس تجاهل آراءه وتماشى مع مشاعر الجماهير، ووافق على إعلان الحرب، وسارع لويس السادس عشر بدوره إلى الموافقة على الحرب. والتحليل الذي انطلق منه الملك هو أن الحرب ستُضعف البرجوازية وتعزّز موقف البلاط ووضعه، وبالتالي، ستضطر البرجوازية لمواصلة هيمنتها إلى التنسيق مع البلاط وإيقاف النهضة الجماهيرية. لم يكن لويس السادس عشر مخطئاً في تحليله هذا؛ إذ لم يكن قادة الجيش وعلى رأسهم لافايت، ولوكينز، وروشامبو، قد دخلوا الحرب بعد حينما توخّوا التفاوض بدل القتال، وخاضوا حواراً مع الملك من أجل تفتيت الثورة الجماهيرية. تبادلت ماري أنطوانيت الرسائل مع القائد النمساوي، وأضحى قصرها بؤرة لمؤامرات سرية ينسجها البلاط والرجعيون، بيد أن هذه المؤامرات والمساومات بين الجيروندي والبلاط لم تثبط عزيمة الجماهير، إنما زادتهم عزيمة وإصراراً على استئصال النظام الملكي ودفعه. وكان قادة مثل مارا، وروبسبير يفضحون بوعي وجراحة خيانات الملك ورجال البلاط، وقادة الجيش الفرنسي كانوا يتراجعون باستمرار أمام جيوش الأعداء، إلى أن باقت باريس في حزيران ١٧٩٢ م مهددة بالسقوط والاحتلال.

وحينما كانت السلطة في يد الجيرونديّين أحجموا عن عزل لافاييت، ولم يُبدوا استعداداً لاتخاذ تدابير شديدة في حق الملك وأعوانه. وعندما عزل الملك الوزراء الذين نصّبوهم عمدوا إلى مصانعته وتطبيب خاطره.

في ذلك الحين، راحت الجماهير بقيادة اليعاقة وروبسبير تستعد لتنظيم الأمور لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، وهتفوا بإنقاذ الوطن، فواجهت شعاراتهم ونشاطاتهم هذه ترحيباً وتلبيةً إيجابية من قبل الآخرين، وتدفقت مجموعات المتطوعين من كل حذب وصوب نحو باريس وهم يرددون نشيد "مارسيه". التجأ لويس السادس عشر فرعاً إلى قصر "تويلري" وعهد بحراسته إلى قواته السويسرية، وطلب المساعدة من الجيوش الأجنبية، فحذّر قائد القوات البروسية الشعب الفرنسي من أنه سيسوي باريس بالأرض إذا هاجموا لويس السادس عشر. وكان ردُّ الشعب الفرنسي ثورةً تفجّرت في العاشر من أغسطس ١٧٩١ م، وأدت إلى عزل لويس السادس عشر وتأسيس الجمهورية الفرنسية. وهكذا انتهت حكومة المعتدلين وبدأ عهد الراديكاليين.

وُجّهت الاتهامات لـلويس السادس عشر بالخيانة، وفي غمرة هذه الفوضى السياسيّة العارمة نظّم الراديكاليون الناشطون أنفسهم بنحو جيد، وأسقطوا الملكية بهجومهم المعروف على قصر "تويلري" في العاشر من أغسطس سنة ١٧٩٢ م.

وبهذا تم إقصاء الملكيين، والإصلاحيين، والليبراليين المعتدلين مثل لافاييت عن دائرة السلطة، وصار النظام السياسيّ الحاكم في فرنسا نظاماً جمهورياً. بيد أن الهزيمة النهائية والمصيرية للمعتدلين الفرنسيين كانت في الثاني من حزيران ١٧٩٣ م. ويلوح من مراجعة تلك الحقبة أن أية جماعة معتدلة لم يكن بإمكانها التصويت لإنهاء الملكية في فرنسا. ومع ذلك يبدو أن التيار الجمهوري اليميني - الذي سُمّي بالجيرونديّين وسُمّاهم معاصروهم بريسوتيني - كانوا فعلاً معتدلين، دفعتهم مقتضيات الراهن لممارسات راديكالية متطرفة أضرت حتى بهم أنفسهم، خصوصاً وأنهم لم يريدوا إعدام الملك. فمعظمهم كانوا برجوازيين أثرياء ورجال قانون ومستنيرين، تأكدوا تماماً بعد محاكمة الملك في يناير ١٧٩٣ م من أن الثورة تسير بوتائر سريعة جداً ولا بدّ من إيقافها.

ولم تُرقّ المكتسبات السياسيّة للثورة الفرنسيّة للجماعات الثرية. ومع أنهم لم يكونوا

قادرين أبداً على الاتفاق فيما بينهم حول الخصائص البنيوية للثورة، ولكن ربما كان الشيء الذي يتوقعه الفرنسيون الأثرياء وأصحاب الأملاك من الثورة شيئاً يشبه النظام البرلماني الإنجليزي. لقد كان هذا النظام عبارة عن دول وحكومات محلية ومجامع وطنية لها صلاحيات تشريعية، وبوسعها السيطرة على الشؤون المالية للسلطة التنفيذية، بيد أن هذا التوقع الليبرالي من النتائج السياسية لم يكن بالشيء الممكن انتزاعه من مشروع الثورة الفرنسية. منذ بداية سنة ١٧٨٩ م؛ دلت الأزمات الثورية - الاجتماعية بوضوح على عجز الجهاز الإداري الملكي، وتزامن هذا مع اضطرابات فلاحية عصية على السيطرة، الأمر الذي خلق مشكلات عديدة للجهود الثورية الرامية إلى تكريس النموذج الليبرالي أدت بالتالي إلى انهيار النظام الاجتماعي والسياسي، ولم يفلح المعتدلون الحاكمون في الحؤول دون الانفجار ومعالجة المشكلات والوقوف بوجه حركة الثورة الراديكالية.

٢- روسيا

كانت فترة حكومة المعتدلين في روسيا أقصر بكثير مما كانت عليه في فرنسا. في فبراير ١٩١٧ م حينما أدت إضرابات العمال وتمردهم إلى انضمام الجيش إليهم، لم يتصور أحد أن هذه الحركة التلقائية ستؤدي من دون مقدمات أو قيادة أو توجيه إلى إسقاط حكومة رومانوف التي استمر بها الزمن ٣٠٠ سنة، وتضع روسيا على أعقاب أزمة كبيرة ونقطة تحول حاسمة في تاريخها.

لقد تفاجأ كل المفكرين والمحليين وحتى أحذق شخصيات التيار اليساري؛ أي البلاشفة، ولم يخطر ببال أحد أن حالات الإضراب والتمرد الناتجة عن الجوع، وقد تؤدي إلى مثل هذا التحول الهائل. كان لينين قائد البلاشفة والمنظر الماركسي الكبير حينها في منفاه بسويسرا، ومع أن عمره لم يكن يتجاوز الـ ٤٧ سنة، لكنه قدر أن يموت قبل وقوع ثورة في روسيا، بل كان يفكر ويخطط للهجرة إلى أميركا.

ويقول الصحفي وعالم الاقتصاد الاشتراكي نيقولا سوخانوف بكل حسم:

«لم يكن هناك حتى حزب واحد يعمل على الاستعداد والتهيؤ للتحول الكبير في الأوضاع»^(١).

(١) جورج كارمايل، تاريخ الثورة الروسية، ترجمة: أمير مكري رازي، ص ٤٤.

مضافاً إلى لينين، لم يكن أي من القادة السياسيين المعارضين للنظام القيصري حاضراً في الساحة، بل كانوا بعيدين عن سان بطرسبورغ. فكان جميع القادة البلاشفة، ومنهم لينين، وتروتسكي، وستالين، وكامنوف، إما في المنافي أو في السجون.

وهكذا كان حال المناشفة، والاشتراكيين، والاشتراكيين الثوريين. بل لقد كانت أنشطتهم في أدنى مستوياتها بسبب ضغوط أجهزة البوليس القيصرية.

انطلقت اضطرابات العمال ومظاهراتهم في العاصمة من ٢٢ فبراير، وانتصرت بعد أربعة أيام، ووضعت حكومة القيصر على حافة الهاوية إلى أن انتصرت بعد تقديم ١٣١٥ قتيلاً وجريحاً.

وهكذا سقطت الحكومة القيصرية في روسيا بحركة تلقائية من الجماهير الفقيرة، وخصوصاً العمال والفلاحين الذين ظهروا بلبوس جنود الجيش. لكن مؤسسة واحدة فقط من مؤسسات السلطة السياسية هي مجلس الدوما بقيت على حالها ولم يفكر أحد بمواجهتها ومعارضتها. لم يكن لقطاعات الشعب رؤية محددة بشأن نظام الحكم المستقبلي، وكانوا يجدون أنفسهم أمام أمر واقع لم يستعدوا له.

في خضم فراغ السلطة الذي حصل نتيجة انهيار السلطة السياسية للنظام القيصري، تكون تدريجياً مركزاً قوة جديداً داخل قصر "توريد" حدّداً مصير روسيا طوال ثمانية أشهر.

ثنائية السلطة المتكوّنة من عنصرين غير متجانسين تمثلت في الدولة أو الحكومة الموقّعة التي تُعدّ نظرياً حكومة جديدة، وأيضاً في مجالس نواب العمال التي استعادت حياتها بوحى من الانتفاضة الروسية سنة ١٩٠٥ م. وازدواجية السلطة كانت من أبرز نقاط الضعف في النظام الجديد وأفضت أخيراً إلى حكومة البلاشفة في أكتوبر من سنة ١٩١٧ م.

ودارت المساعي التي بُذلت بهدف تشكيل الحكومة الجديدة حول مجلس الدوما المجمع الوطني الوحيد الموجود آنذاك.

فمنذ اللحظات الأولى للتمرد، اتخذ الدوما منهجاً غير واضح حيال إعلان التضامن مع المتعزّبين والحركة الثورية التي حظيت بقبول عامة الشعب، ورغم امتناع الدوما عن

اللقاء بالمتطرفين، توجه ممثلو المتطرفين إلى مقر الدوما ليتحالفوا مع هذه المؤسسة الليبرالية شسبه المعارضة. وبادر الدوما إلى تشكيل لجنة غايتها تكريس النظام والاتصال بالمؤسسات الحكومية، ودخلت في عضويتها جميع الأحزاب ما عدا الأحزاب اليمينية المتطرفة والبلاشفة الذين كانت قياداتهم المعروفة منفية في سيبيريا. وضعت هذه اللجنة اللبئات الأولى للحكومة المؤقتة.

وكانت ولادة النظام الجديد حصيلة المبادرة المشتركة للعمال والقوات المسلحة المتواجدة في العاصمة، ولم يكن لهؤلاء تصورات واضحة عما يجب أن يحل محل النظام السابق، فقد كانوا يعرفون فقط ما يريدون، ولكن لم يعرفوا كيف يمكنهم الحصول عليه. وهكذا اندفع المتطرفون باتجاه تكوين قيادة سياسية تستطيع توجيههم.

كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وهو أكبر الأحزاب اليسارية، يجسد حينها أنه يمتلك القوة اللازمة الناتجة عن تمرّد الجماهير المنتصرة، التي لم تكن تثق بالطبقات الثرية والبرجوازية كالفهلاء والبيروقراطيين الحكوميين.

مع ذلك، كان للقيادة السياسيين في المجالس العمالية رؤية نظرية مشتركة ترفض أن يستلوعوا هم زمام السلطة. فقد كان جميع الاشتراكيين يعتقدون أن روسيا وبسبب خلفها الكبير غير مستعدة لثورة اشتراكية بقيادة الطبقة العمالية، ومن الضروري حسب نظرية ماركس أن تقع قبل ذلك ثورة بورجوازية في البلد تقضي على التراث الإقطاعي للنظام القيصري، وتؤسس لاقتصاد رأسمالي افتقرت له روسيا حتى ذلك الحين، وبذلك تتحرك الطبقة العمالية (التي ستتشكل بموازاة سيادة الرأسمالية) باتجاه الثورة على الرأسمالية والرأسماليين، وستكون هذه هي ثورتهم الاشتراكية. لكن البرجوازية لم تكن تتمتع بشيول عام، ومع ذلك كان لا بد من امستمالتها وكسب معاداتها بأية وسيلة؛ لذلك، ورغم الشعارات الاشتراكية التي رفعت طوال عشرات الأعوام الماضية حول الحرب، والأرض، والإصلاحات الاجتماعية، لم يذكر في ذلك الحين شيء من الاشتراكية، وحيث إنهم وجدوا التوفيق الفوري للاشتراكية أمراً متعذراً، فقد امستعدوا لتسليم زمام الأمور للحكومة المؤقتة التي تعتل العناصر الليبرالية والبرجوازية. وهكذا تشكلت الحكومة المؤقتة برئاسة الأمير لووف، وكانت الأكثرية فيها لحزب كاديت الدستوري من دون أن تعدم مساهمة اشتراكيين معتدلين مثل ألكساندر كرنسكي كوزير عدل، وكوشكوف كوزير

حرب، وميليوكوف وغيرهم.

ورغم ذلك، اتخذت مجالس العمال والجنود شكل الهيئة الحاكمة خلافاً لإرادة قادتها الذين رأوا أن الحكم من اختصاص الحكومة الموقته، وبرزت إلى السطح قدراتها الإدارية. العملية قبل أن تطرح بشكل قانوني أو نظري بوقت طويل.

من حيث المواقع والمناصب الرسمية كانت المجالس مؤسسات خصوصية صرفة، ومع ذلك تسلمت زمام الشؤون الرئيسية في البلاد وأوجدت نظاماً موازياً مقتدراً يسيطر على أمور الغذاء، واحتياجات المعسكرات، والبنوك الحكومية، والخزانة العامة. وشيئاً فشيئاً تنامت سلطة هذه المجالس باعتبارها ممثلة الشرائح الثائرة، ولم تستطع الحكومة الموقته رغم سلطتها القانونية الاستمرار إلا بفضل هذه المجالس وإرادتها. وكانت الأكثرية في المجالس للمناشفة والاشتراكيين الثوريين، وكان البلاشفة أقلية فيها.

وقد أفصح الدور الهام للسلطة المزدوجة في الحركات الثورية، عن نفسه بأفضل شكل في أنشطة المجالس الروسية على امتداد ثورة فبراير - أكتوبر. وفكر المجلس في بتروغراد بادعاء الشرعية، بل إن تنصيب الأمير لووف لرئاسة الحكومة الموقته من قبل الدوما تمّ باستشارة وموافقة هذا المجلس.

تشكّلت هذه المجالس في كل البلاد منذ فبراير ١٩١٧ إثر سقوط النظام القيصري، وظهرت بدايةً في شهر مارس في كافة المراكز الصناعية والمدن، وامتدت إلى القرى في أبريل ومايو. تأسست هذه المجالس لتنسيق الأنشطة الثورية للفلاحين والعمال والجنود والمجموعات المستنيرة. بعد شهر تموز ازداد نفوذ البلاشفة في هذه المجالس وضاعفوا من سلطتهم في كل أنحاء البلاد، بموازاة تصاعد الأنشطة السياسية والحكومة للمجالس التي أضحت في معظم المدن كبتروغراد القوة الوحيدة لإدارة الإنتاج الصناعي، وتأمين مياه الشرب، والغذاء، ورعاية شؤون القرى وتوفير الوقود للناس.

وكان تنسيق أنشطة المجالس واجباً رسمياً على عاتق المؤتمر الوطني للمجالس، وانعقد أول مؤتمر في شهر مارس بمدينة بتروغراد، لكن المجالس المحلية رغبت في الانخراط تحت قيادة العاصمة؛ وقد أوفد مجلس بتروغراد بين أبريل ١٩١٧ ويناير ١٩١٨ ما يربو على الـ ٢٥٠٠ مبلّغ وموجّه للقرى والمدن في ٦٥ محافظة روسية.

قبل تطورات أكتوبر تحديداً، استطاع الحزبيون البلاشفة إحراز دعم وتأيد أكثرية النواب في هذه المجالس.

والواقع أن البلاشفة استولوا على السلطة السياسيّة عن طريق المجالس وأدعوا شرعية الحكم. وكانت جماعة تروتسكي تنظيمات مسلّحة سُمّيت "اللجنة الثوريّة" وقد نالت صلاحياتها من قبل مجلس بتروغراد، واضطلت إلى جانب أفراد مدرّبين آخرين بتنفيذ انقلاب أكتوبر. فصادق "مؤتمر المجالس" ومعظمه من البلاشفة، بعد ذلك على تشكيل المجلس الشعبي "الكوميساريا" بقيادة لينين. وفي أكتوبر قامت الحكومة البلشفية واستطاعت على حد تعبير لينين تأسيس النظام الاشتراكي.

يشير تروتسكي إلى الدور الأكيد للمجالس في تمهيد الطريق للبلاشفة كي يتسولوا على السلطة. ويقول في هذا الصدد:

«لم يكن العمل على توجيه النهضة من قبل الحزب مباشرة ليجدي نفعاً. فالسلطة لم تنهزم أمام البلاشفة، وإنما حازوا هم على السلطة باستخدام بنية السلطة المزدوجة التي حصلت بفضل المجالس. وهذا درس مهم في تنظيم الحركات الثوريّة. والثوار الآتون الذين تجاهلوا هذا الدرس ومنهم الشيوعيون، عانوا من محن كبيرة»^(١).

لم تنهض الحكومة الموقّعة إلا ببعض الخطوات البسيطة بالاتفاق مع المجالس، ومن ذلك العفو عن جميع المحكومين السياسيين والدينيين، ومنح حريات التعبير عن الرأي، والصحافة والتجمّع، والاعتراف بحق الإضراب والعضوية في الاتحادات المهنية، وإلغاء كافة القيود القانونية ضد الأقليات الدينية. لكنها أحجمت عن إطلاق أي مشروع جذري كبير يرتبط مثلاً بتعديل الثروة، والإصلاح الزراعي، وحسم قضية الحرب، ...، وأرجأت ذلك إلى تشكيل مجلس المؤسسين الذي تقرر أن ينبثق عن انتخابات مباشرة وعامة ومتساوية وباقتراع سرّي، ويبادر هو إلى تحديد الشكل النهائي لنظام الحكم وتدوين دستور البلاد.

T.H. Greene, *Comparative Revolutionary Movements*, Prentice Hall, New Jersey, (١)
P 73, 1974.

من أخطر المشكلات التي واجهتها الحكومة المؤقتة أنها كانت عاجزة في ضوء السيادة المزدوجة عن تأمين مطالب الفئات الاجتماعية، وعن الحيلولة دون نشوب الاضطرابات وحالات التمرد في شتى أنحاء البلاد، وفرار الجنود من معسكراتهم وسيطرة العمال على المصانع. وعليه، ظهرت أربعة عوامل رئيسية أدت إلى سقوط الحكومة المؤقتة وانتفاع البلاشفة واستحواذهم على السلطة:

- ١- حالات تمرد الفلاحين على أملاك الملاكين الكبار.
 - ٢- المطالب المتفاقمة للعمال بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل والسيطرة الحقيقية على المعامل.
 - ٣- التمرد الهائل للجيش الروسي المنهك من القتال.
 - ٤- الفزع القومي لدى الشعوب غير الروسية التي طالبت بنوع من الحكم الذاتي.
- واجهت الحكومة المؤقتة قضيتين: الأولى، موقفها من الحرب ومسألة الاستمرار فيها، والبقاء ضمن الدول المتحالفة أم لا. والثانية، تركيبة الحكومة والدستور المستقبليين.
- وينبغي القول: إن الحكومة المؤقتة ارتكبت خطأً جلياً في كلتا القضيتين. وبالنظر إلى المشكلات الداخلية والهزائم المتتالية كان الشعب الروسي برمته يفضل السلام على مواصلة الحرب، لكنه كان منقسماً على نفسه بخصوص طبيعة الصلح وأسلوبه.
- فضلاً عن القضايا السياسية، والاجتماعية، والعسكرية المذكورة، ينبغي إضافة الأزمات الاقتصادية والزراعية خصوصاً إلى لائحة المعضلات في روسيا. الواقع الزراعي الروسي الذي بلغ طوراً مأزوماً إثر ثلاثة أعوام من الحرب، ازداد تآزماً وسوءاً بدرجات كبيرة بعد الفوضى والاضطرابات التي أعقبت سقوط النظام القيصري. وكانت الأراضي تنتقل لسيطرة الفلاحين دون برمجة سليمة، والحال أن الفلاحين كانوا يفتقرون للرساميل الكافية لزراعة هذه الأراضي وتخصيبها. وزاد الطين بلة فرار الجنود وتدفقهم على القرى. ولم يكن هناك من يحترم الأوامر التي تصدرها الحكومة المؤقتة، وكانت حصيلة كل هذه الأزمات ندرة مطردة في المحاصيل الزراعية تُفاقم من حدة الأزمة العامة.

الفئات السياسية

بعد انتفاضة فبراير، كانت هناك ثلاثة تيارات سياسية كبرى تمتعت بأهمية قصوى:

التيار الأول هو حزب "كادت" الذي يمثل الجماعة التي سُمّيت قبيل الثورة "برجوالبيرالية"، واستقرت الآن في أقصى اليمين وصارت تعدّ معقل النزعة المحافظة. كان هذا الحزب مصمّماً على الاحتفاظ بآخر امتيازاته؛ أي حق الملكية. وعموماً كان هذا الحزب نصيراً للجمهورية الدستورية على غرار ما في البلدان الغربية، ويروم الاستمرار في الحرب إلى جانب الحلفاء، ويمارض أيّ تغيير اجتماعي - اقتصادي، حتى نهاية الحرب على الأقل.

والحزب البلشفي كان في أقصى اليسار، واقترح جملة من الإصلاحات الأساسية وطالب بضبط الأراضي الكبرى وتنمية سيطرة العمال على الصناعة، واتخذ مواقف عدائية لا تقبل المساومة من الحكومة المؤقتة، وطالب بإنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن. أضف إلى ذلك أنه طالب بكفاح شامل للطبقات العمالية في كل بلدان العالم ضد الحرب.

وكانت هناك ميول متعددة أخرى بين هذين القطبين المتطرفين تمثل الحد الوسط بين نظريتهما وآرائهما؛ وقد أوصت هذه التيارات الوسطية بدعم الحكومة المؤقتة لكنها لم تمتنع عن محاسبتها والضغط عليها. ومن أبرز هذه التيارات يمكن الإشارة إلى المناشئة والاشتراكيين الثوريين، وقد ذهبت إلى ضرورة إقناع كافة الحكومات بفض الطرف عن أهدافها الإمبريالية؛ ليتّم إرساء دعائم السلام بعيداً عن ضم الأراضي أو دفع الغرامات والخسائر. ومع ذلك آمنت هذه الفئات بضرورة مواصلة الحرب على كل حال؛ لأن القضية قضية دفاع وطني.

في المرحلة الأولى بعد سقوط نظام القيصر، كان البلاشفة أقلية في كافة مؤسسات المجالس، وكان هذا ناجماً عن روح المعارضة وعدم المساومة لديهم. أضف إلى ذلك، أن بعض ممثلي الجنود كانوا في بداية الأمر غرباء تماماً عن أفكار العمال، ولم يستطع البلاشفة قبل عودة لينين إلى البلد اعتماد تكتيك سياسي واضح لهم، وكانت مهزتهم الوحيدة هي مواقفهم الإيجابية من سائر الفئات الاشتراكية.

ولم تفتح عودة لينين في الثالث من أبريل مرحلة جديدة من انخراط المواقف لدى

البلاشفة فحسب، إنما خلقت تحولاً جذرياً في التحرك السياسي - الاجتماعي آنذاك. لقد هاجم لينين بشدة الحكومة المؤقتة والطبقة البرجوازية، ورفض أي شكل من أشكال التفاهم والتنازل، ورفع علانيةً راية الكفاح من أجل الاستيلاء على السلطة دون أي إكترات للتحليلات الاشتراكية. وقد أذهلت الخطابات الأولى للينين الفئات والشخصيات البارزة حينذاك، إلى درجة جعلتهم لا يدرون كيف يتعاملون معه.

ما تم اختياره كهدف أول، من وجهة نظر لينين، هو القضاء على الحكومة المؤقتة، وأن البلاشفة كأقلية ما كان بإمكانهم سوى أن يكونوا البديل لحالة الفوضى والشغب. النقطة السلبية التي حالت دون تحقيق شعبية واسعة للبلاشفة ولينين خصوصاً هي عودته إلى البلاد بحماية ألمانيا - عدو الروس - الأمر الذي ترك أثراً عميقاً في النفوس^(١).

بعودة لينين وانضمام تروتسكي العائد من كندا إليه، توفر التنسيق والقيادة الجيدة في الحزب البلشفي الذي استطاع بأساليبه الإعلامية والتحريرية وعدم تعاونه مع الحكومة المؤقتة، بل والإخلال في مهماتها، ورفع شعارات غير واقعية تدغدغ مشاعر العامة من الناس، استطاع أن يمهد السبل لوصوله إلى السلطة. وكان الهدف هو إسقاط الحكومة المؤقتة وخلق فراغ سلطة وقرار، الأمر الذي سيفسّر - حسب تحليلهم - عن وقوع السلطة في أيدي البلاشفة وأنصارهم. والمجالس التي كانوا يدافعون عنها والتي كان يجب أن تستلم زمام الأمور والسلطة تبّهت إلى خطر الشيوعية. في التاسع من حزيران منع مؤتمر المجالس أي نوع من التظاهر، وتوجّه أعضاء المجلس الأعلى إلى المعسكرات والمصانع للكشف عن حقيقة اللعبة البلشفية.

ارتكزت استراتيجية البلاشفة على ركنين: الأول: الحؤول دون نجاح الحكومة المؤقتة، والعمل على الإخلال في مهامها وعرقلة أعمالها، والثاني: تقوية التنظيمات استعداداً للإمساك بزمام الأمور في الظرف المساعد، ومضاعفة شعبيتهم وأنصارهم عبر شعارات سطحية تروق للعامة.

الاقتراح الرئيسي لدى لينين ومفتاح إحرازه مزيداً من الشعبية هو شعار "السلطة كلها في يد المجالس". ومع أن البلاشفة كانوا أقلية في المجالس، إلا أن دفاعهم عن

A. E. Adams, opcit, p 73. (١)

هيمنة المجالس وفّر الأرضية لدعمهم من قبل غالبية أعضاء المجالس، مضافاً إلى أن هذا التكتيك لا يسمح لأحد باتهامهم بطلب السلطة لأنفسهم. البعد الآخر لهذا الشعار هو التفتيت العملي للسلطة السياسيّة، وفي مثل هذا الظرف ستستطيع الأقلية الاستحواذ على مقاليد الحكم. كان لينين يعلم أن المجالس غير قادرة على إدارة البلاد لكنه استخدم هذا كتكتيك، وحينما أحرزت المجالس قدرات إضافية في تموز، سارع لينين لترك هذا الشعار ولم يعدّ إليه حتى اكتسبت البلاشفة الأثرية.

ساعات ظروف الجيش بعد ثورة فبراير وخلال عهد الحكومة المؤقتة، فقد اختلّ فيه النظام وأضحى مساحة مفتوحة لنفوذ الأفكار السياسيّة هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تضاعف الفرار من الجيش. والحكومة المؤقتة رغم رغبتها في البقاء إلى جانب الحلفاء ومواصلة الحرب ضد ألمانيا، إلا أنها لم تتخذ موقفاً واضحاً وحاسماً من هذه المسألة. في حزيران سنة ١٩١٧ م شنّ الجيش الروسي هجوماً ضد الألمان لم يثمر سوى هزيمة مُدلة، ومقتل ١٢٢٠ ضابطاً و ٣٧٥٠٠ جندي روسي ونسف بقايا معنويات الجيش. الهزائم التي مُني بها الجيش قبل الثورة، ومشاركته المباشرة في الثورة التي عدّت نوعاً من التمرد على قاداته، لم تسفر فقط عن فقدانه الروح القتالية، بل وأفقده كذلك علاقات الانقياد والطاعة، وفضّل كثير من رجال الجيش في ظل مناخ الحريات التي حصلوا عليها أن يزاولوا العمل السياسيّ، بدل العمل العسكريّ الذي يتطلب الانضباط والطاعة وتنفيذ الأوامر. وكرس الأمر الذي أصدره كرنسكي هذه الحالة وفاقم من حدّتها وكان قادة الجيش ساخطين من تنامي الديمقراطية، وامتدادها إلى الجيش نفسه. ويكمن خطأ الحكومة المؤقتة في أنها عازمت على مواصلة حرب وطنية كبيرة رغم تدهور الوضع الداخلي وتفتشي الفوضى في كل مفاصل البلد. فالشعب لم يكن مستعداً لمتابعة مثل هذه الحرب، والبلاشفة ثبّطوا عزائم الناس عن دعم الاستمرار فيها. وكان من الضروري جداً للحكومة المؤقتة أن توافق على وقف إطلاق النار بل الذهاب نحو السلام، لتتوفر لها الفرصة بأي ثمن كي تتابع شؤون البلد الداخلية وتعيد بناء الجيش، الشيء الذي فعله الشيوعيون بالتالي في "برست ليتوفسك".

لم تكن الحكومة المؤقتة منظومة متجانسة متناسقة، ولم يكن لها خطط مرسومة مسبقاً، ولم يكن بوسعها السيطرة السريعة على أوضاع البلاد المتردّية، ولم يكن لها شعبية واسعة. فكانت مضطرة لردود أفعال آنية حيال الأحداث والقضايا الجارية التي

كانت في معظمها ناجمة عن الضغوط التي تتعرض لها. فمن ناحية كانت تميل إلى مواصلة الحرب ضد ألمانيا إلى جانب الحلفاء، ومن ناحية أخرى سمحت للجند والفلاحين أن يشاركوا في النشاط السياسي خارج أوقاتهم الإدارية وأن ينضموا إلى أية جماعة سياسية يرغبون، وكانت هذه من الأخطاء الكبرى التي ارتكبتها كرنسكي.

بعد ثلاثة أشهر على الثورة أدى ضعف الحكومة المؤقتة إلى إخفاقات وإرباكات شديدة. فقد مال اليساريون المتطرفون إلى استخدام العنف والقوة. ولاحقت ميول إلى الانقلاب بين اليمينيين، فقد أرادوا بذلك إنقاذ روسيا من اليهود والموضويين، وانهارت أسطورة الجيش الأكثر ديمقراطية في العالم حينما انتهى هجوم شهر حزيران بهزيمة فادحة، وقد فرض المجز الفاضل للحكومة المؤقتة، والضغوط المتزايدة من قبل المجالس والبلاشفة والتيارات المحافظة، فرض ذلك كله تقييداً وترميماً في تركيبة الحكومة. وهذا ما تحقق بالتحياز الحكومة المؤقتة إلى التيار اليساري في مطلع شهر تموز. ففي السابع من تموز تولى كرنسكي رئاسة الوزراء، وكان حتى ذلك الحين وزيراً للمدل والدفاع في الحكومة المؤقتة. وكانت السلطة الحقيقية في الحكومة الجديدة في يده رغم أن الحكومة الجديدة كانت شبيهة في تركيبتها بالحكومة الائتلافية إلى حد كبير، مع فارق في ميولها اليسارية هذه المرة. وكان الاشتراكيون أكثرية ضعيفة في الحكومة؛ لكنهم كانوا في أقصى اليمين في حزبهم.

والواقع أن هدف الحكومة الجديدة ومنهجها لم يكن اشتراكياً على الإطلاق، بل كانت غايتها حماية الديمقراطية البرجوازية قبل كل شيء. وهكذا، تابعت المجالس والتيارات المحافظة دعمها للحكومة المؤقتة؛ لكنها لم تُبدِ في ذلك حماساً واندفاعاً كبيرين. وبهذا لا يتسنى اعتبار التغييرات في الحكومة أمراً أساسياً مهماً، إنما هو استمرار للمنهج والسياسة السابقة نفسها مع فارق هو أن كرنسكي حظي باعتبار ووجاهة أفضل، وعليه، تواصلت ضغوط التيارات اليمينية المتطرفة، لا سيما في الجيش بقيادة الجنرال كورنيلوف، والتيارات اليسارية المتطرفة بقيادة البلاشفة ضد الحكومة المؤقتة.

والمعضلة الأساسية التي عانت منها الحكومة المؤقتة هي وقوعها بين جماعتين متطرفتين يمينية ويسارية ضغطتا عليها من الجانبين، وأرادت الحكومة في الوقت ذاته الالتزام بمبادئ الديمقراطية وتوفير إمكانية المشاركة في الحكومة لكافة الفئات

والتيارات السياسية؛ لكنها عجزت عن اتخاذ قرار نهائي في الاعتماد على فئة معينة (اليمن أو اليسار). وحينما كانت تتعرض لضغوط اليمين (ومن ذلك تحركات الجنرال كورنيلوف الانقلابية) تلجأ إلى البلاشفة وتفسح لهم المجال، وحين تتعرض لضغوط انقلاب الميليشيات البلشفية تتحيز لليمينيين المتطرفين ومنهم "الروس البيض".

وخلافاً للمعتدلين في إيران، حظي المعتدلون الروس برصيد شعبي قوي نسبياً وشعبية بين العمال والقرويين والقوات المسلحة (المجالس)، ومع ذلك لم يفلحوا في توظيف هذه الأرضية الشعبية بشكل جيد إزاء اليمينيين واليساريين المتطرفين، فالطبائع المعتدلة كانت تفرض عليهم دوماً مواقف وسطية. وتمتع البلاشفة والاشتراكيون الثوريون بأغلبية أصوات الشعب وكان بمستطاعهم تولي السلطة عن طريق الانتخابات وتشكيل حكومة مؤثرة. ولو تقبلوا شعار لينين منذ البداية وعملوا به، لتسببوا في إخفاق البلاشفة وتعزيز مواقفهم ومواقفهم. وفي المقابل حظي كرنسكي بشعبية أوسع من غيره، وعلى حد تعبير أولام: "كان لينين صامتاً حياله"^(١).

وحاولت الحكومة الموقته أن تكون ائتلافاً من التيارات المختلفة باستثناء البلاشفة. والمشكلة الأخطر التي واجهتها الحكومة الموقته هي فقدان الشرعية، ولم تستطع معالجة نقص الشرعية هذا حتى نهاية المطاف. فقد اعتبرت الحكومة الموقته نفسها "أميناً مؤقتاً" لحماية سيادة البلاد واستقلالها، وعدت واجبها الرئيس هو الحفاظ على الوحدة والنظام، وأحجمت عن سن أي قانون دائم يمكن أن يؤثر في الدستور المقبل ريثما تتوفر للشعب الفرصة اللازمة للتعبير عن إرادته في مجلس المؤسسين. وقد زادت هذه السياسات طين الفوضوية بلة، وساعدت لينين وجماعته على تركيز كل أفكارهم ونشاطهم على الاستيلاء على السلطة، والعمل في مشروع انقلاب أكتوبر من دون أي التزام بأية مبادئ.

وقد دارت السياسة التي انتهجها البلاشفة طوال فترة الحكومة الموقته التي استمرت ٨ أشهر، حول المحاور الآتية:

١ - التركيز على سيادة المجالس ومعارضة الحكومة الموقته.

A. E. Adams, opcit, p 77. (١)

٢- اقتراح حل الجيش.

٣- عدم تحمّل المسؤولية وإثارة الفوضى في وجه الجهة الحاكمة.

٤- العمل التنظيمي وكسب المؤيدين لتنفيذ مشروع الاستيلاء على مقاليد الحكم.

قرّر لينين في خطته للحكومة الاشتراكية حلّ الجيش واستبداله بميليشيا تختار ضباطها بنفسها؛ لكنهم على أرض الواقع والعمل حينما تولّوا مقاليد السلطة لم يُحجموا عن حل الجيش فحسب، بل استعانوا بالضباط القيصريين المستبشرين.

في شهر تموز، حان موعد عرض البلاشفة وسائر الأحزاب عضلاتهم. ففي مؤتمر العمال والجنود العام لم يكن من بين ٧٧٧ نائباً للمؤتمر سوى ١٠٠ نائب من البلاشفة و ٢٠ نائباً من أنصارهم. وكانت الأكثرية لا تزال لصالح المناشفة والاشتراكيين الثوريين.

ولم يكن البلاشفة في تلك اللحظة مستعدين لاستلام السلطة، ولم تكن لديهم مشاريع وخطط معينة. فقد كان الهدف في تلك المرحلة هو وضععة الحكومة المؤقتة وإسقاطها حتى تتوفر الفرصة اللازمة لسيادة البلاشفة وحلفائهم. وكانوا يعوّلون في رفعهم شعار السلام على الجنود الرافضين مواصلة القتال، وعلى مليشياتهم التي أطلقوا عليها اسم "الجيش الأحمر". والأمر الملفت هو أنه حينما دعا البلاشفة العمال والجنود للتظاهر في التاسع من تموز لمناصرة السلام، أصدر مؤتمر المجالس في ليلتها بياناً منع بموجبه خروج المظاهرات.

في ذلك الحين تراجع لينين تدريجياً عن شعار "السلطة كلها في يد المجالس"، والحال أن المجالس اهتمت لهذا الشعار وأخذته مأخذ الجد، وكتب لينين عندها في مجلة "العمل":

حتى لو أمسكت المجالس بزمام السلطة، فلن نستسلم لآرائهم، ولن نقيد حرياتنا في التثوير والتحرير، ولن نتوقف عن مظاهراتنا في العاصمة والجبهات. نفضّل أن نكون حزباً غير قانوني يُقمع رسمياً^(١).

في شهر حزيران، كان النزاع قد بلغ أطواراً حقيقية، وتراجع المتفائلون بالحل الديمقراطي للمشكلة إلى زوايا اليأس والقنوط. فقد أعلن اليساريون المتطرفون صراحةً

(١) A. E. Adams, opcit, p 85.

عن استعدادهم لاستخدام العنف والقوة بل صرّحوا بأن ذلك هو واجبهم في هذا المجال. وكانت تلوح لدى اليمينيين ميول متزايدة لتنفيذ انقلاب ينقذ روسيا من الفوضى.

فشكّل المؤتمر لجنة تنفيذية دائمة، تحظى بالحد الأدنى من الاعتراف الرسمي بوصفها سلطة مركزية، بيد أن هذه اللجنة أيضاً لم تستطع معالجة الأمور. مشكلات الحرب، وشحّة الغذاء، وعجز الحكومة عن السيطرة وفرض قراراتها هذه كلها ظواهر مهّدت الأرضية لانبثاق دكتاتورية يمينية أو يسارية. البلاشفة الروس لم يتولّوا قيادة الثورة، ولم يكن لهم نفوذ وشعبية واسعة بين الجماهير، إنما استطاعوا بتنظيم مليشيات قوية وبشعارات "السلطة كلها بيد المجالس" الخادعة، وبذريعة دعم المؤتمر الأعلى للمجالس، وباستغلال الضعف والعجز الشديد لدى الحكومة المؤقتة، استطاعوا عبر تحريك مسلح السيطرة على بتروغراد، وحل المجالس، بل ومجلس المؤسسين الذي شكّله بأنفسهم، وتكريس دكتاتورية الحزب الشيوعي لسنوات طويلة.

خلاصة الأسباب التي أفضت إلى إخفاق المعتدلين في روسيا هي:

- ١- عدم الاكتراث لمطالب شرائح الشعب الواسعة.
- ٢- غياب الانسجام الكافي بين أعضاء الحكومة (ائتلاف التيارات اليمينية واليسارية المختلفة).
- ٣- غياب قيادة قوية مقبولة من قبل الجميع.
- ٤- الالتزام الزائد بمبادئ الديمقراطية والليبرالية.
- ٥- التعامل المنفعل (من خلال ردات الفعل) مع مؤامرات التيارات اليسارية واليمينية المتطرفة ومخالفاتهم.
- ٦- وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة موروثه عن النظام السابق وعدم القدرة على حلها.
- ٧- عدم وجود خطة واضحة ومنظمة لمعالجة المشاكل.
- ٨- عدم الاستعداد المسبق من الناحية التنظيمية، وتقبّل المسؤولية في أكثر أطوار التاريخ الروسي تأزماً.
- ٩- المعجز عن حل مشكلات الحرب مع ألمانيا (بسبب غياب المعنويات العالية والنظام

الكافي وطاعة القادة العسكريين).

١٠- إصدار أوامر متناقضة.

١١- الضغوط الشديدة التي وجهها الفلاحون والعَمال للسيطرة على الأراضي والمعامل.

١٢- التحركات الثأرية والانقلابية لليمينيين بقيادة الجنرال كورنيلوف، والبلاشفة بقيادة لينين.

٣- إيران

بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في ١١ شباط ١٩٧٩م، وعلى الرغم من القوة والانسجام الذي تمتع به الراديكاليون بقيادة الإمام الخميني، أخذ المعتدلون الليبراليون زمام السلطة والحكم كما حصل في فرنسا وروسيا. ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى تكرار التاريخ نفسه في إيران بما يأتي:

١- لم يكن للمجتمع الإيراني وقيادة الثورة معرفة واسعة وكاملة بالقوى الثورية القادرة على إدارة البلاد، فقد كان المعروفون منهم هم الذين تولّوا مسؤوليات حكومية في حكومة الدكتور مصدق وتركوا عن أنفسهم ذكرى في أذهان الشعب.

٢- لم يكن قائد الثورة مياً لأن يتولّى رجال الدين مسؤوليات حكومية مباشرة؛ ومن جهة ثانية لم يكن رجال الدين قد مرّوا بتجارب تفصح عن قدراتهم الإدارية.

٣- كان المهندس بازرگان وأنصاره في حركة "حرية إيران" الشخصيات الوطنية الليبرالية الوحيدة ذات الطابع والمنحى الديني، وكانوا مقبولين إلى حد كبير من قبل التيارات والفئات المختلفة.

٤- بناءً على أمر قائد الثورة بأن تكون الحكومة الأولى بعد انتصار الثورة حكومة مؤقتة، كانت مهام هذه الحكومة مؤقتة وعابرة وخاصة بفترة انتقالية.

وقبل الخوض في تطورات ما بعد الثورة، من الضروري تسليط بعض الضوء على سمات الليبرالية وخصائصها في إيران.

قامت أفكار الليبراليين الإيرانيين على أساس النظريات الليبرالية الغربية، ولا سيما في فرنسا. ولا مجال هنا لمناقشة درجة التطابق بين آراء الليبراليين الإيرانيين ومعايير

الليبرالية الغربية؛ بيدَ أن إطلاق عنوان "الليبراليين" على الجماعات المعتدلة في الثورة الإيرانية كان أمراً مقبولاً لدى كافة التيارات التي أيدهم أو عارضتهم، وحتى لدى الباحثين الغربيين والمحلّين في الإدارة الأميركية.

وكان من الطبيعي، أن يخضع الليبراليون الإيرانيون لتأثير مجتمهم وبيئتهم، فتكون لهم نظرياتهم وآراؤهم الخاصة المستوحاة من واقعهم الاجتماعي. ومن جهة أخرى، ينبغي ملاحظة أن الليبراليين الإيرانيين لم يكونوا جماعة منظمة متجانسة كالليبراليين الغربيين، إنما كانوا طيفاً يتكوّن من ليبراليين دينيين (حركة الحرية) وغير دينيين، وحتى جماعات اشتراكية ديمقراطية شكّلت نوعاً من التحالف الإستراتيجي في الجبهة الوطنية، ولم يكن بينهم ما يكفي من التفاهم أحياناً حول اختيار الأساليب والتكتيكات. فمثلاً، توصّل بعضهم إلى تفاهم مع الشاه وقبّل التصديّ لمهام رئاسة الوزراء في عهده، كما فعل بختيار الذي وقف بوجه جماهير الشعب، وبعضهم من أمثال متين دفتری رفع راية معارضة الثورة بعد انتصارها مباشرة، وبعضهم كحركة الحرية تعاونوا لفترة مع الثوار وتولّوا مسؤوليات الحكم في الجمهورية الإسلامية.

في ضوء المواقف السياسيّة التي اتخذتها الجماعات الليبرالية من قضايا المجتمع الإيراني والثورة، يمكن القول: إن الليبرالية في إيران تتمتع بالخصائص الآتية:

١- تأثر الليبراليون الإيرانيون بالثقافة والحضارة الغربية بشدة، واقتبسوا الكثير من آرائهم وتصوراتهم من الثقافة الغربية؛ يقول المهندس بازركان في هذا الصدد: «الحياة التي نعيشها اليوم غربية كلها. طريقة تفكيرنا، ودراستنا، وكفاحنا، وثورتنا، ومعارضتنا للاستعمار والاستغلال، كلها من هدايا الغرب»^(١).

٢- كانوا يعتقدون بأصالة الفرد والحريات الفردية ما لم تتعارض في ما بينها.

٣- لم يكونوا ينظرون للتطور العلمي بعين الاستحسان فحسب، بل حاولوا إثبات العديد من الظواهر الاجتماعيّة - الدينية (كمعرفة الخالق والمعاد مثلاً) بطرق علمية، وفي الكتب الدينية التي وضعها المهندس بازركان دلالة كافية على أهمية التطور العلمي لديه.

٤- آمنوا بالكفاح ضمن الإطار القانوني؛ وحتى في عهد النظام الشاهنشاهي كانوا

(١) مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية، ص ٢٤.

يرجعون إلى الدستور؛ ليتخذوا مواقف إصلاحية لا أكثر، ولم يؤمنوا إطلاقاً بالثورة وانتهاج أساليب ثورية، بل جنحوا إلى سياسة "خطوة خطوة" أو "الخدق بعد الخدق".

٥- اعتقدوا بالوطنية والقومية، ولم يكن الإسلام مهماً بالنسبة لمعظمهم، إلا داخل الإطار الوطني والقومي، وعلى حد تعبير أحدهم: "نحن إيرانيون أولاً، ومن ثم مسلمون".

٦- الدين من وجهة نظر معظمهم جزء من شؤون الفرد الشخصية، فالدين منفصل عن السياسة. ولم تكن الجماعات الليبرالية - الدينية تعتقد بانفصال الدين عن السياسة؛ لكنها لم توافق على منح الأولوية للقضايا الدينية وتطبيق أحكام الإسلام في كافة المجالات السياسية والاجتماعية، وعلى حد تعبير المهندس بازركان: كانوا يجدون واجبهم في خدمة إيران من خلال الإسلام^(١).

٧- المنبت الطبقي للبرالية في إيران هو الشرائح الاجتماعية المتعلمة والمرفهة في المدن، فلم يكن لهم نفوذ أو مكانة بين قطاعات الشعب الفقيرة والقروية.

٨- لم يكن الليبراليون بعيدين عن قطاعات الشعب؛ بسبب وضعهم الطبقي والثقافي فحسب، بل كانوا عاجزين عن التواصل مع شرائح الشعب، ولم يجتمع الطرفان على لغة واحدة، ولم يكن الليبراليون يرون للجماهير دوراً في السلطة. وكان مهمهم الوحيد أن تؤيد الجماهير مواقفهم وتظاهروا وتضخّي من أجل وصولهم إلى السلطة.

٩- لم يكن لليبراليين علاقات وثيقة مع رجال الدين، وحتى حين يقيمون معهم علاقات فقد كان هدفهم كسب دعم رجال الدين ومن ورائهم قطاعات الشعب الواسعة وصولاً إلى سدة الحكم، ولم يكونوا يؤمنون بإشراكهم في الحكم.

١٠- لم يكونوا يوافقون بطبيعة الحال على مبدأ "ولاية الفقيه"، فهم يرون أنه يُفضي إلى دكتاتورية دينية.

١١- أولوا أهمية كبيرة لمبدأ "التخصّص" (الكنوقراط) في اختيار المسؤولين والمدراء، وفضّلوه على مبدأ الالتزام والإيمان بالنظام.

١٢- اعتمدوا على البيروقراطية الإدارية، والالتزام بالمقرّرات واحترام النظام الإداري، ولم يحسنوا الظن بالمؤسسات الثورية النابعة من صميم الثورة، وكانوا غير مرتاحين لأنشطة مثل هذه المؤسسات وتدخلها في الشؤون الإدارية.

(١) انظر: المهندس بازركان. الثورة الإيرانية في خطوتين، ص ١١١.

١٣- رَجَّحُوا مبادئ التسامح والعفو وغيض الطرف على مبدأ العقاب والقصاص؛ لذلك عارضوا إدانة رجال النظام السابق من قبل محاكم الثورة، واعتبروها قفزة واضحة نحو الماركسية الدولية، وليست وليدة الوجه المشرق للنبي محمد ﷺ^(١).

١٤- بالنظر إلى منحاهم المعادي للشيوعية، واعتقادهم بعدم إمكانية العيش برخاء من دون الاعتماد على إحدى القوتين العظميين، طالبوا بدعم المعسكر الغربي والتقرب إليه رغم اعتقادهم بمبدأ الحياد.

١٥- فهمهم لسياسة "لا شرقية ولا غربية" التي طُرحت في مظاهرات الجماهير ومطالبهم لم يتعدّ سياسة الموازنة السلبية للدكتور مصدق، فقد اعتقدوا أن لهذا الشعار مفهوماً وطنياً دفاعياً تماماً، وقد تم تحريفه ليكتسب طابعاً مناهضاً للغرب^(٢).

١٦- معظمهم اعتبروا أنفسهم أتباعاً للدكتور مصدق، واتخذوه قائداً وطنياً لهم، فكانوا في الحقيقة مصدّقين- وطنيين.

بعد انتصار الثورة الإسلامية وإسقاط نظام الشاه، توزّع المجتمع الإيراني إلى التيارات والفئات السياسيّة التالية:

التيارات السياسيّة

١- الثوريون المتدينون والمؤمنون بالأيديولوجيا الإسلامية، أو الإسلاميون بقيادة رجال الدين وعلى رأسهم قائد الثورة الإمام الخميني، والذين سنسمّيهم من الآن فصاعداً: قوى حزب الله^(٣).

٢- المعتدلون أو الليبراليون الوطنيون، وهم تيار يعارض نظام الشاه؛ لكنه يعارض الممارسات الحادة أيضاً، وقد عارض التعامل الثوري بعد انتصار الثورة، ويعتبر نفسه الأجدر لإدارة المجتمع.

(١) الثورة الإيرانية في خطوتين، مهدي بازركان، ص ١١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٣) حيث إننا سنكثر الإشارة إلى هذه الجماعة نورد هنا خلاصة لخصائصهم:

أ- يؤمن حزب الله بالإسلام الفقهي وبمبدأ ولاية الفقيه، ويعتبر قيادة رجال الدين ضماناً لنجاح الثورة.

ب- يصر على حفظ المبادئ والمعايير الأيديولوجية - العقيدية أكثر من تفكيره بالانتصارات الآنية.

ج- يؤمن بالإسلام كمدرسة شاملة كاملة وعالمية وقادرة على تلبية متطلبات المجتمعات في كل زمان ومكان.

د- يعتمد على مبدأ الإيثار والاستشهاد في سبيل الهدف، مكتسباً بذلك قوة لا تجابه ولا تخشى من أية قوة مادية أخرى.

هـ- يبتزّ من الشرق والغرب ويرى مكافحتهم من واجباته إلى حين القضاء على الاستكبار.

٣- الجماعات اليسارية والميالة لليسار المعارضة لنظام الشاه، والتي عارضت أيضاً تأسيس الجمهورية الإسلامية، وانضمت بعد انهيار النظام الملكي إلى صفوف معارضي الجمهورية الإسلامية، ومنهم منظمة مجاهدي الشعب، وفدائيو الشعب، و"بيكاري" (المناضلون) و... إلخ.

٤- الجماعات المؤيدة للنظام السابق والمنفعة منه، والتي تعرّضت مصالحها للخطر بانتصار الثورة، فانهزلت في صفوف معارضيها، ومنهم المليون، وعناصر السافاك، والماسونيون ممن طالهم الإقصاء من الجيش والمؤسسات الحكومية^(١).

ورغم أن الثوريين المتدينين كان لهم دور أساسي في انتصار الثورة، بيد أن جهودهم الرئيسية انصبّت بعد انتصارها على السيطرة على الأوضاع والحيلولة دون انحراف المديرين والمسؤولين. وظلّت قيادة الثورة كما كانت في السابق تمارس دور التوجيه والإرشاد محافظة على صلتها الدائمة بشرائح الشعب والمسؤولين الحكوميين والثوريين، وكانت لا تزال تمسك بزمام القوة والسيطرة. وكان المجلس الأعلى للثورة والحكومة منتخبين من قبل الإمام الخميني، ولم يكن لهما من دون تأييد الإمام أية صفة شرعية، بل وأي تأييد أو دعم شعبي.

وكان رجال الدين يشاركون وينشطون عادةً في المؤسسات المنبثقة من الثورة ومنها: المجلس الثوري، ومحاكم الثورة، ولجان الثورة، والحرس الثوري، وجهاد البناء، وإمامة الجمعة والجماعة، والحزب الجمهوري الإسلامي و... إلخ. نشط الشباب والجماعات المتدينة المؤمنة في هذه المؤسسات الثورية، وواصلوا تضحياتهم كتكليف شرعي وثورى لصيانة مكتسبات الثورة، ولا سيما الكفاح ضد أعداء الثورة وخدمة المحرومين والمستضعفين^(٢).

الطيف الثاني هو الليبراليون الذين سيطروا في ضوء خصائصهم على الحكومة

(١) أطلق على هذه الجماعة اسم "الطاغوتيين" اقتباساً من التعابير القرآنية.

(٢) وهكذا شهدت الثورة الإسلامية في إيران أيضاً - كما في الثورتين الفرنسية والروسية - ضرباً من الحكم المزيج. من جهة كان الحكم الرسمي عن طريق المؤسسات الحكومية بيد المعتدلين الليبراليين الذين لم يحظوا بثقة الجماهير، ولا بالروح والنوة الكافية للسيطرة على الأوضاع، ولم يكن الطريق مفتوحاً للقوى الثورية كي تلج إلى مؤسساتهم ومنظومتهم بسبب ضوابطهم ومقرراتهم الخاصة. وبسبب تزايد الضغوط الاجتماعية والحاجة المتصاعدة لتأمين المطالب الثورية على الصعيد السياسي، والأمني، والاقتصادية، و... إلخ ظهرت المؤسسات الثورية بموازاة المؤسسات الرسمية وبقيت إلى يومنا هذا في الغالب، بل وتمتعت بالصفة القانونية. فقد ظهرت محاكم الثورة بموازاة المدنية، وحرس الثورة بموازاة الجيش، ومؤسسة الإسكان بموازاة وزارة السكن، وجهاد البناء بموازاة الوزارات المسؤولة في القرى. تشكلت هذه المؤسسات تدريجياً، ورغم الجهود العثية المبذولة إلى اليوم من أجل دمجها ببعضها لكن هذه الجهود لم يكتب لها النجاح بسبب الطبيعة والثقافة المختلفة بينها. الفارق الرئيس بين ازدواجية الحكم في الثورتين الفرنسية والروسية وبينها في الثورة الإيرانية يعود إلى صلات طرفي الحكم على المستويات العليا للثورة، ففي حين لم يكن في الثورتين الفرنسية والروسية أية صلات بين طرفي الحكم، توفرت هذه الصلات في الثورة الإسلامية بفضل القيادة القوية، فكانت مساحة صلاحيات هذه الأطراف تحدد عن هذا الطريق.

والمؤسسات الرسمية، وحاولوا تشكيل المجتمع بعد الثورة حسب طريقتهم وفهمهم. شطر من المجلس الثوري، وهيئة الوزراء، والإذاعة والتلفزيون، ووسائل الإعلام، وكانت غالبية الصحف في أيدي الليبراليين. والفئتان الثالثة والرابعة مارستا أدواراً تخريبية وحاولتا عن طريق البناء التنظيمي واستقطاب الكوادر وجمع الأسلحة، الحسّول دون قيام نظام الجمهورية الإسلامية وتطوره وإدارته بنحو سليم.

مراحل التطور التكاملي

يمكن تقسيم مسيرة التكامل بعد الثورة الإيرانية إلى أربع فترات:

الفترة الأولى: حكومة الليبراليين؛ وهي فترة الحكومة الرسمية لليبراليين حيث مارس الثوريون دور الأقلية، وقد بدأت بانتصار الثورة وتشكيل الحكومة المؤقتة، وانتهت باحتلال السفارة الأميركية واستقالة المهندس بازرگان.

الفترة الثانية، الحكومة المشتركة: يمكن تسمية هذه الفترة بفترة الحكومة المشتركة والتي بدأت بتكليف المجلس الثوري بإدارة كافة شؤون البلاد بعد استقالة المهندس بازرگان، وانتهت باكتمال مهام المجلس الثوري وبدء رئاسة وزراء الشهيد رجائي. ورغم انحسار نفوذ الليبراليين في هذه الفترة، لكنهم شكّلوا مع ذلك حوالي نصف أعضاء المجلس الثوري، وتمزّج وضعهم بعد انتخاب بني صدر لرئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس الثوري والقيادة العامة للقوات المسلّحة، فكانوا لا يزالون حتى ذلك الحين على درجة ملحوظة من القوة والنفوذ والمناصب الحكومية.

الفترة الثالثة: حكومة حزب الله: بدأت هذه الفترة بانتخاب الشهيد رجائي لرئاسة الوزراء، واستمرت حتى عزل بني صدر وتفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي في ٢٨ حزيران ١٩٨١ م، ويمكن اعتبارها فترة الحكم الرسمي لقوى حزب الله وتراجع الليبراليين إلى موقف الأقلية؛ حيث كانت الأكثرية في المجلس التشريعي، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس القضاء الأعلى، وهيئة الوزراء من نصيب أتباع خط الإمام. ومع ذلك بقي الليبراليون في مناصب رئاسة الجمهورية، والقيادة العامة للقوات المسلّحة، وأقلية البرلمان، والإذاعة والتلفزيون، والبنك المركزي، وواصلوا معارضتهم للحكومة وخط الإمام.

الفترة الرابعة: الحكومة المطلقة لحزب الله: وتبدأ بعزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية والإقصاء التام للبيريين عن المسؤوليات الحكومية وتستمر إلى يومنا الحالي، وهي طبعاً فترة حكم النظام من قبل القوى الدينية والإقصاء الرسمي للقوى الليبرالية. وهكذا يلاحظ أن تحول الحكم في الثورة الإسلامية لم يكن فجائياً على غرار ما حصل في الثورتين الفرنسية والروسية، إنما حصل التحول من النظام الملكي إلى النظام الإسلامي الثوري بشكل تدريجي وعلى أربع مراحل (راجع الجدول رقم ٢). في هذا القسم من الدراسة (حكومة المعتدلين) سنكتفي بذكر القضايا المتعلقة بالفترتين الأوليين تاركين المعالجات الخاصة بالفترتين التاليتين إلى المبحث اللاحق.

الفترة الأولى: الحكومة الموقّعة

بعد انتصار الثورة الإسلامية الذي تحقق بفضل المساهمة الواسعة لمعظم شرائح الشعب، تولّت زمام السلطة حكومة معتدلة لم تكن ثورية، ولا تؤمن بالتحركات والخطوات الثورية، ولا تمتلك في الأساس فهماً صحيحاً للثورة. وكانت شرائح الشعب الواسعة قد تحرّرت بعد سنين، بل قرون طويلة من أغلال الاستبداد والاستعمار، ووجدت نفسها مسلّطة على مصيرها ولم تكن على استعداد للتخلي بسهولة عما اكتسبته وحقيقته، والعودة إلى زوايا بيوتها والسكون فيها، بينما كانت تصورات الحكومة الموقّعة بخلاف هذا.

فمن وجهة نظر الحكومة الموقّعة، كانت الثورة قد انتصرت وتحققت، وقام الجماهير ورجال الدين بدورهم وواجبهم ولم يبقَ على عاتقهم واجب آخر، ولا بدّ لهم الآن من إخلاء الساحة وإفساح المجال لدخول التكنوقراط ورجال السياسة؛ كي يعالجوا الأمور دون أي تشويش أو مضايقات، ويعيدوا المجتمع والبلد إلى وضعه الطبيعي بعد أن شلّته التظاهرات والإضرابات وسبّبت له الكثير من الخراب والإرباك. على الناس الآن العودة إلى أعمالهم ووظائفهم واستئناف حياتهم اليومية العادية، وعلى رجال الدين العودة إلى مساجدهم وحوزاتهم العلمية واستئناف الدراسة وإرشاد الناس. يكتب مايكل فيشر في هذا الصدد:

«بالنسبة للوطنيين ولا سيما أعضاء الجبهة الوطنية، كانت الثورة قد أثمرت وتحققت بسقوط نظام الشاه، والباقي هو أن يُسمح للبرجوازيين والمتخصصين بأن يسيطروا على مقاليد المؤسسات الحكومية؛ بينما بالنسبة للإمام الخميني لو تقرر مواصلة ذات

السياسات والأساليب السابقة، لما اكتملت الثورة، فالثورة من وجهة نظره ليست مجرد ثورة سياسية أو اقتصادية، إنما كانت ثورة معنوية أيضاً يتوجب عليها تغيير القيم والمعايير التي تسود الحكومة وتوجّه السلوك الاجتماعي^(١).

في مثل هذه الظروف، لم تكن الجماهير على استعداد لإخلاء الساحة، ولا بوسع رجال الدين بما لهم من تجارب عن ثورة الدستور ونهضة تأميم النفط أن يثقوا بشكل كامل بالوطنيين والمثقفين الثوريين. لقد علمهم التاريخ أنه بالرغم من توضيحات الشعب ونهوض رجال الدين بقيادة جميع الحركات الشعبية الجماهيرية السابقة، كان الليبراليون جناة ثمار، بل مبدّدي ثمار الكفاح الجماهيري، والذين قادوا الانتفاضات الشعبية بأساليبهم الخاصة إلى هاوية الانحراف.

من جانب آخر، كان التطلع الطبيعي للجماهير من حكومة ما بعد الثورة هو أن تنتقم لهم من الظلم والجور الذي لحقهم طوال ٢٥٠٠ سنة، بل وتزيل حالات الإجحاف بنفس سرعة انتصار الثورة، وتتغلب على حرمان الطبقات الفقيرة، فتكون حكومة فقراء ومستضعفين.

لكن الحكومة الموقّعة لم تكن مؤمنة بالتعاطي الثوري الحاد، بل تعتقد بالعمل التدريجي عبر السبل والمؤسسات القانونية بغية معالجة الفقر والحرمان، وليس هذا فحسب، إنما لم تكن ترى لهذه المطالب الجماهيرية أولوية بين مسؤولياتها ووظائفها. ابتنى شعور الحكومة الموقّعة على أنها يجب أن تهتم في إطار أمر قائد الثورة بتنفيذ الواجبات الخاصة الملقة على عاتقها.

من جهة ثانية تطلع الناس بانتصار الثورة إلى اجتراح تغيير جذري في دوائر الدولة ومؤسساتها، فلا تتحول تحولاً ثورياً من حيث العلاقات والضوابط وتظهر من الفساد والشفاعات فحسب، بل ويجب استبعاد كافة المساهمين بنحو أو بآخر في تعزيز واستمرار نظام الشاه، واستبد الهمة بالكوادر الثورية الملتزمة. هذا في حين جنحت الحكومة إلى التسامح والعفو، وتمادت في هذا الاتجاه إلى درجة أن موظفي جهاز "السافاك" الرهيب تجرؤوا وتجمعوا أمام رئاسة الوزراء، مطالبين بحقوقهم بدل أن يهربوا ويتخفّوا من غضب الشعب وانتقامه.

Michael Fisher, *Iran from Religions Dispute to Revolution*, Harvard University Press, (١) p 216, 1980.

وكان الليبراليون يثيرون اعتراض الشعب والقوى الثورية في تعيينهم بعض الأفراد في مناصب حكومية حساسة.

وقد اشتمل المرسوم الصادر عن الإمام الخميني بتعيين رئيس الوزراء مهدي بازرگان على المهمات والمسؤوليات التالية:

١- عدم ملاحظة العلاقات الحزبية والانتماءات الفئوية في انتخاب المسؤولين الحكوميين.

٢- إجراء استفتاء وتحكيم أصوات الشعب في تغيير النظام السياسي في البلد إلى "جمهورية إسلامية".

٣- تشكيل مجلس مؤسسين للمصادقة على دستور النظام الجديد.

٤- إجراء انتخابات مجلس نواب الشعب.

النقطة الجديرة بالذكر هي أن الحكومة الموقته لم تنجح حتى في تنفيذ المهمات الواضحة الواردة في أمر قائد الثورة، ولم تنتهج في ذلك الطريق الصواب، إنما عملت منذ البداية بأسلوبها الخاص. وتدل نظرة سريعة لقائمة وزراء الحكومة الموقته على حقيقة أن كافة أعضائها، دون استثناء، كانوا من الليبراليين والوطنيين الموالين لمصدق، فلم يُستَوزر حتى شخص واحد من خارج الجبهة الوطنية أو حركة الحرية^(١). في حين كانت هناك فئات أخرى كافحت وناضلت ولديها عناصر كفوءة ومتخصصة ومدبرة تولّى كثيرون منهم بعد ذلك إدارة شؤون البلد. وفي المقابل أبدى الثوريون ولا سيما قائد الثورة ورجال الدين، وخلافاً لدعايات الليبراليين، سعة صدر في تسليمهم المسؤوليات وتحمل الآراء الأخرى من أجل أن تستطيع كافة شرائح الشعب المشاركة في السلطة السياسية الجديدة؛ وكان هذا من الأسباب الرئيسية التي أتاحت لليبراليين إحرازاً حتى منصب رئيس الجمهورية، والحال أنه من البديهي بالنظر لافتقارهم للقاعدة الجماهيرية أن لا يستطيعوا من دون تأييد قائد الثورة إحراز ما يناهز عشرة ملايين صوت لمرشحهم في أول انتخابات رئاسية.

(١) راجع: كراسة حركة الحرية بعنوان "شورى الثورة والحكومة الموقته"، ص ٣٥-٣٦، وكذلك: مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية، ص ٨٦-٨٧.

أراد الليبراليون في ما يتصل بالاستفتاء على "الجمهورية الإسلامية" أن يتصرفوا بخلاف رأي قائد الثورة والشعب، رغم صراحة أمر الإمام في أن يكون الاستفتاء على "الجمهورية الإسلامية" وذكره في كل لقاءاته وبياناته وكلماته أن "الجمهورية الإسلامية" هي نظام البلاد المستقبلي، ورغم أن شعار الجماهير كان "حكومة إسلامية" و "جمهورية إسلامية". مع ذلك أصر الليبراليون، والحكومة الموقته خصوصاً، على "الجمهورية الديمقراطية الإسلامية" لا لشيء سوى إرضاء الغربيين، وبقوا مصرّين على موقفهم هذا إلى أن أعلن قائد الثورة بصراحة وحسم: "إنني أقترح للجمهورية الإسلامية، لا كلمة أقل ولا كلمة أكثر"^(١).

وبخصوص مجلس المؤسسين ينبغي القول: إن قائد الثورة حين تفتّح إلى أن هذا المجلس لو انتخب على أساس الدستور القديم وبعدد كبير من الأعضاء^(٢)، فلن يتم إعداد الدستور في الوقت المناسب، بسبب النقاشات المطوّلة والزائدة التي ستجري فيه، بل ولن يختلف الدستور الذي سيضعه مثل هذا المجلس اختلافاً يذكر عن الدستور السابق بسبب عدم إمام معظم أعضائه بالفقه الإسلامي؛ لذلك قرّر تغيير اسمه من مجلس "المؤسسين" إلى مجلس "الخبراء"، وخفّض عدد أعضائه بهدف رفع كفاءته وسرعة أدائه في وضع دستور الجمهورية الإسلامية في إيران.

ولم يعارض الليبراليون هذا التغيير فحسب، بل قدّموا مسودة دستور منحوا فيه القسط الأوفر من القوة والصلاحيات لرئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب، ولم يركّزوا على سيطرة المرجعيات الدينية وإشرافها إلا بمقدار لا يتجاوز ما جاء في المادة الثانية من الدستور القديم. وحينما علموا أن مجلس الخبراء استبعد الدستور الذي طرحته الحكومة الموقته، وأعدّ دستوراً ذا شكل ومضامين جديدة يقوم على أساس مبدأ ولاية الفقيه، اعتراههم الانفعال إلى درجة أنهم أثاروا القضية في مجلس الوزراء وأمروا من عند أنفسهم بحل مجلس الخبراء؛ لكن قرارهم هذا بقي دون أي تأثير بفضل حزم الإمام وصلابته.

(١) صحيفة النور، ج ٥، ص ١٨١.

(٢) طبقاً للدستور السابق يجب أن يساوي عدد نواب مجلس المؤسسين مجموع مجلسي الشورى الوطني والأعيان؛ أي ٢٢٠ نائباً.

ويرجع الخلاف الآخر الذي وقع بين الليبراليين والثوريين، إلى أسلوب التعامل مع الجماعات المعادية للثورة. فمع سقوط نظام الشاه وتبدد النظام السياسي الذي حكم على أساس السلطة المركزية، كان من البديهي بالنسبة للفتتين السياسيتين الثالثة والرابعة (المعارضين لنظام الشاه والجمهورية الإسلامية، والمؤيدين للنظام البهلوي المنهار) أن تسعى لتحقيق أهدافهما بمساعدة القوى الأجنبية مستغلة فراغ السلطة. وقبل أن تستطيع الحكومة الجديدة إرساء النظام والاستقرار في البلاد، بدأت التحركات المعادية للثورة في كردستان أولاً، ثم حدثت في خوزستان، وتركمن صحرا، ولم يكن اختيار المناطق الحدودية والتركيز على التباينات اللغوية والمذهبية أمراً اعتباطياً غير مدروس.

وإن حكومة الليبراليين الموقته التي لا توافق بطبيعتها الحلول الحاسمة العنيفة، والتي لم تتمتع على حد تعبير مهدي بازركان نفسه بـ "عدالة علي ولا حسم الخميني"؛ وكما جنحت في التعامل مع النظام الشاهنشاهي إلى الأساليب الوسطية السلمية، اتخذت هذه المرة أيضاً منهجية استسلامية مرنة حيال القوى المعادية للثورة، وحاولت - كما قدّرت - وعن طريق منحهم الامتيازات دفعهم نحو اجتناب الإخلال والتخريب، وتصوروا أن المداينة والمصالحة ستقودهم إلى الاستسلام والطاعة. وحينما قرّر رئيس هيئة أركان الجيش اللواء قرني التعامل بحسم مع أعداء الثورة، لامته الحكومة الموقته، واعترضت عليه وفرضت عليه الاستقالة. وقد بلغ الضعف والاستسلام الذي أبدته الحكومة الموقته بخصوص قضايا كردستان، ولا سيما أحداث منطقة "پاوه" درجة فرضت على قائد الثورة التدخل وإصدار أوامر مباشرة للجيش بتعبئة القوات بقيادة الشهيد مصطفى شمران وإنقاذ القوات المحاصرة في پاوه.

مواجهة الحكومة الموقته للمؤسسات الثورية؛ استوعبت قيادة الثورة في الوقت المناسب وبشكل صحيح مطالب الناس واحتياجاتهم المشروعة، وهم من حققوا بتضحياتهم ودمائهم النصر لهذه الثورة، وأدركت أن الحكومة الموقته والنظام الإداري الموروث عن النظام السابق غير قادرين على تأمين مطالب الجماهير وتوقعاتهم، فبادرت إلى تشكيل مؤسسات ثورية إلى جانب مؤسسات الحكومة الرسمية بدأت مزاوله أعمالها بطرائق ثورية، فكان تأسيس محاكم الثورة لمعاقبة الخونة، ومؤسسة المستضعفين لإنفاق الأموال المصادرة لخدمة المستضعفين، ومؤسسة الإسكان لبناء مساكن لمن لا مساكن لهم، والحرس الثوري ولجان الثورة الإسلامية لتوفير الأمن للشعب ومجابهة أعداء الثورة،

وجهاد البناء لخدمة القرويين والمناطق المحرومة. وكانت هذه من أبرز المؤسسات التي تشكلت ونشطت تدريجياً في ضوء متطلبات المجتمع، واستقطبت القوى الثورية المتطوعة التي ساهمت فيها لمجرد شعورها بالواجب الشرعي والثوري.

أما الحكومة المؤقتة والليبراليون، فبدل أن يرحبوا بهذه الخطوات الثورية التي تعالج الكثير من نقاط ضعف المنظومة الحكومية الرسمية، وتحمل عن الحكومة المؤقتة كثيراً من الأعباء والضغوط، راحوا يعارضون نشاطاتها ويعرقلونها ويشيرون قضايا من قبيل: تعدد مراكز القوة والقرار، ويصفون قرارات محاكم الثورة بأنها انتقامية لا تأبه للرافة والتسامح الإسلامي، ويؤكدون اعتقادهم أن التحركات الجماهيرية التلقائية غير قادرة على الإبداع والبناء، معلنين بذلك معارضتهم وتبرّمهم، ومحجمين عن توفير الإمكانيات المادية الكافية التي تحتاجها تلك المؤسسات الثورية.

وقد صدرت أولى همسات الاعتراض عن الحكومة المؤقتة في قضية إعدام أربعة من كبار القادة العسكريين في زمن الشاه ورئيس جهاز السافاك. حينما أثارت قضية إعدام "هويدا" اضطربوا وتخبطوا إلى درجة أنهم استطاعوا إرجاء تنفيذ العدالة الإسلامية والثورية في حق رئيس وزراء الشاه الذي حكم مدة ١٢ عاماً (هويدا) بضعة أيام، وعدّوا ذلك انتصاراً كبيراً لهم. وكانوا يرون في أعضاء جهاد البناء أنهم جماعات شبابية "كشفية" تمارس أعمالاً خيرية لكنها قليلة الأهمية؛ لذلك لم يخصّصوا لهم الميزانية الكافية. يقول رئيس الحكومة المؤقتة مهدي بازرگان في هذا الصدد عبر نداء متلفز بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ م: "لجان الإمام والجماعات المتطرفة خطر كبير يواجه الحكومة والثورة". وقال بعد أيام: "ينبغي أن نواجه اللجان أولاً ونقيّد أنشطتها"^(١).

السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة: موطن الاختلاف الأهم والأكثر صخباً بين الليبراليين الحاكمين والثوريين بزعامة قائد الثورة، هو أهداف وأساليب السياسة الخارجية لنظام الجمهورية الإسلامية، والتي أدّت بالتالي إلى سقوط الحكومة المؤقتة، في ما يأتي إشارات عاجلة إلى أبرز الأساليب التي اتبعتها الحكومة المؤقتة في سياستها الخارجية:

(١) مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية، ص ٢٤-٢٥.

أ- التعامل مع أميركا: لم يكن الليبراليون وحدهم من يؤيد أميركا، بل ماثلهم في ذلك حتى مجاهدو خلق، ومنظمة هدايتي الشعب، وكان قادة حركة الحرية يعتقدون أن الشاه لم يكن أكثر من دمية لا إرادة لها في يد أميركا، ومن غير المتصور أن لا تكون سياسة الليبرالية التي اتبعها الشاه بصفوف مباشرة من أميركا. كان هؤلاء يعتقدون، وقد أعلنوا ذلك قبل الثورة أن المجابهة المتزامنة للاستبداد والاستعمار ليست أسلوباً صالحاً، وأن علينا عدم معارضة الإمبريالية الأميركية خصوصاً وأنها تعمل كسد قوي بوجه المد الشيوعي الملحد. ومواطني الشبه والقواسم المشتركة بين الديمقراطيات الغربية والديمقراطية الإسلامية كثيرة جداً وقد ترتقي بهما إلى درجة.

وهكذا، رغم الضربات التي وجهتها أميركا للشعب الإيراني وأدت بعدها إلى انقلاب ١٩٥٣م وسقوط الدكتور مصدق، فقد مال الليبراليون إلى الحفاظ على العلاقة مع الغرب وأميركا، وأقاموا فعلاً مثل هذه العلاقات على الصعيد العسكرية والاستخبارية^(١).

ومن ذلك أن الحكومة المؤقتة حسب ما كتبه وليام سوليفان آخر سفير أمريكي في إيران، عارضت تعليق أعمال الهيئة الاستشارية العسكرية وخروج كافة أعضائها من إيران، واعتبرت مواصلة التعاون معها ضرورياً للحفاظ على كفاءة القوات المسلحة الإيرانية والقوة الجوية خصوصاً^(٢).

ب- تصدير الثورة: ارتكازاً إلى الأساليب والمقررات المشرعة والمقبولة دولياً، اعتبرت الحكومة المؤقتة التشديد على تصدير الثورة ودعم حركات التحرر مخالفاً لمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان"، وذهبت إلى أن الأفضل بدل التأكيد على تصدير الثورة بناء مجتمع نموذجي يلهم الشعوب الأخرى ويكون قدوة لها، وقد أعلن الدكتور يزدي وزير خارجية الحكومة المؤقتة علناً: "نحن لا ننوي تصدير ثورتنا"^(٣). وهذا على الضد تماماً مما أعلنه قائد الثورة في قوله الشهير: "سنصدر ثورتنا إلى كل العالم". وفي هذا الخصوص وقع صدام شديد بين الشهيد محمد منتظري الذي نشط بقوة في هذا المجال وأطلق المؤتمر الأول لحركات التحرر، وبين الحكومة المؤقتة.

(١) راجع: وثائق وكر التجسس، منشورات الطلبة الجامعيين أتباع خط الإمام، ج ٩ و ١٠، ص ٩١-٩٢.

(٢) مهمة في طهران، ص ١٨٩.

(٣) للمزيد راجع: مبادئ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، منوچهر محمدي.

ج- سياسة لا شرقية ولا غربية؛ لم تتجاوز تصورات الليبراليين العامة بشأن سياسة "لا شرقية ولا غربية" فكرة التوازن السلبي، إذ لم يفهموا من هذا المبدأ الثوري مكافحة الاستكبار العالمي ومهاجمته. والحقيقة أنهم اعتبروا مبدأ "لا شرقية ولا غربية" هو نفسه مبدأ "التوازن السلبي" الذي انتهجه الدكتور مصدق ليس إلا. والحال أن سياسة لا شرقية ولا غربية ترفض أساساً مبدأ التوازن سواء كان إيجابياً أو سلبياً، وترفض كافة القوى الكبرى الشرقية والغربية كمنظومة واحدة للاستكبار العالمي، وترى مكافحتهم من أهدافها السياسية الرئيسة^(١).

وكان التعارض بين الليبراليين والحكومة الموقته من جهة، وقائد الثورة والجماهير الثائرة من جهة ثانية، يتفاقم باستمرار وقد بلغ ذروته عند سفر الشاه إلى أميركا، والموقف الهادئ والمستسلم للحكومة الموقته منذ ذلك الحين، ومن ثم لقاء رئيس وزراء الحكومة الموقته بهريجنسكي مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، والذي أدى إلى افتتاح السفارة الأميركية في طهران، التي عرفت لاحقاً باسم "وكر التجسس"^(٢). ولأن هذه الخطوة حظيت بتأييد واسع من قبل الجماهير ورجال الدين وقائده الثورة، ولم تكن تتلاءم مع المعايير الليبرالية، لم تجد الحكومة الموقته أمامها من مسيل سوى الاستقالة، وهكذا انتهى عمر الحكومة الموقته الذي لم يستمر أكثر من تسعة أشهر. ومع أن مهدي بازرگان حاول في كتاباته القول: بأن استقالته لم تكن على صلة بافتتاح السفارة الأميركية، ولكن قلماً يصدق أحد أن الحكومة الموقته كانت مستقيلة يوم ٥ نوفمبر ١٩٧٩ م لو لم تقع تلك الحادثة في يوم ٤ نوفمبر.

لم تكن الحكومة الموقته ذات الطبيعة الليبرالية أن تتصرف بشكل أفضل من هذا، ولم يكن يتوقع منها أن تتعامل بأسلوب ثوري مع قضايا البلاد؛ بيد أن مشكلة الليبراليين الكبرى هي أنهم لم يتوقفوا على فهم سليم للثورات السياسية الاجتماعية، وربما لم تكن لهم معلومات كافية حول تاريخ الثورات الكبرى في العالم؛ لذلك وقعوا في سوء فهم وأصيبوا بالدهشة من أحداث تقع طبيعياً في أية ثورة.

بعد عام من انتصار الثورة يشتكي بازرگان من أننا في بداية الثورة كانت لنا وحدة ولم

(١) راجع: صحيفة النور، ج ١٢، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٢) للمزيد راجع: مبادئ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، منوچهری.

تكن لنا عقيدة، أما الآن فلنا عقيدة وليس لنا وحدة. ويقول في موضع آخر:

«المذهب السياسي أو غيره لا يمكنه أساساً الانسجام مع الوحدة، كما أن النزعة الاحتكارية بذاتها على الضد من الوحدة وعين الأنانية والدكتاتورية، ويمكنها أن تنسجم مع نمط واحد فقط من الوحدة هي الوحدة التي أعلن عنها الشاه بتأسيسه حزب "رستا خيز"»^(١).

ولا يخفى أن هذا الموقف أيضاً منسجم عن قصصاته المغلوطة بشأن سياق تطورات الثورة الإسلامية. فقد كان يرى أن سبب الثورة هو تحالف الفئات والمجموعات المختلفة التي أسقطت الشاه باتحادها وتنسيقها، والحال أن الواقع وحقائق التاريخ لا تعاضد هذا الرأي؛ لأن التنظيمات اليسارية واليمينية البعيدة عن المنهجية الإسلامية، والتي لا تتمتع بقاعدة شعبية لم تجد مناصاً من الانخراط ضمن كتل الشعب الواسعة التي تحركت بقيادة رجال الدين وعلى رأسهم الإمام الخميني، واصطدام أية فئة بتيار التحرك الجماهيري كان سيسجل لها مصيراً كمصير شاهبور بختيار.

توجه الدكتور سنجابي والمهندس مهدي بازركان إلى باريس لتعديل آراء قائد الثورة ومطالبه، لكنهم لم يفلحوا إطلاقاً في ضعضة مواقف الإمام الحاسمة حتى قيد أنملة؛ لذلك وجدوا أن السبيل الوحيد الذي تبقى أمامهم هو اتباع هذه القيادة وإطاعتها، لأنهم في غير هذه الحالة سيتلاشون وينتهون. وكلما حاولت وسائل الإعلام الغربية تثبيت قضية تحالف التيارات السياسية المختلفة، كان الإمام يعلن بصراحة: "نحن لم نتحالف مع أحد، كل من يقول ما نقوله فهو معنا، وإلا فهو ليس معنا"^(٢).

أضف إلى ذلك، أن جميع الفئات والتنظيمات غير الدينية اتفقت على إسقاط الشاه، وكان هذا هو مطلب جميع الشعب، ومن أجل أن تستطيع بعد إسقاط النظام العمل في الفرصة المناسبة لتولي السلطة وإقامة نظامها المنشود، فقد تكتمت على نواياها الحقيقية والتحقت بالجماهير من دون أن تطرح شعاراتها الخاصة. وفي ضوء هذا، لم تنتصر الثورة نتيجة تحالف الفئات والتنظيمات المختلفة، وخلافاً لرأي بازركان، كان لمعظم الناس،

(١) راجع: مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية، ص ٩٠.

(٢) صحيفة النور، ج ١٢، ص ١٦٥.

سواء قبل الثورة أو بعدها، وحدة وعقيدة.

المشكلة الثانية لدى بازركان والليبراليين هي أن رجال الدين وقادة الثورة استخدموهم كسُلَّم للصعود والتقدّم، وهذا ما قاله بازركان رداً على قول المرحوم بهشتي وآية الله خامنئي حيث قالوا: "لم نكن نعرف شخصاً آخر في تلك الظروف". كان هذا شيئاً بديهياً ومفهوماً، ولو سألوهم حتى في ذلك الحين: لماذا اخترتمونا؟ لكان هذا هو الجواب. ولا شك أنه لو كان هناك أشخاص أفضل وأنسب وأشهر في تلك الظروف، لما فكروا في بازركان وجماعته.

كانت الليبرالية في مسار الثورة الإيرانية كالمعتدلين الذين حكموا بعد الثورتين الفرنسيّة والروسية. ولم يكن يُتَوَقَّع منها أكثر من ذلك، بيد أن الليبرالية في النموذج الإيراني لم تضمحلّ بعد سقوط الحكومة المؤقتة، إنما حاولت الحفاظ على موقعها في السلطة بطرق أخرى وبجيل وأفراد مختلفين، وهذا ما سنعالجه في المرحلة الثانية.

وقد كان لاحتلال السفارة الأميركية من قبل الطلبة الجامعيين التابعين لخط الإمام أصداء واسعة على المستوى الداخلي والعالمي. وكان الترحيب الجماهيري بخطوة الطلبة هذه واسعاً وعظيماً إلى درجة غير مسبوقة بعد انتصار الثورة الإسلامية. فجأة هبّت الجماهير بأعداد كبيرة لتتظاهر أمام السفارة الأميركية متحرّرة من العقْد والأغلال التي سببتها لهم الحركة السلفحاتية المحافظة للحكومة المؤقتة، فغيّروا بذلك وعبر انفجار مفاجئ، المسار اليومي العادي الذي استمر تسعة أشهر؛ لذلك عدّت خطوة الشعب هذه ثورة ثانية، وعلى حد تعبير القائد: ثورة أكبر من الثورة الأولى.

داخلياً، أنهى اقتحام وكر التجسّس عمر السلطة المطلقة لليبراليين والمعتدلين. وكان التحرك الذي بدأ في زمانهم على وشك أن يوقف حركة الثورة ويُقصي الجماهير عن الساحة ويهدر كل جهودهم وجهادهم، وكاد مسار الثورة ينحرف عن أهدافه الرئيسية المعلنة على غرار ما حصل في ثورة الدستور ونهضة تأميم النفط وعن طريق إقامة نظام ليبرالي يميل إلى المعسكر الغربي، وإذا بهذه الخطوة تأتي فجأة لتعيد عجلات الثورة إلى سكّتها الطبيعية وتمنحها السرعة الأولى التي كانت عليها.

من جهة أخرى، كشفت وثائق "وكر التجسّس" عن حقيقة الكثير من الليبراليين الذين

حكموا شعباً لم يكن يعرفهم ويعرف حقيقة أمرهم حتى ذلك الحين، فأتضح للناس أنه لو توفرت للبرالية ظروف مناسبة في السلطة بعد الثورة لما أتيح لتعيتهم عنها بسهولة، ولمُنيت ثورة الجماهير الأصلية تارةً أخرى بالفشل والمراوحة. من ناحية أخرى، أصيبت الإمبريالية الأميركية في هذا الحدث باليأس والقنوط بعدما عقدت كل آمالها على التيار الليبرالي وطمحت إلى استعادة مصالحها السابقة بنحو ما عن طريق الليبراليين وتوليهم السلطة.

أعداء الثورة الداخلون، ومنهم التنظيمات اليسارية والميالة إلى اليسار اعترتها حالة انفعال إزاء حدث السفارة؛ لأنه نزع منهم السلاح الوحيد لديهم، ألا وهو وصم الثورة والثوريين بوصمة التغريب والأمركة. لم يكن بوسعهم تصور أن بمقدور الفئات الثورية المتدينة القيام بمثل هذه الخطوة الخطيرة، خصوصاً في ظروف كان فيها المجتمع بعد الثورة بأمس الحاجة إلى التهدئة وعدم الاصطدام بالقوى الكبرى من أجل تثبيت النظام الجديد وتعزيز أركانه؛ لذلك اجتنبوا لعدة أيام أي تصريح، ولما وجدوا أن صورتهم لدى الرأي العام تكاد تنهار اضطروا إلى إعلان دعمهم لخطوة الطلبة.

وأدى إفشاء أسرار السفارة الأميركية أدى إلى تبديد جهود الحكومة الأميركية ومنظمة الـ C.I.A على مدى ثلاثين عاماً في التغفلل إلى أعماق المجتمع الإيراني واستخدام القوى المناسبة في الوقت المناسب، وبذلك تمت حماية الشعب والبلد من أخطار عملاء الأجنبي ومندسيه لسنوات غير قليلة.

من جهة ثانية، تم الكشف عن الكثير من الأسرار والعلاقات بالمنظمات التجسسية الأخرى وأساليبها في العمل، ما أدى إلى إرباك مجمل النظام الاستخباراتي والتجسسي لأميركا في المنطقة.

وأسفر سقوط الحكومة الموقته وإذاعة أسرار وكر التجسس إلى إقصاء سريع للقوى غير الثورية والمعادية للثورة، التي تغفلت إلى أجهزة الحكومة بنحو من الانحاء أو كانت باقية فيها منذ السابق، وفي المقابل مهد الطريق لسيادة العناصر الملتزمة والمتدينة.

من جانب آخر، وقر اقتحام السفارة الأميركية أرضية مناسبة لاتحاد القوى الملتزمة وخط حزب الله، وانسجامها، كي تقف بكل قدراتها في كفاح أوسع حيال خطر أكبر، وأعاد إلى الأذهان صورة أميركا - التي كادت تُنسى - كأخطر عدو تواجهه الثورة.

بعد احتلال وكر التجسس، وقفت الثورة الإسلامية في إيران على أرضية صراع مباشر مع الولايات المتحدة، واستطاعت بصمودها وإحباطها لكل المؤامرات والأحاييل الأميركية أن تسبب فضيحة كبرى للسياسة الأميركية، ولا سيما حكومة كارتر. الحكومة التي لم تكن قد استفاقت بعد من ضربة فقدان الشاه المفاجئة المهلكة، ولم تكن قد أعدت الإجابة عن السؤال: من هو المسؤول عن فقدان أميركا لإيران؟ تلقت على حين غرة ضربة أخرى أشد فتكاً من الضربة الأولى، وبقيت عاجزة عن الرد بضربة مماثلة رغم كل قدراتها المادية والعسكرية.

تسبب هذا الواقع في فضيحة عالمية كبرى لقوة أميركا الأسطورية، وأثبت لأول مرة أن بوسع قوة صغيرة مدعومة بإرادة الشعب أن تواجه وتصمد أمام قوة عظمى مثل أميركا، بل بمستطاعها أن تفرض عليها العجز والهزيمة والاستسلام. من جهة أخرى، دلّ سائر الشعوب المستضعفة على السبيل الحقيقي لمقاومة القوى الكبرى، وأثبت لها أن بالإمكان الانتصار على الاستكبار العالمي عن طريق الاتحاد والمقاومة والغلبة على الخوف.

يكتب مك فرغوسون، وهولبروك اللذان كان لهما مناصب حساسة في حكومتي جانشون وكارتر:

«الواقع أن أزمة الرهائن، أوصلت أميركا - الدائخة بفعل الثورة الإيرانية - إلى درجة الغليان كما لو كانت قدر ماء. المروحيات المحترقة في الصحراء مثّلت رمزاً لعجز أميركا في تحقيق هدف صغير جداً هو تحرير مواطنيها من قبضة شعب من الدرجة الثالثة»^(١).

انقسم الليبراليون حيال احتلال وكر التجسس إلى فئتين: كان مهدي بازرگان من معارضي هذه الخطوة بل وأدانها بشدة، وقال:

«الحكومة الموقته من زاوية مسؤولياتها الإدارية والسياسية في البلاد وحماية حقوق الأجانب لم يكن بوسعها طبقاً لالتزاماتها الدولية أن لا تعارض هذه الخطوة»^(٢).

ويقول في موضع آخر:

(١) C.P. Ioannides, opct, p 139.

(٢) بازرگان، الثورة الإيرانية في خطوتين، ص ٩٤.

«كان هذا الفعل مخالفةً قبيحةً جداً قام بها هؤلاء الطلبة، والكل يعارضونه، فهو ضد الثورة، والإسلام، والإمام، وضد كل شيء. وإنَّ بعض الأسرار التي يكشفها الطلبة سابقاً وحالياً ومستقبلاً، هو كذب»^(١).

وقال بعد سنة على تلك الحادثة:

«وقعت حادثة الرهائن وتبعاتها. لا شأن لي باحتجاز الرهائن ذاته، لكن تبعاته وأخطاره التي أعقبته، والعزلة السياسيّة لإيران في كل العالم تقريباً، حتى بين البلدان المسلمة، والحصار الاقتصادي، وحادثة طمس التي لا يستطيع الإنسان لحد الآن تفسير كيف حمى الله فيها البلاد والإمام والأمة، وبعدها تلك المؤامرة الفاشلة والأمور الأخرى»^(٢).

وقال الدكتور يزدي وزير خارجية الحكومة الموقّته في اليوم الذي تلا الواقعة عبر حوار صحفي أجري معه:

حكومة الجمهورية الإسلامية من واجبها حماية أموال الأجانب المقيمين فيها وأرواحهم... إننا كحكومة نعرب عن أسفنا لوقوع مثل هذه الحادثة»^(٣).

لكن جماعة أخرى من الليبراليين كانوا لا يزالون يتولّون مواقع في السلطة بعد أن انسحبوا من مساحات التعاون مع الحكومة الموقّته وراحوا يوجّهون لها الانتقاد بين حين وآخر، ويتصرّفون بطريقة معقّدة من أجل لعب دور ممثلي الأمة والناطقين باسمها، وكذلك من أجل عدم الوقوف ضد إعصار الجماهير الهادر.

في البداية، أيّد هؤلاء العملية ضمناً، بل شاركوا في المظاهرات التي أقيمت أمام وكر التجسّس وألقوا الكلمات فيها. ومن بين هؤلاء يمكن الإشارة خصوصاً إلى بني صدر وقطب زاده اللذين حلّما برئاسة الجمهورية. والباقون نظير مدني أحجموا عن إبداء آرائهم بنحو صريح، لكنهم لم يوافقوا على الخطوة الطلابية في قرارة نفوسهم.

قدّم بني صدر فكرته حول "العوالم الثلاثة" مؤكّداً على ضرورة التمتع بدعم أوروبا

(١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢) بازركان، الثورة الإيرانية في خطوتين، ص ٩٨.

(٣) ذخائر الإمبريالية، ص ٧٧.

واليابان، ولم يكن بوسع معارضة القيم التي تسود النظام الدولي؛ لذلك اتخذ مواقف مختلفة. من جهة، تعاظم مع المراسلين الأجانب من موقف المقصّر، وقال:

«إنني أتفهم تماماً قضية حبس الإنسان. لكن هذه القضية قضية حبس أشخاص والقلق عليهم، بينما قضية الشاه قضية شعبنا ومستقبله وقضية الإنسانية المعذبة».

ويقول في مناسبة أخرى:

نحن الآن أمام أمر واقع، ولا نستطيع إخلاء السفارة الأميركية بالقوة»^(١).

ويقول في داخل البلاد بلهجة خاصة لخداع العامة من الناس:

«الحق هو أن احتلال السفارة الأميركية ليس فعل جماعة صغيرة لأجل جماعة صغيرة وبهدف معين. إنما هو فعل يمثل اعتراض شعب»^(٢).

ولكن لم يمض وقت طويل حتى عاد هؤلاء النفر وعارضوا عملية الطلبة وأدانوها. ومن ذلك أن بني صدر أذاع في آبان ١٣٦٠ (نوفمبر ١٩٨١م)؛ أي بعد سنتين من حادث احتلال وكر التجسس ما في قرارة نفسه، وانتقد فعل الطلبة قائلاً:

«لا يمكنني أبداً أن أعتبر الاعتداء على سفارة أجنبية عملاً شجاعاً، ولا احتجاز الرهائن الذي حال دون وصول رسالة الثورة الإيرانية إلى العالم. الواقع أن احتجاز الرهائن حَرَف صورة الثورة الإيرانية، فقد ثرنا تحت عناوين الحقوق، وحفظ حقوق الإنسان، والحرية؛ مضافاً إلى أن احتجاز الرهائن تسبّب في أن لا تتفهم أميركا ثورة إنسانية جميلة جداً، وأدى إلى اضطراب ثورة شعب فقير»^(٣).

النقطة المهمة الأخرى هي أن الليبراليين في الحكم حاول كل منهم، ولأجل استقطاب قلوب الشعب ورضا أميركا، معالجة قضية الرهائن بأساليب توفيقية دنيوية.

في البداية، قرّر بني صدر الذي كان وزيراً للخارجية التوجّه إلى مجلس الأمن الدولي،

(١) ذخائر الإمبريالية، ص ٨٢.

(٢) صحيفة الثورة الإسلامية، افتتاحية العدد ١٥ آبان ١٣٥٨.

(٣) ذخائر الإمبريالية، ص ٩٠.

وإشارة الموضوع هناك وقبول الحل المتخذ من قبل المجلس، بيد أن قائد الثورة بوعيه الصحيح لمواقف أعضاء المجلس واحتمال إدانة إيران فيه، حال دون هذه الخطوة فما كان من بني صدر، إلا أن استقال عقب ذلك من وزارة الخارجية دون ذكر السبب.

وقام صادق قطب زاده الذي تولى موقع وزارة الخارجية بعد بني صدر بمبادرة سرية لحل أزمة الرهائن، فاتصل برجال البيت الأبيض عن طريق شخص فرنسي يدعى كريستيان بورجيه، وأرجنتيني اسمه فيلالون، من دون أن يطرح أي شيء من ذلك على أي من أعضاء مجلس الثورة أو قائدها.

وفي زيارته لأوروبا، التقى سرّاً بهاملتون جوردن مدير البيت الأبيض، ساعياً إلى إحراز رضا القوى الثورية الداخلية والطلبة الجامعيين السائرين على خط الإمام من ناحية، والساسة في الحكومة الأميركية من ناحية أخرى، وإطلاق سراح الرهائن في إطار مشروع لا تتسع له هذه الصفحات^(١).

ومن الشخصيات الليبرالية الأخرى التي أقامت اتصالات سرية مع الأميركيين صادق طباطبائي؛ حيث التقى وارن كريستوفر مساعد وزير الخارجية الأميركي وحاول إيجاد حل للمشكلة. وقد ترشّح الأشخاص الثلاثة المذكورون جميعاً لرئاسة الجمهورية وتنافسوا، متقائلين بأن يستطيعوا عن هذا الطريق إحراز الشعبية اللازمة وأصوات الجماهير مضافاً إلى دعم المجتمع الدولي^(٢). ويكتب بازركان دفاعاً عن خطوات هؤلاء:

«رجال الحكومة في إيران (يقصد التيار الليبرالي) أيضاً، ممن اهتموا بماء وجه الثورة والبلاد في المجتمع الدولي أكثر، وأقلقته ردود الفعل الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية الخطيرة التي لا يمكن للبلاد أن تطيقها، بادروا إلى مساعٍ واتفاقات مبدئية»^(٣).

(١) للمزيد راجع: الأزمة، هاملتون جوردن، ترجمة: محمود مشرق.

(٢) صدرت العديد من الكتب من رجال هذا التيار حول قضية الرهائن، وترجم معظمها إلى الفارسية. ومن ذلك كتاب مذكرات جيمي كارتر بعنوان "العارفين بالعهد"، وكتاب زيبينيو بريجنسكي بعنوان "السلطة والمبادئ". واستعرض بيير سالينجر في كتاب "احتجاز الرهائن في إيران ومفاوضات طهران السرية" ترجمة: ثقة الإسلامي، استعرض بالتفصيل الأنشطة الخفية للبراليين من أجل تحرير الرهائن.

(٣) الثورة الإيرانية في خطوتين، ص ٩٨.

الفترة الثانية، الحكومة المشتركة (الليبراليون وحزب الله)

انقضت فترة حكومة مجلس الثورة التي لم تستغرق أكثر من ثمانية أشهر في شؤون مهمة نظير طريقة معالجة أزمة الرهائن، وإقامة الاستفتاء، والمصادقة على دستور الجمهورية الإسلامية، وانتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي.

من جهة ثانية، انطلقت في هذه الفترة تنافسات حادة بين قوى حزب الله (المتدينين) والليبراليين؛ لإحراز المواقع والمسؤوليات الحساسة في البلاد كرئاسة الجمهورية وعضوية مجلس الشورى الإسلامي.

في ما يتصل بانتخابات رئاسة الجمهورية، بالنظر لانسحاب "جلال الدين الفارسي" مرشح الحزب الجمهوري الإسلامي من الانتخابات وعدم الموافقة على ترشيح الدكتور "آيت" من قبل هذا الحزب، ثم انسحابه بقيت ساحة التنافس الانتخابي مفتوحة للمرشحين الليبراليين دون منافس. وبالنظر للتخطيط الدقيق والمسبق لبني صدر، والتكتيكات التي استخدمها كتأميم البنوك، والإلغاء الصوري لفوائدها، والدعاية والإعلام الواسع، والتصور الذي تكوّن في أذهان الشعب عن كونه مدعوماً من قبل قائد الثورة، فقد استطاع إحراز الأغلبية الساحقة من الأصوات، وتم انتخابه كأول رئيس جمهورية لإيران الإسلامية، وبهذا بقي الليبراليون على رأس السلطة والنظام السياسي من خلال رئاسة الجمهورية.

لكن قوى حزب الله (المتدينين) أيضاً، وبالنظر للقاعدة الواسعة التي يتمتع بها رجال الدين بين الشعب، فحسب توصية قائد الثورة، ركّزوا كل طاقاتهم على الفوز بالمقاعد البرلمانية، ورغم التنافس الشديد الذي أطلقه ضدهم الليبراليون واليساريون، استطاعوا الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان. وهكذا توزّعت مراكز القوة والسلطة الرئيسية بين هاتين الفئتين، وبدأ تنافس وصراع شديد بين رئيس الجمهورية والبرلمان لتشكيل حكومة قريبة من هذا الطرف أو ذاك. أصرّ مجلس الشورى في ضوء توجيهات قائد الثورة على اختيار رئيس وزراء ملتزم ومتدين. وقد قال الإمام الخميني في هذا الصدد:

«منذ البداية، وبحسب الضرورة التي وجدتها، اخترت الحكومة الموقّعة وأخطأنا في ذلك. كان ينبغي منذ البداية اختيار حكومة حاسمة وشابة تستطيع إدارة البلد، وليس

حكومة عاجزة؛ لكننا لم نكن في حينها نمتلك شخصاً نعرفه وننتخبه.. تم الانتخاب وكان خطأ... والآن حيث يراد تشكيل الحكومة من خلال مجلس الشورى، علينا أن نعلن لمجلس الشورى أنه لا بد من انتخاب حكومة متديّنة إسلامية وحاسمة مائة بالمائة، فلا يوافقون على وزير يكون كهؤلاء الوزراء الموجودين الآن. ينبغي النظر في جميع الوزراء واحداً واحداً. الوزير يجب أن يكون متديّناً، ثورياً مائة بالمائة، وعقائدياً وحاسماً. إذا كانت حكومتنا كالحكومة السابقة ولها نفس ذلك الوضع وتلك الأفكار فيجب أن نقيم ماثماً لهذه الثورة.. المجلس يجب أن يكون حاسماً^(١).

استناداً لهذه الدعامة، اتخذ المجلس موقفه القاطع ولم يوافق على رئيس الوزراء الذي اقترحه بني صدر رغم أنه كان من الحزب الجمهوري الإسلامي. وبعد فترة من السعي والبحث والتداول وتعيين هيئة مشتركة، تم الاتفاق على الشهيد محمد علي رجائي فتم انتخابه كثاني رئيس وزراء للجمهورية الإسلامية وبدأ مزاوله عمله.

ومع ذلك، تواصل النزاع بين تيارَي الليبراليين والمتديّنين، وبدأ للعيان أكثر بين بني صدر والشهيد رجائي عند انتخاب وزراء الحكومة. فمن ناحية ذهب بني صدر مستنداً إلى ١١ مليون من أصوات الشعب إلى أن من واجب رئيس الوزراء التناغم مع برامج رئيس الجمهورية، ومن جهة أخرى كانت الحكومة بإشراف رئيس الوزراء مسؤولة وملزمة أمام البرلمان، ولم يكن لرئيس الجمهورية أية مسؤولية في هذا الجانب. واستمرت هذه المشكلة لفترة من الزمن خصوصاً بشأن انتخاب وزراء التجارة، والاقتصاد والمالية، والخارجية، حتى أن حكومة الشهيد رجائي بقيت من دون وزير خارجية إلى أن عُزل بني صدر من رئاسة الجمهورية.

ومن الأحداث المهمة التي وقعت خلال فترة حكومة شوري الثورة، يمكن الإشارة إلى الاعتداء الأميركي على صحراء "طبس" الإيرانية، والمحاولة الانقلابية الفاشلة، وإقصاء القوى اليسارية عن الجامعات وبدء "الثورة الثقافية".

أ- حادثة طبس؛ حينما يُست أميركا من حل أزمة الرهائن بالطرق السلمية والتفاوض السياسي، قررت تنفيذ عملية إنقاذ لهم تكون في الواقع غطاءً لإسقاط نظام الجمهورية

(١) صحيفة النور، ج١٢، ص ٢٥٣-٢٥٤.

الإسلامية، فشنت وفقاً لخطة دقيقة وبتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٨٠م عدوانها على الأرض الإيرانية بثمانية مروحيات وثلاث طائرات ٢١٣٠؛ لكنها خسرت في الخطوات الأولى للعملية مروحياتها وإحدى طائراتها وتسعة من جنودها، فتكبدت بذلك فضيحة كبرى أضيفت إلى هزائمها السابقة أمام الثورة الإسلامية في إيران.

ولا مرأ أن هزيمة أميركا في هذه العملية كان معجزة؛ إذ كان المدد الغيبي في ظلام الليل هو الذي أنقذ الشعب الإيراني، بينما غطت كل القوى الثورية المتدنية في نوم عميق، وعطّلت الرمال المتحركة أعقد الأنظمة التكنولوجية فأعادت إلى الأذهان المسلمة قصة "أصحاب الفيل".

والشيء الوحيد الذي يمكن ذكره في هذا الخصوص هو الخطوة الخيانية التي قام بها بني صدر كرئيس للجمهورية، وقائد عام للقوات المسلحة حينما أمر بقصف المروحيات العاطلة في الصحراء وإتلاف الوثائق السرية المهمة المتبقية فيها، كي يحرم شعب إيران من معلومات ومعطيات على جانب كبير من الأهمية^(١).

ب- انقلاب نوژه (نوجه): الذي كان مؤامرة تهدف إلى إسقاط النظام الإسلامي أراد تنفيذها عدد من ضباط الجيش التابعين للنظام السابق وبمساعدة التيار الليبرالي وبدعم من الأجانب في هذه الفترة الصاخبة من عمر الثورة الإسلامية؛ إلا أن القوى المتدنية استطاعت بيقظتها اكتشاف المؤامرة الانقلابية وإحباطها في الوقت المناسب. ومع أن أسرار هذا الانقلاب لم يتم الكشف عنها كلها حتى الآن، ولكن بمقدار ما تدل عليه اعترافات بعض رجال الانقلاب ومنهم النقيب ركني، فقد كانت المؤامرة تستهدف الثورة وقائدها، وليس بني صدر، بل لقد صدرت توصية بالإبقاء عليه.

ج - الثورة الثقافية: تحولت الجامعات الإيرانية قبل انتصار الثورة، لا سيما جامعة طهران إلى ساحة مفتوحة للقوى اليسارية وذات الميول اليسارية مثل "بيكاريها" (المناضلون)، و"فدائيي الشعب" و"ومجاهدي الشعب" التي جعلت منها قطباً لأنشطتها السياسية - العسكرية، واستخدمت إمكانات الدولة في ممارسات معادية للدولة. ولم يحل هذا دون النشاط الطبيعي للجامعات فحسب، بل حال أيضاً دون تنقيتها من

(١) للمزيد حول حادثة طبس راجع: المصادر المذكورة حول احتلال وكر التجسس.

العناصر التابعة للنظام السابق. عموماً، يتسنى القول: إن الجامعات كانت حتى ذلك الحين خارج سيطرة الدولة؛ لذلك انطلقت حركة طلابية ثورية في تبريز أولاً أعقبتها حركة في طهران في مايو ١٩٨٠م، انضمت إليها القوى الشعبية وظهرت الجامعة من هذه التنظيمات والجماعات، وعطّلتها من أجل تنفيذ الثورة الثقافية. ثم اختار الإمام الخميني لجنة سمّيت "لجنة الثورة الثقافية" للإشراف على عمل الجامعات والنهوض بالتغييرات اللازمة لأسلمتها، وتم تفويض إدارة الجامعات للقوى المتدينة عن طريق تشكيل مؤسسة ثورية بعنوان "الجهد الجامعي".

النتيجة

دراسة فترة المعتدلين في الثورات الثلاث، ومقارنتها ببعضها، تدلنا على نتيجة ملفتة فحواها أنه بخلاف تطورات ما قبل الانتصار؛ حيث تباينت أوضاع الثورات الثلاث تبايناً واضحاً، سجّلت هذه الفترة تشابهاً كبيراً بين مسارات الأحداث في الثورات الفرنسية، والروسية، والإيرانية، والأداء الذي أبداه المعتدلون والمصير الذي واجهوه. ويمكن تلخيص أهم مواطن الاشتراك والشبه هذه في النقاط التالية:

- المعتدلون في كل الثورات الثلاث كانوا ليبراليين تبوّأ الملكية الدستورية بدل الملكية الاستبدادية، والواقع أنهم كانوا إصلاحيين لا يهدفون إلى الثورة بمعناها المعروف. لقد كان ثمة شبهة فكري وإيديولوجي كبير بين الفويان الفرنسيين، والكادت الروس، والوطنيين الإيرانيين، والحقيقة أنهم جميعاً استلهموا أفكار الليبرالية في القرن الثامن عشر.

- تعرّض المعتدلون في الثورات إلى ضغوط متعاكسة من قبل التيارين المحافظ والراديكالي؛ أي من قبل المحافظين الساخطين الذين لم يكونوا قد سكتوا بعد، والراديكاليين المتوترين والمتطرفين المتطلعين إلى تغييرات جذرية سريعة. بسقوط النظام المستبد السابق، تم منح حرية التعبير عن الرأي وسائر الحريات والحقوق بشكل غير محدود إلى درجة أن المحافظين أيضاً كان يوسّعهم إيصال آرائهم لأسماع الجماهير.

- ولم يكن المعتدلون يثقون بالمحافظين من ناحية، ولم يكن يوسّعهم من ناحية ثانية تصوّر أن ينقلب الراديكاليون المتحالفون معهم ليصبحوا أعداءهم في يوم ما. كل القوى والأفكار والمشاعر التي دخل بها المعتدلون ساحة الثورة كانت تفرض عليهم مواقف

متأرجحة حيال اليسار. من الناحية العاطفية كانوا هم الممهدين للراдикаلية ووصول الراديكاليين للسلطة.

- بحكم قيمهم ومثلهم التي اعتمدها، ظلّ المعتدلون غافلين عن واقع المجتمع ومطالب الجماهير في التغيير الجذري، وأصرّوا على نظرياتهم وأفكارهم. بعبارة أخرى، المعتدلون يبقون معتدلين دائماً، ورغم مشاهدتهم حصول الثورة وانتصارها لا يتحولون إلى ثوريين، ولا يتفهمون أو يتقبلون قوانين الثورة وسننها.

- واجه المعتدلون في الثورات الثلاث واجبات إدارة حرب داخلية أو خارجية، وأثبتوا أنهم ليسوا قادة حرب جيدين. وقعت الحرب الخارجية في فرنسا في ربيع ١٧٩٢م، وانهار الحكم الملكي بعد ذلك بمدة. واستمرت هذه الحرب حتى ربيع ١٧٩٣م بهزائم متلاحقة إلى أن سقط الجيرونديون المعتدلون المتحمسون أكثر من غيرهم للحرب، على يد المونتانيارد اليعاقبة. أما الثورة الروسية، فولدت في ذروة الحرب، ولم يحظّ المعتدلون الروس بأية فرصة لإدارة البلد في زمن السلم، فقد أصرّوا خلافاً لغالبية الشعب والتيارات الثورية على مواصلة حرب كانوا عاجزين عن إدارتها فتكبدوا فيها هزائم وخسائر متتابة.

- وفي الثورة الإسلامية الإيرانية مع أن الحكومة الموقته لم تدم طويلاً، وحصل الهجوم العراقي على إيران بعد انهيارها، بيد أن المعتدلين في الحكومة الموقته واجهوا أزمات تمرّد داخلي مبرمج من الخارج في مناطق كردستان، وخوزستان، وتركمين صحرا، وأثبتوا أنهم لا يتحلّون بالقدرة على التعاطي الصحيح مع هذه الأزمات. وحينما وقع الاعتداء العراقي على إيران، كان المعتدلون يتولّون موقع رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلحة، ويتحمّلون مسؤولية إدارة الحرب والقوات المسلحة، وقد مُنيت القوات الإيرانية إلى حين عزل بني صدر بهزائم متلاحقة، ولم تبدأ انتصارات الجيش والحرس إلا بعد إقصاء المعتدلين بنحو تام عن مسرح السلطة في إيران.

السبب الرئيس لهزائم المعتدلين في الحرب كان أساساً حصيلة مناهم المعتدل غير المتطابق مع طبيعة الحرب وضرورتها، فالحرب تتطلّب طبعا حكومة مركزية قوية، لم يستطع المعتدلون بطبيعتهم الاستسلامية توفيرها. ولم يكن بوسعهم التحلي بالانضباط والحماس والوفاء المطلق الضروري لإدارة الحرب بنحو ناجح؛ لذلك خرجوا من الساحة.

- مال المعتدلون أكثر ما مالوا إلى المهادنة والتعامل المنطقي والقانوني، والتسامح والتهدئة، ولم يكونوا مقتنعين بإمكانية تحقق مجتمع ثوري مثالي يتمتع أفرادُه بالسعادة. في المجتمع، تشكّل مطالب المعتدلين هذه شطراً من قدراتهم وتمنحهم التفوق على غيرهم ممن يشاركونهم طلب العافية على الأقل.

ولكن في هذه الثورات الثلاث، كان عدد كبير من الناس في تلك الفترة قد تحمّسوا لأهداف الثورة وأفكارها إلى درجة لم يعودوا معها يفهمون المعتدلين ومطالبهم، بل لم يكونوا على استعداد حتى لاتخاذ خطوات أولية من أجل فهمهم. وهكذا ابتعد المعتدلون عن الجماهير المتحرّرة من أغلالها بفضل الثورة وطموحاتهم وتطلعاتهم بمسافات لم يكن بوسع الفلاسفات ولا الرؤى العامة ردمها.

يكتب كرين برينتون:

«المعتدلون الذين تعاملنا معهم كانوا جميعاً بشراً قابليين للزلل بشدة. ولكن حتى لو كانوا عقلاء في مستوى بلوتارك أو جورج واشنطن، فقد كان يبدو أنهم لا بدّ من أن يهزموا، لأننا هنا في أرض أسطورية لكنها واقعية، لا يكون فيها تعقل الشخص المعتدل وعقله السليم تعقلاً وعقلاً سليماً، وإنما بلاهة».^(١)

النقطة الملفتة والشبه العجيب بين فترات حكم المعتدلين هي وجود سلطات مزدوجة في الثورات الثلاث المدروسة. فقد كانت هناك من ناحية حكومة رسمية قانونية تتولى رسمياً إدارة النظام السياسي الجديد، وكانت هناك من ناحية ثانية حكومة منافسة لها تنظيماً وكوادرها أكثر كفاءة وفعالية وتأثيراً.

هذه الحكومة المنافسة غالباً ما تكون تلقائية الظهور وغير رسمية، بيد أن جميع قادتها وأتباعها يفكّرون منذ البداية بخلافة الحكومة القانونية، ويتصورون أنفسهم مكملين لتلك الحكومة القانونية ويرومون إبقاءها على سكة الثورة؛ لكنهم في غمرة أزمة ثورية معينة سيحلون طبيعياً وبكل سهولة محل الحكومة المهزومة.

بمجرّد أن تنقضي المرحلة الأولى من الثورة، يظهر الصراع بين المعتدلين

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ١٧٢.

والراديكاليين على شكل معركة بين ماكنتين حكوميتين متنافستين: الأولى الحكومة القانونية للمعتدلين القائمة على شيء من الاعتبار المتبقي للنظام السابق والوارثة لمعظم مواهبه ومؤسساته؛ والثانية الحكومة غير الرسمية والتلقائية للمجالس واللجان والمؤسسات الثورية ذات الكفاءة الأعلى والتي تمثل مطالب الجماهير الثورية.

- لم يكن سياق نقل السلطة من المعتدلين إلى الراديكاليين فجائياً على مرحلة واحدة إنما انتقلت السلطة من اليمين إلى اليسار، على مراحل وبنحو تدريجي. في الثورة الفرنسية انتقلت السلطة أولاً من النظام السابق، انتقلت السلطة من اليمين إلى اليسار. إلى الطبقات الثلاث أي النبلاء ورجال الدين والعوام، ولم تمض فترة طويلة حتى انتزعت الطبقة الثالثة ومعظمهم من الدستوريين الفويان السلطة من أيدي النبلاء ورجال الدين، وفي المرحلة الثالثة تولى الجيروندي السلطة، وبالتالي، انتهت فترة سيادة المعتدلين بتولي اليعاقبة زمام الأمور.

وفي الثورة الروسية ابتدأت سلطة المعتدلين من رئاسة وزراء الأمير لووف وتيار كادت الدستوري، وانتقلت بعد خمسة أشهر إلى الاشتراكيين اليمينيين المناشفة بقيادة كرنسكي، إلى أن تولى الراديكاليون دفة الحكم في أكتوبر سنة ١٩١٧م.

وفي إيران أيضاً انتقلت السلطة عبر أربع مراحل من المعتدلين إلى الراديكاليين. فقد استمرت الحكومة الموقته تسعة أشهر، واستمرت حكومة مجلس الثورة وأعضاؤه من كلا التيارين لثمانية أشهر، وبعد سنتين ونصف؛ أي في تموز ١٩٨١م تمكن الراديكاليون إثر عزل بني صدر من استلام السلطة بنحو نهائي حاسم.

ومن مواطن الاختلاف بين الثورات الثلاث في هذه الفترة أن المعتدلين الفرنسيين والروس إبان فترة حكمهم تمتعوا بمكانة وشعبية واسعة واستقلال نسبي قياساً للراديكاليين الذين مثلوا الأقلية. وعليه، يمكن القول: إن المعتدلين تمتعوا بالشرعية اللازمة لاستلام السلطة؛ لكن أداءهم خلال فترة حكمهم أدى إلى خسرانهم مكانتهم الاجتماعية وسقوطهم. بينما استلم المعتدلون الإيرانيون زمام السلطة، ولم يكن لهم قاعدة شعبية، إنما جاءت شرعيتهم بفضل تأييد القائد وموافقة الرسمية التي استتبع دعم الراديكاليين والثوريين لهم، ولم يكن لهم من أنفسهم شرعية وموقع مستقل.

في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة، أنفق القسم الأعظم من طاقة الثوار في الكفاح والصراع ضد المعتدلين والتيارات المنافسة الداخلية، ولم تتوفر لأعداء الثورة الداخليين والخارجيين القوة والفرصة الكافية للهجوم على مواقع الثوريين. بينما كان على القوى الثوريّة الراديكالية في الثورة الإسلامية في إيران أن تكافح في وقت واحد على عدة جبهات، فقد كانوا من ناحية في صراع مع المعتدلين المتربّعين على مسند السلطة وغير المكترئين لمطامح الثورة، ومن ناحية أخرى كان عليهم مواجهة أعداء الثورة الداخليين والخارجيين الذين لم يتوانوا عن تدبير المؤامرات ضدهم.

حكومة الراديكاليين

التعارض بين الراديكاليين الجانحين إلى التغييرات الجذرية والمعتدلين الميالين للتعاطي المرن والإصلاحات التدريجية، ينتهي عادةً بإقصاء المعتدلين عن السلطة وحلول الراديكاليين محلهم. وبالطبع، فإن هذه النقلة من اليمين إلى اليسار لا تحصل بشكل مفاجئ، إنما تتم على مراحل كما لاحظنا في الثورات الثلاث. ويتجلى هذا التعارض في سجلات مثيرة، وأحداث مدهشة، وصدامات شوارع، ودعايات وممارسات إعلامية، وأعمال شغب واضطرابات واشتباكات متنوعة تنتهي بانتصار الراديكاليين في ضوء ما للمعتدلين من طباع ومنحى.

وتدخل الثورة بعد انهيار المعتدلين طوراً جديداً، فتشتد التناقضات الاجتماعية، وتتميز الاصطفافات أكثر، ويفصح أعداء الثورة عن أنشطتهم أكثر من ذي قبل، وتلجأ السلطة مضطرة إلى أعمال قمعية. وحقيقة الأمر أن الراديكاليين سينتصرون لأسباب معاكسة للأسباب التي أفضت إلى هزيمة المعتدلين.

والقاعدة التي تحكم حركة الثورة هي أنه كلما كان المعتدلون ضعفاء كلما قويت شوكة الراديكاليين. وحين يتولى الراديكاليون مهمات الإشراف والنفوذ في السلطة غير الرسمية يمارسونها كتمهيد وتمرين لاستلامهم الحكومة الرسمية لاحقاً. وكما سبق أن ذكرنا، فإن الحكومة المزدوجة لليماقبة، والبلاشفة، والمتدينين وممارساتهم الثورية أدت إلى انتصار

فقد سيطر الراديكاليون على المؤسسات والأجهزة بنحو تام بعد إقصاء معارضيهم الناشطين المؤثرين الذين هم من المعتدلين غالباً، وعادةً ما يحصل هذا في غمرة اشتباكات واضطرابات معينة. والانضباط، والتفكير الموحد، وتركز القرار الدال على سيادة الراديكاليين المنتصرين، نعوت تنضج وتتكاثر داخل الفئات الثورية التي تشكل الحكومة غير الرسمية، وتبقى موجودة فيها حتى بعد أن تتحول الحكومة غير الرسمية إلى حكومة رسمية.

وإن عدداً من هذه الخصائص المؤثرة تكون بدايةً في عهد النظام السابق، حينما كان الراديكاليون تنظيمات صغيرة تعرض لقمع النظام واضطهاده.

ولا يكون انتقال الراديكاليين من جبهة معارضي الحكومة المعتدلة إلى الجبهة الحاكمة عادةً بشكل فجائي ودفعاً واحدة. وبعبارة أخرى: قضية السلطة المزدوجة ليست قضية صراع بين حكومة وجبهة داخلية وخارجية معارضة، إنما هي قضية صراع بين حكومتين داخل بلد واحد في ما يشبه الحرب الداخلية غير المعلنة.

تكتسب تنظيمات الثوار الراديكاليين التي لم تكن في عهد النظام السابق أكثر من مجموعات ضغط، في اضطرابات المراحل الأولى للثورة السلطات الحكومية بنحو تدريجي، فهي لم تكن بعد الثورة تابعة للحكومة الموقته التي تعدّ الوريثة القانونية للنظام السابق.

ويبدو انهيار المعتدلين غالباً على شكل عملية دقيقة تمثل نموذجاً متكاملًا لمهارة القادة الثوريين والتطابق التام للتنظيمات الثورية مع أساليبها. ولا تكون هذه النقلة نهضة عامة كبيرة، فالكتل الشعبية الواسعة ذات التركيبة غير الواضحة التي تجعل عملية التقرير الدقيق لأحداث مثل احتلال سجن الباستيل، أو ثورة فبراير في بتروغراد، أو أحداث ١ شباط في طهران، أمراً متعذر الفهم على المؤرخين والمحللين، فهذه الكتل لم يكن لها عملياً دور في تصفية الجيرونديين، وانقلاب أكتوبر، وانهيار حكومة بازركان إثر احتلال السفارة الأميركية.

في فرنسا، قبض الثوار على مقاليد السلطة عبر خطوتين: الأولى سقوط الحكم الملكي في أغسطس ١٧٩٢ بفضل التعاون المنظم والتدابير الماهرة للمنظمات غير الرسمية.

نوادي اليعاقبة وغير اليعاقبة، والقوى شبه النظامية المحلية التي تدفقت من كل أنحاء فرنسا على باريس لتحتفل بذكرى سقوط الباستيل، والمنظمات الموقّنة التي تشكّلت منها الكتل الثوريّة في باريس، هم الثوريون الذين التحموا بعد عشرة أشهر لينهضوا بالمهمة الأسهل؛ أي "إرعاب التحالف" وبالتالي فرض الاستسلام على الجيرونديين. وكان دانتون، وماريا، وربما روبسبير، وبعض القادة الأقل شهرة، ولكن المهرة جداً في الفترة الثانية، كانوا مدراء نظموا وقادوا هاتين الخطوتين.

وانقلاب أكتوبر كان قد خُطّط له بطريقة جد دقيقة وحاذقة، وقد سجّل التاريخ دور تروتسكي فيه بكل وضوح. ولا نجد ضرورة للخوض في تفاصيل هذا الإعداد والتخطيط، بل نكتفي بنقل عبارة تروتسكي للتعرف على حقيقة هذا الانقلاب أكثر:

"لفت عمّال المطابع عن طريق جمعيتهم المهنية نظر اللجنة الثوريّة - العسكرية في بتروغراد والتي كانت تقود انقلاب أكتوبر إلى زيادة الكراسات والبروشورات الرجعية. فأتخذ قرار بأن تُستدعى جمعية عمّال المطابع إلى اللجنة عند أية حالة مريبة. وكانت هذه الرقابة الشكل الأكثر تأثيراً للإشراف على الصحافة المعادية للثورة"^(١).

ولم يكن هذا تمرّداً ساذجاً تدور أحداثه حول محور إضراب عام، إنما كان مجرد سلسلة مترابطة من عمليات الاستيلاء على المراكز العسكرية، والبوليسية، والصحفية، والبريدية، والتلفراف، والبنوك، والوزارات.

وكذلك أدّت التطورات في الثورة الإيرانية إلى انهيار حكومة بازرگان، وعزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية؛ الأمر الذي يمكن ملاحظته في تحرّك الطلبة الجامعيين السائرين على خط الإمام، والجهود المنظّمة للقوى المتديّنة للفوز بأكثرية مقاعد البرلمان.

وسوف نتابع في هذا الفصل، مسار التطورات السياسيّة - الاجتماعيّة في الثورات الثلاث التي أدّت إلى نقل السلطة من المعتدلين إلى الراديكاليين.

١ - فرنسا

مع أن الثورة الفرنسيّة لم تكن معادية للملكيّة، ولا توخّت اجتراح تغييرات جذرية

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات.

في البلد، بل إن معظم التيارات السياسية الثورية بما فيها التنظيمات المنحازة لليسار كالجبروند واليعاقبة لم يعارضوا بقاء الملكية واستمرارها، إلا أن عوامل عدّة، منها خيانات لويس السادس عشر وزوجته وتواطؤهم مع القوات الأجنبية المعتدية خلقت ظروفًا دفعت تيار الثورة نحو الراديكالية، وصرفت المجموعات ذات المنحى اليساري عن مواصلة دعم الملكية وقربتها من جماعة "الكوردليون" الجمهورية الصغيرة.

ورغم أن الملك الفرنسي كان قد وافق على الدستور رسمياً وأعلن عن التزامه به؛ لكنه كان يعارضه في قرارة نفسه ويعتبره شيئاً فظيماً لم يرضخ له إلا خوفاً وضعفاً، وكان يتحين الفرص لنقضه واستعادة السلطة الملكية الاستبدادية؛ لذلك كان يعادي كافة الفئات السياسية بما فيها الفويان المنحازين إلى حد ما للإبقاء على صلاحيات الملك، وكثيراً ما كان يضرب الفئات السياسية ببعضها ويقوّي بعضها على حساب بعضها الآخر.

ومن سياسات لويس السادس عشر التي أُمِلَ أن تؤتي نتائج سريعة، دعوته ملوك الجوار للدخول العسكري إلى فرنسا، وقد تفاوض في هذا المجال مع إمبراطور النمسا، وملوك السويد، وأسبانيا، وبروسيا، وحذّرهم من اتساع رقعة الثورة إلى البلدان المجاورة.

وفي رسالته إلى ملك بروسيا في الثالث من ديسمبر ١٧٩١ م، اقترح عليه ما يأتي:

«تشكيل مؤتمر من الملوك يعتمد على جيش جرّار هو أفضل وسيلة لصدّ الثوار وتثبيت النظام؛ كي يتم إخماد هذه النار على الأرض الفرنسية، حتى تسري إلى سائر البلدان الأوروبية»^(١).

بل لقد أعلن عن استعداده لدفع مبلغ من المال لتغطية تكاليف الدخول العسكري النمساوي. ومع أن جماهير الشعب لم يكن لديهم تصور ومعلومات دقيقة عن هذه المؤامرات؛ لكنهم شعروا بتحركات غير طبيعية في البلاط تستهدف الثورة والشعب الفرنسي وتمالئ الأجانب.

والعامل الآخر الذي كان له دور مهم في اتخاذ الحركة الثورية منحى راديكالياً، هو مؤامرات المهاجرين الفرنسيين خارج فرنسا، وكانوا غالباً من النبلاء وسائر الطبقات

(١) آبير مالميه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى، ص ٤١٤.

الممتازة ممن خسروا عناوينهم، وألقابهم، وامتيازاتهم بفعل الثورة، فلم يرضخوا للقانون الجديد وهاجروا من فرنسا وهم على يقين من أن مكوّثهم هناك لن يطول كثيراً؛ إذ سرعان ما ستقضي فترة الهياج الثوري. وعلى ضوء هذا الأمل الكاذب بالعودة، غرقوا هناك في حياة اللهو والمجون والتبذير.

وابتدأت هجرة هؤلاء في اليوم الذي تلا سقوط الباستيل. وكان من بين المهاجرين عددٌ كبيرٌ من ضباط الجيش وأمرائه المتطرفين في حب الملك أكثر من حب الوطن، وهذا ما أدّى إلى إرباك القوات البرية والبحرية الفرنسيّة.

التفّ هؤلاء حول الكونت دو بروفانس أخى لويس الخامس عشر الذي نادى لنفسه بالوصاية على العرش، وتفيد إحدى الروايات بأن عددهم وصل إلى عشرين ألف شخص، شكّلوا قوة ساعدت القوات النمساوية التي اعتمدت إعادة لويس السادس عشر إلى سابق اقتداره. من جانب آخر أقدم رجال الدين الذين فقدوا امتيازاتهم وأملاكهم على التمرد في بعض الولايات.

لمواجهة هذه الأزمات الثلاث والأخطار المحدقة أصدر المجلس التشريعي أحكاماً اتّمت فيها الحجة على المهاجرين ورجال الدين، ودعاهم إلى اتباع الثورة، وإلا فقدوا كل حقوقهم وأجورهم.

وما كان من الملك إلا أن عارض هذه التدابير وأحجم عن توقيعها، فشمع الناس أن له يداً في المؤامرات الداخلية والخارجية التي تستهدف الثورة.

وقد توترت العلاقات بين فرنسا والنمسا إلى درجة أنذرت بنشوب الحرب. واندلعت هذه الحرب فعلاً في أبريل ١٩٧٢ م، ولاحق منذ بداياتها آثار الهزيمة على الفرنسيين نظراً لنزاعاتهم الداخلية، وتكررت هذه الهزائم مع مرور الوقت. وقد أكّد الثوار أن سبب الهزيمة يعود إلى تعاون المهاجرين مع قوات العدو وخيانة لويس السادس عشر وزوجته في تزويد الأعداء بالمعلومات والغرائط الحربية. وعلى أثر ذلك أصدر المجلس أحكاماً نفى بموجبها رجال الدين إلى المستعمرات وحلّ قوات الحرس الملكي وأوفدهم إلى سوح القتال. فامتنع الملك عن توقيع هذا الحكم وعزل الوزراء الجيرونديين.

وقد كتب اليعاقبة في صحفهم:

«الشعب ليس في حرب مع الملوك الأجانب فقط، بل مع لويس السادس عشر أيضاً؛ ولذلك ينبغي أولاً الانتصار على لويس ثم العمل على صد الملوك من أصدقائه وحلفائه»^(١).

وقد أدت الأحداث المشار إليها أعلاه إلى تمرّد شامل ضد الملك، ففي ٢٠ حزيران تظاهر سكّان بعض الأحياء الباريسية ودخلوا قصر الملك وهاجموه وعنفوه وسيطروا على القصر لمدة ثلاث ساعات، بينما كان هو صامتاً ساكناً كالتمثال.

منذ ذلك الحين بدأت اللجنة الثورية السرية تخطّط للإطاحة بالنظام الملكي. ولم تبق التهديدات الأجنبية العلنية وتيقن الشعب من تعاون الملك مع الأجانب، لم يبق ذلك كله طريقاً سوى المطالبة بخلعه عن العرش. فأعلن أنصار الجمهورية عن آرائهم التي كتموها حتى ذلك الحين وطالبوا بعزل الملك.

ويوم ذاع في باريس بيان برونسويك القائد الأعلى للقوات النمساوية والبروسية حول دعم لويس السادس عشر، أعدت ٤٧ خلية من مجموع ٤٨ خلية ثورية اقتراحاً بخلع لويس السادس عشر عن العرش. ومع ذلك عمد المجلس ومعظم أعضائه من أنصار الملكية إلى كسب الوقت وتضييعه.

وبهذا اضطر أنصار الجمهورية إلى استخدام القوة، فهاجموا القصر الملكي واشتبكوا مع حراس الملك السويسريين وقتلوا منهم عدداً كبيراً، ثم ألقوا القبض على الملك وجأؤوا به إلى باريس. وجد المجلس نفسه أمام ظروف لا يستطيع معها سوى خلع الملك، ففعل ذلك وحلّ نفسه في ذات الوقت معلناً أن الحكم للشعب وينبغي تشكيل ائتلاف لإدارة البلد. وبادر إلى تشكيل هيئة تنفيذية لتسيير أمور البلاد.

بعزل الملك وحل المجلس في العاشر من أغسطس ١٧٩٢ م، انتهت فترة حكم المعتدلين التي استمرت ثلاثة أعوام، وافتتحت الثورة عهداً جديداً عرف باسم حكومة الراديكاليين. هذا رغم أن هذا العهد بعد ذاته ينقسم إلى عهدين سنتطرّق لهما لاحقاً.

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٤١٨.

بسقوط الملك والمعتدلين، وفي ضوء الأخبار المفزعة التي تواترت من سوح القتال، انطلقت موجة عارمة من الاعتقالات للمشتبه بهم وقتل المعارضين، بلغت ذروتها في سبتمبر، وأطعم عدة آلاف من أنصار الملك وأعوان الأجانب لشفرات المقاصل. لم يوافق الجيروندي هذه المذابح ما أدى إلى انفصالهم عن اليعاقبة بقيادة روبسبير، الذين انحازوا لتصفية المعارضين.

بعد ١٥ يوماً من تلك الأحداث تم حل المجلس وعُهد بشؤون البلاد إلى مجلس التحالف، واستطاعت القوات الفرنسية صد هجمات الجيش البروسي وإنقاذ فرنسا.

ويمكن تقسيم فترة حكومة الراديكاليين الفرنسيين إلى ثلاثة أطوار:

- من ٢٧ تموز ١٧٩٢ م حتى ٢١ سبتمبر ١٧٩٢ م، وصاحبت هذه الفترة مذابح وأحداث دامية، إلى أن انتهت فترة الإرهاب والرعب بمقتل زعيم اليعاقبة روبسبير.

- من ٢٧ سبتمبر ١٧٩٢ م حتى ١٧ أغسطس ١٧٩٥ م؛ حيث انخفضت الوتيرة الدموية تدريجياً وساد نوع من التوازن والهدوء.

- من ١٧ أغسطس ١٧٩٥ م حتى ١٠ نوفمبر ١٧٩٩ م؛ حيث حلّ الائتلاف نفسه وسلّم الأمور لهيئة ديركتوار، لكن انقلاب نابليون في ١٧٩٩ م وابتداء الدكتاتورية الفردية أنهى حكومة الراديكاليين سواء من الجيروندي أو اليعاقبة.

الطور الأول: الرعب والإرهاب

تولّى المجلس الوطني المسمّى مجلس الائتلاف إدارة شؤون فرنسا الناجمة لمدة ثلاث سنوات. وكان الهدف الرئيس من تشكيله تدوين دستور جديد لفرنسا، لكن المجلس ألغى الملكية، وتولّى زمام الحرب. في ٢١ سبتمبر ألغيت الملكية وأعلنت الجمهورية، وبعد بضعة أشهر أعدم لويس السادس عشر.

العمل الأهم الذي شغل هذا المجلس هو مواجهة المعتدين الأجانب وجيوش الدول الأوروبية والتصدي لحالات التمرد الداخلي؛ لذلك شكّل المجلس حكومة ثورية تولّت "لجنة الإنقاذ الوطني" إدارتها. ولأجل تركيز الهمم والاهتمامات نحو الحرب الخارجية،

فكّر المجلس أولاً باستئصال أعداء الثورة الداخليين وتطهير البيت الفرنسي من القوى التخريبية؛ لذلك أطلق فترة إرهاب ودماء استمرت عشرة أشهر، واستطاع السيطرة على الشؤون الداخلية.

وقد وقع خلاف بين الحزبين الرئيسيين: الجيرونديين واليعاقبة حول الطريقة الصحيحة التي ينبغي التعامل بها مع المعارضين. ولم يكن الجيرونديون ميّالين إلى سفك الدماء، بينما وجد اليعاقبة أن كل أنواع القتل والترويع مباحة من أجل إنقاذ الثورة^(١). وانتهى هذا الخلاف أخيراً بهزيمة الجيرونديين في حزيران ١٧٩٣ م.

كان الجيرونديون يقولون: "الموت عندنا أولى من ارتكاب الجرائم". وكانوا يطالبون بتطبيق العدالة، بينما رجّح اليعاقبة المصالح العامة وأكدوا أن بالإمكان التضحية بكل شيء من أجل المصالح العامة.

ونقطة الخلاف الأخرى كانت حول مستوى مساهمة أهالي باريس في الحكم؛ حيث ذهب الجيرونديون إلى أن سكان باريس يجب أن يكون لهم نصيبهم في السلطة فحسب، بينما اعتقد المونتانياريون أن باريس هي قلب السلطة ونائبة فرنسا كلها.

وتفاقمت الخلافات بين الطرفين لتصبح أحقاداً خطيرة جداً قادتهم للتأمر على بعضهم، وإعدام العديد من القادة الراديكاليين على أيدي الأطراف المناهضة. وحاولت كل فرقة إيقاف الفرقة الأخرى وراء قضبان الاتهام والمحاكمة للقضاء عليها. وأسفرت هذه النزاعات بمعونة أهالي الأحياء الفرنسية في ٢٧ مايو ١٧٩٣ م إلى استبعاد الجيرونديين من المجلس وتفوّق اليعاقبة.

ورغم سوابق الجيرونديين وخلفياتهم الراديكالية الفلسفية، إلا أنهم تحوّلوا إلى معتدلين، وفي الشهور الأولى من سنة ١٧٩٣ م فقد المعتدلون إشرافهم على منتدى اليعاقبة في باريس ومعظم المنتديات الثورية الأخرى، وكافة المؤسسات التي ساعدت الراديكاليين على بلوغ أهدافهم في أيام الثورة الأولى.

ولم يستطيعوا كسب دعم النواب المترددين والمحايدين إلى حد ما في مجلس الائتلاف،

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى، ص ٤٢.

والذين كانوا يسمون النواب البسطاء. لقد كان خصومهم أكثر تنظيماً وصخباً وعنفاً وبقيناً؛ لذلك كانوا أكثر نجاحاً. وقد تمت المطالبة بطرد القادة الذين غدوا معتدلين من التحالف وإلقاء القبض عليهم. وفي اختبار قوة حصل في اجتماع الثاني من حزيران ١٧٩٣م، بادر الراديكاليون المتطرفون بمساعدة أنصارهم الباريسيين شبه النظاميين - وخلف حشود المتخاصمين الواسعة - إلى محاصرة مكان اجتماع النواب.

حاول مجلس التحالف الحفاظ على وقار النواب وعدم الاستجابة لاعتقال ٢٢ من أعضائه حسب رغبة الراديكاليين المونتانياريين. فقام أعضاء تحالف القيادة ولأجل حفظ احترام موقعهم كممثلين لإرادة الشعب، وخرجوا بكل وقار على شكل طابور. وحينما سار النواب قليلاً في حديقة المجلس، وشاهدوا صفوف الحراب المرفوعة عند كل بوابة والجماهير الذين لا يطالبون سوى بأهدافهم الآنية، عادوا أدراجهم إلى القاعة وصوتوا لصالح اعتقال ٢٢ من النواب الجيرونديين. ومن بعد ذلك أضحى المونتانياريون الراديكاليون قادة لا يناقش لهم رأي^(١). ولكن سرعان ما نشب الخلاف بين اليعاقبة أنفسهم فتوزعوا جماعتين متخاصمتين بقيادة "ابر" و "دانتون"، واستطاع روبسبير التغلب على كليهما ليكون هو الشخص الأول إلى أن سقط في ٢٧ تموز ١٧٩٤م. وإنَّ التناقضات بين الثوار وغياب قيادة قوية يوافقها الجميع من العوامل المهمة التي أدت إلى انفجار الشعب وتمرد أنصار الملكية.

في تلك الفترة كانت حالات التمرد الداخلي، والحرب على الحدود الخارجية ذريعة مناسبة بيد اليعاقبة؛ كي يشكلوا حكومة ثورية ويمسكوا بمساعدة لجنة الإنقاذ الوطني بمقاليد الأمور وخلايا اليعاقبة في كل أنحاء البلاد.

ولم تكن الأداة الأمضى للسيطرة على الوضع سوى الترويع وسفك الدماء الأمر الذي تم على يد لجنة الإنقاذ الوطني، حتى غدا الإرهاب على حد تعبير "شومت" جزءاً من الأوامر والممارسات اليومية. وتمادى قانون المشتبه بهم إلى حد أنه قرّر أن "الأشخاص الذين لم ينشطوا ضد الحرية؛ لكنهم لم يعملوا أيضاً لصالحها يعدّون ضمن الدرجة الأولى من الخونة"^(٢).

(١) كرين بريغتون، تشريح أربع ثورات، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) كرين بريغتون، تشريح أربع ثورات، ص ١٥٤ - ١٥٥.

تفشّت عمليات تفتيش المنازل واعتقال الأفراد، وكانت المحكمة الثورية تطعم كل يوم عدداً من الرؤوس للمقصلة؛ كان من أوائلهم ماري أنطوانيت، وبي لي رئيس شرطة باريس السابق، ودوق دورليان الذي تولّى قيادة النبلاء المعارضين لابن عمه لويس السادس عشر وصوّت في المجلس لإعدامه. بعد ذلك جاء دور قادة الجيرونديين، فقتل أكثر من ١٢ ألف شخص في أقل من ثلاثة أشهر. الدموية المنفلتة، وعدم ثقة الشعب بالمستقبل ضيق الخناق على الجميع إلى حد أن معظم القادة، وحتى الراديكاليين منهم اقتنعوا بأن الثورة اتخذت منحى متطرفاً يجب أن يتوقف.

في نهاية سنة ١٧٩٣م أبدى قادة الجيش الفرنسي بسالة في صدّ هجمات الجيوش الأجنبية، وارتفعت بذلك الأخطار الخارجية والداخلية. دُحرت الجيوش البروسية والنمساوية وابتعدت عن التخوم الفرنسية، ووقعت مدينتا "ليون" و "تولون" بيد الفرنسيين.

بعد هذه الانتصارات ذهب أمثال دانتون وكامي دمولين من قادة الثورة: إلى أن الإرهاب وحمّات الدم لم يعد لها مبرر، وينبغي توفير العدالة والأمن للشعب، فطالبوا بتشكيل هيئة بعنوان "جمعية الرحمة"، وتأسست بين اليعاقبة فرقة جديدة باسم "المعتدلين" و "الرحماء". ونهض مقابل هؤلاء فريق بعنوان "الآنراجيين" لم يكونوا ضد الدين فحسب، بل اعتبروا الأعمال الدموية السابقة غير كافية، وطالبوا بمزيد من الإعدامات والترويع.

وكان لشخصيات مثل "شومت" و "أوبير" منزلة رفيعة في هذا الفريق، وقد طالبوا بإلغاء المذهب الكاثوليكي والأعياد الدينية، لكن روبسبير - الذي كان متأثراً أشد التأثير بجان جاك روسو الفيلسوف الفرنسي المشهور في القرن الثامن عشر ومؤمناً مخلصاً بالخالق - ثار ضدهم ونجح في القضاء على التيارين وإرسال قادتهما إلى المقاصل.

بعد مقتل دانتون وسائر القادة المونتانيارين لم يبقَ أمام روبسبير من يقف بوجهه، فاستطاع القبض على مقاليد الأمور مدة أربعة أشهر كان خلالها الزعيم المطلق في فرنسا.

وحيث إن روبسبير هو الشخصية الأبرز بين قادة الثورة الفرنسية، وقد كان له الدور الأهم في هذه الفترة من تاريخ الثورة؛ لذا من الضروري تقديم بعض التفاصيل عن حياته وصفاته.

اكتسب روبسبير شهرة وشعبية واسعة بسبب بساطة عيشه ونزاهته إلى درجة أنهم لقبوه بالمعصوم والعصيّ على الفساد. كان يعيش في منزل نجار وله مظهر جيد ومقبول، وطريقته في الكلام مؤثرة ومطبوعة بالغرور، ويعدّ شخصاً تقياً ورعاً وقف نفسه لانتصار الثورة الفرنسيّة.

كان شديد التأثر بأفكار روسو، بل كان في الواقع من تلاميذه. وكان يحمل معتقدات دينية راسخة تدفعه لأن يقف بوجه معارضي الدين ويهزمهم، وقد ظلّ من أنصار الملكية حتى انكشاف خيانات لويس السادس عشر؛ لكنه آمن بعد ذلك بالنظام الجمهوري وكأنه دخل في دين جديد تعصّب له بأشد ما يمكن.

كان له الكثير من المعارضين وتضاربت حوله الآراء، فقال المؤرخ الفرنسي المعروف "أولار": "إنه كان رجلاً مكّاراً غامضاً لا يمكن معرفة حقيقته"، وكتب:

الجزء الذي ظهر من روح روبسبير وأخلاقه عبر أحواله وسيرته، يقزّز روح الصدق والصراحة الطبيعية لدى الفرنسيين. كان روبسبير رجلاً مغروراً، وغامضاً، وكثوماً جعل التزييف والنفاق من مبادئ الحكم.

وكان يرى في أفكار روسو وحيّاً منزلاً ويعتبرها حقائق بديهية. ومن ينهض لمعاداة تلك الأفكار لن يكون له مصير سوى الموت؛ لذلك أعاد روبسبير حمّات الدماء في سبيل التقوى والعدالة هذه المرة، وقد جنى من هذه المذابح نتيجتين: الأولى أنه قضى على أعدائه ومعارضيه واحداً بعد آخر، والثانية أنه كان يكسب الشعبية ومحبة الناس كلما أصدر أمراً بإيقاف الإعدامات والترويع.

في حزيران ١٧٩٤ م وصل سفك الدماء إلى أقصى درجاته وكان ذلك بسبب إقامة عيد "الإله المتعالي" وسن قانون "هريال".

وجد روبسبير الذي عدّ نفسه داعية للتقوى والعفاف، أن تكريس هذه الصفات منوطٌ بتكريس الدين الرسمي. ففي ٨ مايو عمل على سنّ قانون في المجلس يعترف الشعب الفرنسي بموجبه بالله تعالى وببقاء دور الإيمان، وعليه إحياء احتفالات وأعياد تكرّس الإيمان بالخالق وتذكّر بشرف النفس الإنسانية.

وبعد شهر أقيم أول أعياد الإله المتعالي في باريس بتشريفات وطقوس خاصة، وتولى روبسبير شخصياً قيادة برامجهم، فأحرق بيديه تمثال اللادينية. ولأن بعض معارضيه استهزأوا بفعله هذا فرض في اليوم اللاحق قانوناً آخر على المجلس عرف بقانون "برريال"، يقضي بمعاينة كل من يعمل بالقوة أو بالحيل على سحق الحرية. وإثر المصادقة على هذا القانون القائم حسب وصف روبسبير نفسه على العدل والعقل تشكلت المحكمة الثورية وسالت شلالات دم هائلة، وكان الإعدام أدنى العقوبات، بل طالت هذه الإعدامات حتى نواب المجلس فافتيد إلى المقصلة خلال ٤٧ يوماً ١٣٧٦ شخصاً في باريس وحدها. وكان من بين المحكومين بالإعدام لافوازيه الكيميائي المعروف الذي استمهل المحكمة مدة من الزمن لإتمام تجاربه العلمية، فقال له أحد القضاة: إن الجمهورية الفرنسية لم تعد بحاجة إلى علماء كيمياء! ومن مشاهير المعدومين أيضاً يمكن الإشارة إلى مالزرب، وأنديره شنيه الشاعر المعروف. كانت المحكمة تبعث المشتبه بهم إلى المقصلة أفواجاً من دون التحقيق في هويتهم.

في تلك الآونة، حقق الجيش الفرنسي بعض الانتصارات ودُفعت تماماً الأخطار التي أحذقت بالبلاد، فبدأ الناس يشعرون أنهم في أمان ولم يعد ثمة خطر يهدد البلد لتكون هناك حاجة للقتل والإعدامات. والواقع أن أهالي باريس وصلوا إلى نتيجة أنهم وقعوا ضحية أحقاد روبسبير وأغراضه. وشعر نواب المجلس خصوصاً، أنهم لو أمهلوه أكثر فلن يرحمهم أبداً! لذلك استبقوه منتهزين فرصة هذا الهياج والشعور العام وقرروا التخلص من شره.

لذلك شكلوا لجنة سرية اتصلت بالتيار المحايد في المجلس الذي تحيَّز حتى ذلك الحين لروبسبير، ومهدوا الأرضية لتنفيذ خطتهم ضده، واستمر التداول والسجال بين الجانبين حول هذه القضية مدة ثلاثة أيام. وفي يوم الجمعة ٢٥ تموز حينما كان روبسبير في المجلس ألقى "بارر" خطاباً انتقد فيه سفك الدماء وتشدد روبسبير، ومع أن الأخير حاول التأثير في المجلس؛ لكنه غلب أخيراً، وقُدِّم في يوم ٢٧ تموز (٩ أشهر ترميدور) للمحكمة الثورية التي أسَّسها بنفسه، وبالتالي، أعدم من دون محاكمة هو ومائة من أعوانه. وبإعدامه افتُتح عهد جديد في تاريخ سلطة الراديكاليين تميَّز بنوع من الاعتدال واستمرَّ أربعة أعوام؛ لكنه انتهى بحكومة نابليون الدكتاتورية.

الطوران الثاني والثالث: حكومة الهيئة الإدارية

اشتهر الطور الثاني من حكومة الراديكاليين بفترة "حكومة الهيئة الإدارية" رغم أنه تميّز بشيء من الاعتدال والتوسط قياساً بالطور الأول؛ لكنه مع ذلك ابتداءً بالفوضى وحالات التمرد الداخلية، ومهد الأرضية تدريجياً لظهور الدكتاتورية الفردية.

طُوّيت بمقتل روبسبير صفحة الإرهاب وحمّامات الدم المفزعة، فقد فرض الرأي العام من ناحية، والانتصارات الفرنسية في الخارج من ناحية أخرى اختتام هذا العهد الدامي. لهذا تم إلغاء القرارات الثورية المتخذة من قبل التحالف تدريجياً، وجُرّدت لجنة الإنقاذ الوطني من صلاحياتها، ولم تعد تتدخل إلا في شؤون الحرب والسياسة الخارجية، وذلك تحت إشراف المجلس.

حلّ مفتشو مجلس التحالف محلّ كتل باريس، وألغيت الأحكام الخاصة بملاحقة النبلاء ورجال الدين، وعوقب الذين ساهموا في المذابح السابقة، وأغلق منتدى اليقاقة الذي كان قطباً للثورة والإرهاب وشكلاً من الدولة داخل الدولة.

وشجّعت عودة الاعتدال والتروي على انتفاض الجماعات اليمينية وأنصار الملكية. وانتفضت جماعة سمّت نفسها "الشباب الذهبي" تنتمي إلى الطبقات الثرية الميسورة من أجل إعادة الملكية إلى السلطة.

ومن جهة أخرى، ثار فلاحوضواحي باريس بسبب معاناتهم من الفقر والقمح، وأنهموا المجلس بالتواطؤ مع أنصار الملكية، وطالبوا بتطبيق دستور ١٧٩٣ م.

في الأيام الأولى من أبريل ١٧٩٥ م هاجمت نساء باريس المجلس وهتفن مطالبات بـ "الخبز ودستور ١٧٩٣ م". واستغل اليمينيون والرجعيون هذا الطرف، فأقَصّوا عدداً من أعضاء اللجنة السابقين عن المجلس.

ولكن لم يمضِ وقت طويل، حتى عاد الناس وتمردوا ثانيةً بتحريض من بعض نواب المجلس وطالبوا بإحياء الحكومة الثورية. وهاجم المتمردون المجلس وقطعوا رأس أحد النواب، فصوّت المجلس كرهاً وخوفاً لصالح تطبيق دستور ١٧٩٣ م. واختار لجنة جديدة باسم "اللجنة التنفيذية" بدل "لجنة الإنقاذ الوطنية"، بيد أن المتمردين هربوا ليلاً عند

سماعهم قرع طبول الحرس الوطني - ومعظمهم من أنصار الملك - فعاد المجلس وسحب قراره، وعوقب النواب المتفقون (المتواطئون) مع المتمرّدين.

وهكذا أصبح اليمينيون في المجلس مطلقي العنان، فقتلوا غالبية الثوريين وخصوصاً اليعاقبة. وبلغ الأمر حداً أعلن معه الكونت دوبروفانس نفسه "لويس الثامن عشر"، وصار يسمّى ملك الفرنسيين، وعاد بعض المهاجرين إلى فرنسا بمساعدة الإنجليز؛ بيد أن يقظة القائد الثوري هزمتهم. وأوصلت عودة الحياة لأنصار الملكية الوضع إلى حد جعل المجلس يهبُ لنصرة الجمهورية، وتبعاً لذلك طالب الملكيون معتمدين على قواعدهم وجماهيرهم بدعم حركتهم، وألصقوا بيانات على الجدران تقول: "أيها الشعب الفرنسي عودوا لديكم وملككم لتحصلوا على الخبز والأمن"، واستطاعوا إعداد جيش قوامه عشرون ألف مقاتل هجموا به على المجلس، بيد أن قائداً عسكرياً في السادسة والعشرين اسمه نابليون بونابارت استطاع إخماد ثورتهم وقمعهم وجمع السلاح من أيدي عامة الشعب وإعادة الأمن والهدوء إلى العاصمة. عند ذلك ابتدأ الطور الثالث من حكومة الراديكاليين.

بعد ثلاثة أسابيع من تلك الواقعة اعتبر مجلس التحالف مهامه منتهية وأعلن حلّ نفسه؛ تاركاً شؤون البلاد لهيئة إدارية من خمسة أشخاص يرشحها، حسب الدستور، المجلس الوطني، ويصادق عليها مجلس الأعيان.

وكانت طريقة الانتخابات معقدة جداً وغير ديمقراطية وأصعب بكثير من الانتخابات في عهد لويس السادس عشر، وتفضي إلى سيطرة المقتدرين والملكيين. وكانت هذه القضية سبباً لنشوب نزاع بين الهيئة الإدارية والمجلس، وبالتالي، لم تحصل انتخابات وغدت الهيئة الإدارية على رأس كل الأمور.

وورثت الهيئة الإدارية تركة ثيلة من المشاكل الداخلية والخارجية منها الحرب مع بريطانيا والنمسا، والواقع الاقتصادي السيء، وفراغ الخزينة، وحالات التمرّد الداخلية.

وأدت جباية الضرائب عنوةً إلى سخط عام. كما فرضت انتفاضات الملكيين وفلول اليعاقبة على الهيئة الإدارية التصديّ لأي شكل من التفكير السياسي، فمارست القمع والشدّة، الأمر الذي ضاعف من التذمر العام. على أن الهيئة الإدارية استطاعت تدريجياً بواسطة القوات المسلحة تقنيت المشاركة الجماهيرية في ميادين الثورة والسياسة، بل

وناهضت المجلس الذي شكّل الملكيون غالبية أعضائه، حتى أنها أصدرت في الثالث من سبتمبر ١٧٩٧م أمراً يقضي باعتقال ونفي جميع النواب الملكيين وأحد أعضاء الهيئة الإدارية يدعى "بارتلي"، وأعادت القوانين الخاصة برجال الدين والمهاجرين إلى سابق عهدها. ونشبت المذابح الدينية من جديد، واعتقل ثمانية آلاف قسّ ونُفي سبعة آلاف إلى بلجيكا.

وقد لجأت الهيئة الإدارية تحت ضغوط اليمينيين إلى المونتانياريين مرة أخرى، وسمحت بإعادة افتتاح مننديات اليعاقبة؛ ولكن حينما فاز بعضهم في انتخابات ١٧٩٨م حالوا بالقوة دون دخولهم إلى المجلس.

في سنة ١٧٩٩م كان الرأي العام الفرنسي قد تذرّ بشدة من تواتر أحداث التمرد والانقلابات المتلاحقة والنزاعات الداخلية بين الفئات والتيارات السياسية، وفقدَ الناس ثقتهم بساستهم الذين عكفوا على مصالحهم بدل التفكير في إرادة الشعب ومطالبه.

وأفرز عدم الاكتراث لقضايا البلد الداخلية والخارجية الرئيسة، وعدم وجود إدارة مخلصة كفوءة ضرباً من الفلتان أفضى إلى هزائم متتالية في الحروب الخارجية.

وابتداءً من سنة ١٧٩٩م فكّرت جماعة من السياسيين في تغيير الدستور، وكان على رأسها شخص يدعى "سيس" تولى في مايو من السنة نفسها عضوية الهيئة الإدارية. ولأجل بلوغ هذا المطمح كان لا بدّ من توفير شرطين: الأول عدم الخوف من سائر أعضاء الهيئة الإدارية، والثاني دعم أحد القادة العسكريين أصحاب الشعبية الواسعة.

حرّض سيس المجلس أولاً على التمهيد لعزل الهيئة الإدارية، ثم دعا نابليون الذي كان حينها في مصر للعودة إلى باريس. وقد أقتعت هزائم فرنسا المتلاحقة في الجبهات، وانتفاضات الملكيين الداخلية، نابليون أخيراً بالعودة إلى باريس لإنقاذ الجمهورية.

فلاقت عودته ترحيباً عظيماً من قبل الجماهير التي اعتبرته منقذها وبلغ إعجابها به حد التفاني. وعلى حدّ تعبير الجنرال ماتيودوما: "وجد نابليون كافة الأحزاب مستعدة لتفويض زمام الدكتاتورية إليه".

فبادر دون تريث وبمساعدة سيس إلى تغيير الدستور، واستطاع لأجل ذلك كسب دعم

شخصين من أعضاء الهيئة الإدارية، وعدة وزراء وأعضاء هي المجلس.

كانت الخطة تقضي بأن تستقيل الهيئة الإدارية، ولما كان ذلك سوف يترك فراغاً في السلطة التنفيذية، فإن المجلس يتدخل ويُصدر قراراً بتشكيل لجنة تنفيذية مركبة من ثلاثة قناصل، وتغيير الدستور، وحيث إنهم احتملوا معارضة بعض النواب فخططوا لتحريض أهالي باريس للانتفاض نصرةً لنابليون، ولا بدّ من تغيير مكان المجلس ونقله من باريس إلى عدة كيلومترات خارجها.

في إطار حركة انقلابية، استطاع نابليون في التاسع من نوفمبر ١٧٩٩م أن يحقق مطامحه وإرادته، وأدى القناصل الثلاثة "سيس" و"روجيه دوكو" و"بونابارت" القسم، وتولّوا إدارة البلاد، فتمهّدت الأرضية تماماً لدكتاتورية نابليون التي استمرت ٢٤ سنة.

لم يؤدّ هذا الانقلاب إلى ردود فعل سلبية لدى الشعب، ولم يؤدّ إلى اضطرابات أو تمرد، بل تقبلته فرنسا كلها بمنتهى الرغبة والغبطة، واعتبر الناس نابليون أمهم الوحيد لإنقاذ البلاد من الفوضى. وهكذا نصل إلى نهاية الأعوام العشرة الأولى الزاخرة بالأحداث من تاريخ الثورة الفرنسيّة.

وهكذا تكوّنت الراديكالية في الثورة الفرنسيّة وتولّت زمام السلطة دون إرادة مسبقة ونتيجة أخطاء لويس السادس عشر وخياناته وبلاطه. ولم يكن الكثير من القادة الراديكاليين خلال فترة حكم المعتدلين ذوي أفكار معادية للملكية، بيد أن مسار الأحداث ساقهم نحو مواقف راديكالية أفضت إلى حل الملكية وقيام الجمهورية.

وحكمت الراديكالية سبعة أعوام؛ لكنها كالكثير من التيارات السياسيّة - الاجتماعيّة الأخرى في الثورة الفرنسيّة لم تكن تياراً منظماً منسجماً له أفكار وتصورات محدّدة، إنما كان هناك طيف أكثر ألوانه اعتدالاً هم الجيرونديون الذين تولّوا السلطة في الطور الأول من سيادة الراديكاليين، ثم تم إقصاؤهم بعد سنة على يد اليعاقبة الأكثر تطرّفاً.

والأسباب التي ساهمت في إخفاق الراديكالية في الثورة الفرنسيّة هي:

١- لم تكن الثورة الفرنسيّة أساساً ثورة راديكالية، فقد فرضت الراديكالية كما مرّ بنا على تاريخ الثورة دون سابق رغبة أو تخطيط، وسرعان ما انهزمت وأقصيت عن الساحة

ولم تعد إليها.

٢- لم تكن ثمة قيادة منسقة للحركة الراديكالية، وأدّت المؤامرات المتتابعة للقادة الراديكاليين ضد بعضهم، وحالات الخصام المستمرة، والسعي للاستيلاء على السلطة بأي ثمن، أدّت إلى زعزعة القيادة في التيار الراديكالي والعمل على تفتيت هذا التيار.

٣- مع أن الراديكاليين حظوا بأكبر قدر من الدعم الجماهيري، وحاولوا - في شعاراتهم على الأقل - أن يدافعوا عن سيادة الشعب، بيد أن الشعب كان في الحقيقة أداة لتحقيق أهدافهم. في الوقت ذاته لم تستطع الراديكالية إطلاق مؤسسات وقوانين ثابتة تكرس سيادة الشعب.

٤- حيث إنّ أيديولوجياهم تأثرت بالأفكار السياسية في القرن الثامن عشر، وتركت المعايير الدينية والأخلاقية مكانها للمعايير الإنسانية، كان هذا التيار يتابع تفسيراته وتأويلاته الخاصة لنظريات المفكرين وآرائهم. ورغم مناداتهم بالتقوى والورع والنزاهة؛ لكنهم ساروا على النهج الميكافيلي الذي ساد العهد الماضي من أجل تحقيق أهدافهم. وبعبارة أخرى: كانت الغاية في رأيهم تبرّر الوسيلة.

٢- روسيا

يمكن تقسيم عهد الحكم الراديكالي في روسيا قبل دكتاتورية ستالين إلى فترتين:

الأولى تمتد من الاستيلاء على السلطة في أكتوبر ١٩١٧ م حتى وفاة لينين في ١٩٢٤ م. وقد كان للينين نفوذ وهيمنة كبيرة خلال هذه الفترة؛ إذ كان القائد بلا منازع والشخص الذي تُعدّ آراؤه وتصويراته فصل الخطاب في كل شيء، الأمر الذي أجّل كل النزاعات والسجلات بين القادة البلاشفة الطامحين للسلطة إلى حين وفاته.

الفترة الثانية تمتد من وفاة لينين حتى ١٩٢٧ م، وقد شهدت نزاعات وصراعات سياسية وشخصية بين قادة الحزب البلشفي، وأدّت بالتالي إلى إقصاء كافة الشخصيات البارزة من آل "بوليت بورو" واللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ومهدت الأرضية لدكتاتورية ستالين الفردية.

الفترة الأولى: الاستيلاء على السلطة

همّشت نظريات لينين وأفكاره كافة الخلافات والنزاعات؛ حيث للرجل هيمنة وسطوة بدرجة خارقة، وكان يتمتع بمواهب وجرأة وشجاعة مميزة، فاستطاع تكريس هيمنته

على التيار اليساري، وتولى قيادة الإمبراطورية الروسية كمفتش أول بعد سقوط الحكومة المؤقتة لكرنسكي على يد تروتسكي.

جعل لينين قضايا البلاد الداخلية على رأس أولوياته، وحاول تثبيت أركان سلطة الحزب البلشفي؛ لكنه لم يمتنع في هذا السبيل عن أية خطوة واقعية؛ حتى لو تعارضت مع المبادئ الماركسية.

رغم أن انتخابات مجلس المؤسسين تمت في زمن سلطة البلاشفة؛ لكنها لم تتمخض عن النتيجة التي ترضيهم، لذلك بادر لينين إلى حل هذا المجلس.

الخطوة التشريعية الأولى التي قامت بها «حكومة العمال والفلاحين»، هي إعلان حقوق الكتل الكادحة والمستضعفة التي أصدرها مؤتمر المجالس العامة في كل أنحاء روسيا في يناير ١٩١٨م. وكان هذا الإعلان شبيهاً بميثاق حقوق الإنسان الذي أقرته الثورة الفرنسية.

وفي هذا الإعلان، سميت روسيا جمهورية لنواب الفلاحين، والعمال، والجنود، وأعلن أن جمهورية روسيا السوفياتية قامت على أساس اتحاد حر بين الشعوب الحرة تحت عنوان الجمهوريات المحلية والسوفياتية.

لفتت كلمات النظام الثوري لفتت الانتباه الدولي. وكانت الثورة دولية وعالمية بالضرورة، وتقدم الثورة العالمية كان ضرورة أساسية لنظام المجالس الذي يعيش طور الكفاح، بيد أن الواقع الخارجي سرعان ما أرغم الحكومة الثورية على العمل كحكومة وطنية لا أكثر، وانتهاج مبدأ الثورة في بلد واحد.

ولم يجد نظام الثورة أدناً صاغية حين خاطب البلدان المتحاربة لإجراء محادثات سلام. نظراً لأن ألمانيا كانت متوغلة في أعماق الأراضي الروسية، ولا تزال تشن عملياتها الحربية والعسكرية، وكان ينبغي لروسيا أن تسارع إلى إجراء مفاوضات معها.

إذن، كان الهدف الأول للسياسة الخارجية التي انتهجها لينين عقد معاهدة صلح مع الحكومة الألمانية. ففي فبراير ١٩١٨م بدأت مفاوضات السلام في "برست ليتوفسك"، وتولى تروتسكي زعامة المفاوضين من الجانب الروسي. ويُلَوَّح أنه ضرب عرض الجدار

كافة التشريفات الدبلوماسية، وتوجّه لشعوب الحكومات المتحاربة مطلقاً إعلامه المعادي للحرب بين القوات والجنود الألمان، الأمر الذي أغضب الألمان بشدة، خصوصاً حينما اقترح تروتسكي الصلح من دون ضم أراضٍ أو دفع غرامات.

لكن الألمان المتمتعين بالتفوق العسكري، والمطلعين على الموقف الضعيف للحكومة الروسية، قدّموا اقتراحات صعبة ولا مفر منها في الوقت ذاته. ولم تكن اقتراحات الألمان لتتسجم مع المبادئ الثوريّة لتروتسكي الذي لم يكن يوسع توقيعه مثل هذه المعاهدة المذلّة مع قوة إمبريالية، غير أن لينين لم يكن يرى مندوحة من الموافقة على ذلك كلّ. ومن جهة أخرى، لم تسمح مشاعر تروتسكي الواقعية له بتأييد نظريات بوخارين وسائر الشيوعيين اليساريين في استئناف حرب ثورية؛ لذلك اقترح حالة اللا حرب واللا سلم، لكن الألمان الذين لم ترضهم أساليب تروتسكي شدّدوا ضغوطهم في الجبهات وتابعوا تقدّمهم. وأدّى هذا إلى ميل تروتسكي رغم رغبته نحو لينين وتوقيعه معاهدة سمّاها هو بـ "الصلح المخجل"^(١)، تضمنت تنازل روسيا عن ولاية أوكرانيا والكثير من الأراضي الروسية الواسعة، واستقالته بعد ذلك من مسؤولية اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية.

تم توقيع معاهدة السلام في الثالث من مارس ١٩١٨م، وأوقف الألمان زحفهم. وبالتزامن مع محادثات "برست ليتوفسك" أجرى الروس اتصالات غير مجدية مع بريطانيا وفرنسا وممثلي أميركا على أمل أن يقدّروا احتمالات مساعداتهم لروسيا إزاء ألمانيا. استاءت البلدان المحاربة لألمانيا من معاهدة "برست ليتوفسك"، بل وأدّت هذه المعاهدة بنحو مثير إلى استياء أقلية ملحوظة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب بقيادة بوخارين، ولولا نفوذ لينين لما أمكن الموافقة عليها في اللجنة المركزية.

وقد أرغمت حقيقة ضعف القوة العسكرية الروسية، الحكومة على تشكيل جيش شعبي، حيث تم الإعلان قبل شهر من توقيع معاهدة السلام عن "جيش العمّال والفلاحين الأحمر". وجرّت المحاولات اعتماداً على جميع القيم الثوريّة والوطنية لتشكيل قوة يمكن استخدامها لخدمة الحكومة البلشفية، بل ودُعِيَ ضباط النظام القيصري للمشاركة في هذا الجيش.

مع أن معاهدة السلام وُقِّعت مع العدو الألماني، لكن أخطاراً أخرى هددت الحكومة الروسية في الداخل والخارج وشكّلت ههما العسكري إلى فترات طويلة.

قوات روسيا البيضاء راحت تنظّم وتستعد لمحاربة الحكومة المركزية على أجزاء من الأراضي الروسية الواسعة. والجيش الألماني بقي في أوكرانيا وفقاً لمعاهدة الصلح. الحكومات الغربية تملّكها الغضب والقلق من الثورة الروسية، وتضاعف غضبها لخروج الروس من التحالف ضد ألمانيا إلى درجة أنها قرّرت اتخاذ خطوة معينة؛ فاحتلت القوات الإنجليزية ومن ثم الفرنسية والأميركية في مارس ١٩١٨ م ميناء "مورمانسك" (١) الشمالي، بذريعة الحفاظ على المكتسبات العسكرية التي حققوها مقابل ألمانيا.

بالإضافة إلى هذا، نظّم الكثير من التشيك المسجونين في روسيا إثر الحرب، ومعظمهم هرب من الجيش النمساوي، نظموا أنفسهم وشكّلوا فرقاً قتالية استقرت بموافقة روسيا في "فلاديفستيك" لتتوجه نحو الغرب. وغدت هذه الفرق القتالية في سيبيريا سندا للقوات المعادية للبلاشفة. ولم تشأ اليابان التخلف عن القافلة، فأُنزلت قواتها في أبريل ١٩١٨ م في ميناء "فلاديفستيك"، وتبعاً لذلك احتلت القوات الأميركية والفرنسية والإنجليزية "آرخانغل".

ويبدو في ذلك الحين أن بقاء أو زوال الحكومة البلشفية لم يكن رهناً بما تمتلكه من قوة بمقدار ما كان منوطاً بنتيجة الصراع في جبهات الحرب العالمية.

وقرّرت هزيمة ألمانيا الشاملة في نوفمبر ١٩١٨ م فرصة جديدة للحكومة الروسية. وبعثت انتفاضات العمال في برلين والانقلابات في هنغاريا وبافاريا، وانتفاضات فرنسا وبريطانيا الأمل لدى البلاشفة بقرب اندلاع الثورة البروليتارية في أوروبا الأمر الذي كانوا ينتظرونه منذ فترة طويلة؛ لكن الأحداث اللاحقة دلّت على أن سياق التطورات لم يكن لصالح البلاشفة.

نظراً لأن الحرب في الأراضي الروسية ضد ألمانيا كانت قضية فرعية جانبية، جنحت قوات الحلفاء لدعم جيش روسيا البيضاء في آرخانغل، وسيبيريا، وجنوب روسيا، بيد أن قضية جديدة ومعقدة وقعت في تلك الأثناء. بسبب طول فترة الحرب، وربما بسبب مشاعر

Murmansk. (١)

التعاطف مع الحكومة الروسية إلى حد ما، فقدت قوات الحلفاء حوافزها نحو مواصلة دعم الحرب ضد روسيا. في أبريل وقعت حالة تمرد في السفن الفرنسية في أوديسا أدت إلى سحب قوات الحلفاء.

وفي خريف ١٩١٩ م لم تكن هناك قوات من دول المحور داخل الأرض الروسية باستثناء القوات اليابانية والأميركية في "فلاديفوستوك"؛ بيد أن هذا لم يؤد إلى تغيير موقف الحلفاء في إيصال المعدات العسكرية للروس البيض. كما تم تطمين القوات المتمردة داخل التراب الروسي، ومنها القوات الخاضعة لقيادة "كولجاك" أحد أمراء القوة البحرية القيصرية، والتي استطاعت أن تتموضع بشكل كامل في الجزء الأكبر من سيبيريا، وتتوغل في صيف ١٩١٩ م في الجزء الأوروبي من روسيا.

اجتمع ساسة الدول المتحالفة في باريس بهدف الاعتراف بحكومة "كولجاك"؛ لكن اجتماعهم بقي دون أية نتائج. واستقر جنرال آخر اسمه "دنيكين" مع قواته في جنوب روسيا بدعم من الحلفاء واستطاع الاستيلاء على أوكرانيا، والوصول في صيف ١ٹ١٩ م إلى ٢٠٠ ميل من موسكو. وكان ثمة جنرال اسمه "يوفنيتش" أسس الجيش الأبيض في البلطيق واستعد للهجوم على بتروغراد.

لكن الجيش الأحمر كان قد أصبح في ذلك الحين قوة مقاتلة مؤثرة رغم شحة المعدات. وكانت جيوش الروس المتعددة إما غير قادرة على تنسيق قواتها، أو لم تستطع كسب دعم الجماهير في المناطق التي تسيطر عليها، لذلك تكبدت خسائر متلاحقة حتى سنة ١٩١٩ م، حتى قبض البلاشفة على كولجاك في يناير ١٩٢٠ م وأعدموه، وتناثرت قوات الروس البيض وتفككت في كل مكان - باستثناء حالات قليلة - حتى صيف العام نفسه.

على مستوى العلاقات الخارجية، كان الموضوع الآخر الذي شغل ذهن لينين ورفاقه هو تصدير ثورة البروليتاريا إلى المجتمعات الأخرى، وعلاقة الحزب الشيوعي الروسي بالأحزاب الشيوعية في سائر البلدان.

وعززت الحروب الداخلية ودعم القوى الرأسمالية الغربية لمعارضتي الثورة الروسية فكرة أن العالم انشطر إلى عالمين سيبقيان في حرب دائمة.

وظلمات التحركات الثورية في برلين يناير سنة ١٩١٩م البلاشفة إلى أن الرأسمالية في طريقها إلى الركوع، وأمواج الثورة تتسع من موسكو لتستغرق العالم الغربي كله. في مثل هذا الظرف خالجت لينين فكرة طموحة فحواها إجلال "دولية شيوعية ثالثة حقيقية" محل "الدولية الثانية"^(١) التي أدت إلى التفرقة بين أتباع ماركس والابتعاد عن نظرياته. وضمن هذا السياق قرّر في مارس ١٩١٨م تغيير اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي إلى "الحزب الشيوعي الروسي".

في أوائل مارس ١٩١٩م تجمع أكثر من خمسين من الشيوعيين وأنصارهم، منهم ٢٥ من ممثلي الأحزاب والجماعات الشيوعية في ١٩ بلداً، وعُرف هذا الاجتماع بالمؤتمر الشيوعي الدولي الأول (كمينترن)، وتمت فيه المصادقة على بيان أعدّه تروتسكي وأكد فيه على الاضمحلال التدريجي للرأسمالية على يد الشيوعية ابتداءً من صدور البيان الشيوعي سنة ١٨٤٨م، كما دعم البيان أفكار لينين التي تدين الديمقراطية البرجوازية وتعلن دكتاتورية البروليتاريا، وأخيراً طلب البيان من كل عمّال العالم الضغط على حكوماتهم لإنهاء الاعتداء العسكري على روسيا والاعتراف رسمياً بالنظام الشيوعي.

أخذ "كمينترن" على عاتقه التنسيق بين الأحزاب الشيوعية في كل أرجاء العالم، وكان من شعاراته أن البروليتاريا العالمية لن تُفقد سيفها إلى أن تتحوّل روسيا السوفياتية إلى اتحاد الجمهوريات السوفياتية في العالم^(٢).

موجات العداء الخارجي والاشتباكات مع المجموعات المسلحة الداخلية كانت من أبرز الأخطار التي واجهها البلاشفة بعد وصولهم إلى السلطة. تم الانقلاب في بتروغراد من دون سفك دماء، لكنّ صدامات عنيفة وقعت في موسكو بين البلاشفة والضباط الأوفياء للحكومة الموقّعة. وعكفت الأحزاب السياسية المُقصاة على الإعداد والتنظيم لمواجهة حكومة المجالس، وانقطعت الاتصالات نتيجة إضرابات عمّال سكك الحديد الذين تُدار نقابتهم من قبل المناشفة، وتعرّضت الخدمات الإدارية للإرباك وعمّت الفوضى البلاد. سنّ البلاشفة بعد ستة أسابيع من توليهم السلطة قانوناً يؤسّس للجنة طارئة لكل روسيا،

(١) الدولية الثانية أو الدولية الاشتراكية تأسست سنة ١٨٨٩م من قبل أنجلز بعد وفاة ماركس؛ لكنها أخفقت بسبب الخلافات بين تيار كاوتسكي وتيار لينين - بلخانوف - برنشتاين.

(٢) E.H. Carr, "The Russian Revolution: From Lenin to Stalin 1917- 1917 Papermac", (٢) 1983, p17.

(جكا) مهمتها مكافحة أعداء الثورة والمخربين. بعد أيام تأسست محكمة ثورية لمحاكمة الذين نشطوا ضد حكومة الفلاحين والعمال، لكن أحكام الإعدام لم تصدر إلا في حزيران سنة ١٩١٨م. انتشرت الإعدامات الاعتيادية المنفلتة من قبل البلاشفة ومعارضيه في الكثير من مناطق البلاد. وعملت منظمة (جكا) لقمع معارضي النظام. في أبريل ١٩١٨م تم اعتقال عدة مئات من الفوضويين في موسكو. وفي تموز كُلفت جكا بقمع انقلاب الاشتراكيين الثوريين، واغتيال الانقلابيين - على الظاهر - سفير ألمانيا اعتراضاً على معاهدة "برست ليتوفسك"، وجرى طوال صيف ١٩١٨م اغتيال اثنين من القادة البلاشفة البارزين في بتروغراد، وأُطلق الرصاص على لينين في محاولة لاغتياله. كانت هناك موجة من الاغتيالات المتبادلة بين الطرفين، وأضحى "الاغتيال الأحمر" و "الاغتيال الأبيض" من التعابير الدارجة في الحياة اليومية.

تركت هذه الظروف المضطربة بصماتها على اقتصاد البلاد. ولم ينخفض الإنتاج على امتداد سنوات الحرب فحسب، إنما اعتراه الخلل والإرباك بسبب احتياجات الجيش واستدعاء الفلاحين والعمال للخدمة العسكرية.

أثرت الثورة الروسية وحروبها الداخلية سلباً على الاقتصاد الروسي وأدت إلى انهيار مالي. ولم تتجاوز حلول البلاشفة لمعالجة المعضلات الاقتصادية حدود الإعلان عن المبادئ العامة من قبيل التوزيع المتكافئ، وتأمين الصناعات والأراضي، وسيطرة العمال على المعامل.

في الأشهر الأولى للثورة خضعت العديد من الصناعات لسيطرة الدولة أو العمال. وكان للبلاشفة سيطرة ضئيلة جداً على الزراعة في القرى لذلك وافقوا على برنامج "الاشتراكيين الثوريين"، وطبقوا اشتراكية الأراضي والتوزيع المتكافئ.

قاسى البلاشفة ظروفاً جد عصيبة في الأشهر الستة الأولى، وعاش الناس على الحد الأدنى من ضروريات الحياة. ثم دفعت الحروب الداخلية والانهيار الاقتصادي في صيف ١٩١٨م الحكومة إلى إطلاق سياسات أكثر تشدداً عُرِفَتْ باسم "شيوعية الحرب".

لم تؤدّ الخطط الاقتصادية في مجالات الصناعة والزراعة إلى زيادة الإنتاج، خصوصاً وقد طُلب من المزارعين تسليم فائض الإنتاج إلى الدولة دون مقابل، الأمر الذي

زاد الطين بلة وقُلل الإنتاج أكثر.

في مستهل عام ١٩٢٠م وبهزيمة دنيكين وكولجاك أُلغيت حالة الطوارئ العسكرية، غير أن المشكلات المستعصية دفعت باقتصاد البلد إلى حافة الهاوية، ولاح أن علاجها يستعدي نفس ذلك الانضباط العسكري، بل لقد اضطرت الدولة البلشفية تطبيقاً لهذه السياسة إلى تعديل مبادئها الاشتراكية، فأعلنت خطة عرفت باسم "نب" أو "السياسة الاقتصادية الجديدة"^(١).

وحينما عرض لينين خطة "نب" على مؤتمر الحزب الشيوعي كُثِر الجدل والنقاش حولها، إلا أن الأزمة كانت أعتى من السماح بالتأخير، وحينما أكد لينين أن الصناعة والتجارة الخارجية ستبقيان بيد الدولة، عدل معارضو «نب» عن معارضتها إلى تأييدها وتمت المصادقة عليها بالإجماع، غير أن المعارضات كانت لا تزال موجودة داخل الفئات المختلفة لا سيما البلاشفة والاشتراكيين الثوريين، وخصوصاً بشأن الاتحادات العمالية التي اعتبرتها الحكومة منافساً لها، وأرادت حلّها فتفاقت الخلافات واضطرت الدولة إلى تجميد نشاط كافة الأحزاب، وإعلان الحزب الشيوعي باعتباره الحزب الرسمي الوحيد.

وكان حل مجلس المؤسسين في يناير ١٩١٨م مؤشراً إلى عزيمة البلاشفة على الإمساك بالسلطة المطلقة وتأسيس نظام الحزب الواحد، إلا أن ظروف الحرب الداخلية على امتداد ثلاثة أعوام لاحقة أبقت العلاقات بين الحكومة والحزبين اليساريين في وضعية غامضة ومتأرجحة. وبعد أسابيع من انتصار البلاشفة، انفصلت جماعة من التيار اليساري للاشتراكيين الثوريين عن الحزب الأم، وتحالفوا مع البلاشفة، ونُصِب ثلاثة منهم كمفوضين للشعب؛ لكن توقيع معاهدة "برست ليتوفسك" أدّى إلى استقالتهم وإدانة المعاهدة من قبل المناشفة والاشتراكيين الثوريين.

في هذا الظرف هبّ التيار اليميني للاشتراكيين الثوريين لمعارضة النظام الحاكم بنحو علني. وقد اعتبرتهم الدولة مسؤولين عن حالات التمرد في موسكو، واغتيال السفير الألماني واثنين من رجال الدولة ومحاولة اغتيال لينين. وفي حزيران ١٩١٨م مُنِع نشاط التيار اليميني للاشتراكيين الثوريين والمناشفة بتهمة الارتباط والتعاون مع أعداء الثورة،

(١) New economic policy (nep).

وصدرت قرارات بحجب صحفهم عن الصدور.

وخفّفت أحداث الحرب الداخلية إلى حد ما من حدة الصراع بين التيارين اليساريين، وأدان المناشفة والاشتراكيون الثوريون ممارسات الروس البيض والحلفاء، وراحوا يساعدون الحكومة في تصديها للمعتدين وأعداء الثورة إلى جانب تهجمهم على سياساتها الداخلية. وأثمر هذا التعاون إلغاء حظر نشاط المناشفة في نوفمبر ١٩١٨م، والاشتراكيين الثوريين في فبراير ١٩١٩م، فاستطاع هذان الطرفان إيفاد ممثلين إلى مؤتمر مجالس كل روسيا في عامي ١٩١٩م و ١٩٢٠م، وإن لم يكن لهم حق التصويت في الظاهر.

طوال فترة الحرب الداخلية انضم الكثير من المناشفة والاشتراكيين الثوريين إلى الحزب البلشفي، والتحق عدد منهم بمؤسسات الدولة وعملوا فيها، وبالتالي، تلاشت تدريجياً الكتل الشعبية المؤيدة لهذين الحزبين أو الداعمة لهما على الأرجح.

وحيثما وضعت الحرب الداخلية أوزارها، لم يعد ثمة أساس للائتلاف والمصالحة، فتم اعتقال ٢٠٠٠ من المناشفة، منهم جميع أعضاء اللجنة المركزية في ليلة إعلان سياسة "نب"، واقترن ذلك مع قمع المعارضين داخل الحزب البلشفي الحاكم. وأطلق سراح الكثير من الذين اعتقلوا، وسمح لقادة المناشفة بالهجرة إلى خارج روسيا؛ لكن جرت محاكمة أعضاء الخلية المركزية للاشتراكيين الثوريين في ١٩٢٢م بسبب أنشطتها المعادية للثورة، وحُكم عليهم بالإعدام أو السجن طويلة الأمد.

وأُسفر تطبيق خطة «نب» عن تعزيز القدرات المركزية للحزب وتقوية الكوادر العاملة على صياغة الدولة السوفياتية. وفي ذلك الوقت، بدت رغبة الكتل في تفتيت وإلغاء هيمنة الدولة كحلم عالمي وردّي راودها سنة ١٩١٧م أمراً غير واقعي على الإطلاق.

ومع أن هذا الحلم بقي يراود كثيراً من الأعضاء، لكن بعد معاهدة "برست ليتوفسك" والحروب الداخلية، سلّم الجميع بضرورة وجود دولة قوية لديها القدرة الكافية على مواجهة الظروف الطارئة، وتحديد الخطوط العريضة للعلاقات الخارجية طويلة الأمد.

في تموز ١٩١٨م تمّ الإعلان عن دستور الجمهورية الروسية السوفياتية الفدرالية

الاشتراكية^(١)، وأدرج في مقدمته إعلان حقوق الشعوب المشغلة الكادحة الذي أعد قبل ستة أشهر.

فوض هذا الدستور السلطة العليا لمؤتمر مجالس كل روسيا والذي يُنتخب أعضاؤه من قبل المجالس البلدية في المدن.

ومع أن تطبيق خطة «نب» أدى إلى تحسّن ملحوظ في أحوال الفلاحين وزيادة إنتاج الغذاء، والواقع أنه أنقذ الفلاحين من الكارثة؛ لكنه انحدر بسوق الصناعة إلى حافة الانهيار. وأعلنت جماعة سرية داخل الحزب أطلقت على نفسها اسم "جماعة العمال" أن تطبيق سياسة «نب» ضرب جديد من استغلال البروليتاريا، وأدانوا هذه السياسة في مؤتمر أبريل ١٩٢٢م. حينما أطلقت خطة «نب» وبشكل علني على أنها خطة منح الامتيازات للعمال، كان السؤال الذي لم يطرح إطلاقاً هو: ما هي الفئة أو القطاع الذي يجب أن يسدّد تكاليف هذه الخطة؟

تلقت طبقة البروليتاريا - وهي بطلة الثورة - الضربة الأشد، والحقيقة أن عمال الصناعة اعتُبروا أبناء نب غير المرغوب فيهم.

الأزمة الأخرى التي برزت إلى السطح هي الأزمة المالية، وكانت العواقب المالية لخطة «نب» ممكنة الحدوث منذ البداية. حينما أسست «نب» لمبادئ السوق الحرة (التي يمكن للبضائع فيها أن تباع وتشترى) ما كان لهذه المعاملات أن تتم عن طريق الروبل الذي فقد قيمته تقريباً.

كان ربيع وصيف ١٩٢٤م موسم تحسّن الوضع وبناء الثقة. فتخلصت الزراعة بتأثير خطة «نب» من مشكلاتها، وتم إحياء الصناعة تدريجياً رغم أنها بقيت غير قادرة على منافسة الزراعة.

وجرى استكمال الإصلاحات الخاصة بالعملة الرائج في مارس ١٩٢٤م، حينما صار الذهب رصيذاً للروبل وتم تقبّل ذلك على مستوى عالمي.

RSFSR. (١)

في سنين ١٩٢٣ و ١٩٢٤م وصلت التجارة الخارجية الخاضعة لسيطرة الدولة المطلقة إلى نتائج ملحوظة وجيدة. وشكّلت المحاصيل الزراعية ٧٥٪ من الصادرات، بينما احتلت الصناعة ٧٥٪ من الاستيراد معظمه مواد خام.

حصلت هذه النتائج الإيجابية بفضل تطبيق مزدوج لخطة «نب» وضبط الأسعار. والواقع أن هذه الإجراءات كانت ضرورية لتحسين الأوضاع. وقد استمر الصراع والتناقض بين "اقتصاد السوق الحرة" و "الاقتصاد المركزي" طوال عقد العشرينات.

وتأثر سياق تحسّن الوضع الاقتصادي بمرض لينين الذي استمر طويلاً وأدّى أخيراً إلى وفاته، حيث رقد لينين في فراش المرض عدة أسابيع إثر السكتة التي أصابته في مايو ١٩٢٢م؛ لكنه عاد في خريف العام نفسه إلى مركز عمله وألقى بعض الخطب، إلّا أن قواه كانت منهارة. وفي ١٢ ديسمبر نُقل بتوصية من الأطباء إلى شقته في الكرملين، وأصيب بعد أربعة أيام بسكتة أشد من الأولى شلّت نصف جسمه. وبقي إلى ثلاثة أشهر أخرى صحيح العقل والتفكير رغم انهياره الجسدي، ومع أن أياً من القادة الآخرين لم يكن يحق له حسب الظاهر عيادته؛ لكنه استمر في إملاء ملاحظاته ومقالاته حول قضايا الحزب. وضمت هذه الإملاءات كتابته المعروفة في ٢٥ ديسمبر التي ألحقت بكتاباته الأخرى في ٤ يناير ١٩٢٣م. في التاسع من مارس ١٩٢٣م أصيب بالسكتة الثالثة التي أقعده حتى عن الكلام، فلم يستطع فعل أي شيء حتى وفاته بعد عشرة أشهر.

بعد السكتة الثالثة حيث انقطع الأمل في علاجه، طُفّت على السطح قضية خليفته وهمّشت سائر القضايا. تعزيز الانضباط الداخلي للحزب في المؤتمر العاشر في مارس ١٩٢١م رافقته تصفية حزبية واستبعاد شخصين من القادة الخمسة في جماعة العمال المعارضين. واستدعت أزمة مرض لينين تقوية الحزب أكثر. وفي أبريل ١٩٢٢م أعلن ستالين عقب المؤتمر الخامس عشر أميناً عاماً، ومولوتوف وكيرشوف أمينين للحزب، لكن أحداً لم يكتسب لهذا الاختيار، وبقي ستالين معروفاً كشخصية دؤوبة ووفية للحزب.

وحينما عاد لينين إلى عمله عقب السكتة الأولى لاحظ تخطيط ستالين للاستيلاء على السلطة، ولم يتخذ أية خطوة ضد ذلك رغم رفضه له، إنما أنفق جلّ وقته لمتابعة الشؤون المكتبية للدولة والحزب. كان لينين سيء الظن بـ ستالين، ونّبّه في البيان الذي

كتبه في آخر أيام حياته إلى خطر الفصل بين طبقتي العمال والفلاحين اللذين يحملان على مائتهما دعائم قوة الحزب. ومع أنه كان يرى هذا الخطر بعيداً جداً؛ لكن أشار إلى خطر قريب يتمثل في اختلاف أعضاء اللجنة المركزية للحزب، وأهم ما في ذلك العلاقة بين ستالين وتروتسكي.

حظي ستالين بسلطة واسعة جداً لم يعلم كيف يستخدمها بحذر. وتروتسكي رغم أنه أقوى شخصاً هي اللجنة المركزية، لكن يبدو أنه اكتسب ثقته بالذات متأخراً جداً، وكان أكثر ميلاً للشؤون التنفيذية الصرفة.

ولم يسلّم سائر أعضاء اللجنة المركزية من نقد لينين، هذا بتردد زينوفيف وكامنوف في لحظات أكتوبر ١٩١٧م الحساسة والذي لم يكن من باب الصدفة. وبوخارين رغم أنه أكبر وأقدر منظري الحزب؛ لكنه لم يفهم الديالكتيك بشكل كامل على الإطلاق، ولا يمكن اعتبار آرائه ماركسية إلا بعد تردد وتأمل طويلين. وكان اقتراح لينين لحل المشكلة هو رفع عدد أعضاء اللجنة المركزية إلى ٥٠ أو ١٠٠ شخص.

وقلت ثقة لينين بستالين بعد كتابة البيان الأول، حتى أنه كتب في تكملة أن ستالين وقح جداً، ويجب إقصاؤه عن الأمانة العامة وتعيين شخص آخر مكانه يكون أكثر صبراً ووفاءً وعناية بسلوكه. وعاد لينين ليدكر بخطر النزاع بين ستالين وتروتسكي. وأخيراً بعد أن أهان ستالين زوجة لينين (كرويسكايا)؛ لأنها منعتة من لقاء زوجها لينين هي أوائل مارس ١٩٢٤م، كتب له لينين رسالة أخرجه فيها من دائرة الرفاق. وبعد ثلاثة أيام أصيب لينين بحالة منعتة من مزاوله أي نشاط.

الفترة الثانية: نزاعات طويلة على السلطة

كان هناك سبعة أشخاص بارزون في جهاز قيادة الحزب (هوليت بورو)، تروتسكي محسود ومبغوض من قبل رفاقه والمحيطين به. ثلاثة آخرون من قادة الحزب البارزين هم؛ زينوفيف، وكامنوف، وستالين كانوا مصممين على الحؤول دون وصول تروتسكي للقيادة بأي ثمن.

كان لستالين مكانة أدنى في هذا المثلث المنتصر، وكان يهي هذه الحقيقة تماماً ويدري

أنه بحاجة إلى دعم هذين الشخصين لفترة من الزمن، وعليه الصبر على مواقف لينين العدائية تجاهه مدة من الزمن والتقليل من تبعات هذه المواقف، الأمر الذي كان سبباً للقادة على علم به. وقد كان كامنوف ذا فطنة أكثر ومواهب أوفر، أما زينوفيف فكان رجلاً ضعيفاً طموحاً يصبوه فقط إلى شغل العرش الفارغ (رئاسة التشريفات). وعلى العكس من ذلك اختار ستالين طريقاً مدروساً، فلم يدع شيئاً لنفسه وكرّر مراراً أن لينين هو معلمه وأستاذه. وكان يختار الكلمات بمنتهى الدقة وبحسابات مدروسة. فحينما يتحدث عن التنظيم مثلاً يكرّر نظريات لينين الناقدة للبيروقراطية، ويتجاهل بذلك ودجل حقيقة أن جلّ كلام لينين إنما هو ضده.

بل لقد أيد في تقرير حول القضايا الوطنية انتقادات لينين للشوفينية في روسيا الكبرى، والحال أن من قصده لينين بنقده هو ستالين نفسه.

تحاشى تروتسكي الصدام المباشر، وكان يقلقه أي شكل من أشكال السجال، وانسحب بوضوح من القضية الوطنية، واقتصر دوره في المؤتمر على تقديم تقرير جسيم حول الوضع الاقتصادي يفصح عن واقع الصناعة والمشروع الاقتصادي الصرف؛ لكنه اجتنب أي نوع من الهجوم على السياسات الجارية، وأخفى بدقة اختلافاته الأخيرة مع زينوفيف.

مع أن تروتسكي لم يكن مرشحاً رسمياً لمنصب القيادة؛ لكن شخصيته القوية وسوابقه في الحروب الداخلية حققت له شعبية واسعة في مختلف المستويات الحزبية، فكان شخصية نافذة قوية على شتى الصعد وفي مختلف القضايا.

تأمّرت الجماعة الثلاثية في مؤتمر أبريل ١٩٢٣م لإسقاطه والحوّل دون تقدّمه وصعوده. وتم تنفيذ هذه المؤامرة بمنتهى الحذر بسبب انعدام الثقة بين زينوفيف وستالين.

تعرّض تروتسكي لانتقادات اللجنة المركزية بذرائع مختلفة منها قضايا سياسية واقتصادية وسوابقه قبل أكتوبر ١٩١٧م. ولم يكن الأمر هنا متعلقاً بدور تروتسكي وأرائه، بل بشخصه ووجوده الذي كان يراد إقصاؤه عن الساحة.

استمر مشروع الإقصاء التدريجي لتروتسكي وزاد مرض لينين من شدته. في يناير ١٩٢٤م وقبل وفاة لينين، شنّ زينوفيف هجوماً شديداً ضد شخصية تروتسكي وسوابقه

الحزبية وآرائه. ولم يردّ عليه تروتسكي بسبب مرضه، بل توجه في أواسط يناير إلى القوقاز بتوصية من الأطباء. وبعد أيام عقد مؤتمر حزبي بأكثرية ساحقة من نواب تم انتقاؤهم خصيصاً، وأدين المعارضون واعتبر تروتسكي شخصياً المسؤول عن العمل ضد قادة الحزب. وقد حدث هذا قبل أيام قليلة من موت لينين في ٢١ يناير ١٩٢٤م.

اعتُبر زينوفيفوف دون تردد خليفة مؤقتاً للقائد الراحل. وأخفى ستالين بصبر ودقة طموحاته القيادية، وأبدى في مراسم تشييع ودفن لينين أقصى ما يمكن من التذلل والخضوع لشخصية لينين.

في المواجهة الحزبية الأولى بين الفريق الثلاثي وتروتسكي جرت محاولات مكثفة لإسقاط الاعتبار عن الأخير، وقد نجحوا عملياً وبذرائع شتى في استبعاده عن مسؤولياته في "بوليت بورو" واللجنة المركزية إلى أن نجحوا في نفيه إلى سيبيريا؛ لكنهم لم يقنعوا بهذا فنفاه ستالين سنة ١٩٢٩م إلى الخارج، وأخيراً تم اغتياله في المكسيك سنة ١٩٤٠م على يد أحد عملاء ستالين.

كانت سنة ١٩٢٥م سنة انسجام الجماعة الثلاثية واتحادهما بفضّ مشاعر الحسد والخوف من تروتسكي. ولم يكن تروتسكي قد أقصي تماماً عن الساحة بعد، حينما غير زينوفيفوف وكامتوف آراءهم السابقة بخصوص تجميع الفلال، وأعلنوا معارضتهم لأفكار بوخارين الذي اشتهر حينها كبطل للفلاحين وأبرز المنافحين عنهم. في سبتمبر اتخذ زينوفيفوف موقفاً ضد خطة "نب" والثورة في بلد واحد، وأعلن أن «نب» ومعها التأخر في الثورة العالمية تستبطن أخطاراً منها خطر الفساد. وفي الشهر التالي كتب مقالاً بعنوان "اللينينية" انتقد فيه سياسات بوخارين بشدة. وكانت هذه أعنف هجمة لزينوفيفوف على الاشتراكية في بلد واحد، كتب يقول:

«من غير الممكن أن تبقى لينينيين ونفتت في الوقت نفسه البعد الدولي للمدرسة اللينينية».

كان هذا في الحقيقة إعلان حرب لا ضد بوخارين وحده، بل ضد ستالين أيضاً. موقف لينين الجديد في التخلي عن سياسة الميل للفلاحين والاهتمام بالصناعة والبروليتاريا كان له منطلق معين. وسباق الاستيلاء على السلطة بين زينوفيفوف وستالين كان في الواقع

سباقاً بين حزب لينينغراد بزعامة زينوفيف واللجنة المركزية للحزب في موسكو بقيادة ستالين.

كان كامنوف رئيساً محلياً للتنظيم في موسكو، بيد أن تنظيم موسكو خضع للجنة المركزية في موسكو ولم يكن بوسع كامنوف ادعاء الاستقلال؛ لذلك سرعان ما تم عزله. لينينغراد - التي كانت تسمى بتروغراد وتغير اسمها بعد وفاة لينين تكريماً له إلى لينينغراد - كانت المدينة الأكثر صناعية في روسيا السوفياتية وموطن البروليتاريا ورائدة الثورة الروسية. في موسكو كانت البروليتاريا الجديدة على صلة قريبة بالقرى، وكان بوسع زينوفيف بالنظر إلى نفوذه في لينينغراد أن يثير هذه المدينة ويحرضها ضد موسكو.

والتنافس بين هاتين المدينتين والذي جرى على صفحات جريدتي البرافدا الصادرة في موسكو، والبرافدا الصادرة في لينينغراد، كان له دور مهم في مساعي القبض على السلطة بين ستالين وزينوفيف.

وكان المؤتمر الحزبي الرابع عشر الذي انعقد نهاية سنة ١٩٢٥م واحداً من ساحات الصراع أيضاً. ففي حين كان كامنوف يرد على بوخارين، راح بوخارين يرد على اتهامات زينوفيف. وفي حين أدان زينوفيف وكامنوف نظريات بوخارين حول الكولاك في القرى، دافع بوخارين عن نظرياته هذه بكل قوة. أما ستالين العاكف في ذلك الحين على التخلص من منافسيه الرئيسيين، فإنه دافع عن بوخارين. ولم يتخذ المؤتمر أية قرارات مهمة على صعيد السياسة الزراعية، ولكنه أعلن عن ضيقه بالدفاع المستमित عن الكولاك الذين شكّلوا عقبة أمام تقدم الصناعة. ولم تكن القضايا الاقتصادية الجانب الوحيد المختلف بشأنه، إنما أثّرت أيضاً موضوعات شخصية وسياسية أكثر أهمية.

وجّه كامنوف النقد لنظرية القائد وهاجم ستالين. ودعمت كروبسكايا المعارضين مؤكدة أن الأكثرية دوماً على الحق. وكان ميكويان ومولوتوف ممن دعموا السياسة الرسمية، وأشاد فيروشيوف بـ ستالين. وأيد المؤتمر الرؤية الرسمية بأكثرية ملحوظة، ومُنيت جبهة زينوفيف وهي من لينينغراد بالعزلة والضعف. وبعد المؤتمر، توجّه وفد نيابي قوي ضم بين أعضائه بوخارين، ومولوتوف، وفيروشيوف إلى لينينغراد، وألقى هؤلاء الأعضاء محاضرات توجيهية عديدة لكوادر الحزب هناك.

أداة الضغط التي كانت صامته وتحرض أتباع تروتسكي، باتت تستخدم الآن للضغط على أنصار زينوفيف. تم عقد اجتماعات عامة لأعضاء الحزب في لينينغراد لإدانة قاداتهم القدماء، وجرى تمهيد الأرضية لتشكيل مؤتمر حزبي في لينينغراد كان بوخارين خطيبه الرئيسي. خسر زينوفيف موقعه في الحزب في لينينغراد، وبقي عضواً في "بوليت بورو" ورئيساً لـ "كمينترن"؛ لكنه خسر جميع مناصبه السيادية، وخرج ستالين من المعركة منتصراً.

وكانت المدة الزمنية الفاصلة بين المؤتمر الرابع عشر للحزب في ديسمبر ١٩٢٥م والمؤتمر الخامس عشر في ديسمبر ١٩٢٧م - والذي أعلن بدايةً للمنحى الصناعي - كانت ذروة الاختلافات والنزاعات بين كوادر القيادة. انتقد تروتسكي بمرارة احتكار السلطة وبطريقة عنيفة في يد ستالين. وفي حين كان الاتحاد الثلاثي قد تحطم، واستطاع ستالين في المؤتمر الرابع عشر أن يهزم منافسيه زينوفيف وكامنوف، اتخذ تروتسكي جانب الصمت. واكب هذان الرجلان ستالين في الماضي، وتطرفاً أكثر منه أحياناً في الهجوم على تروتسكي؛ لكن حين شاهد زينوفيف وكامنوف ما ستؤول إليه الصناعة بفعل دعم ستالين وبوخارين للفلاحين، وحينما تجلّت نزعات ستالين السلطوية أكثر، لم يبقَ من معنى للحياد وعدم الاكتراث بالنسبة لتروتسكي.

في صيف ١٩٢٦م شكّل تروتسكي، وزينوفيف، وكامنوف جبهة معارضين متحدة، وظهروا إلى السطح في اجتماع اللجنة المركزية في تموز؛ لكن الموقف هناك أفصح عن قوة ستالين وسيطرته على الآلة الحزبية. فقد زينوفيف عضويته في "بوليت بورو" وأعفى كامنوف من مسؤولياته الحكومية.

اختلافات أعضاء جبهة المعارضة المتخاصمين سابقاً، وعدم انسجام مواقفهم بشأن السياسات الحزبية، جعلهم في وضع ضعيف يمكن توجيه كثير من النقد له.

في ذلك الحين نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" وصية لينين. ومع أن تروتسكي لم يكن مطلعاً على مجريات نشرها؛ لكن اطلاعه المسبق على نصّها عزّز شبهة أنه هو السبب في نشرها. بلغ الخصام بين المتنافسين غايته، فوصف تروتسكي ستالين بأنه حفار قبر الثورة، بينما بادرت اللجنة المركزية إلى فصل تروتسكي.

ومن أساليب ستالين لتثبيت دكتاتوريته وإقصاء المعارضين منعهم من استخدام الصحافة؛ فقد أجرى تغييرات طالت رؤساء التحرير ليسيطر هو تماماً على الصحافة ويمنع نشر المقالات التي كان تروتسكي وسائر المعارضين يكتبونها في ١٩٢٧م.

منذ ذلك الوقت فما بعد كانت الأحداث تقترب من نهايتها، فخرجت مظاهرات عامة تدين معارضي ستالين وتطالب بفصلهم وإقصائهم.

وتم عزل حماة المعارضين والأوفياء لهم عن مسؤولياتهم ومناصبهم الحزبية والإدارية، وأعطيت لهم مسؤوليات بعيدة عن العاصمة أو مناصب دبلوماسية خارج البلاد.

في سبتمبر ١٩٢٧م ألقى تروتسكي خطاباً في اجتماع شورى رئاسة الجمهورية استمر ساعتين وهاجم فيه ستالين بشدة. واقترح ستالين فصل تروتسكي وزينوفيف من اللجنة المركزية، الأمر الذي تم تنفيذه من دون تصويت. ونشط بوليس موسكوف في احتفال الذكرى العاشرة للثورة في ملاحة تروتسكي وغيره من المعارضين وإيذائهم وهم يتجولون في المدينة. وجرت تصرفات مشابهة مع زينوفيف في لينينغراد. وبعد أسبوع أخرج كلاهما من الحزب، كما أُخرج كامنوف وآخرون من اللجنة المركزية.

لذلك حينما انعقد مؤتمر الحزب في ديسمبر ١٩٢٧م كان تروتسكي وزينوفيف غائبين عنه. وفصل ١٢ معارضاً آخر من اللجنة المركزية. أما كامنوف وراكوفسكي اللذان تحدثا باسم المعارضين، فكانا يقاطعان دائماً، وحيث إن تروتسكي لم يبق ساكناً قرّر "بوليت بورو" نفيه من موسكو، فنُفي مع ٣٠ شخصاً إلى سيبيريا. ونُفي زينوفيف وكامنوف إلى مدينة تدعى "كالوغا" وتبعد عن موسكو عدة مئات من الأميال. وبعد سنة نُفي تروتسكي خارج البلاد.

في عام ١٩٢٧م زالت الفواصل بين الحزب والدولة بشكل تدريجي واستطاع ستالين السيطرة على كليهما. تركز السلطة تحقق من الناحية القانونية، وخضعت المؤسسات الحكومية والحزبية المختلفة لهيمنة أمين عام الحزب.

استمر إقصاء المعارضين بذريعة النزعة الانفصالية^(١)، إلى أن وقر انفجار قنبلة في

Fractionalism. (١)

لينينغراد واغتيال ممثل روسيا في وارسو الذريعة الكافية لتشديد الهجمة والقمع التام لأنصار الملكية والمخّلين وعملاء الأجانب، الأمر الذي أدّى إلى تعزيز قوى الأمن "جكا". في مارس ١٩٢٨م صدرت أوامر بالمعاقبة والجزاء، فمهّد ذلك الطريق لقمع المعارضين وإيجاد معسكرات متمرّكة.

أحداث عام ١٩٢٨م التي انطوت على هزيمة معارضي ستالين رافقتها ضغوط متزايدة لإحياء الصناعة، وكان المجتمع الروسي برّمته يرى عياناً فرض سلطة مستبدة قوية عليه. وقد صاحب ذلك دوماً عدم تحمل الآراء المعارضة، والخضوع للرأي الحكومي الرسمي مضافاً إلى أعنف العقوبات لمن يرفع صوته بالمعارضة. وهكذا انتهت حكاية العمل الجماعي وتلاقح العقائد والأفكار، وبدأت دكتاتورية ستالين.

وهكذا رفعت هزيمة جبهة المعارضة المتحدة وفضلها في مؤتمر الحزب سنة ١٩٢٧م آخر العقبات من أمام ستالين في طريقه إلى الصعود والهيمنة المطلقة، وسرعان ما ظهرت علامات الشقاق والانفصال بين المعارضين، واتخذ كامنوف في المؤتمر موقف الاستسلام تقريباً.

بعد شهر أصدر زينوفيف وكامنوف بياناً أعلنوا فيه انفصالهما عن تروتسكي، وأعقب ذلك انشقاقات أخرى حتى بين أنصار تروتسكي. كان تروتسكي قد تنبأ سراً بأن يؤدي انتصار ستالين وبوخارين إلى ردود فعل حادة باتجاه اليمين، لكن ما حدث كان على العكس تماماً من هذه النبوءة. فقد أثبت تجميع الغلال في الشهور الأولى من سنة ١٩٢٨م أن ستالين كان قد أوقف سياسة إسكات الفلاحين. ولم ينتظر ستالين حتى نفي تروتسكي، وأثبت أنه انتهج سياسة المعارضين. وهياً هذا الأمر فرصة مناسبة لاستسلام عزيز لزينوفيف وكامنوف. وكان وجود تروتسكي داخل البلاد حتى لو كان منفياً في سيبيريا مصدر قلق بالنسبة لستالين؛ لذلك قرّر نفيه إلى خارج البلاد، غير أن المشكلة هي البلد المناسب لذلك. البلدان الأوروبية لم تكن على استعداد لقبوله، وتركيا فقط كانت مستعدة لاستضافته فتم نفيه سنة ١٩٢٩م إلى أوديسا ومكث في تركيا أربعة أعوام. لكن ستالين كان قد تجاهل التأثيرات الدولية لوجود تروتسكي في الخارج.

عارض تروتسكي، وزينوفيف، وكامنوف سياسات ستالين وهاجموه بسبب خيانتهم

لأهداف الثورة ومداهنته للكولاك داخل البلاد، والوطنيين والاشتراكيين الديمقراطيين خارج البلاد. وكانت هذه في الحقيقة معارضةً من قبل التيار اليساري.

أدان بوخارين، وريكوف، وتروتسكي التسرع والعنف الذي استخدمه ستالين لتحقيق أهداف الثورة. فحسب ما أشيع في ذلك الوقت فقد كانت هذه معارضة من قبل التيار اليميني. لم يُخرج أي واحد من المعارضين نفسه عن إطار الحزب. وقد أُذيع على الملأ أنهم عصاة لا بسبب معارضتهم، بل بسبب انحرافهم.

الجماعة اليمينية الجديدة بدأت تلتئم بعد أسابيع من هزيمة الجبهة المعارضة. حتى قبل نفي تروتسكي إلى الخارج، أعلن ريكوف في ١٩٢٨م رفضه لعمليات تجميع الغلال، وعاضد العديد من الأعضاء ذلك. كان ريكوف قد نشط مع ستالين في الهجوم ضد تروتسكي، وحين هُزمت الجماعة اليسارية، ذاع صيته كشخصية قوية فقرّر ستالين الحد من نفوذه.

حينما كان بوخارين يطرد الجماعة المعارضة في مؤتمر الحزب، جرى الحديث عن خطر اليمين أيضاً، لكن بوخارين تجاهله.

في مايو ١٩٢٨م هاجم ستالين آراء بوخارين من دون أن يذكر اسمه. وبعد شهر حرّر بوخارين رسالة إلى "بوليت بورو" اعترض فيها على سرعة المنحى الصناعي في البلاد، مؤكداً أن هذا سيفرض ضغطاً على المزارعين.

في الاجتماع الهام للجنة المركزية للحزب في حزيران ١٩٢٨م، لاح أن طروحات اليمينيين الثلاثة (بوخارين، وريكوف، وتروتسكي) تنحسر إلى الأقلية وتعرض على السياسات العامة الجارية، وراح بوخارين بشخصيته المميزة ومكانته كمنظر للحزب يبرز كزعيم لهذه الجماعة.

ومع أن قراراً لم يتخذ في هذا الاجتماع، إلا أن بوخارين شعر بمؤشرات غير مريحة، واقترح - بعلم من ريكوف وتومسكي - على كامنوف وسائر من تبقى من معارضي ستالين أن يشكّلوا ائتلاًفاً، ووصف ستالين بأنه: "جنكيز خان" الذي ينتظر أن ينشب النزاع بيننا ليقطع رؤوسنا.

لم يثمر هذا التحرك شيئاً وسرعان ما تلاشت الجبهة المعارضة، وهُزم كامنوف. ولم

يكن بوخارين ممن يجيدون التكتيكات السياسيّة، لكن ستالين حينما علم بالأمر قرّر الحط من شأنه. ففي الاجتماع السادس لمؤتمر كمينترن الذي عُقد برئاسة بوخارين اقترح ستالين إدخال إصلاحات على نظريات بوخارين، فأثبت بذلك قرب انتهاء سطوته ونفوذّه.

في أبريل من نفس السنة فصلت اللجنة المركزية وباقتراح من ستالين، بوخارين من صحيفة البرافدا ومن كمينترن. وبلغ الصدام مع التيار اليميني ذروته في نوفمبر سنة ١٩٢٩م حينما طُلب من الثلاثة المعارضين كتابة آرائهم في رسالة لنشرها في الصحيفة. نشرت هذه الرسالة في البرافدا، وطُرد بوخارين عقب ذلك من "بوليت بورو"، بينما تم أخذ تعهد من تروتسكي وريكوف بأن لا يعودا لمثل هذه المواقف.

احتفل ستالين في ٢١ من ديسمبر ١٩٢٩م بعيد ميلاده الخمسين. وكان هذا الاحتفال في الحقيقة احتفالاً بانتصاره على خصومه وبداية لدكتاتوريته التي استمرت ربع قرن.

احتفل ستالين بعيد ميلاده الخمسيني وهو في ذروة طموحه وأنانيته، وقد أثبت سياق الأحداث أن تصورات لينين عن عنفه وسلطويته كانت صائبة. لقد استخدم حتى ذلك الحين قسماً وافراً من العنف والإكراه في مشروع تمدين الزراعة، وإنشاء معسكرات العمل الإجباري، والمحاكمات الصورية المتلاحقة، والمذابح المنفلتة للمعارضين وحتى الأصدقاء بمحاكمة أو بدون محاكمة من أجل الوصول إلى السلطة، وفرض سياسة جافة ورتيبة على الصحافة، والفنون، والآداب، والتاريخ، وحتى العلوم، وقمع أية رؤية نقدية، من جملة الممارسات التي مثّلت حصيلة ربع قرن من دكتاتوريته البشعة على روسيا السوفياتية. كان ستالين أعنف دكتاتور ظهر في روسيا منذ بطرس الكبير.

٣- إيران

تقدّم أنه يمكن تقسيم عهد الحكم الراديكالي في إيران إلى فترتين: الفترة الأولى من رئاسة وزراء الشهيد رجائي حتى عزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية في بداية صيف ١٩٨١م، والفترة الثانية فترة السيادة المطلقة للمتدينين من بعد عزل بني صدر وإلى اليوم.

الفترة الأولى: حكومة المتدينين غير المطلقة

بتشكيل حكومة رجائي في صيف ١٩٨٠م خرجت القوى الثوريّة والمتديّنة (قوى حزب الله) من موقف الضعف وتولّت رأس السلطة. وكانت هذه القوى تسيطر في هذه الفترة على

الأكثرية في مجلس الشورى الإسلامي، وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الوزراء، أي الأركان الثلاثة الرئيسية للسلطات الثلاث. أما الليبراليون، فكانوا في موقف ضعيف على الرغم من رئاسة الجمهورية التي كانت لبني صدر، وكانوا يتصرفون كأقلية معارضة؛ إذ لم يكن لهم من المواقع الحكومية آنذاك سوى: أقلية في مجلس الشورى الإسلامي، إدارة البنك المركزي، رئاسة الإذاعة والتلفزيون، والأهم من ذلك كله رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلحة في تلك الفصول حينما يئس المعتدلون من إحراز أكثرية المقاعد في البرلمان والحكومة، ركّزوا خططهم على العمل ضد الحكومة وإخضاعها. بدايةً توصّلت جميع القوى المعارضة من ليبرالية، ومحافظة، ويسارية، ولا سيما منظمة "مجاهدي الشعب" إلى تفاهم تكتيكي فيما بينها، وتجمعوا تحت مظلة رئيس الجمهورية (المنتخب من قبل الشعب)، وفي مكتب التنسيق بين الشعب ورئيس الجمهورية راحوا يمارسون أعمال الإخلال والمعارضة. والجدير بالذكر أن منظمة مجاهدي الشعب (المنافقين) التي وقفت زمن الحكومة الموقته ضد الليبراليين وعارضتهم، تفاهمت وتحالفت معهم في تلك الفترة حينما وجدتهم يجابهون الثورة والقوى المتدنية.

ووظف الليبراليون مناخ الحرية الذي ساد المجتمع والإمكانات الإعلامية التي توفرت لهم لا سيما صحيفتي "ميزان"، و"الثورة الإسلامية"، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، فخلقوا بذلك أجواء اضطراب وتوتر. انطلق هذا السياق بخطاب بني صدر في ذكرى مذبحه ١٧ شهبور (٨ سبتمبر) سنة ١٩٨٠ م، الذي ألقاه في ساحة الشهداء بطهران، واستمر حتى عزله في الأول من تير ١٣٦٠ (٢٢ حزيران ١٩٨١ م).

قامت تصورات الليبراليين على أساس أن حكومة رجائي لن تستطيع إدارة البلاد، وإذا تعرّضت للضغط، فسوف تسقط بسهولة، خصوصاً وأن ريفان أعلن صراحةً أن مجيء حكومة معتدلة في إيران ضروري لحل النزاعات بين أميركا وإيران.

في تلك الأثناء اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية بالاعتداء المفاجيء والمخطط له مسبقاً من قبل نظام صدام حسين في ٣١ شهبور ١٣٥٩ (٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ م)، فاتحةً ساحة جديدة للتنافس والصراع بين القوى المتعارضة داخل البلد. فمن جهة كان بني صدر بوصفه القائد العام للقوات المسلحة على رأس القوات المسلحة الإيرانية، وحاول اعتماداً على القوات المقاتلة المتدربة في الجيش وأسلوب الحرب الكلاسيكية أن يعيد

إحياء الجيش والاستيلاء على قدراته، وتوفير الظروف للاستفادة منه وتعزيز مواقعه داخلياً. ومن جهة أخرى، اعتقدت القوى المتديّنة بتعبئة القوى الشعبية والاستفادة من كل طاقات الكتل الثوريّة، وحاولت إخراج الحرب من شكلها الكلاسيكي الوطني إلى شكل الحرب الشعبية. العقيدية. منذ بدء الحرب إلى عزل بني صدر كان هذا الخلاف العامل الرئيس في خلخلة وضع القوات المسلّحة، وسبباً في هزائم متلاحقة وفقدان أراضٍ واسعة من البلد الإسلامي. كلا الجانبين كان يلقي اللوم على الجانب الآخر، وقد أسفر هذا الوضع عن خسائر جسيمة تحمّلها البلد.

الحديث حول أسباب نشوب الحرب ومسار تطوراتها خارج طبعاً عن إطار هذا الكتاب، إنما نشير فقط إلى أن حكومة محمد علي رجائي التي تولت لتوّها مسؤوليات السلطة التنفيذية، واجهت فجأة مشكلات هائلة تمثلت في الخسائر الفادحة التي نجمت عن العدوان الصدامي، وتشرّد أكثر من مليونين من مواطني المحافظات الغربية، وتأمين المستلزمات المالية والتسليحية والتموينية للقوات المسلحة، من دون أن يكون لها دور فعّال في إدارة شؤون الحرب.

من الأمور الأخرى التي وقعت على عاتق حكومة رجائي قضية الرهائن الأميركيين. بعد أن لم تصل الأعياب الليبراليين السياسيّة إلى نتيجة؛ وانتفت بموت الشاه قضية استعادته لمحاكمته في إيران، أوكل قائد الثورة حل القضية وشروطها لمجلس الشورى الإسلامي الذي كان على وشك التشكيل. وحدّد المجلس أربعة شروط لإطلاق الرهائن هي: إطلاق ممتلكات إيران وأموالها المجمّدة، وإعادة أموال الشعب المسروقة من قبل الشاه وعائلته، ورفع الحظر الاقتصادي، وتعهّد أميركا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران، وكلفت الحكومة بإجراء المفاوضات اللازمة بوساطة جزائرية لحل الموضوع وإنهائه. وقد همّشت الحرب العدوانية العراقية ضد إيران قضية الرهائن، واكتسب الحل الفوري لهذه القضية أهمية أكبر من أجل تركيز كافة القوى على مواجهة القوات المعتدية.

من جهة أخرى، ومع اقتراب انتخابات رئاسة الجمهورية في أميركا، وهزيمة كارتر وفوز ريفان، توفّرت للجانبين آخر فرصة لحل القضية بطريقة مناسبة قبل انتقال السلطة لرئيس الجمهورية الأميركي الجديد. وكانت الأهداف السياسيّة من احتلال السفارة قد تحققت بشكل كامل، واعترفت أميركا بهزيمتها من قبل دولة صغيرة في هذه القضية،

وانعكس ذلك داخل أميركا على شكل سقوط حكومة كارتر والحزب الديمقراطي. فلم يكن احتجاز الرهائن لأكثر من هذه المدة وفي ظروف الحرب أمراً يعبّر عن مصلحة البلد طبعاً.

والملفت للنظر أن الليبراليين - الذين عارضوا احتلال السفارة الأميركية منذ البداية، واعتبروه مضراً للثورة، وحاولوا حل الموضوع بالحيل السياسيّة والمحادثات السرية من دون علم القائد والشعب - أوجدوا مناًحاً متوتراً حينما تم تكليف الحكومة بحل الموضوع، وأطلقوا هنا وهناك اتهامات بـ "الخيانة والمهادنة"، بل إن بني صدر وجّه تهمة الإجرام، وامتنع رئيس البنك المركزي عن أي تعاون مع الحكومة في مجال تزويدها بالمعلومات اللازمة.

مع ذلك انتهت هذه القضية في اليوم الأخير من ولاية كارتر ووجوده في البيت الأبيض وتحديدًا في لحظة انتقال الرئاسة الأميركية إلى ريفان عن طريق توقيع بيان الجزائر بين الحكومتين الإيرانية والأميركية، وغادر الرهائن مطار مهر آباد في طهران بعد ٤٤٤ يوماً من الاحتجاز.

استمر الصراع بين تيارَي المتدينين والليبراليين، ولم يتخذ قائد الثورة مواقف مباشرة لصالح أحد الجانبين، إنما اكتفى بالتوجيه والإرشاد. وكان كل جانب يطرح قراءاته الخاصة لكلمات القائد وتصريحاته، فتتشر لخطاب واحد من خطابه أو نداء واحد من نداءاته عناوين متباينة وربما متناقضة في الصحف التي يديرها الجانبان. بيدَ أن حقيقة الأمر تدل على أن معظم نصائح القائد ومواعظه كانت موجهة لليبراليين؛ إذ كان يلومهم ويؤنبهم أحياناً بلغة الكنايات غير المباشرة.

وكانت تتحوّل صفحات الجرائد في كل يوم إلى سوح للصراع والشجار بين الطرفين، ما يؤثر سلباً على أعصاب ومعنويات الجماهير الثوريّة المكافحة ويهدر طاقاتها، في وقت ينبغي تركيزها بنحو كامل على قضية الحرب التي تعد بحق قضية البلاد الأولى.

ويمكن القول: إن ذروة تصعيد الليبراليين كانت في خطاب بني صدر في ساحة (آزادي) يوم عاشوراء، ودعمه للقوى اليسارية وغير الدينية - التي عبّرت عن حقيقتها بتصفيتها - والأهم من ذلك خطابه يوم ١٤ إسفند ١٣٥٩ (٥ مارس ١٩٨١م) في ذكرى

وفاء الدكتور مصدق، والذي أدّى إلى اشتباكات عنيفة بين القوى المتديّنة وميليشيات منظمة مجاهدي الشعب التي انضمت رسمياً للتيار الليبرالي.

في مثل هذه الظروف حيث كاد زمام الأمور يفلت من أيدي الجميع ويعم الهرج والمرج والفوضى، أتمّ قائد الثورة الحجة الأخيرة، ودفع الليبراليين إلى موقع يضطرون فيه لعصيان أوامر القيادة واتخاذ موقف معارض.

في يوم ٢١ إسفند (١٢ مارس ١٩٨١م) عُقد اجتماع بحضور الإمام لمعالجة الخلافات بين المسؤولين المتخاصمين، وأصدر القائد في الليلة ذاتها بياناً من عشر مواد قدّم فيه توجيهاته بخصوص قضايا البلاد. ومن ذلك ما جاء في المادة السادسة:

لمتابعة الشكاوى الخاصة بقضايا الحرب وغيرها من الأمور المختلف عليها بين مسؤولي الجمهورية الإسلامية، سيتم تعيين هيئة تتشكّل من ممثل لرئيس الجمهورية، وممثل من الجانب الآخر (بهشتي، رفسنجاني، رجائي)، وممثلين لي يسعون للبت في الشكاوى، وسيكون رأي أكثرية الهيئة المذكورة هو المعتبر والنافذ، وإذا عارض أحد المسؤولين ينبغي تسميته للشعب ومؤاخذه.

تشكّلت هذه الهيئة من آية الله مهدي كني ممثلاً للإمام الخميني، وآية الله يزدي ممثلاً للسلطات الثلاث التنفيذية، والقضائية، والتشريعية، وآية الله إشرافي ممثلاً لرئيس الجمهورية، وواصلت أعمالها إلى حين عزل بني صدر. في ذلك الوقت طُلب من طرفي النزاع عدم إجراء لقاءات إعلامية أو إلقاء خطابات إلى حين تهدئة الأوضاع وزوال التوتر.

في تلك الغضون أثارت حركة الحرية فكرة أن البلاد وصلت إلى طريق مسدود، فطالبت خلافاً للدستور باستفتاء عام لحل المجلس، وأرادت بذلك تكرار التاريخ. وتذكّر مطالبتهم هذه بما قام به مصدق في الأيام الأخيرة من حكومته، فمع أنه كان يتمتع بغالبية الأصوات في مجلس الشورى الوطني الذي حصل منه على صلاحية سن القوانين؛ لكنه وجد البرلمان حجر عثرة في طريقه، وحلّه بعد إجراء استفتاء مزيف، فمهد الأرضية لعودة الدكتاتورية.

والنقطة اللافتة هي أن الليبراليين رغم شعارات الحرية والديمقراطية، فإنهم لو وجدوها غير ملائمة لأهدافهم ونواياهم فلن يترثوا أبداً في سحبها والتراجع عنها إلى طريق البرلمان الذي تشكل بأصوات الناس وتواجد فيه نواب الشعب وثقاته كان ينبغي أن يُحل بالاستفتاء باقتراح من المهندس مهدي بازركان. اتخذت هيئة التحكيم موقفها ضد هذا الاقتراح وحاسبتهم عليه، بل وهاجمهم الإمام أيضاً وقال:

«أنتم الذين وصلتكم إلى طريق مسدود، وأما الشعب فإنه لا يصل إلى طريق مسدود»^(١).

لم يعد بني صدر في ظروف تسمح له بالصمت والإقلاع عن سلاحه الوحيد؛ أي إثارة الأجواء والتوتر داخل البلاد؛ لذلك ألقى خطاباً وأجرى مقابلات أرغمت هيئة التحكيم على اعتباره المقصّر والطرف المذنب.

كانت الأرضية قد أعدت تماماً، كل الذين صوّتوا لبني صدر (نتيجة عدم معرفتهم به أو بسبب الاضطراب؛ أي دفع الفاسد من المرشحين الليبراليين بالفاسد منهم) خرجوا إلى الشارع في تظاهرات وسحبوا أصواتهم وتبرؤوا منه.

وفي تلك الأثناء عادت الجبهة الوطنية إلى الواجهة بهجومها على القوانين الإسلامية (قانون القصاص)، وتهجّمت على الحكومة مباشرة داعية إلى تظاهرات تخرج يوم ٢٥ خرداد (١٥ حزيران) في ساحة فردوسي، الأمر الذي استدعى موقفاً حاسماً وفورياً من قبل قائد الثورة أعلن فيه ارتداد هذه الجبهة وكشف الوجه الحقيقي لزعيم الوطنيين والليبراليين (الدكتور مصدق) ما أطلق طوفاناً عارماً بين جماهير الشعب؛ بحيث فضّل الوطنيون وأنصارهم في يوم المظاهرات الفرار على الاستمرار.

عند ذلك، وجد قائد الثورة الظروف مهيأة لموقف حاسم لاحتواء الليبراليين، فعزل بني صدر عن القيادة العامة للقوات المسلحة. وأعقب ذلك قرار مجلس الشورى الإسلامي بأغلبية الأصوات القاضي بعدم الكفاءة السياسية لبني صدر، الأمر الذي أيده قائد الثورة، فتمّ بموجبه حسب الدستور عزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية، وانتهت بذلك مشاركة

(١) صحيفة النور، ج٤، ص ٢٤٢.

الفترة الثانية: حكومة المتدينين المطلقة

بمزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية فقد الليبراليون آخر خنادقهم التنفيذية، وانتهت مشاركتهم في الحكم بنحو كامل. وقد أدى هذا إلى إحباط جميع آمال أعداء الثورة الداخليين والقوى الاستكبارية في الاستيلاء على السلطة بالطرق السياسية. وقد كانت منظمة مجاهدي الشعب الأكثر دهشة بين كل هؤلاء؛ إذ هالها أن يكون من الممكن بهذه البساطة عزل رئيس جمهورية انتُخب بنحو ١١ مليون صوت دون أن يثير هذا الأمر أي اعتراض وردود أفعال، بل ويؤدي إلى فرحة وابتهاج لدى نفس أولئك الذين انتخبوه.

الخطأ الأساس لليبراليين وبني صدر ومجاهدي الشعب هو ظنهم أن بني صدر يتمتع فعلاً بمنزلة جماهيرية خاصة ومستقلة عن قائد الثورة، وبوسعه اعتماداً على هذا الرصيد الشعبي الهائل الوقوف بوجه رجال الدين وحتى بوجه قائد الثورة. وكما استطاع الدكتور مصدق إقصاء آية الله كاشاني وعزله عن الساحة، سيستطيعون هم إعادة الكرّة وعزل رجال الدين وقائد الثورة، ولم يتفطنوا إلى أن رجال الدين كانوا يقظين في حينها، وأن الإمام الخميني يختلف اختلافاً أساسياً عن المرحوم كاشاني.

بناءً على هذا الخطأ في الحسابات، دعمت منظمة مجاهدي الشعب بني صدر بطريقة تكتيكية من أجل توجيه ضربة للثورة والإمساك بزمام السلطة، والواقع أن هؤلاء المجاهدين اليساريين الانتقائيين حلّوا في ذلك الحين محل الليبراليين في ممارستهم دور إثارة الأزمات والقلاقل.

تميّزت منظمة مجاهدي الشعب بأيديولوجيا انتقائية وتكتيكات وأساليب منافقة، وخططت قبل انتصار الثورة لاستلام السلطة؛ لذلك بادرت بعد انتصارها وبما وجدته من فرصة مؤاتية نتيجة انهماك القوى الثوريّة بشؤون البلاد اليومية وصعوباتها، بادرت إلى استقطاب الأعضاء وتقوية تنظيماتها وجمع السلاح. وشدّدت على المحفّزات العاطفية لدى جيل الشباب في المدارس، فكسبت عدداً كبيراً نسبياً إلى تنظيماتها السياسية - العسكرية السرية. من جهة أخرى، استغلوا الظروف المتوترة بعيد انتصار الثورة وبثوا عناصرهم في أكثر المواقع خطراً وحساسية.

حين شعروا بعد عزل بني صدر بتعذر التقدّم وكسب السلطة بالطرق السياسيّة، أعلنوا الحرب المسلّحة بذريعة خاوية، وبدأوا عملياتهم الإرهابية، ووجّهوا أول ضرباتهم القاصمة بتفجير المكتب المركزي للحزب الجمهوري الإسلامي، حيث قتلوا في هذه العملية ٧٢ من أبرز مسؤولي البلاد وأرفعهم مستوى؛ ومنهم الدكتور بهشتي رئيس ديوان القضاء العالي. وبعد شهرين فجّروا مكتب رئاسة الوزراء وقتلوا فيه رئيس الجمهورية محمد علي رجائي ورئيس الوزراء محمد جواد باهنر.

تسبّبت العمليات الإرهابية لهذه المنظمة في خسائر كبرى تحمّلها نظام الجمهورية الإسلامية الفتّي. الحكومة الثوريّة التي استطاعت بعد نحو سنتين ونصف من السجال مع القوى الليبرالية والمعادية للثورة أن تكتشف عدداً من الطاقات المهمة والملتزمة بالدين والأيدولوجيا الثوريّة وتستفيد منها، إذا بها تخسر فجأة قرابة ٢٠٠ من الساسة والقادة البارزين المؤثرين، ما شكّل ضربة شديدة لجسد النظام كان الصبر عليها واحتمالها أصعب بكثير من اعتداء العراق على التراب الإيراني.

وقد تصوّر المخططون لهذه العمليات أن غياب هذه الشخصيات سوف يسقط النظام الثوري ويمهّد الأرضية لاستيلائهم على السلطة. والواقع أن مثل هذه الخسارة لو حصلت في أي بلد مستقر، لما تمكّن نظامه من النجاة بسهولة.

والعناصر التي استطاعت إحباط آمال أعداء الثورة مرة أخرى وحماية مكتسبات الثورة هي أولاً يقظة قائد الثورة وسرعة تصرّفه؛ حيث أمسك بزمام الأمور في الوقت المناسب، وملاً فراغ الساسة المستشهرين، ما أدّى إلى رفع معنويات الجماهير والمسؤولين. وثانياً التواجد الواسع والسخي للجماهير في الساحة، ما سلب المعارضين إمكانية أي عمل أو مناورة. وبغض النظر عن الخسائر، حقق عزل بني صدر انتصارات مهمّة للثورة أمّنت مستقبل الثورة الإسلامية لسنوات طويلة:

١- كان بوسع الليبراليين ولفترات طويلة اعتماداً على بعض الطبائع الجانحة للراحة والعافية لدى بعض شرائح المجتمع أن يتواجدوا في الساحة ويتسببوا في انحراف الثورة تدريجياً، غير أن أحداث السنة الأولى من الثورة كشفت حقيقتهم لكافة أبناء الشعب، واضطروا للاعتراف بهزيمتهم السياسيّة النهائية. خصوصاً وأنهم بأساليبهم وأدائهم

خسروا كل الإمكانات الإعلامية وفرص تضليل العوام. ولجأ فريق منهم إلى أحضان أعداء الثورة، وبدأوا التخطيط لمؤامرات ضد نظام الجمهورية الإسلامية انتهت بإعدام واحد منهم وفرار شخصين، فقد تم إعدام "قطب زاده" أحد مرشحي رئاسة الجمهورية في الدورة الأولى، بينما فرّ بني صدر ومدني خارج البلاد.

٢- من جهة أخرى، حينما يثبت المجموعات المعادية للثورة من العمل السياسي، فتحت جبهة العمل المسلح في وجه الشعب، وسرعان ما فقدت معدّاتها وتنظيمها فارتفع بذلك خطر آخر كبير كان متمثلاً بها، وخصوصاً الجماعات الانتقائية التي ربما استطاعت نفس الثورة وإسقاطها.

٣- وتحرّرت بعض القوى الثوريّة التي تأثرت بدعايات الليبراليين وإشاعات المنافقين، وهجمت عليهم اللوابس والشبهات، من حالة الشك والريبة إثر انكشاف حقيقة تلك المجموعات، وعادت لتلتحق بسائر الثوار ودافعت عن الثورة بكل إخلاص.

٤- القوة الغربية العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة الأميركية أو "الشیطان الأكبر" على حد تعبير قائد الثورة، فقدت هي الأخرى آمالها بالليبراليين وأعداء الثورة الداخليين، الذين مثّلوا بالنسبة لها القاعدة الأهم لاستعادة مواقعها ومصالحها السابقة في إيران.

٥- ومن أبرز وأهم مكتسبات هذه الفترة شروع الهزائم المتلاحقة للقوات العراقية المعتدية، والانتصارات التي حققها جنود إيران. من الخسائر الكبرى لعهد رئاسة بني صدر وقيادته العامة للقوات المسلحة بثّ الفرقة والاختلاف بين القوات المقاتلة لا سيما بين الجيش وحرس الثورة، فقد استغل موقعه وصلاحياته، وفسح المجال للفيف من الضباط والقادة العسكريين ذوي الميول الليبرالية، ورغم عدم خبرته في الشؤون العسكرية حاول كسب الشعبية اللازمة بينهم، خصوصاً عن طريق التحامل على مشاريع وأعمال وحدات الثقيف والتعبئة (عقيدتي - سياسي) في الجيش ومسؤوليها الخاضعين لإشراف وإدارة رجال الدين والولي الفقيه، وتشديده المفرط على التخصص والخبرة، رامياً من وراء كل هذا إلى تكريس خطه السياسي. من ناحية أخرى، اعتمد على أسلوب الأشكانيين في الحرب للتغطية على ضعف قيادة القوات المسلحة، وعزا معظم الهزائم إلى تدخلات هذا وذاك من "غير المطلعين" و "غير الخبراء". خلال تلك الفترة ونتيجة تفشي هذا المناخ تكبدت القوات الإيرانية هزائم متتابة في الحرب، وغالباً ما أخفقت في هجماتها على العدو.

بمزل بني صدر - الذي كان أبرز أسباب النفاق والفرقة - عن قيادة القوات المسلحة، انخرطت القوات المسلحة من جيش، وحرس، وتمبئة تحت قيادة الإمام الخميني واتحدت إلى حدٍ فائق كل توقع، وارتفعت معنوياتها بشكل ملحوظ جداً بعدما هبطت بفعل القلاقل والفتن التي اختلقها بني صدر وأعوانه.

في العمليات التي نفذت بعد أيام قليلة من عزل بني صدر، ومنها عمليات "خميني روح الله، هائب كل القوات" وعمليات "ثامن الأئمة"، حقق الجنود الإيرانيون انتصارات لافتة، وبمواصلة هذه العمليات تحققت انتصارات أكثر دهشة وإثارة في عمليات "الفتح المبين" و"بيت المقدس" و...، ولم يمضِ عام حتى كان الشعب الإيراني المسلم يحتفل بتحرير خرمشهر، ثم تغلغلت القوات الإيرانية إلى التراب العراقي.

هذه الانتصارات التي تحققت لجنود الإسلام بعد تلك الفترة كانت ثمرة الانسجام والاتحاد الذي وفّرتة الثورة الثالثة. قلما يرتاب أحد من الأصدقاء أو الأعداء اليوم في أن سقوط صدام وحزب البعث العراقي كان حتمياً لولا تدخل القوى الكبرى.

٦- ومن الانتصارات المذهلة للقوى المتدينة خلال الفترة الثانية اكتشاف التنظيمات السرية والعناصر المندسّة للحزب الشيوعي الإيراني (توده) وتفكيك خلاياه. ولقد كان لهذا النجاح أبعاد واسعة، منها: أن الدولة استطاعت كشف تنظيماتهم السرية، وكذلك إلقاء القبض على كافة أعضاء اللجنة المركزية.

رغم الماضي الطويل للكفاح السياسي للشيوعيين الإيرانيين، إلا أنهم اعترفوا بأعمالهم التخريبية ومنها التجهّس لحصالح الاتحاد السوفياتي، وقد كانت اعترافات إحسان طبري منظر الحزب المعروف، وتوبته هي أعماله ومنهجه السابق خالة نادرة وغير مسبوقه في تاريخ الشيوعية الدولية. من جانب آخر، تم الكشف عن الكثير من أسرار حزب توده وأجهزة التجهّس لحصالح المعسكر الشرقي، وأعقب ذلك طرد ثمانية عشر من الدبلوماسيين السوفييت من إيران، أضف إلى ذلك أن هذا الانتصار أدّى إلى نزع السلاح الوحيد الذي استخدمه الليبراليون في إعلامهم، و"أثبت عملياً أن حكومة الجمهورية الإسلامية ونيّة تماماً لسياسة لا شرقية ولا غربية، فهي حين تفضّل صراحةً حقيقةً مع القوة الغربية العظمى، لا تتردّد في استئصال جذور فساد القوة الشرقية العظمى ونفوذها".

واكتشاف مؤامرة الانقلاب الأميركي الذي دبره قطب زاده بدعم من شريعتمداري كان أيضاً من الانتصارات المهمة لقوى حزب الله في الثورة الثالثة. وتركزت أهمية اكتشاف شبكة الانقلاب لا في ارتفاع خطر إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية، بل في كشف حقيقة وجه علمائي انتهازي مثل شريعتمداري. كان شريعتمداري منذ نحو ٤٠ عاماً مدّاحاً للشاه، وحينما طرد من تبريز على يد علمائها وتوجّه إلى قم استطاع إخفاء حقيقته والتقدّم حتى أحرز موقع المرجعية. بعد وفاة المرحوم البروجردی أطلقت الأجهزة الشاهنشاهية إعلاماً مكثفاً لتكريسه كمرجع أعلى، وعند وفاة المرجع السيد محسن الحكيم سنة ١٩٧٠م، بادر الشاه وهيئته الحاكمة وصولاً لطموحهم القديم في السيطرة على المرجعية إلى طرحه مجدداً كمرجع وحيد للشريعة وفرضه على عالم التشيع؛ لذلك بعث له الشاه برقية تعزية تحت عنوان السيد شريعتمداري فقط، ورغم منع بقية المراجع أجابه شريعتمداري جواباً مخجلاً وأثنى عليه؛ لكن الكفاح الدؤوب لقائد الثورة ضد النظام الحاكم واستعداد الأذهان المتعطشة، وترحيب الشعب بمنهج الكفاح الذي اتخذه الإمام الخميني كانت عوامل مؤثرة ساعدت على إحباط هذه المؤامرة، فاستطاعت الجماهير معرفة قائدها الحقيقي والالتفاف حوله.

منذ ذلك الحين وحتى انتصار الثورة الإسلامية مارس شريعتمداري دوراً رادعاً حيال كفاح الشعب الإيراني المسلم. وكان يتماشى ظاهرياً مع الجماهير ويتصل سرّاً بالسافاك والحكومة مقدماً للشاه ونظامه خدمات كبيرة؛ لذلك وجد الليبراليون لا سيما الليبراليون المتدينون أنّ شريعتمداري يناسب أهدافهم ومنهجهم فعملوا على تعزيز موقعه ومواقفه.

ومع تصاعد نضال الشعب المسلم واصل شريعتمداري دوره الاستسلامي الرادع، وامتنع حتى النهاية عن مهاجمة الشاه خلافاً لإرادة الشعب وقائد الثورة، بل ودعم الدستور القديم. ويمكن ملاحظة علاقاته مع أميركا بوضوح في مطاوي وثائق السفارة الأميركية.

وبعد الثورة، عمل شريعتمداري بتأسيسه "حزب جمهوري خلق مسلمان" (حزب الشعب المسلم الجمهوري) على عرقلة مسار القوى المتدنية، وأعلن معارضته للثورة الإسلامية في قضايا آذربيجان وقم، كما عارض دستور الجمهورية الإسلامية وخصوصاً مبدأ ولاية الفقيه.

ورغم كل هذا، أبدى قائد الثورة الكثير من الحلم وسعة الصدر إزاء انحرافات شريعتمداري؛ ولكن حيث إنّ شريعتمداري كان شخصاً انتهازياً دنيوياً، لذلك لم يقعد

ساكناً وواصل تأمره وعناده ضد الجمهورية الإسلامية إلى أن جرى عزل بني صدر، ثم وقعت فاجعة السابع من تير (٢٨ تموز ١٩٨١م) وأعفي الليبراليون والعناصر التابعة وغير المخلصة من المسؤوليات السياسية.

لأجل تنفيذ مؤامرة إسقاط النظام كان قطب زاده المغامر والمثير للجدل فرداً مناسباً من بين الليبراليين، وتصور بما له من علاقات واتصالات مع الأجانب أن بوسعه الاستيلاء على السلطة عن طريق إنهاء قائد الثورة، وسيدعم شريعتمداري هذه الممارسات كمرجع تقليد وقائد مستقبلي للبلاد. لحسن الحظ وبفضل المعلومات التي زوّد الناس بها حكومتهم سرعان ما كشفت شبكتهم وتم إحباط المؤامرة، وحوكّم العناصر الرئيسيون في الانقلاب من قبل محاكم الثورة ونالوا جزاءهم.

ومع أن شريعتمداري أقلت هذه المرة أيضاً من قبضة العدالة، وكان ذلك بفضل رافة قائد الثورة وعطفه، بيد أن فضيحته أصبحت بذلك مضاعفة، وانكشف وجهه الحقيقي باعتدائه في التلفزيون؛ بحيث تجلّى للجميع أن بقاءه حياً في ظروف العزلة والوحدة أشدّ وطأة عليه من الإعدام. وهكذا دفع الله تارةً أخرى بلاءً كبيراً عن الثورة الإسلامية في إيران.

وبعد مضي ثمانية أعوام على بدء الفترة الثانية من سيطرة المتدينين كانت النجاحات التي حققتها قوى الثورة الأصلية متعددة وكثيرة. كان ما ذكرناه حتى الآن هو النجاحات السياسية والعسكرية المهمة الملحوظة. وبغض النظر عن هذه الانتصارات، استطاع المجتمع الثوري الإيراني بقمع أعداء الثورة، وفضح الليبراليين، والسيطرة على أجواء التوتر، استطاع تعميم الهدوء والاستقرار في البلاد وهو الشرط اللازم لإعادة البناء والإبداع والابتكار على شتى المستويات الاقتصادية، والعلمية، والثقافية التي حققت فيها الثورة إنجازات لافتة رغم كل ما اعتورها من صعوبات ومشاكل.

ونادراً ما نجد اليوم بين أصدقاء الثورة أو أعدائها من لا يُدّعن لاستقرار الثورة ورسالتها. حتى القوى العظمى تدري اليوم أن الاشتباك المباشر مع الثورة الإسلامية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لا يؤدي إلى إسقاطها وزوالها، بل سيعمل بالتأكيد على تقويتها وترسيخ دعائمها.

وهنا ينبغي الإلماح إلى حقيقة أنه بعد إقصاء الليبراليين عن مسرح الحكم وقمع أعداء الثورة، سرعان ما وقعت اختلافات وانشقاقات داخل تيار المتدينين مثلما حصل في الثورتين الآخرين، وتجلى هذا الاختلاف تدريجياً في مختلف المؤسسات الحكومية والسياسية. ظهر هذا الاختلاف أولاً في منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية. فقد تشكلت هذه المنظمة سنة ١٩٨٠م من مجموعة من التنظيمات الثورية الصغيرة التي نشطت ضد نظام الشاه قبل انتصار الثورة، وواكبت الحزب الجمهوري الإسلامي - الذي تشكل بقيادة رجال الدين الثوريين في السنة نفسها - في معارضته الليبراليين وأعداء الثورة، وكان لها مساهمتها الفاعلة في حكومات رجائي، وباهنر، ومير حسين موسوي. وإثر الخلاف الذي نشب انفصل عدد ملحوظ من قادة المنظمة وكوادرها العليا عنها، ولم تمض مدة طويلة حتى تلاشت المنظمة تماماً. وأعقب ذلك بروز خلافات أساسية داخل اللجنة المركزية للحزب الجمهوري الإسلامي أيضاً إلى أن تم حله والغاؤه وإيقاف نشاطه، بيد أن الاختلافات استمرت تفصح عن آثارها وتجلياتها في المؤسسات والأجهزة شبه السياسية التي بدأت تظهر فيها تكتلات معينة، وكل تيار سياسي لا يستطيع التفوق في مؤسسة من المؤسسات ينشق ويعلن انفصاله، والنموذج الواضح لذلك حدث عند ترشيح نواب البرلمان في دورته الثالثة، حيث انشق عدد من رجال الدين عن منظمة جمعية رجال الدين المجاهدين (جامعة روحانيت مبارز) وشكلوا مجمع رجال الدين المجاهدين (مجمع روحانيون مبارز).

غالبية الخلافات بين الطرفين كانت حول القضايا الاقتصادية ومستوى إسهام القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والاستثمارات، ودرجة مشاركة الدولة في الشؤون الاقتصادية. ومع أن تصورات التيارين في قضايا السياسة الخارجية والحرب كانت متقاربة جداً؛ لكن تركت الخلافات بينهما بصماتها على آرائهم ومواقفهم السياسية. وكانت الأحداث والوقائع المختلفة والقرارات والمواقف من المحطات التي يبرهن فيها كل تيار على صحة مواقفه ويرفض مواقف التيار المقابل. على أن النقطة اللافتة هي أن كلا التيارين كان مطيعاً لقائد الثورة، ويؤكد على إطاعة الولي الفقيه في تصريحاته وأقواله على الأقل. وعلى خلاف سائر الثورات لم تفرض الخلافات بين القوى المتديّنة إلى زعزعة النظام، إذ يلاحظ بعد الإقصاء الكامل لليبرالية ضرباً من التواصل والاستمرار في حركة التقدم السياسي - الاجتماعي لإيران ما بعد الثورة.

النتيجة

في رؤية نهائية لفترات حكم الراديكاليين في الثورات الثلاث المقارنة نخلص إلى النتائج التالية:

لم يكن الراديكاليون الفرنسيون، وخلافاً للراديكاليين الروس والإيرانيين، عرضةً لاضطهاد وسوء معاملة النظام السابق، بيد أن الرقابة وسجن الباستيل والاعتقالات الاعتبارية كانت كافية لخلق مثل هذا الانضباط رغم أن هذه الضغوط نادراً ما طالت المثقفين والمفكرين. بينما تكوّن انضباط الراديكاليين البلاشفة في روسيا داخل تقاليد قمعية شديدة جداً واستمر حوالي قرن من الزمن في حياة المنظمات السرية، والتأمر، وأداء القسم، والإدلاء بالشهادات. وبعد انتصار البلاشفة، بقيت الكثير من خصائص السطوة في العهد الراديكالي على حالها في روسيا لسنوات طويلة، وكان هذا وليد الانضباط السلطوي للشيوعيين، والذي تكوّن وتعرّز خلال سنوات من النشاط السري والإشراف والرقابة من فوق ومن الداخل. أما في إيران، فقد استلهمت القوى المتدينة الراديكالية روح الانضباط والطاعة من معاييرها الدينية والعقيدية من دون وجود تنظيمات رسمية سياسية، بل عن طريق المساجد والارتباط برجال الدين وقيادة الثورة المتمتعة بالشرعية الدينية والتي تستدعي إطاعة طوعية وتميدية من قبل الأتباع والأنصار.

في حين كان عدد الراديكاليين في الثورتين الفرنسية والروسية قليلاً، إذ لم يمثلوا غير أقلية صغيرة قياساً إلى مجمل سكان البلدين، كان الراديكاليون في إيران هم غالبية أبناء المجتمع.

عدد الإعاقبة عند صراعهم مع المعتدلين لم يتجاوز حتى في أكثر التقديرات الـ ٥٠٠ ألف شخص، والحال أن سكان فرنسا ذلك الحين كان يربو على العشرين مليون نسمة.

يقول كرين برينتون في هذا الشأن:

«الحزب الشيوعي الروسي كان يفخر دوماً بقلّة عدده. لم يكن حزباً برجوازيّاً منتفخاً يضم عدداً كبيراً من الأعضاء المختلفين يمنحون أصواتهم دون رغبة أو لا يمنحون أصواتهم أصلاً. والإحصاءات هنا غير دقيقة، ولكن يلوح أن عدد أعضاء الحزب الشيوعي لم يبلغ في أي وقت من الأوقات - منذ عهد النشاط الثوري حتى استحواذ ستالين النهائي

على السلطة وإقصائه معارضيه سنة ١٩٢٩ م - حتى واحد بالمائة من سكان روسيا المناهزين للمائة مليون نسمة»^(١).

في رأي من آراء تروتسكي الأقل واقعية نراه يعالج قلة عدد البلاشفة سنة ١٩١٧م قياساً إلى سعة الأراضي الروسية والفئات والجماعات المختلفة المعادية للبلاشفة علناً، بالقول: إن البلاشفة امتلكها ناصية الشعب الروسي الذي خلقه التاريخ من قبل هذا ودعاه إلى تحقيق الثورة، ووجدوا أن رسالتهم تتمثل في تولي قيادة هذا الشعب. الذين قاموا ضد هذه الثورة قد يكونون أي شيء سوى البلاشفة، لكن البلاشفة من الشعب.

يعتقد كرين برينتون:

«لم يجرؤ أي من الثوريين اليساريين أو اليمينيين في القرن العشرين على اتخاذ موقف نيتشوي دائم في ما يتصل بالعلاقة بينهم (كمتمخبن قليلي العدد) ، وبين شعبهم. لم تبلغ درجة وقاحتهم أن يقولوا: إننا يجب أن نكون الآلهة بالمعنى التام للكلمة، باعتبارنا النخبة من الشعب ويكون بقية الناس عبيداً بالمعنى التام للكلمة... الموقف الرسمي لهذه الأحزاب الشيوعية، والنازية، والفاشية هو أن الحزب والنخبة على رأس السلطة ما هم إلا مشرفون ورعاة لأمور الناس يحكمون من أجل تحسين واقع الشعب. ولا زالت الشيوعية لحد الآن ملتزمة بعهدتها في أن نصل أخيراً إلى نهاية تنهار فيها الرأسمالية، وتضمحل التباينات بين قادة الحزب وأتباعه وأنصاره وعموم الناس، وتزول الفوارق بين العمال الدماغيين والعمال اليدويين في مجتمع بلا طبقات»^(٢).

في مثل هذه المجتمعات - كما في فرنسا وروسيا - يعي الراديكاليون قلة عديدهم ويفخرون بها. فهم يشعرون أنهم منفصلون عن شعوب بلدانهم، وحملة راية قضية لا شك في أن أبناء وطنهم غير مستعدين لوعيتها والعمل من أجلها. ربما أفتنع بعض هؤلاء الراديكاليين أنفسهم بفكرة أنهم يطلبون الأحوال الأفضل لأبناء وطنهم، وأن الحقيقة غير ما يعيشه الآخرون عملياً، لكنهم أحياناً كانوا واثقين جداً من أنهم أفضل من كثير من القاعدين العاطلين. لقد كانوا في الواقع يرون أنفسهم قوامين على الناس.

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

واستلهم اليعاقة من الفلسفة التنويرية فكرة إيجابية الطبيعة وكونها خيراً، وكذلك العقلانية الطبيعية للإنسان العادي، وهذه الأفكار هي التي حالت دون إفصاحهم عن مشاعر الاستهانة بغيرهم، بيد أن هذه الاستهانة كانت موجودة فيهم، إذ استولى عليهم الغرور واعتبروا أنفسهم من الخواص. والبلاشفة كذلك تثقفوا وتربّوا على الاعتقاد بأن المادية الديالكتيكية تتحقق عن طريق نخب الطبقات العمالية وبمساعدة المستنيرين. والقرويون خصوصاً غير قادرين على تحرير أنفسهم بأنفسهم. من هنا، اعتبر البلاشفة قلة عددهم وتفوّقهم النوعي أمراً طبيعياً.

أما في الثورة الإسلامية، فقد اعتمد الراديكاليون على جموع الشعب الهائلة ومشاركتهم الواسعة في ساحة العمل والكفاح السياسي؛ بل لقد كان مرتكز اقتدارهم وتمييزهم الأكبر دعم الشعب لهم، لا سيما الطبقات المستضعفة والمحرومة، والذي تجلّى في مشاركتهم الحاشدة المتواصلة في المظاهرات ومراسم صلاة الجمعة وحضورهم المكثف عند صناديق الاقتراع، وهنا تحديداً يكمن سرُّ استمرار النظام وعدم انقلابه إلى دكتاتورية فردية كما حصل في الثورتين الآخرين.

نتائج البحث

الخاتمة

حاولنا في الفصول الماضية المقارنة بين مسار تطورات الثورات الثلاث الكبرى في العالم وخصائصها وفقاً لإطار ومنهجية معينة؛ بحيث يقف القارئ في موقع يخوّله أن يقيّم ويستنتج. وقد عدّنا في هذه الدراسة نقاطاً تقارب وافتراق الثورات الثلاث، ولاحظنا أنه مع كثرة نقاط افتراق الثورات الثلاث خلال فترة النظام الذي أسقطته الثورة، والتباينات الهائلة في الظروف والعوامل التي أدّت إلى نشوبها، مع ذلك كانت هناك مساحات مشتركة ومواطن شبه بين الثورات الثلاث خلال فترة ما بعد الانتصار ولا سيما في فترات سيادة المعتدلين.

لاحظنا عند مقارنة الوضع السياسي – الاجتماعي في فرنسا، وروسيا، وإيران أن ثمة تماثلاً بين الظروف والقدرات التي تمتعت بها السلطة السياسيّة في الأبعاد الأربعة المذكورة في ما يخص الثورتين الفرنسيّة والروسيّة؛ كما لاحظنا أن هذه الظروف لا تشبه إطلاقاً ما تميّزت به السلطة السياسيّة في إيران قبل الثورة، بل لقد كانت على العكس منها تماماً. ففي حين عانت الحكومتان الفرنسيّة والروسيّة أسوأ الظروف الاقتصاديّة، وبلغتا طور الإفلاس النهائي، جرّبت الحكومة الإيرانيّة أفضل ظروفها الاقتصاديّة طوال تاريخها نظراً للزيادة الفجائية في أسعار النفط، وما وفّرت من رصيد هائل من العملة الصعبة.

وعلى الصعيد العسكري كانت الحكومتان الفرنسيّة والروسيّة في أضعف مواقفهما نتيجة الهزائم المتلاحقة التي تكبّدها في حروب متعدّدة، ولم يكن جيشاهما يدعمان السلطة السياسيّة الحاكمة، بل مالا إلى الثوار والتحقّت بعض القوات المسلحة بصفوف الجماهير الثائرة أحياناً. بينما كان الجيش الإيراني في أفضل ظروفه من حيث القوة والمعدات، وظلّ وقيّاً لنظام الشاه إلى آخر لحظاته، وشارك في قمع الثوار في الكثير من المناطق، باستثناء حالات متفرّقة تعاطفت فيها بعض القوات المسلحة مع الجماهير وانضمت إليهم^(١).

(١) تقول كاترين جورلي في سنة ١٩٤٢م بكل يقين: "حينما يستخدم الجيش كل قدراته ضد انتفاضة أو تمرد، فلن يمكن لأيّة ثورة أن تنتصر". نقلاً عن: Theda Skocpol. Op cit p 284.

عاشت الدولتان الفرنسية والروسية ظروفًا سلبية على مستوى الدعم الدولي لهما، فكانت مواقف الدول الأوروبية منهما غير إيجابية، بل كانت في حروب وخصام معهما أحياناً. فلم تقدم تلك الدول أي دعم للنظامين الفرنسي والروسي قبل الثورتين، وليس هنا فحسب، بل دعمت الثوار في بعض الحالات. بينما حظي نظام الشاه في إيران رغم الاختلاف بين القطبين، ولكن نظراً لانتهاج الحرب الباردة وبدء فترة التهدة والتعايش السلمي، حظي بدعم تام من القوتين العظميين والقوى الكبرى الأخرى والأطراف الإقليمية إلى آخر أيام حكمه. وفي المقابل لم يتمتع الثوار الإيرانيون بأية مساندة دولية.

النظامان الفرنسي والروسي ورغم الاستبداد الذي انتهجاه، لم يستطيعا أبداً تشخيص مصالحهما بسبب عدم كفاءة الملوك وتنفيذ الشخصيات غير الصالحة في البلاط، ولم يستطيعا إدارة الأمور بنحو مناسب للحفاظ على استقرارهما. أما نظام الشاه، فبعد قضائه فترة حافلة بالأحداث الصاخبة طوال ٢٨ عاماً وصل تدريجياً إلى مرحلة الثقة بالذات والسيطرة المطلقة، واستخدم مستشارين داخليين وخارجيين متمرسين، معتمداً خصوصاً على منظمة السافاك الرهيبة، فاكسب بكل ذلك القدرة اللازمة للاستمرار في الحكم^(١).

بسبب نقاط الضعف هذه أرغم النظام السياسي الحاكم قبيل الثورة الفرنسية - لا بسبب معارضة القوى الشعبية، بل لمجرد عجزه عن معالجة المعضلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي واجهت البلاد - على اللجوء لمجلس الطبقات الثلاث والاستسلام لهذا المجلس. في مثل هذا الطرف تشكلت الحركات الشعبية والفئات الاجتماعية وضاعفت من زخم العمل الثوري.

وفي الثورة الروسية مع أن القوى المعارضة والفئات والأحزاب السياسية المختلفة كان لها حضورها بما لها من مبادئ وأهداف خاصة؛ لكنها لم تمارس أي دور في سقوط

(١) تخلص تدا اسكوكيل بعد دراساتها المقارنة للثورات الفرنسية والروسية والصينية إلى النتيجة التالية: "بلدان فرنسا وروسيا والصين أسست قبل الثورة إمبراطوريات، كان لديها إمكانية اللازمة للحفاظ على تفوقها وتفوق الطبقة الحاكمة حيال الانتفاضات الشعبية المحتملة. إذن ينبغي للقدرات العسكرية والتنفيذية لهذه الدولة أن تفتت قبل الثورة ليعتد للثورة أن تنصهر. حينما وقعت الثورة في فرنسا سنة ١٧٨٩م، وفي روسيا ١٩١٧م، وفي الصين ١٩٤٨م، لم يكن السبب خطوات عامة عالمة اتخذها الثوار أو الفئات السياسية القوية في عهد النظام السابق بهذا الاتجاه، إنما برزت الأزمات السياسية الثورية نتيجة الانهيار العسكري والإداري، وذلك حينما تعرض الإمبراطوريات لضغوط عديدة منها الضغوط والانتفاضات العسكرية، ونفوذ الأجانب وضعف المؤسسات السياسية. الأنظمة السابقة كانت هشة إزاء مثل هذه الأزمات الثورية، فالبنية الموجودة كانت تحول دون صمود تلك الدول أمام الضغوط العسكرية والدولية". Theda Skocpol, Opoit, p 285.

نظام رومانوف، بل ولم تتصور أن تستطع الإمبراطورية الروسية بهذه السهولة. والحكومة القيصريّة الروسية لم تستسلم للشعب بشكل طوعي طلباً رغم ما تعملت من شدائد وضغوط متناقضة؛ لكنها استسلمت في مقابل أول حركة وانتفاضة شعبية نجمت عن الانفجار الجماهيري، بسبب الأزمة الاقتصاديّة وظهرت على شكل مظاهرات وإضرابات في معامل بتروغراد، وذابت قواها وسيطرتها كما يذوب الثلج.

بينما انتصرت الثورة الإيرانيّة حينما كان النظام الشاهنشاهي يرى نفسه في ذروة القوة والاقتدار والاستقرار، وصعد حيال المعارضة إلى أقصى حدود طاقاته، وكان على الفئات الاجتماعيّة لأجل دحره أن تخطط بدقة، وتعبئ جميع قواها وتضحي بالكثير من الأنفس كي تستطيع الانتصار على مثل هذا النظام القوي الغني.

من هنا، تبدو مقولة اسكوكيل صحيحة بأن الثورتين الفرنسيّة والروسية جاءتا ولم تصنعا، أما الثورة الإسلاميّة في إيران، فلم تأت وإنما صُنعت، وذلك بالنظر للظروف القائمة آنذاك. ولم تكن صناعتها سهلة، بل بتعبئة الإمكانات والطاقات في كل البلاد ولدى كافة الشرائح والطبقات الاجتماعيّة، وبقيادة قوية وتكاليف باهظة تمثلت في تضحيات مئات الآلاف من عشاق الثورة؛ لذلك أدهشت الثورة الإسلاميّة بأمدلاعها وانتصارها الجميع^(١).

لم تأت الثورة الإسلاميّة لتكرّر برامج الثورة الديمقراطيّة الفرنسيّة أو الخطط

(١) أدهشت الثورة الإسلاميّة المراكز السياسيّة والجامعيّة على الخصوص، والتي لم يكن يوسمها بناءً على دراساتها للثورات السابقة، أن تتصور وقوع مثل هذا الحدث في إيران. دراسات الأجهزة الاستخباريّة الأميركيّة الـ CIA والـ DIA توصلت قبل أربعة أشهر من سقوط نظام الشاه إلى نتيجة تؤكد أن إيران لا تعيش ظروف الثورة ولا ظروف ما قبل الثورة، وسيبقى نظام الشاه قائماً لولا يقل عن عشرة أعوام. تقول نندا امكاجيل في هذا الصدد: "كان سقوط نظام الشاه وبدء النهضة الثوريّة في إيران بين ١٩٧٧ أو ١٩٧٩ أمراً مدهشاً مفاجئاً للمراقبين الأجانب؛ سواء من أصدقاء الشاه أو الهمسجين وعلماء العلوم السياسيّة والاجتماعيّة ممن فيهم من يحذرون مني خيمراء في شؤون الثورات. كما نتابع جميعاً أحداث الثورة بعفّة. وفوق كل هذا كانت الثورة الإيرانيّة ظاهرة معاكسة للقاعدة تماماً. إنها ثورة اجتماعيّة بلا شك. ومع ذلك رسمت بأحداثها التي أدت إلى سقوط الشاه علامات استقمام على الأسباب التي طرحتها الدراسات المغارفة عادة للثورات ومنها الفرنسيّة والروسية والصينية". كانت الثورة الإيرانيّة شعبية ناصحة، وغيّرت العلاقات الأساسيّة والركائز الثقافيّة - الاجتماعيّة والاقتصاديّة الاجتماعيّة في إيران، بحيث يمكن اعتبارها فعلاً من نماذج الثورات الاجتماعيّة، التاريخيّة الكبرى.

نقلا عن: Theda Skocpol, Rentier State and Shia Islam in the Iranian Revolution Theory and Society, USA, 1982 vol, 11. No 3, p266

الاشتراكية في الثورة الروسية، إنما جاءت كي توفر أرضية تتناسب مع الأطروحات والأفكار الحديثة في الربع الأخير من القرن العشرين. ونظراً لأنها تركت وراءها تجارب الثورات الأخرى كالثورتين الفرنسية والروسية، فقد أقامت مجتمعاً متيناً راسخاً على أساس المدرسة الإسلامية البناء المتوثبة.

أنظمة الدول المستبدة يجب أن تضعف وتتضعف كي تتمكن التحركات الثورية الشعبية من تحقيق النجاح أو حتى الظهور. والواقع أن الانتفاضات الشعبية من الناحية التاريخية لم يكن بوسعها إسقاط الحكومات المستبدة تلقائياً. ولكن كان لا بد من ضغوط عسكرية خارجية ترافقها عادة تناقضات وانشقاقات سياسية في الطبقة الحاكمة تضعف الاستبداد وتفتح الطريق للانتفاضات والنهضات الثورية.

تعتقد اسكوكبل أن الثورات الاجتماعية لا تتكون نتيجة النهضات الثورية التي يحرض فيها القائد العقائدي شرائح الشعب ويحركها ويكسب دعمها لإسقاط النظام الحاكم. قادة الثورة غالباً ما كانوا إما غائبين حتى سقوط النظام الاستبدادي، أو أن لهم مساهمة سياسية هامشية في هذا السقوط. لم تظهر الثورة الإيرانية تلقائياً، وإنما العزيمة والإرادة المنسجمة هي التي صنعت هذه الثورة وخصوصاً في مراحلها الأولى قبل سقوط نظام الشاه. تعتقد اسكوكبل أن أسباب الثورة الإسلامية تختلف اختلافاً كبيراً دون أدنى ريب عن أسباب الثورات الفرنسية، والروسية، والصينية.

وهذا يقودنا إلى أن الأوضاع السياسية - الاجتماعية في إيران، وخلافاً لما كان عليه الواقع في فرنسا وروسيا كانت غير مناسبة على الإطلاق لتوجيه ضربة لنظام الشاه وإسقاطه. فقد سقط هذا النظام في وقت ما كان يخطر فيه ذلك على بال أحد، بحيث أدهش انهيار الشاه الجميع وكأن وراء ذلك معجزة.

وفي الفصل الثالث عرضنا وجهة نظرنا عند دراسة السلطة الاجتماعية المعارضة بأركانها الثلاثة: الجماهير، والقيادة، والعقيدة. وقد كانت السلطات السياسية الحاكمة في فرنسا وروسيا ضعيفة جداً، مضافاً إلى أن السلطة الاجتماعية المعارضة في ذلك البلدين، ومستوى تأثيرها ومشاركتها في إسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة كان ضئيلاً جداً بالمقاييس إلى إيران. وكنا قد خلصنا من دراستنا المقارنة للثورات الثلاث وأركانها

إلى النتيجة الإجمالية التالية:

كان مستوى مشاركة الجماهير في فرنسا وروسيا في إسقاط الأنظمة المستبدة الحاكمة متواضعاً جداً، بل لم يكن للجماهير الفرنسية دور في إسقاط نظام البوربون كما أسلفنا، إنما استسلم النظام اضطراراً بسبب ضعفه الشديد. وفي روسيا انتفض عدد قليل من عمّال مصانع بطرسبورغ وجنود المعسكرات في تلك المدينة، فأسفر ذلك عن سقوط النظام الملكي الروسي. أما في إيران، فباستثناء أقلية محدودة والشرط الأكبر من الجيش الذي كان تابعاً للنظام، شاركت كل شرائح الشعب من شتى الطبقات والفئات الاجتماعية في مختلف أنحاء البلاد في المدن والقرى من عمّال وموظفين وفلاحين وأصحاب المهن الأخرى، وعطلوا عجلات البلاد الاقتصادية والإدارية ووقفوا عزلاً أمام نظام مدجج بالسلاح وأسقطوه.

وقد دلت البحوث اللاحقة على أنه حتى بعد انتصار الثورة، وتحطّم أغلال الدكتاتورية، وتوفر المناخ لانتشار الوعي السياسي ومشاركة كتل الشعب، إلا أن هذه المشاركة انخفضت تدريجياً في الثورتين الفرنسية والروسية بسبب عدم رغبة وتشجيع سلطات ما بعد الثورة من معتدلين وراديكاليين. وهذا ما يؤيده تاريخ المشاركة الشعبية في الانتخابات بعد الثورة والإحصاءات الخاصة بذلك^(١). طبعاً كانت المشاركة الجماهيرية تتكرّس في ظروف الأزمة والخطر وحاجة النظام.

(١) في انتخابات البلدية والمجلس الوطني الفرنسي في ذروة أحداث سنة ١٧٨٩م شارك تقريباً جميع من يحق لهم المشاركة. وفي بعض الحالات سنة ١٧٩٣م شارك حتى أقل من عشرة بالمائة ممن يحق لهم الاقتراع. وفي ثورة فبراير الروسية شارك الجميع تقريباً. ففي الانتخابات الأولى بعد الثورة توفرت الفرصة للرجال والنساء كي يشاركوا في مختلف الانتخابات، ولكن بعد مدة سجّلت أعداد المقترعين انخفاضاً ملحوظاً. في انتخابات الدوما في موسكو في حزيران ١٩١٧م، أحرزت الفئات الاشتراكية الثورية ٥٨% من الأصوات، وفي انتخابات سبتمبر أحرزت ٥٢% من الأصوات. ولكن هل كان هذا نجاحاً ديمقراطياً حقيقياً للبلاشفة؟ في شهر حزيران أحرز الاشتراكيون الثوريون ٢٧٥ ألف صوت من مجموع ٦٤٧ ألف صوت، وفي سبتمبر نال البلاشفة ١٩٨ ألف صوت من مجموع ٢٨١ ألف صوت؛ أي إن عدد المقترعين انخفض بعد ثلاثة أشهر إلى النصف. وقد عرض تروتسكي تبريراً بسيطاً لهذه الحالة حيث يقول: الكثير من أهالي المدن الصغيرة الذين التحقوا بالمستسلمين على أساس الأوهام الباطلة الأولى، سرعان ما فقدوا من الناحية السياسية قيمتهم وقيمتهم وجودهم. (نقلاً عن كريون برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ١٨٠).

وحينما صوّت ٢٥% من المقترعين للبلاشفة في انتخابات مجلس المؤسسين العامة، فقدت الانتخابات والمشاركة الجماهيرية العامة في روسيا معناها إلى الأبد.

شاركت جماهير الشعب الإيراني بعد انتصار الثورة الإسلامية في الانتخابات مراراً، ولم تتوقف أو تتأخر الانتخابات الضرورية لاستمرار النشاط السياسي لنظام الجمهورية الإسلامية حتى في ظروف الأزمات وقصف المدن. طوال عشرة أعوام شاركت الجماهير الإيرانية في ١٤ انتخاباً (أربعة انتخابات لرئاسة الجمهورية، وستة انتخابات لمجلس الشورى الإسلامي، وانتخابان لمجلس الخبراء، وانتخابات واحدة لنوع نظام الحكم، واستفتاء على الدستور).

وكانت إحصاءات المشاركة المتصاعدة في هذه الانتخابات ملحوظة ولافتة^(١). والأهم من ذلك المشاركة الجماهيرية السنوية في التجمّعات والمظاهرات المليونية التي تخرج في ذكرى انتصار الثورة والدالة على يقظة الشعب ودعمه لثورته^(٢).

وحول قضية القيادة ينبغي القول: إن الثوار في فرنسا وروسيا قبل سقوط الأنظمة الملكية لم يكن لهم قيادة بارزة متفق عليها من قبل جميع الفئات الاجتماعية، وخلال العقد الأول بعد الثورة ظهرت قيادات متعددة تنازعت فيما بينها، ولم تستطع تعميم الاستقرار والنظام في المجتمع الفارق في الفوضى آنذاك، ما أدى إلى ظهور دكتاتوريات اتسمت بالعنف والقسوة. بينما تمتع الثوار الإيرانيون طوال ٢٥ عاماً (منذ انطلاق نهضتهم الإسلامية في سنة ١٩٦٣م وإلى اليوم) أي خلال ١٥ سنة قبل الثورة، وعشرة أعوام بعد الثورة بهيمنة قيادة الإمام الخميني القوية المدبرة - المتسمة بالشرعية الدينية والسياسية والاجتماعية، والتي تغلّطت إلى قلوب الملايين من المسلمين الوالهيين -، وكان هذا من الرموز الأصلية لاستمرار الثورة واستقرارها.

وقد فتحت المدارس الليبرالية والماركسية في فرنسا وروسيا بما لها من تصورات مادية أمام أتباعها أفقاً جدياً محدود في هذه الدنيا ومن زاوية واحدة، ولم يكن لها دور كبير في خلق المحفّزات اللازمة لإسقاط الأنظمة الملكية في فرنسا وروسيا؛ بل واجهت

(١) في انتخابات رئاسة الجمهورية الأولى شارك ٢٤٢,٠٨٥,١٤ نسمة، وفي الانتخابات الثانية ٨٦٩,٥٢٢,١٤ نسمة، وفي الانتخابات الثالثة شارك ٨١٠,٧٢٧,١٦ نسمة.

(٢) أثناء كتابة هذه السطور وقعت خسارة رجل قائد الثورة ومؤسس الجمهورية الإسلامية، فشارك الشعب الإيراني المسلم بنحو هائل وغير مسبوق في مراسم تشييع جثمانه، وأثبتت ثورة أخرى وهاءم والتزامه بمبادئ الثورة ومركزاتها عبر مساهمته في هذا الموقف بأعداد بلغت عشرة ملايين نسمة، وأكد لمعارضى الثورة وأعدائها أنه مستعد للدفاع عن ثورته ودعم ماضي عشرة أعوام على انتصارها، ورغم كل ما نزل به من مصائب وصعوبات.

مشكلات حتى في تطبيق قيمها ومبادئها بعد سقوط الأنظمة الملكية، واضطرت لإدخال تغييرات عديدة على نظرياتها وأفكارها. من ناحية ثانية كانت كلا المدرستين غير مألوفة للشعبيين الفرنسي والروسي ومرارضة مع الأسس العقيدية - الدينية غالباً - لعامة الناس. وبالتالي، لم تستطع أبداً تكوين اللبنة اللازمة لتنظيم وانسجام ووحدة الشرائح والكتل الاجتماعية، وبقيت أيديولوجيا طبقات مستنيرة خاصة ولها تفاسيرها المختلفة. بينما دخل الإسلام إلى إيران قبل ١٤٠٠ سنة، وكان معروفاً مألوفاً لدى شعب إيران الذي آمن به قاطبة وعاش على أساسه واختلط الإسلام بصميم حياته اليومية، ولم يكن عديم التمازج مع قيم المجتمع فحسب، بل فتح - في ضوء رؤيته الكونية الإلهية - أفقاً رحباً جداً لاتباعه. بالإضافة إلى أن الإسلام بشّر جميع المؤمنين به بالسعادة الأخروية، فقد قدم إرشاداته اللازمة للحياة الفردية والاجتماعية وإدارة المجتمع وتأمين السعادة الدنيوية أيضاً، وهو ما يتسم بمظمة خاصة مقارنة بالمدرستين السابقتين.

ولم تكن الثورتان الفرنسية والروسية ضد نظام الحكم فحسب، بل كانتا ضد رجال الدين والكنيسة أيضاً. الكنيسة هي فرنساً أضحت فرنسية وخرجت عن سيطرة البابا والفاثيكان، وفي روسيا تم إقصاؤها وسحقها تماماً. بينما في الثورة الإسلامية ثار جميع رجال الدين الشيعة ضد نظام الحكم وقادوا الثورة عليه.

نجاح الأيديولوجيا الثورية الإسلامية كان حالة قيّمة جداً وعلامة فارقة للرؤية الكونية هي الثورة الإسلامية الإيرانية. كانت هذه الأيديولوجيا استجابة قوية للمتطلبات السياسية المعاصرة واليائسة في الوقت ذاته من المدارس المادية. لقد تم استخدام هذه الأيديولوجيا بالإفادة من كافة الامتيازات التكنولوجية وتجارب الانتفاضات الإيديولوجية والسياسية الغربية. بعبارة أخرى: كان لهذه الأيديولوجيا ميزة مهمة على الشيوعية الممارضة للدين، فبدل أن تنمعت بديلاً جديداً للدين كما فعل الشيوعيون، وظفت الثورة الإسلامية الدين المتوتب المهاجم الموجود على أرض الواقع وتسلحت بالأدوات الإيديولوجية التي تحتاجها لصراعاتها على الساحة السياسية. وبهذا قدّمت مساعدة ممتازة كبرى لتاريخ العالم.

حسب تعبير الكاتب الأميركي زاغورين: لو سأل اليوم سائل: ما هي الأشياء المعتمدة وغير المعتمدة في نظرية الثورة لدى ماركس؟ ينبغي أن يكون الجواب: أن تلك النظرية تنتمي للتاريخ والماضي ليس إلا. فقدم نجانسن نظرية ماركس مع الواقع كان جلياً منذ

البداية. واتضح عدم التجانس هذا حينما لم تقع الثورة - خلافاً لنبوءة ماركس - في أكثر البلدان الغربية تقدماً، بل على العكس، وقعت في أكثر المجتمعات الزراعية تخلفاً؛ أي روسيا والصين. وبتراكم البحوث والدراسات حول العديد من الثورات تم إثبات أن النموذج الماركسي غير مجدٍ بسبب بساطته وسذاجته المفرطة، بل هو في الحقيقة عقبة أمام فهم معظم الثورات.

الشيء القيم في نظرية ماركس هو القضايا التي تطرحها على بساط البحث والتحقيق، مضافاً إلى تشديدها على العوامل الاقتصادية والبنية الاجتماعية في تحليل التغيرات الاجتماعية وظاهرة الثورة. وسيبقى هذا الشيء دون شك مطروحاً للبحث من قبل المؤرخين وعلماء الاجتماع والسياسة لفترات طويلة^(١).

وهكذا، يلاحظ أنه لا بدّ من البحث عن سر انتصار الثورة الإسلامية في عظمة الأركان الثلاثة وقدراتها الإدارية والمستوى العالي لفاعليتها: الجماهير، والقيادة، والعقيدة، التي استطاعت خلافاً لتنبؤات المحللين وحساباتهم ووسط حيرة العالم برمته أن تهزم النظام الشاهنشاهي القوي القديم وتسقطه.

تدل الأحداث التاريخية للثورات الثلاث على أن انتصار الثورتين الفرنسية والروسية لم يكن ثمرة انسجام القوى الثورية واقتدارها، بل جاء بسبب الهشاشة الأساسية للأنظمة الحاكمة التي نخرت بنية الدولة بشدة، إلى جانب الأزمات العسكرية والاقتصادية والضغط الدولي التي فاقمت هذا الواقع، وجعلت انهيار النظام الحاكم أمراً لا مفر منه. والواقع أن الفئات الاجتماعية المتنافسة نزلت إلى الساحة باعتبارها وارثة الثورة في أجواء فراغ السلطة ونظام الحكم السياسي، وتنافست وسعت للاستيلاء على دفة الحكم.

بناءً على هذه المقارنات، يلاحظ أن الثورة الإسلامية تتميز بعظمة أكبر بكثير مقارنة بالثورتين الفرنسية والروسية. وهنا يطرح السؤال: لو أطلقنا على الثورتين الفرنسية والروسية صفة "الكبرى" فيم عسانا نصف الثورة الإسلامية؟ وإذا كانت الثورة الإسلامية ثورة حقيقية كاملة، فماذا ينبغي أن نسّمّي ما حدث في فرنسا وروسيا؟

Zagorin, Theories of Revolution in Contemporary Historiography, Political Science (١) Quarterly, 88:1 March 1973 p 34.

إصلاح، انتفاضة، انقلاب، ثورة.

عند دراستنا للتحوّلات السياسيّة - الاجتماعيّة، قررنا تمييزاً بين الصنوف المختلفة لهذه التحوّلات والتطورات، ومنها: الإصلاح، والانتفاضة أو التمرد، والانقلاب، والثورة. التعاريف التي تم تقديمها لكل واحد من العناوين أعلاه تدل في الحقيقة على خصائصه ومميزاته في العرف السياسي، وتعدّ أمراً مقبولاً لدى غالبية علماء السياسة.

الإصلاح حركة تعديلية تدريجية ضمن إطار القانون وعن طريق النظام الحاكم وبفعل الضغوط الاجتماعيّة في الوقت ذاته. والتمرد أو الانتفاض حركة شعبية تلقائية لإسقاط النظام الحاكم من دون حسابات وإرادة مسبقة أو برامج وخطط ونموذج بديل. والانقلاب حركة تأمرية غير قانونية تقوم بها جماعة قليلة تمتلك بعض أدوات الاقتدار المادي ضد نظام الحكم لإسقاطه والاستحواذ على السلطة السياسيّة، من دون أن يكون للفئات الاجتماعيّة أي دور في ذلك. أما الثورة، فهي حركة جماهيرية تهدف إلى تغييرات جذرية وفجائية في القيم السائدة، والبنى السياسيّة، والقيادة، والأساليب، وتكون مصحوبة بالعنف الداخلي.

قلماً أطلق حتّى الآن على ما حدث في فرنسا وروسيا وإيران عنوان غير "الثورة"؛ وذلك بسبب ما تركته تلك الأحداث من آثار سياسية - اجتماعية عميقة. ولكن إذا جعلنا التعريفات أعلاه معياراً للتصنيف العلمي، فبالنظر للدراسة المقارنة لمسار تلك الثورات وانتصارها سوف نخلص إلى نتيجة مختلفة.

يُعتبر الفرنسيون سنة ١٧٨٩م تاريخاً لثورتهم المعروفة باسم "الثورة الفرنسيّة الكبرى".

بينما لو جعلنا سقوط النظام السابق وتغيّره الجذري إلى النظام اللاحق بدايةً للثورة، فلن يكون ما حدث في فرنسا سنة ١٧٨٩م ثورة؛ لأن حكم البوربون وملوكية لويس السادس عشر استمرت ثلاثة أعوام أخرى؛ أي حتى سنة ١٧٩٢م، وقد أسلفنا أنه حتّى أشد قادة الثورة الفرنسيّة تطرفاً لم يكونوا بدايةً يفكرون في إسقاط النظام الملكي. والواقع أن لويس السادس عشر هو الذي مهّد الأرضية سنة ١٧٩٢م بأعماله الخيانية البلهاء لانتهيار النظام الملكي. مع ذلك، فإن ما حدث في ١٧٨٩م ونظراً للتعريفات أعلاه لم يكن أكثر

من إصلاح سياسي، خصوصاً وأن ما تكوّن في فرنسا باعتباره نظاماً جمهورياً لم يختلف اختلافاً ملموساً عما تكوّن في الأنظمة الملكية الدستورية في سائر البلدان الأوروبية عن طريق الحركات الإصلاحية.

مقابل ذلك، يعتبر الروس أكتوبر ١٩١٧ م بداية ثورتهم؛ أي تسعة أشهر بعد سقوط النظام الملكي، وذلك حينما استطاع البلاشفة انتزاع السلطة من قبضة الحكومة المؤقتة والسيطرة على أوضاع البلد.

في حين تدل الدراسة التاريخية على أن بداية التحول الحقيقي في روسيا كانت في فبراير ١٩١٧ م، حينما أضرب عمال مصانع بتروغراد وتمرد جنود المعسكرات هناك على أوامرهمس العمال، وكان ذلك كافياً لانهايار نظام رومانوف الملكي، والواقع أن التطورات الروسية في سنة ١٩١٧ م حصلت على مرحلتين لم يكن لأي منهما شبه بالثورة. أحداث فبراير كانت تلقائية ومفاجئة ومن دون قيادة وتخطيط مسبق ولمجرد التحرر من قيود الاستبداد، وهذا ما ينطبق بدقة على تعريف التمرد والانتفاض ولا يشبه الثورة إلا بشكل جزئي جداً. وما حدث في أكتوبر أيضاً لم يكن ثورة، إنما كان انقلاباً دبره البلاشفة ضد منافسيهم الاشتراكيين والليبراليين في الحكومة المؤقتة وأدّى إلى إسقاطها واستلام البلاشفة زمام الأمور. هذا في حين لم تكن غالبية الفئات والأطراف السياسية - الاجتماعية الناشطة تؤيدهم، ففي انتخابات مجلس المؤسسين - التي أقيمت بعد استلام البلاشفة زمام السلطة - كانت ٢٥٪ من الأصوات لصالح المرشحين البلاشفة، ما اضطر لينين في نهاية الأمر إلى حل المجلس.

لكن دراسة تاريخ الثورة الإسلامية تدل على حقيقة أن ما أفضى إلى انهيار النظام الشاهنشاهي في فبراير ١٩٧٩ م، هو ثورة حقيقية أو نهضة عامة لها قيادة مقبولة من قبل الجماهير وخطة معدة ومعلنة مسبقاً لنظام بديل؛ لذلك بدلت اسكوكيل رأياها السابق وهو "الثورات تأتي ولا تصنع"، واعترفت أن الثورة الإسلامية في إيران وخلافاً للثورات السابقة لم تأت وإنما صُنعت^(١).

Theda Skocpol, *Op cit*, p 265. (١)

الثورة... هل تأكل أبناءها؟

المعروف أن الثورة تأكل أبناءها بمعنى أن الثوار في أية ثورة يقضون على بعضهم، وهو مصير محتوم يصيب كل الثورات، ولا بد من انتظاره ومجيئه. تعود مبررات هذه المقولة الشهيرة إلى المصير الذي لحق كل الثوار وخصوصاً قادة الثورتين الفرنسية والروسية. ودراستنا أيضاً تدل على هذه الحقيقة في تاريخ الثورتين المذكورتين؛ إذ لم تمضِ عشرة أعوام على انتصارهما حتى عصفت الخلافات بين القادة الثوريين المعروفين، إلى درجة لم يبقَ معها مفر أمامهم سوى إقصاء بعضهم لا عن الساحة السياسية والثورية فحسب، بل عن مسرح الحياة كلها.

في الثورة الفرنسية كانت المقاصل تنصب يومياً لجزء رؤوس عدد من قادة الثورة، بل كانت أحياناً تقطع رؤوس شخصيات كانت حتى أمس في ذروة القوة والافتدار، وخصوصاً خلال فترة الإرهاب والرعب كانت مذابح أبناء الثورة تقام يومياً بشكل عادي ومقبول من دون تمييز.

وساد واقع مماثل في الثورة الروسية أيضاً، فاشتبك قادة الثورة مع بعضهم بشكل مَهْد الأسباب لصعود ستالين إلى موقع الدكتاتورية المطلقة، وحضر في الوقت نفسه قبورهم. ومع أن مجازر من قبيل ما حدث في الثورة الفرنسية لم تقع خلال السنين العشر الأوائل بعد الثورة بسبب وجود قيادة لينين الفاصلة طوال الأعوام الخمسة الأولى، وعجز باقي قادة الثورة مقابلها، ولكن بمجرد أن استلم ستالين السلطة المطلقة تشكّلت محاكم صورية ومعسكرات العمل الإجباري لا سيما في سيبيريا، ووقعت مجازر مروعة وأعدم أو اغتيل تباعاً عدد كبير من قادة الثورة.

في الثورة الإسلامية في إيران استشهد العديد من القادة أو تعرضوا لمحاولات اغتيال، بيد أن عمليات القتل والاعتقال هذه لم تنفد من قبل الثوار، بل على يد أعداء الثورة. منذ اليوم الأول لانتصار الثورة الإسلامية حينما يئست الجماعات المعارضة للثورة والتي لم يكن لها دور في انتصارها، ولم تكن تتمتع بقواعد شعبية تُذكر، حينما يئست من الاستيلاء على السلطة عن طريق العمل السياسي والشعبي، عمدت إلى مذابح فظيعة ضد قادة الثورة، بل وحتى الناس العاديين المؤمنين بالثورة وسجلوا لأنفسهم عاراً أبدياً في تاريخ الثورة الإيرانية. استشهاد شخصيات مهمة نظير آية الله مطهرى، والدكتور بهشتي،

ورجائي، وباهنر، وأئمة الجمعة والجماعة كشهداء المحراب آية الله مدني، ودستغيب، وصدوقي، وأشرفي أصفهاني، واستشهد ٧٢ شخصية قيادية في فاجعة انفجار المقر المركزي للحزب الجمهوري الإسلامي، يمكن اعتبارها أبرز نماذج للخسائر التي لحقت بالكادر القيادي للثورة الإسلامية.

في حين لم يكن في الثورتين الفرنسية والروسية مجال لأعداء الثورة كي ينشطوا ويستعرضوا عضلاتهم، وغالباً ما طالهم القمع في بداية الثورة، مُنحوا في الثورة الإسلامية مجالاً واسعاً خولهم تنظيم أنفسهم وتوجيه ضربات قوية سببت خسائر هائلة في الأرواح والإمكانات. وقد سقطوا في نهاية المطاف في أحضان الأجنبي والأعداء، ولم يعد لهم أية قاعدة سياسية داخل البلاد، بل وألقوا بأنفسهم في هاوية الهلاك بسبب حماقات كادرهم القيادي وأخاذه.

السؤال: لماذا لم يحدث في الثورة الإسلامية ما حدث في الثورتين الفرنسية والروسية؟ يعود إلى العوامل المذكورة في القسم السابق، فالوجود القوي لقيادة الثورة الملتزمة بالمبادئ، والتقوى الإسلامية وخوف الله لدى معظم قادة الثورة هو الذي حال دون تنامي مثل هذه المؤامرات والمخططات.

والواقع أن عبارة "الثورة تاكل أبناءها"، إذا كانت صادقة بفضل الشواهد التاريخية على الثورتين الفرنسية والروسية، ينبغي القول عن الثورة الإسلامية: إن "أعداء الثورة يأكلون أبناءها".

هل ستنتهي الثورة الإيرانية للدكتاتورية؟

لاحظنا أن مصير الثورتين الفرنسية والروسية آل بعد مضي عقد صاخب بالأحداث والويلات إلى الوضع الدكتاتوري، ووقع زمام الأمور في أيدي أفراد فعلوا كل ما شأؤوا لإشباع رغباتهم الأنانية، وخنقوا في الحناجر جميع الأصوات المعارضة. فانهك نابلون في فتوحاته على حساب أرواح الشعب الفرنسي وأمواله، وتمادى في ذلك إلى درجة شعرت معها سائر البلدان بالخطر الشديد على كيانه فاتحدت ضده وبدأت العمل على كسره وإسقاطه، ما أفضى في النهاية إلى هزيمته ونفيه إلى جزيرة "القديسة هيلانة". وعمد ستالين إلى جعل البلد صناعياً بالإكراه وبتوجيه ضغوط شديدة على كثير من الشعوب

الخاضعة للسلطة الروسية، وسلك سبيلاً جعل روسيا نفسها - خلافاً للوعود والتنظيرات السابقة - بلداً استعمارياً معادياً للإنسانية ومن جملة القوى المستكبرة والاستغلالية.

وخلال الفرصة التي توفرت له طوال الحرب العالمية الثانية، كرّس هيمنته ونفوذ على بلدان أوروبا الشرقية بذريعة توفير المجال الأمني والسيادي للاتحاد السوفياتي^(١).

تمت المحافظة على قشور الثورة خلال فترات الحكم الدكتاتوري لبونا بارت وستالين وتمّت كذلك السيطرة على مضمون الثورة وترويض فرسها الجموح. تصدير الثورة نظرياً كان قد فقد معناه، ومع ذلك ربطت كلا الدكتاتوريتين الثورة بمفهوم تصدير الثورة لتزيد من مجال توسعها ونفوذها الخارجي وتكوين بلدان تابعة لها في الجوار. وهذا ما حصل حتى في العالم الإسلامي بعد رحيل الرسول الأكرم ﷺ، حيث عمدت الدولتان الأموية والعباسية رغم انحرافهما عن المبادئ والمثل الإسلامية ونكوصهما إلى الأشكال الملكية من الحكم، عمدتا إلى فتح البلدان باسم تصدير الإسلام.

طبعاً يطرح هنا السؤال: هل هذا هو المال المحتوم لكل الثورات، أم أن أداء الثوار هو الذي يوصلهم لهذا الواقع؟

بتسليط الأضواء على العقد الأول بعد الثورة والاختلافات والنزاعات الفردية والجماعية التي نشبت بين قادة الثورة في فرنسا وروسيا، يلوح أنه لا يوجد حيال المجتمع الثوري سوى طريقين: إما أن يستسلم لانهايار نظام المجتمع باستمرار الفوضى، أو يستسلم للدكتاتورية الضدية بكل آثارها وتبعاتها من أجل الحؤول دون انهيار المجتمع ونظامه. ولا شك أن الطريق الثاني هو الأفضل ويمثل دفع الأفسد بالفساد. عادة ما يندفع الثوار والقادة الثوريون في بداية كل ثورة نحو المبادئ والمثل بشدة. وتجري محاولات للقضاء على كل ما

(١) يعتقد إيزاك دويتشر أن ستالين لا يشبه ملوك روسيا القيصرية الإمبراطوريين نظير إيفان الرهيب أو بطرس الكبير فحسب، بل ويشبه نابليون في كثير من النواحي. أصحاب الاهتمام بعلم نفس الشخصيات التاريخية قد يدهشون لهذه المقارنة ويعترضون بالقول: إن ستالين لا يشبه نابليون لا من حيث الروح والجاذبية الشخصية ولا من حيث الأفكار والقدرة على التعبير التي عرف بها نابليون. وهذا صحيح وواضح، بيد أننا هنا نركّز على قضية أخرى بخصوص أداء هاتين الشخصيتين في تاريخ بلديهما، وينبغي النظر إلى القضية بنظرة أوسع تستوعب العوامل غير الشخصية للقوى الفاعلة والمحفزات والأهداف في كلتا الثورتين. ومن باب الصدفة فإن التناقضات والمفارقات بين الخصائص الفردية لهما تتناسب مع تناقضات ماضيهما الوطني والتقليدي. Issac. Deutcher, p. the French Revolution and the Russian Revolution, some Suggestive Analogies. World politics, 1813 (Jan 1966) p 160.

يمت للماضي بصلة وتشبيد كل شيء على أساس المعايير والقيم الجديدة. ولكن لا تمضي فترة طويلة حتى يصطدم الثوار وقادتهم بحقائق المجتمع وعقباته العتيدة، وتواجه الثورة والمجتمع الثوري مخاطرَ انعدام النظام والفوضى والحرب الداخلية والخارجية، ويكون على الثوار أن يقاتلوا في وقت واحد على عدة جبهات: الدفاع عن الأرض والبلد الثائر، والدفاع عن استقلال الوطن والسيادة الوطنية، والدفاع عن المبادئ والقيم الثورية، والدفاع عن الحزب والفئة السياسيّة التي ينتمي إليها الثوار، بل والدفاع حيال الأخطار التي تهدد أرواحهم وحياتهم الشخصية.

بالنظر إلى هذه الأخطار التي تواجهها الثورة، سستتعد تلقائياً وحتمياً عن معاييرها المثالية (بنحو مؤقت على الأقل) لتقترب تدريجياً من النظرة الواقعية؛ أي أنّ الثوار سيعودون أدرأجهم إلى الوراء ويصل بهم الأمر إلى التوسّل بالاستبداد والقمع، من أجل حماية مبادئ الثورة بما في ذلك الحريات التي رفعت شعارها.

والمجتمع المنهك من الفوضى والمتبرّم من مضي الوقت وبطء التغيّر نحو الأحسن والاقتراب من الأهداف، سيرحب غريزياً بمثل هذا الاستبداد. ولكن حين يتذوّق القادة الثوريون طعم السلطة المطلقة، ويشعرون أن بوسعهم فرض آرائهم دون أية موانع أو اعتراضات، فلن يمودوا مستعدين للالتزام بمبادئ الثورة وقيمها (بما في ذلك الحرية والديمقراطية). ويمكن القول: إن أبرز آفة أو خطر يهدّد الحكومات الثورية هو النكوص إلى حالة الاستبداد والأنظمة الدكتاتورية السابقة بأشكال مختلفة.

والتغييرات الجذرية حاجة ملحة في أية ثورة، فالمجتمع الثوري يتوقع بانتصار الثورة الحصول على ما نسجه في ذهنه وخياله من آمال وقيم ومبادئ، وتحقيقها على أرض الواقع، والتحرّر من كل ما اعتبره يوماً ما مظاهر بغيضة كان يعاني منها.

وإذا لم يتمكن قادة الثورة من تحقيق هذه المطالب، فسوف يُقَصّون عن الساحة، ليحلّ محلهم من يستطيع تحقيق تلك التغييرات بأي شكل من الأشكال، حتى ولو كان الثمن هو العودة إلى الاستبداد والدكتاتورية التي قاموا بثورتهم من أجل القضاء عليها.

مع أن دكتاتورية الطبقة العمالية (البروليتاريا) كانت مطروحة ومقبولة منذ البداية في نظريات الثورة الروسية، وأفضت دكتاتورية الطبقة العمالية إلى دكتاتورية الحزب،

ودكتاتورية الحزب إلى دكتاتورية الفرد، إلا أن نظريات الثورة الفرنسية شددت على مكافحة آثار الاستبداد ونظامه، ومع ذلك رَحَّب المجتمع الفرنسي بنابليون دكتاتوراً فردياً وإمبراطوراً مطلق العنان، ما يدل على أن المدارس النظرية المناهضة للدكتاتورية لا تتمكّن وحدها وبمجرّد المواعظ والنصائح - لا نظرياً ولا عملياً - من الحيلولة دون ظهور الدكتاتوريات. وفي تاريخ صدر الإسلام أيضاً لم تمض فترة طويلة بعد وفاة الرسول الأكرم ﷺ حتى سقطت الحكومة الإسلامية تدريجياً، بيد دكتاتوريات فاسدة كالحكومات الأموية والعباسية التي استمرت لقرون من الزمن. وبهذا يُلاحظ أن أداء الأفراد في المجتمع يمكن أن يزرع بذور الدكتاتورية ويسقيها ويجعل منها أشجاراً هائلة من الصعب جداً، بل من المستحيل على الأجيال اللاحقة استئصالها. وعليه، ينبغي إلى جانب وجود المدارس والنظريات التحررية تشكيل مؤسسات تضمن السيادة الحقيقية لجماهير الشعب.

وكما لاحظنا، فقد ظهرت بعد انتصار الثورة الإسلامية أيضاً اختلافات وانشقاقات لا تزال قائمة حتى الآن. والسؤال الآن هو: لماذا لا يزال نظام الثورة قائماً حتى الآن ولم يفض إلى دكتاتورية فردية. وبعبارة أخرى: ألا يُحتمل أن نواجه في المستقبل غير البعيد تحوّل الثورة الإسلامية إلى المصير الذي منيت به الثورتان الفرنسية والروسية؟

هدفنا هنا ليس التنبؤ بالمستقبل، غير أن الدراسات الاجتماعية والسياسية تدل على أن:

القيادة الفذة للإمام الخميني هي التي وجّهت الثورة بكل عمق واقتدار وتسام في أصعب الظروف وبطريقة شعبية جماهيرية، ولم تسمح للاختلافات والفئويات أن تضعف النظام وقيم الثورة وتسبّب نفور الجماهير من الساحة السياسية. وفي حين كان بوسع الإمام الخميني اتخاذ القرارات في كل مجال وقضية، سمح للمسؤولين باتخاذ القرارات حسب حدود صلاحياتهم، باستثناء الظروف التي شعر فيها بالخطر الشديد على الثورة.

اختلاف الأذواق والآراء هو في الأساس حالة طبيعية لا سبيل إلى إنكارها، ولكل واحد من أبناء البشر حسب نوعية تعليمه وتربيته وبيئته العائلية والاجتماعية، وعلاقاته العاطفية والإنسانية وتصوراتهِ حول الظواهر والقضايا المختلفة، آراؤه ونظراته الخاصة التي لا يتحتم أن تتطابق مع آراء الآخرين.

تتكون الفئات والمجموعات الفكرية حينما يتفق أعضاؤها على جملة من الآراء والتصورات الرئيسية ويتحركون باتجاه هدف واحد.

وفي ظروف الشعور بالخطر على القيم والمعايير المحترمة والمنشودة تتضاعف التنظيمات ويتم تجاهل العديد من الاختلافات ونقاط الافتراق غير المهمة، وتتماسك الصفوف أكثر.

حينما هدّد خطر الليبرالية والمنافقين الثورة الإسلامية، كانت القوى المتديّنة منسجمة ومتحدة فيما بينها وليس فيها من يتحدث عن خطوط يسارية أو يمينية أو مناصرة للرأسمالية أو... إلخ، لكن بمجرد أن زالت تلك الأخطار، برزت الخلافات بين القوى المتديّنة المؤمنة كلها (في حدود الادعاء على الأقل) بقيادة الإمام وطاعة الولي الفقيه وظهرت الانشقاقات والتكتلات داخلها. لقد كانت هذه الاختلافات في وجهات النظر موجودة في السابق أيضاً؛ لكنها لم تكن واضحة ومتفاعلة، ومن جهة أخرى، تشكّل تصوّر بأن الثورة بلغت طور الاستقرار والتماسك، ولم يعدّ ثمة خطر داخلي أو خارجي يهددها.

العوامل الرئيسية في تكريس الاختلافات وتضعيف الثوريين والتي سيكون لها مثل هذا الدور في المستقبل أيضاً - إن لم تعالج وترتفع - هي :

١ - يتصور كل شخص أو جماعة أن تفكيره هو الصائب فقط، وأن نجاة الثورة كامنة في العمل بآرائه وتصوراته. فهو يفكر بطريقة مطلقة تسد الطريق تماماً على فكرة أنه قد يكون بدوره مخطئاً. والطريف أن يعتبر خطه ورؤيته متطابقة تماماً مع الإسلام وخط ولاية الفقيه، فيما يعتبر الخط المقابل منحرفاً عن الثورة وولاية الفقيه، وأن المساعدة على رجحان كفة ذلك الخط في الدولة مساعدة على انحراف الثورة وضياها.

٢ - حيث إنّ كل إنسان يعتبر خطه الفكري صحيحاً على الإطلاق، فإنه لن يدّخر جهداً لسيادة ذلك الخط، ولأنه يرى الخط الفكري المقابل منحرفاً وخطيراً لن يدّخر جهداً لإبعاده عن السلطة والسيطرة. ورغم أن المدرسة الإسلامية لا تفصل أبداً بين الغاية والوسيلة خلافاً للميكافيلية والشيوعية القائلة: إن "الغاية تبرّر الوسيلة"، يلاحظ على الكثير من التيارات خروجها في صراعها مع التيارات المنافسة عن جادة التقوى والصدق؛

ولأنها ترى نفسها الحق والطرف المقابل باطلاً، لذا لن تتردد في استخدام أية وسيلة لبلوغ السلطة وإقصاء التيار المنافس. وبالتالي، سوف تنفشي التهم والافتراءات بشدة في مثل هذه الأجواء الصاخبة.

٣- الآفة الأخطر التي تواجه الثورة في فترة تنافس القوى الثورية هي اندساس الانتهازيين ذوي النزعات اليسارية أو اليمينية المعادية للثورة. الذين يسوا من المعارضة المباشرة للثورة سوف يندس هؤلاء في التيارات المتنافسة؛ ليؤججوا بينها نيران العداء والعقد ويتخذوا مواقف متطرفة تضاعف الهوة بين الأطراف الثورية. خلال فترات التفاهم والأخوة لن يكون ثمة مجال للانتهازيين وآرائهم، وإنما تتوفر لهم الفرصة المناسبة لتحرير أهدافهم المشؤومة في ظروف الاختلاف والشقاق.

وكما مرّ بنا، فإن الاختلاف ذاته مما لا سبيل إلى نكرانه، فهو حالة طبيعية، بل قد تؤدي إلى التطور والرفق شريطة اجتناب آثاره السلبية الاستنزافية، وهذا الشرط لن يتحقق إلا حينما لا يسمح الثوريون المتدينون لأنفسهم بالخروج عن جادة التقوى الإلهية، ويلتزمون التزاماً تعدياً بأراء القائد والولي الفقيه. وقد وضع رحيل الإمام الخميني القوى المتديّنة أمام اختبار حسّاس وخطير. إنها الخسارة التي طالما ترقّبها أعداء الثورة ظانين أن فقدان القائد سيزلزل نظام الجمهورية الإسلامية؛ أي أنهم اعتبروا الثورة وقفاً على وجوده وسوف تنتهي إذا رحل عن الحياة. وكان أصدقاء الثورة الإسلامية وأنصارها قلقين بدورهم من وقوع مثل هذه الفاجعة، بل كان مجرد تصورهما يصعقهم بشدة. وعلى كل حال، فقد حلّ هذا اليوم واستطاعت الأمة المسلمة ومسؤولو الجمهورية الإسلامية أن يخرجوا بنجاح من اختبار بالغ الحساسية في هذه المرحلة الجديدة.

المشاركة الواسعة والتاريخية لشرائح الشعب في تشييع جثمان قائد الثورة، وسرعة مبادرة مجلس الخبراء إلى انتخاب آية الله السيد علي الخامنئي قائداً للثورة الإسلامية - وهذا ما يعود فضله إلى الجهاد والمسعى الدؤوبة للإمام طوال عشرة أعوام من عمر الثورة، وقد تم اتخاذ كافة التدابير لمثل هذا اليوم - عملت كلها على بث القنوط في نفوس أعداء الثورة الإسلامية وأبهجت قلوب أصدقائها، وأثبتت أن مراعاة القيم الإسلامية وتقوى الله في هذه التجربة فوق كل الاختلافات والتصنيفات الفئوية، وكما مرّ بنا، طالما سادت هذه المعايير المجتمع، فإن احتمال ظهور حكومة دكتاتورية سيبقى في أدنى مستوياته.

الدين والثورة

في نظرة نهائية، وعلى أساس الطبيعة الدينية للثورة الإسلامية، من المناسب هنا التطرّق لدور الدين في الثورات الثلاث. فالدين جدير باهتمام خاص؛ لا سيما من زاوية قدرته على زيادة أو تقليل درجات العنف. لكل واحدة من الثورات الثلاث صلة معينة ومستقلة بالدين.

أطلقت الثورة الفرنسيّة فكرة فصل الدين عن السياسة واستبعدت الدين باحترام، ولم تمنع تدخله في الشؤون السياسيّة والاجتماعيّة فحسب، بل شدّدت على أنه جزء من الشؤون الشخصية للأفراد فتجاهلته عند تأسيس مجتمعتها المثالي ومدينتها الفاضلة التي شيّدها على أساس سيادة الإنسان والأومانية، وهبطت بأهداف البشر ومثلهم ومبادئهم إلى حدود السعادة والفلاح في هذه الدنيا.

وينبغي أن لا ننسى أن اتخاذ مثل هذه المواقف من قبل قادة الثورة الفرنسيّة جاء كنتيجة طبيعية للسياسات والأساليب الخاصة، وربما غير الجماهيرية التي انتهجها رجال الدين والمؤسسة الكنسية في ذلك الحين. المؤسسة التي كان ينبغي أن تكون دوماً ملاذاً وملجأً للأفراد والمحرومين وأصحاب المعاناة في المجتمع، تصرّفت كدعامة قوية للقوى المستعبدة آنذاك، وأضفت عليها الصفة الشرعية في الواقع، وبالنظر إلى الأملاك الهائلة التي توفرت عليها، فقد كانت منتفعة جداً من استمرار الحكم المستبد؛ بحيث اصطفّ شطر ملحوظ من الكنيسة ورجال الدين إبان عهد الثورة لا لصالح الفقراء والضعفاء، بل ضدهم وضد ثورتهم، وكان من الطبيعي والحال هذه، أن يواجه رجال الدين ردود أفعال الثوار المتمثلة بإقصائهم عن مواقع اتخاذ القرار للشؤون السياسيّة والاجتماعيّة.

على أن النقطة اللافتة هي أن الفطرة الإنسانيّة (وهي إلهية طبعاً؛ أي باحثة عن الله والفلاح الأخروي) لم تنجرف خلال هذه الفترة؛ أي فترة تحرر الإنسان من قيود السلطة السياسيّة وهيمنة الكنيسة ورجال الدين، إلى الكفر والإلحاد، إنما استلهم الناس المعايير والمبادئ الدينية بنحو طبيعي وتلقائي في صياغة علاقاتهم الإنسانيّة ومجتمعهم المثالي، ومن ذلك تأسيس "جمهورية الأتقياء"^(١) خلال فترة سيادة العاقبة من دون أن يكون

لذلك علاقة مؤسّساتية بالكنيسة.

أياً كان، بعد مضيّ قرنين من الزمن على الثورة الفرنسيّة يتبنّى المجتمع الغربي والمسيحي اليوم فكرة فصل الدين عن السياسة، التي راحت الكنيسة والحكومات الغربية على السواء تتبناها بعد الثورة.

وقد تبادت الثورة الروسيّة أكثر من ذلك فجعلت رسالتها محاربة الدين والقضاء على المؤسّسات والأفكار والمعتقدات الدينية، وشدّدت على أن الدين أفيون الشعوب واعتبرته عقبة في طريق سعادة البشر وفلاحهم^(١).

تجلّى الخصام بين ورثة الثورة الروسيّة والدين على نحوين: نظري وسياسي. أولاً بالنظر لبنية السلطة السياسيّة بعد الثورة (القائمة على أساس دكتاتورية الحزب الشيوعي بدلاً عن دكتاتورية البروليتاريا) لم يبقَ مجال لنشاط الكنيسة أو المسجد واقتدارهما في المجتمع الروسي بعد الثورة. ومع ذلك شُنت حرب ثقافية وتعليمية لا هوادة فيها من أجل طمس الأفكار والمعتقدات والركائز الدينية، وتم القضاء على كل صنوف المقاومة الدينية.

ثانياً: لم تحتل الثورة الروسيّة مشاركة الدين حتى ضمن حدود الأحوال الشخصية وكحاجة فردية للإنسان، فسعت إلى قمعها على هذا المستوى أيضاً. ومع أنها لم تتمكّن عملياً وفي ضوء الفطرة الإنسانية المتعطشة للرب من تحقيق غايتها هذه بصورة تامة (خصوصاً في المناطق المسلمة)، إلا أنها سبّبت بفعل نهجها الإلحادي خسائر ثقافية وتعليمية وتربوية فادحة للجيلين التاليين لا يمكن تعويضها إلا بالعمل سنوات طويلة.

توكّوا على الحريات السياسيّة والاجتماعيّة، تركت الثورة الفرنسيّة الناس أحراراً في اختيار أسلوب حياتهم؛ لكنها هي نفسها دعت إلى مجتمع بلا دين وضرب من اللاأبالية والتهتك، وهبطت بالعلاقات الإنسانية إلى مستوى العلاقات الحيوانية. بينما استخدمت الثورة الروسيّة أساليب الضغط والإرهاب لتفرض على طبقات المجتمع ترك الدين، بل وحرمتهم من التمتع بالحريات السياسيّة والاجتماعيّة أيضاً.

(١) هذا في حين اعترف تروتسكي أن المتدينين - الذين يشكّلون ربع سكّان روسيا - كانوا مصدراً مهماً لدعم الثورة

T.H. Greene, opcit, p 126.

اعتمدت الثورة الفرنسية على الحريات السياسية والاجتماعية لتنقذ الشعب من شرور القوى المستبدة؛ لكنها تسببت في نمط من سيادة الطبقات الثرية وأصحاب القوة، وأوجدت مناخاً أغرق قطاعات الناس العامة في الشؤون المادية، وسلبهم إمكانية التفكير والارتقاء إلى مرتبة الخلافة الإلهية، فخضع الإنسان لخدمة الآلة الصناعية العملاقة وأصحاب الرساميل. أما الثورة الروسية، فقد وعدت بنشر العدالة الاجتماعية - الاقتصادية، وأحلت بذلك حكومة الحزب الاستبدادية محل حكومة القيصر الاستبدادية، وسلبت عملياً كل ألوان الحرية الفكرية والعقيدية والعملية، وجعلت الأفراد أحجاراً شطرنجية لا إرادة لها تخضع تمام الخضوع لخدمة الآلة البيروقراطية الهائلة للسلطة الحزبية.

والواقع أن السلطة والحزب كان من حقهما تشخيص سعادة الناس وكيف يجب أن تكون وأين تكمن، ولم يكن للناس حقوق أو حريات في اختيار مناهجهم المثالية التي يرغبون فيها. السلطة والحزب كانا يتخذان القرارات لهم وبالنيابة عنهم. في مثل هذا المجتمع يرتهن مصير الملايين من البشر لقرارات جماعة قليلة جداً، وقد اختزلت حتى هذه الجماعة القليلة - بسبب تنافس القادة ومؤامراتهم ضد بعضهم - إلى دكتاتورية فرد واحد اسمه ستالين استمر في الحكم لمدة ٣٠ عاماً.

في أول خطوة حينما صوّت الناس في انتخابات مجلس المؤسسين بخلاف رأي البلاشفة الانقلابيين، حلّ البلاشفة ذلك المجلس ليؤكدوا للناس وإلى الأبد أنهم لا يحق لهم التدخل في تقرير مصيرهم، إنما النخب هم الذين يتخذون القرار عنهم بالشكل الذي يرتؤونه.

صحيح أن السلطة القيصرية الملكية المستبدة قد زالت في روسيا، وزالت معها طبقة النبلاء والأثرياء التابعين لها، بيد أن الحكومة الشيوعية المستبدة حلت محل الملكية المستبدة، وحلت الماكنة البيروقراطية الحكومية بوصفها صاحبة الثروة الوحيدة محل طبقة النبلاء والأثرياء، ولم يبقَ أي مجال للشعب الذي نادى الجميع بسعادته ورفاهه. هذا في حين استطاعت الثورة الفرنسية التأسيس لمجتمع ديمقراطي في القرن التاسع عشر له برامجه وشعاراته الخاصة، وتوفير نموذج لسائر المجتمعات الأوروبية التي سوّدت النظام الليبرالي لا عن طريق الثورة، بل بحركة تدريجية تبدأ من الرأس لتنتهي إلى القواعد. أضف إلى ذلك أن الثورة الفرنسية مع أنها استطاعت تأمين الحريات الفردية السياسية

التي تجاهلها أصحاب السلطة والهيمنة - لكنها لم تتمكن من معالجة الإجحاف وانعدام العدالة في المجتمعات الرأسمالية، الداء الذي سمح للأقلية باستغلال غالبية أبناء المجتمع وطبقاته؛ والواقع أن الثورة الروسية قامت بهدف ردم هذه الهوة، وضحت بالحرية الفردية في سبيل سعيها الظاهري لتوفير العدالة الاجتماعية على الصعيد الاقتصادي.

وقد وصلت كلتا الثورتين إلى نهاية الطريق من دون أن تستطعا تحقيق الجنان الأرضية التي وعدتا بها. لم تتمكن الليبرالية من تأمين الحرية الحقيقية التي تلبي حاجة الروح والفكر الإنسانيين، بل على العكس، جعلته أسيراً ورقاً للقيود المادية في المجتمعات الصناعية. كما لم تقدر الاشتراكية على تحقيق العدالة الاجتماعية التي بشرت بها البشرية. كلاهما هبط بالإنسان إلى درجة جعلته وسيلة لخدمة الماكينة الصناعية وإنفاق كل عمره في السعي والكد من أجل حياة مادية.

الإنسانية اليوم لا تنشر مثاليات الثورة الفرنسية، ولم تعد ترجو الجنة التي وعد بها البلاشفة الروس، إنما هي إنسانية أتعبتها الحياة المادية فراحت تطالب بمبادئ لا تضمن الحرية الفردية والسياسية على حساب العدالة الاجتماعية، ولا تنحر العدالة الاجتماعية على صخرة الحريات السياسية، لأن كلا الطريقين يفضي إلى أسر الإنسان في أصفاد النزعات المادية.

تطالب الإنسانية اليوم بمجتمع يساعد من ناحية على تسامي الإنسان وسكينته الروحية والجسمية، ولا تُسحق فيه أي من الحريات السياسية أو العدالة الاجتماعية في سبيل الأخرى.

ومثل هذا المطلب لا يتحقق إطلاقاً في إطار المعايير المادية والدينيوية لمدرستي الثورتين الفرنسية والروسية اللتين عجزتا عن إرضاء البشرية. العالم المادي صغير ومظلم بالنسبة لروح البشر الإلهية المتسامية المتطلعة.

أثبتت التجربة أن المدارس المادية غير قادرة على تأمين ما تطالب به الإنسانية على الأقل، وإذا تشدقت لفترة ما بالكلام المعسول والوعود الخيالية والجنة الأرضية الدينيوية، فإنها على مستوى التطبيق لم تنجح في تحقيق وعودها، ولم تكن صائبة في تنبؤاتها.

ومن البديهيّ في مثل هذه الظروف المثبّطة أن نشهد عودة البشرية إلى الدين، وانتصار الثورة الإسلامية كأول ثورة بشرية تقوم اعتماداً على الدين^(١).

تعلّمنا التجربة التاريخية أن الثورة الإسلامية في الحقيقة نقطة التقاء تيارين عظيمين في تاريخ البشرية؛ أحدهما تيار حركة الأنبياء والأولياء الإلهيين الذين أسسوا المدارس الإلهية بأمر من الله، ولتحقيق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، وعملوا في كل العصور على إنقاذ البشرية من التخبط في مستنقع الضياع والتحرّر من شرور الطواغيت وجورهم، وآخر وأكمل هذه المدارس هي المدرسة الإسلامية. والثورة الإسلامية - بالاعتماد على مدرسة الإسلام الإلهية السماوية - هي الاستمرار الطبيعي لهذا التيار التاريخي.

من جهة أخرى، بدأت الإنسانية خلال القرون الأخيرة ومن دون الاعتماد على المدارس الإلهية حركة وتياراً، ضد الاستبداد والظلم والجور الذي يمارسه الحكّام انطلاقاً من المدارس الفلسفية - السياسيّة المصطنعة من قبل الفكر البشري؛ وفق رؤاه الكونية المبشّرة بالمجتمع المتكامل المنشود في هذه الدنيا؛ وقد عرف هذا التيار باسم الثورات السياسيّة الاجتماعيّة. في الوقت الذي كانت فيه الثورة الإسلامية استمراً للمدارس الإلهية وثمره نهضة جماهيرية عامة وسبباً في سقوط نظام سياسي حاكم وتأسيس مجتمع منشود، كانت كذلك استمراً للثورات السياسيّة - الاجتماعيّة البشرية وأكثرها تطوراً واكتمالاً.

هذه المزاجية النادرة العجيبة أسبغت على الثورة الإسلامية موقعاً مميزاً جديراً بالدراسة والبحث. ففي حين انقطعت المجتمعات البشرية المتحضّرة خلال القرنين الأخيرين عن الأديان الإلهية وتصور الإنسان أن عهد السيادة الإلهية قد ولّى لبدأ عصر سيادة الإنسان، وسوف يستغني البشر قريباً عن الأحكام والأديان الإلهية اعتماداً على التطور العلمي، أثبتت الثورة الإسلامية أن البشرية غير مستغنية عن إرشادات الأديان وتوجيهاتها، ولا يمكنها أن تكفي بالقعود والانتظار كي تأتي معجزة إلهية وتنقذها، إنما لا يغيّر الله مصير قوم ما لم تنعقد إرادتهم هم على ذلك فيغيّرون ما بأنفسهم.

أجل، العودة للمدارس الإلهية ومدرسة الإسلام المتكاملة خصوصاً، بوسمها هي فحسب

(١) كانت رسالة قائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني في الأشهر الأخيرة من حياته لميخائيل غورباتشوف زعيم الاتحاد السوفياتي إثر تطبيقه سياسة البهرسترويك وغلاس نوست، تعبيراً جلياً عن هذه الحقيقة.

فتح كوة جديدة أمام البشرية؛ وقد استطاعت الثورة الإسلامية اعتماداً على هذه المدرسة وخلافاً لكل توقعات الباحثين الغربيين، أن تستمر رغم جميع المؤامرات والحروب الطويلة الشاملة التي شنت ضدها على مدى ثمانية أعوام، وليس هذا فحسب، بل شقت بأنوار الأمل على قلوب كافة المضطهدين والمظلومين في العالم. انطلقت حركات واعدة في شتى المجتمعات استلهاماً من هذا النموذج، ومن الطبيعي أن تقلق هذه الظاهرة كل أصحاب القوة والسلطة، فيتناسوا خلافاتهم الجذرية ويتآمروا علناً ضد الثورة الإسلامية. وبالمقدور مطالعة هذا القلق بكل وضوح في كتابات وتصريحات المسؤولين والساسة في مختلف بلدان الشرق والغرب.

مع أن الثورات وعدت بتحقيق المثل والمبادئ عبر التحرك والعمل الثوري في أقصر مدة ممكنة وتحرير المجتمعات الإنسانية من الجور والإجحاف، لكن من الضروري التنبيه إلى نقطة على جانب كبير من الأهمية وهي أن الإنسانية - وكقاعدة عامة - لا تستطيع تجربة العدالة وتحقيقها بمفهومها المثالي إلا خلال فترة زمنية طويلة، وبالتالي، فإن جيلاً ثورياً واحداً لن يستطيع إطلاقاً بلوغ أهدافه المثالية خلال فترة قصيرة من الزمن. لذلك لن نستطيع أية ثورة مهما كانت عظمتها سوى تطبيق جزء من الآمال والطموحات المنشودة. كما لا يمكن التكرار لحقيقة أن أي جهد إنساني صادق سيؤدي إلى التقدم خطوات نحو السمو والرفعة، ويمهد الأرضية للزمن الذي تتعقد فيه المشيئة الإلهية - طبقاً لمعتقدات أغلب الديانات الإلهية - على ظهور منقذ الإنسانية فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً وسعادة حقيقية، والثورة الإسلامية الإيرانية في الحقيقة إنما هي مشروع تمهيدي لمثل تلك الظروف.

المصادر والمراجع

المصادر الفارسية

- ١- آرنت، هانا، انقلاب (الثورة)، ترجمة: عزت الله فولادوند، طهران، خوارزمي، ١٩٨٢م.
- ٢- آلبير ماليه، جول إيزاك، تاريخ قرن مجدهم وانقلاب كبير فرانسسه (تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى)، ترجمة رشيد ياسمي، طهران، سيهر، ١٩٨٥م.
- ٣- الإمام الخميني، روح الله، صحيفة نور (صحيفة النور) (١٨ مجلداً)، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ١٩٨٢م.
- ٤- الإمام الخميني، روح الله، ولايت فقيه (ولاية الفقيه)، (الحكومة الإسلامية).
- ٥- بازركان، مهدي، انقلاب إسلامي در دو حرکت (الثورة الإيرانية في خطوتين، الطبعة الأولى، طهران، ١٩٨٤م.
- ٦- برينتون، كرين، كالبند شكافي چهار انقلاب (تشريح أربع ثورات)، ترجمة: محسن ثلاثي، طهران، نشر نو، ١٩٨٣م.
- ٧- بارسنز، أنطوني، غرور وسقوط (الفرور والسقوط)، ترجمة: باشا شريف، طهران، راه نو، ١٩٨٤م.
- ٨- باين، روبرت، زندگي وحرگ لينين (حياة لينين ووفاته)، ترجمة: عبد الرحمن صدرية، طهران: آبي، ١٩٨٥م.
- ٩- بهلوي، محمد رضا، پاسخ به تاريخ (اعترافات) (جواباً للتاريخ)، ترجمة: منوچهر مهرجو، طهران، هفته، ١٩٨٣م.
- ١٠- توينبي، آرولد، تحليلي از تاريخ جهان (تحليل لتاريخ العالم)، ترجمة يعقوب آجند، طهران، هفته، ١٩٨٣م.
- ١١- جانسن، تشالمرز، تحول انقلابي: بررس نظري پد پده انقلاب (التحول الثوري)، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ترجمة حميد إلياسي، طهران، هفته، ١٩٨٢م.
- ١٢- جوردن، هاميلتون، بحران (الآزمة)، ترجمة: محمود مشرقي، طهران، هفته، ١٩٨٠م.

- ۱۳- الطلبة السائرون على خط الإمام، وثائق وكر التجسس، (۵۰ مجلداً)، طهران، إسلامي، ۱۹۸۰م.
- ۱۴- دوتوكويل، آكسي، انقلاب فرنسسه ورزيم پيش آزان (الثورة الفرنسية والنظام الذي سبقها)، ترجمة: محسن ثلاثي، طهران، نقرة، ۱۹۸۶م.
- ۱۵- العلاقات العامة في رئاسة الوزراء، چگونگی انتخاب أولین نخست وزیر (كيفية انتخاب رئيس الوزراء الأول)، طهران، رئاسة الوزراء، ۱۹۸۱م.
- ۱۶- روحاني، حميد، پررئس ونحليلسي از نهضت إمام خميني (دراسة وتحليل لنهضة الإمام الخميني) (مجلدان)، طهران، أفست، ۱۹۸۲م.
- ۱۷- رولان، رومن، روبسبير، قهرمان انقلاب كبير فرانسسه (بطل الثورة الفرنسية الكبرى)، ترجمة: قدری قلعه چي، طهران، پژوهش.
- ۱۸- جيد، أندريه، بازگشت از شوروی (العودة من بلاد السوفييت)، ترجمة: جلال آل أحمد، طهران، أمير كبير، ۱۹۷۷م.
- ۱۹- سالينجر، بيير، گروگا نگيري در ايران (احتجاز الرهائن في إيران ومفاوضات طهران السرية)، ترجمة: ثقة الإسلامی، طهران، نوین، ۱۹۸۲م.
- ۲۰- حرس الثورة الإسلامية، ذخيره های امپيراليسم (ذخائر الإمبريالية)، طهران، المكتب السياسي للحرس.
- ۲۱- سوليفان، وليام، مأموريت در تهران (مهمة في طهران)، ترجمة: محمود مشرقي، طهران، هفته، ۱۹۸۲م.
- ۲۲- شريعتي، علي، الأعمال الكاملة، ۲۶ (الأمة والإمامة)، نيلوفر.
- ۲۳- طاهري خرم آبادي، حسن، ولايت فقيه يا حاكميت ملت (ولاية الفقيه أم سيادة الأمة)، طهران، إسلامي، ۱۹۸۲م.
- ۲۴- كارمايل، جورج، تاريخ انقلاب روسيه (تاريخ الثورة الروسية)، ترجمة: هوشنك أمير مكري رازي، ۱۹۸۴م.
- ۲۵- كازاكرويتش، إيمانوئيل، لينين در مخفيگاه (لينين في الملجأ السري)، ترجمة: ناصر مؤذن، طهران، صلح، ۱۹۷۹م.
- ۲۶- كالستوف، (تاريخ روسيا السوفياتية) (مجلدان)، ترجمة: حشمت الله كامراني، طهران، بيكوند، ۱۹۸۲م.

- ٢٧-كلربير، بيير بلاتشيه، (إيران: ثورة باسم الله)، ترجمة: قاسم صنعوي، طهران، سحاب، ١٩٧٩م.
- ٢٨-مايكل لدين، وليام لويس، (كارتر وسقوط الشاه)، رواية مباشرة، ترجمة: ناصر إيراني، طا، طهران، أمير كبير، ١٩٨٢م.
- ٢٩-محمدي، منوچهر، (مبادئ السياسة الخارجية في الجمهورية الإسلامية)، أمير كبير، ١٩٩٤م.
- ٣٠-محمدي، منوچهر، (تحليل الثورة الإسلامية)، ١٩٨٧م.
- ٣١-مدني، جلال الدين، (تاريخ إيران السياسي المعاصر) (مجلدان)، طهران، انتشارات إسلامي.
- ٣٢-مطهری، مرتضی، (حول الثورة الإسلامية)، طهران، أفست، ١٩٨٠م.
- ٣٣-مطهری، مرتضی، (إيران والإسلام)، قم، صدرا، ١٩٧٨م.
- ٣٤-مطهری، مرتضی، (الحركات الإسلامية في القرن الأخير)، قم، صدرا، ١٩٧٨م.
- ٣٥-نهر، جواهر لال، (نظرة لتاريخ العالم) (٣ مجلدات)، ترجمة: محمود تفضلي، طهران، أمير كبير، ١٩٦٦م.
- ٣٦-نهضة الحرية في إيران، (ست رسائل مفتوحة)، طهران، نهضة الحرية، ١٩٨٢م.
- ٣٧-نهضة الحرية في إيران، (شورى الثورة والحكومة المؤقتة)، طهران، نهضة الحرية، ١٩٨٢م.
- ٣٨- (نهضة الحرية في إيران، رسالة مفتوحة لحرس الثورة الإسلامية)، طهران، نهضة الحرية، ١٩٨٢م.
- ٣٩- (نهضة النساء المسلمات)، مواقف نهضة الحرية حيال الثورة الإسلامية، طهران، نهضة النساء المسلمات، ١٩٨٢م.
- ٤٠-هیکل، محمد حسنين، (مدافع آية الله)، ترجمة: حميد أحمدی، طهران، إلهام، ١٩٨٢م.

المصادر باللغة الأجنبية

- 1- Adams A.E, **The Russian Revolution and Bolshevik victory: Causes & Processes**, D. C Heat & company. Canada 1972.
- 2- Alexis de Toucville, «**The old Regimes and the French Revolution**», by Stuart Gilbert, New York, Doubleday, Anchor 1995/B/ 156.
- 3- Arnold Toynbee, «**A study of History**» Oxford University Press, London, 1949.
- 4- Barrington, Moore JR, Theories of revolution Reconsidered. Theory and society, 1979, Vol & No. PP. 39- 81.
- 5- Bertrand, Wolfe, **Three who made revolution**, the Dial press: New York 1964.
- 6- Bilington, James, **H. six views of the Russian revolution**: World politics, 18 (April 1966): PP. 452- 473.
- 7- Brinton, Crane, **Social origins of dictatorship and democracy**, Beacon press, Boston 1966.
- 8- Carr, E.H. **The Russian revolution from Lenin to Stalin**. 1917- 1929, Papermac 1983.
- 9- Cobran, Alfred, **The survival of Nobility during the French revolution past and present**, 37, 1966, PP.71- 86.
- 10- D. Hiro, «Iran under the ayattollas».
- 11- Davies, Alun, **A history of modern France**, George Brazillier, New York, 1965.
- 12- Fischer, Michale, **Iran from religion dispute to revolution**, Harvard University Press, USA, 1989.
- 13- Forster, Robert, **The Origins of the French peasant revolution of 1789**, History 49: 165 (February 1964), PP. 24- 41.
- 14- France, Russia, China: **A structural analysis of social revolution**, comparative studies in society & History 18:2 (April 1976) PP. 175- 210.
- 15- Fred Holiday, «**Arabia without sultans**» Vintage books, New York, 1975.

16- Gay Peter, **The survival of the nobility during the French revolution past & present**, No, 37 July 1967: PP. 681- 691.

17- Goldfrand, Walter. L, **The French revolution and the Russian revolution: some Suggestive analogies**, world Politics 4. 3 April 1952: 369- 381.

18- Goodwin, **A Rhetoric and politics in the French revolution**, American Historical review, 66: 3 (April 1961), PP. 664 681 —

19- Grayson, Benson. L. **United States — Iranian relations**, University press of America, 1981.

20- Greene, T. H. **Theories of revolution and revolution without theory: theory and society**, 1979 Vol 7 No 1, pp. 135 165 —

21- Hermassi, Bleak, **Comparative revolutionary movements**, prentice, Hall New Jersey, 1974.

22- Hunt, Lunn, **A the French revolution**, Hauchinson & co. London 1985.

23- Hana Arendt, **«on revolution»**. New York Viking press 1965.

24- Haugland, Eric, ed. **The Iranian revolution and the Islamic Republic**, Middle East institute Woodrow Wilson international course for Scholars, U.S.A. 1982.

25- J.E. Daugherty/ R. L. P PFAL 7 Graph, **Contending Theories of inter national relation J. V. Lincott company**, New York 1971.

26- Keddi, Niki, **Iran religion, politic & society**, Frank Cass and company Ltd. London 1980.

27- Michael T. Klare, **«American arms super Market»** University of Texas Press. Austin, 1984.

28- Parsa, Misagh, **Toward a comparative study of revolutions comparative studies in society and history**, 1976: 211- 35.

29- Peter Zagorin, **Theories of revolution in contemporary historiography political Quarterly**, 88: 1 March 1976: PP. 23- 52.

30- **Prolegomena to the comparative history of revolution in early modern Europe**. Comparative studies in society & history 18: 2 (April 1976): PP. 151- 174.

- 31- R.E. Hvyser, **«Mission to Tehran»**, Andre Deutscy 1986.
- 32- Robert, V. Daniels, **Economic development and political transformation, A comparative analysis of the U.S.A Russia, Nicaragua and Iran**, theory& society: 14 no 5, Sept 1985.
- 33- Roosevelt, Kermit, **counter — coup. The struggle for the control of Iran**, McGraw-Hill book company, U.S.A 1979.
- 34- **Religion and politics in Iran**, Shiism from quietism to revolution, Yale University press, New Haven, 1983.
- 35- S. Huntington/ Robert Graham/ C.p. Ioannidis.
- 36- Said Edward, **W Covering Islam**, Routledge & Keganpaul London, 1981.
- 37- Skocpol Theda, **Rentier state and shia Islam in the Iranian revolution. Theory & society**, U.S.A. 1982: 11 No 3: PP. 265- 304.
- 38- Skocpol Theda, **Old Regime Legacies and communist revolutions in China and Russia**, Social forces, 55: 2 (December 1976): pp. 289- 315.
- 39- Skocpol, Theda, **The conscience of the revolution** Harvard Univ, press Mass. 1965.
- 40- Soboul, Albert, **Committees and communes: Local politics and National revolution in 1789**, comparative studies in society and history, 18: 3 (July) 1976: pp. 321- 346.
- 41- Stone, Lawrence, **States and social revolution**, Cambridge univ. press 1980.
- 42- Soboul. A, **Classes and class struggles during the French revolution**. Science & society 17: 5 (Summer 1953), pp. 238- 257.
- 43- Wilbert Moore, **«social change»** Prentice Hall, New York 1974.
- 44- Zagorin, Petter, **Theories of revolution, World politics**, 1813, (Jan 1966) pp. 159- 176.
- 45- Zonis, Marvin, **Iran a theory of revolution from accounts of the revolution**, World politics, 35 (July 1983): 586- 606.